حالة الأغذية والزراعة

١٩٩٧

ISSN 0256-1190

الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

موزامبيق
أنغولا، بنغلاديش،
بيرو، مصر،
الاتحاد الروسي

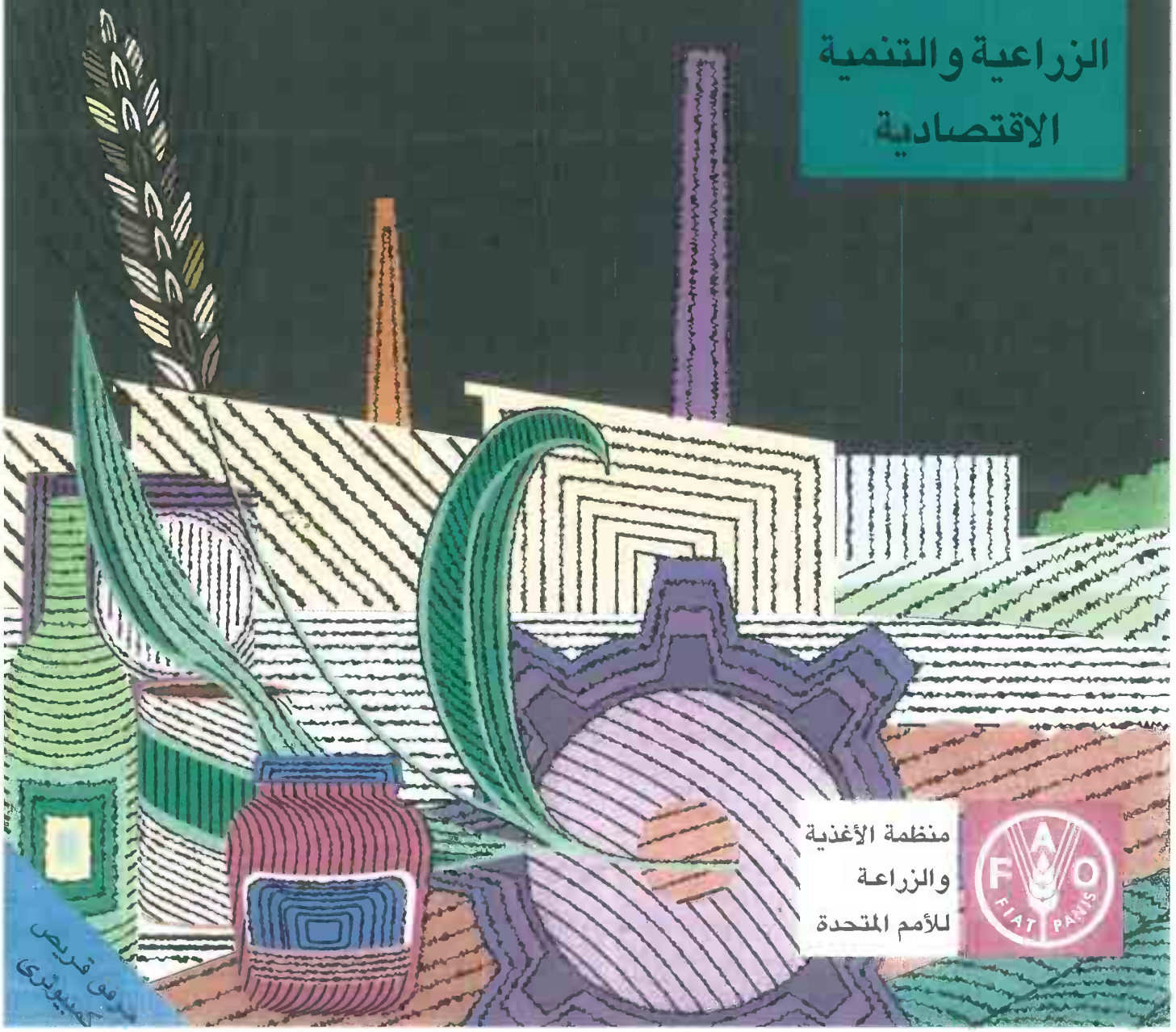

منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

FAO
FIAT PANIS

موضوع الفصل الخاص هذا العام هو الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية. فبوسع الصناعات الزراعية أن تضطلع بدور هام فى التنمية الاقتصادية العامة والتنمية الزراعية الأولية . غير أن الظروف المحيطة بتنمية هذه الصناعات آخذة فى التغير فى جميع أنحاء العالم نتيجة لبعض العوامل، مثل تحرير الأسواق العالمية، والتطورات التكنولوجية السريعة، وتغير أنماط الاستهلاك، وتزايد أهمية النشاطات الرأسمالية الدولية فى الصناعات الزراعية، وخاصة الدور الذى تضطلع به الشركات متعددة الجنسيات. ويناقش الفصل بعض هذه القضايا، ويركز على انعكاساتها على البلدان النامية، ويستكشف خطوط السياسات التى تيسر مساهمة الصناعات الزراعية، على النحو الأمثل، فى التنمية الاقتصادية والزراعية.

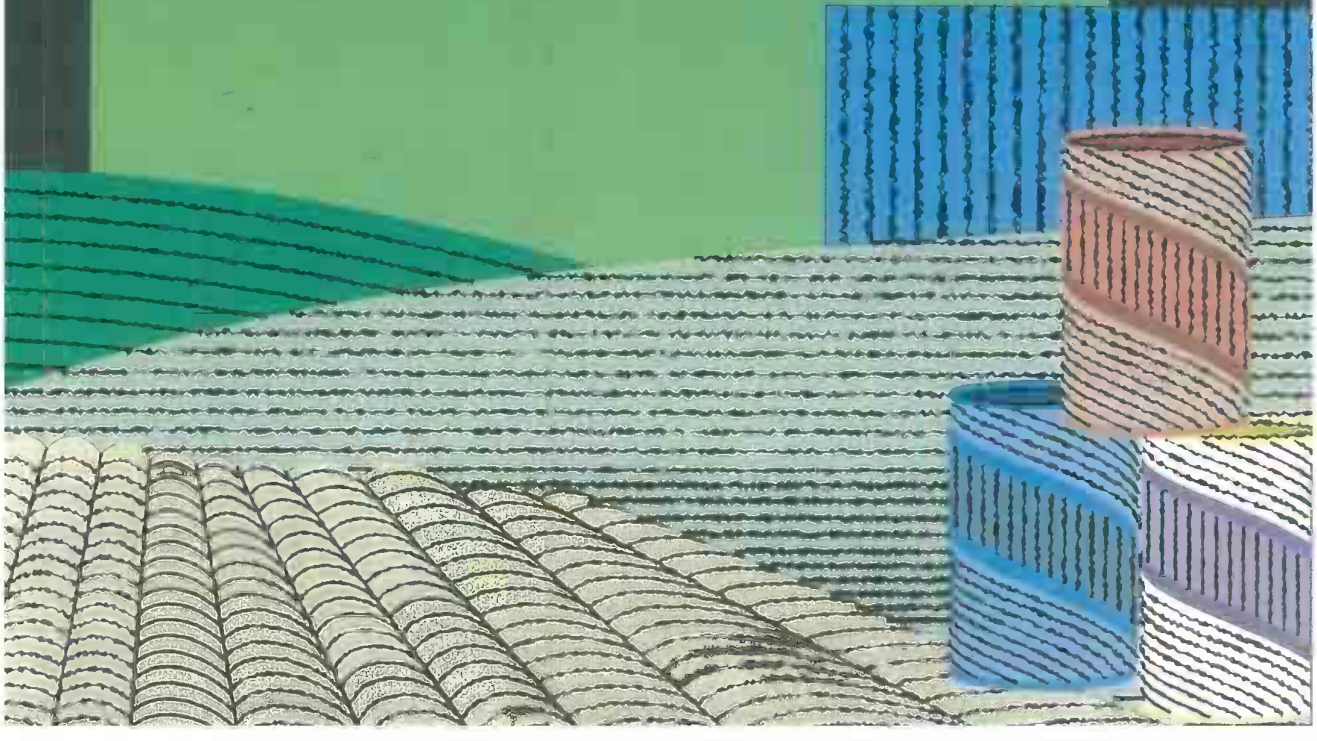

حالة الأغذية والزراعة
١٩٩٧

سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٠
ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٧

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ١٩٩٧

أعدت البيانات الاحصائية الواردة في هذه الدراسة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى يوليو/ تموز ١٩٩٧.

الأوصاف المستخدمة في هذه الدراسة وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. وفي بعض الجداول يكون المقصود بالاقتصاديات «المتقدمة» أو «النامية» تسهيل وضوح الاحصاءات دون الحكم على مرحلة النمو التي وصلت إليها البلاد أو المناطق.

مكتبة دافيد لوبين التذكارية – معلومات الفهرسة عند النشر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما (إيطاليا)
حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٧
ISBN 92-5-604005-0

(سلسلة دراسات الزراعة رقم ٣٠)
ISSN 0256-1190

1 - Agriculture 2 - Food Production
3- Food security 4 - Agro-industrial complexes

I – عنوان II – سلسلة

FAO code: 70 AGRIS: E16 E21

© FAO 1997

تقديم

لقد زخر عام ١٩٩٦ بتطورات غاية فى الأهمية، الاّ أن من المؤكد أن مؤتمر القمة العالمى للأغذية كان من أهم الأحداث التى شهدها ذلك العام. فالأهمية التاريخية لهذا المؤتمر أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فلم يحدث من قبل أن اجتمع زعماء العالم بهذا العدد الكبير، للعمل معا من أجل هذه القضية السامية.

ولقد بعث مؤتمر القمة برسالة جوهرية، هى أن الأمن الغذائى أمر قابل للتحقق، رغم أن هناك مئات الملايين من البشر الذين لايزالون يعانون من الجوع وسوء التغذية فى مختلف أنحاء العالم. والواقع أن المشاركين فى هذا المؤتمر قد التزموا بخفض أعداد من يعانون من سوء التغذية بمقدار النصف فى موعد أقصاه عام ٢٠١٥. ولا يخالج أحد الشك فى أن توفير الغذاء للجميع مهمة ضخمة. غير أن من الصحيح كذلك أنه لا يوجد جهد على الاطلاق أكثر الحاحا من الجهد الرامى الى تحقيق الأمن الغذائى العالمى. ويعنى ذلك من الناحية الأخلاقية أن التحرر من الجوع هو حق لكل فرد، كما جرى التأكيد على ذلك مرارا خلال مؤتمر القمة، كما أن أهميته ترجع الى أن ضمان الأمن الغذائى العالمى ذو أهمية كبيرة للجميع، حيث أنه شرط أساسي مسبق لتحقيق السلام والأمن فى العالم.

اننا على ثقة بأن الرسالة التى بعث بها مؤتمر القمة قد وجدت آذانا صاغية. أما أسباب تفاؤلنا فهى تلك الأعداد الهائلة من البلدان والأطراف، التى مثّلت على أعلى مستويات السلطة الفنية والمسؤولية، والتى عملت معا من أجل انجاح ذلك الاجتماع؛ وموافقة رؤساء الدول والحكومات، بالاجماع، على إعلان روما وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة، اللذين يعدان دليلا واقعيا وضروريا لتحديد السياسات ذات الصلة بالأغذية وتنفيذها على المستويين القطرى والدولى؛ والادراك بأن الكثير من البلدان قد نقل بالفعل المبادئ الواردة فى خطة العمل الى اجراءات محددة فى مجال السياسات.

ويبين تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لهذا العام العديد من المبادرات الملموسة، التى اتخذت أو جرى تعزيزها مؤخرا، لمعالجة الأبعاد المختلفة للأمن الغذائى، بما فى ذلك وضع برامج متكاملة للأمن الغذائى وتنسيق تنفيذها. وأننا نشعر بالارتياح لأن العديد من البلدان الفقيرة، بعد القرائن الايجابية الأولية، قد حقق

تحسنا آخر فى آفاق الأمن الغذائى نتيجة لنجاحه فى توفير مناخ للسياسات يؤدى الى تعزيز النمو الاقتصادى والزراعى. ورغم أن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالأمن الغذائى مازالت تتخذ أبعادا خطيرة فى أفريقيا، فإن التحسينات، التى تحققت فى أجزاء كبيرة من الاقليم خلال العامين الماضيين، تنطوى على أكبر قدر من التشجيع فى هذا المجال. كما يبدو أن عددا من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وآسيا والمحيط الهادى قد دخلت مرحلة من النمو القائم على أسس متينة، الذى يشد من أزره، فى كثير من الحالات، الأداء الجيد لقطاع الزراعة. والواقع، ان الصمود، الذى أظهره الكثير من الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا رئيسيا على الصادرات السلعية، أمام انخفاض أسعار العديد من هذه السلع بعد ١٩٩٤ – ١٩٩٥، كان جانبا بارزا ومشجعا خلال العام الماضى.

وعلى الرغم من تلك التطورات الايجابية، لا يمكن أن ننكر أن الأوضاع الراهنة والآفاق المستقبلية، فى كثير من أجزاء عالمنا، هى أقل من أن تكون مبشرة. فالمناخ الاقتصادى العالمى يكشف عن كثير من الجوانب الايجابية، الاّ أنه ينطوى أيضا على الكثير من الشكوك والمخاطر الكامنة، بما فى ذلك مخاطر استمرار الاختلالات، بل وربما تفاقمها. فمفهوم العولمة لا يمثل وعدا، بل يشكل خطرا على الكثير من الاقتصاديات، وعلى قطاعات كبيرة من المجتمعات التى تواجه المزيد من مخاطر التهميش والتجاهل. ولقد أوضح العديد من المشاركين فى مؤتمر القمة العالمى أن الخصخصة، والسوق الحرة، والاستثمارات الخارجية المباشرة، لا يمكن أن تحجب الحاجة الى المعونات الانمائية. ومع ذلك فإن هذه المعونة، بما فى ذلك تلك المخصصة للتنمية الزراعية، آخذة فى التناقص. ومازال العديد من البلدان تكبله الديون، ومن ثم يواجه عراقيل كبيرة فى توفير أساس للنمو المستدام، أو مناخ يجذب رأس المال الأجنبى. ويتعذر على بلدان كثيرة أخرى اكتساب القدرة التنافسية بالحجم والسرعة، اللذين يتطلبهما المد الصاعد للتجارة الحرة. ولا غرابة، فى ظل هذه الظروف، ان تتزايد فجوة الدخل والأمن الغذائى اتساعا فيما بين البلدان فى السنوات الأخيرة على النحو الذى تناوله هذا التقرير.

ويركز الجزء الخاص من تقرير حالة الأغذية والزراعة لهذا العام على الصناعات الزراعية، وصلاتها المتبادلة بالتنمية الاقتصادية والزراعية والريفية. فمشكلة الأمن الغذائى ذات صلة كبيرة أيضا بكفاءة تصنيع المنتجات الزراعية وتوزيعها. وتشكل الصناعات الزراعية، فى كثير من البلدان، عنصرا مهما فى

النشاط الاقتصادى العام وفى التجارة، فضلا عن أنها تمثل مصدرا هائلا للعمالة والدخل، ومن ثم الحصول على الأغذية. كما يستكشف هذا الجزء من التقرير الظروف سريعة التغير التى تشهدها تنمية الصناعات الزراعية فى مواجهة بعض العوامل، مثل تحرير الأسواق العالمية، والمستحدثات التكنولوجية، وتغير أنماط الاستهلاك، وتزايد أهمية النشاطات الرأسمالية الدولية فى الصناعات الزراعية. ويركز الجزء أيضا على انعكاسات هذه الاتجاهات والقضايا على البلدان النامية، ويستكشف خطوط السياسات التى يمكن بها الوصول بمساهمة الصناعات الزراعية الى مستواها الأمثل فى التنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام

بيـــان المحتـــويـات

تقديـــم هـ
مذكرة تفسيرية ق

الجـــزء الأول
استعراض الحالة فى العالم

التطورات الأخيرة فى مجال الأمن الغذائى ٣

أولا : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام ١٠

١- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٦ ١٠

٢- نقص الأغذية وحالات الطوارئ ١٥

٣- وضع الامدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها ٢٠

٤- المساعدات الخارجية للزراعة ٢٣

٥- تدفقات المعونة الغذائية ٢٧

٦- الأسعار الزراعية الدولية ٣٠

٧- مصايد الأسماك : المصيد السمكى ، وتوزيعه وتجارته ٣٦

٨- المنتجات الحرجية وتجارتها ٣٩

ثانيا : المناخ الاقتصادي العام والزراعة ٤٥

المناخ الاقتصادى العالمى ٤٥

التوقعات الاقتصادية وانعكاساتها على الزراعة ٥٣

آفاق الزراعة فى البلدان النامية ٥٥

ثالثا : بعض القضايا المختارة ٦٠

الغابات في السياق العالمى ٦٠

زيادة انتاجية المراة فى الزراعة ٧٠

مقدمة ٧٠

دور المرأة فى التنمية الزراعية ٧٢

الاستثمار فى التعليم : آثاره على الانتاجية ٧٣

الارشاد الزراعى : الوضع الراهن ٧٤

الحواجز التى تحول دون المرأة وخدمات الارشاد الزراعى والتدريب ٧٧

تحسين خدمات الارشاد الخاصة بالمرأة ٨١

خاتمة ٨٤

سياسات التخفيف من حدة تغير المناخ العالمى : الانعكاسات على البلدان النامية ٨٥

مقدمة ٨٥

تغير المناخ والزراعة ٨٧

سياسات تخفيف الانبعاثات : آثار تسرب الكربون، ومعدلات التبادل التجارى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ٩١

النتائج الايجابية تحد من الخسائر فى مستوى معيشة البلدان التى تمارس سياسات تخفيض الانبعاثات والتى لا تمارسها ٩٣

الآثار والاستنتاجات ٩٥

الجـــزء الثانـــى
استعراض الحالة فى الأقاليم

أفريقيا ١٠١

نظرة عامة على الاقليم ١٠١

الأداء الاقتصادى العام ١٠١

الأداء الزراعى ١٠٧

تطورات السياسات ١١٠

موازمبيق وانغولا ١١٩

الميراث الاستعمارى ١١٩

الاستقلال والزراعة فى ظل النظامين الاشتراكيين ١٢١

تحرير الاقتصاد في موازمبيق ١٢٣

القضايا التى تحيط بالزراعة فى موزامبيق اليوم ١٢٧

التحرير الاقتصادى فى أنغولا ١٢٩

بعض قضايا الزراعة فى أنغولا اليوم ١٣٤

ملاحظات ختامية ١٣٧

آسيا والمحيط الهادى ١٣٨

نظرة عامة على الاقليم ١٣٨

التطورات الاقتصادية ١٣٨

أداء القطاع الزراعى ١٤٥

قضايا الزراعة الاقليمية وتوقعاتها ١٤٩

بنغلاديش ١٥٤

الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية ١٥٤

السياسات والأداء على مستوى الاقتصاد الكلى ١٥٦

دور الزراعة فى اقتصاد بنغلاديش ١٥٨

نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى ١٦١

اصلاح السياسات الزراعية ١٦٦

التحديات التى تواجه الزراعة فى بنغلاديش ١٧٠

مرحلة جديدة من التنمية الزراعية ١٧٧

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٨٣

نظرة عامة على الاقليم ١٨٣

القطاع الزراعى ١٨٧

التطورات فى السياسات الزراعية ١٨٨

بيرو ١٩٧

الخصائص العامة ١٩٧

التطورات والسياسات الاقتصادية ١٩٩

أداء القطاع الزراعى وسياساته قبل عام ١٩٩٠ ٢٠٣

الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ ٢٠٥

الأداء والسياسات الزراعية منذ ١٩٩٠ ٢٠٧

ملاحظات ختامية ٢١٤

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢١٧

نظرة عامة على الاقليم ٢١٧

التطورات الاقتصادية ٢١٧

الأداء الزراعى وقضايا الزراعة ٢٢١

مصر ٢٢٧

عرض عام للوضع الاقتصادى ٢٢٧

الموارد الزراعية والتوقعات ٢٣٠

الأداء الزراعى والسياسات الزراعية ٢٣١

اعانات المستهلكين والأمن الغذائى ٢٣٤

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ٢٣٨

أوروبا الوسطى والشرقية ٢٣٨

تباطؤ النمو الاقتصادى وتدهور الأداء الزراعى ٢٣٨

التطورات فى التجارة بالسلع الغذائية الزراعية ٢٤١

الاصلاح الموجه نحو السوق، والأمن الغذائى ٢٤٤

انخفاض كثافة الانتاج وآثاره البيئية ٢٤٦

الاتحاد الروسى ٢٥٠

الاصلاح المؤسسى ٢٥١

اعادة الهيكلة الاقتصادية ٢٥٤

السياسة التجارية ٢٥٨

الآفاق بعيدة المدى وقضايا السياسات ٢٥٩

الجـــزء الثالث
الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

مقدمة ٢٦٧

الصناعات الزراعية : التعريف والأبعاد ٢٦٩

أنواع الصناعات الزراعية ٢٦٩

الصناعات الزراعية بالأرقام ٢٧١

الدور الانمائى للصناعات الزراعية ٢٧٩

امكانيات الصناعات الزراعية فى البلدان النامية ٢٧٩

الطابع الخاص للصناعة الزراعية ٢٨٣

تأثيرات الروابط ٢٨٤

دور الصناعات الزراعية فى عملية التنمية ٢٨٦

الصناعات الزراعية والبيئة ٢٩٠

الظروف المتغيرة أمام الصناعات الزراعية ٢٩٣

نظم الدعم والتجارة بالسلع الزراعية وأنماط انتاج الصناعات الزراعية ٢٩٣

تطور التكنولوجيا وأنماط الاستهلاك الغذائى ٢٩٦

تطور الصناعات الزراعية والبلدان النامية ٣٠١

تدويل النظم الغذائية - الزراعية ٣٠٣

التجارة بالسلع الغذائية - الزراعية والاعتماد المتبادل للنظم الغذائية - الزراعية القطرية ٣٠٣

دور الشركات متعددة الجنسيات فى عملية التدويل ٣٠٨

مناخ السياسات اللازم لتحقيق التنمية الصناعية الزراعية ٣١٣

أهمية سياسات الاقتصاد الكلى ٣١٣

تنشيط الزراعة المحلية ٣١٤

الاستثمارات والسياسات التكنولوجية ٣١٥

حماية البيئة ٣١٦

حماية المستهلك ٣١٧

الجدول الملحق

الأقاليم والمناطق المستخدمة فى الأغراض الاحصائية ٣٢٣

البيانات

١- التغيرات فى الانتاج الزراعى والحيوانى، ١٩٩٣ - ١٩٩٦ ١١

٢- العجز فى الامدادات الغذائية الذى يتطلب مساعدات استثنائية ١٧

٣- اتجاهات الامدادات والاستخدام فى الحبوب ٢١

٤- الالتزامات بالمساعدات الخارجية المقدمة للزراعة والانفاق منها ٢٥

٥- المستفيدون من المعونة الغذائية من الحبوب ٢٩

٦- اسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ٣١

٧- المصيد العالمي من الأسماك، الامدادات والتجارة ٣٧

٨- أ انتاج المنتجات الحرجية الرئيسية ٤١

٨ - ب قيمة الصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية ٤٣

الأطـــر

١- الدين الخارجى والتدفقات المالية الى البلدان النامية ٤٩

٢- التوقعات بالنسبة للاقتصاديات التى تعتمد بشدة على الصادرات الزراعية ٥٦

٣- توصيات لتحسين خدمات الارشاد الخاصة بالمراة ٨٢

٤- ارتفاع درجة حرارة الأرض : بعض أسبابه ، وعوامل التغيير ، وردود الفعل الطبيعية ، فيما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض ٨٨

٥- الاستقرار السياسى والديمقراطية والأمن الغذائى ١١٢

٦- تطور التعاون الاقليمى ١١٦

٧- التطورات الحديثة فى أوضاع المحاصيل وامدادات الأغذية فى موزامبيق ١٣٠

٨- قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش ١٨٠

٩- قطاع مصايد الأسماك فى بيرو ٢١١

١٠- الافتقار الى الأمن الغذائي فى العراق ٢٢٤

١١- انتاجية اليد العاملة وهيكل التكاليف فى الصناعة الزراعية ٢٨٠

١٢- استخلاص المنافع من الملوثات : حالة شرش اللبن ٢٩١

١٣- قصص ناجحة فى ميدان الصناعات الزراعية التصديرية ٣٠٠

١٤- التكامل الرأسي ٣٠٤

١٥- الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصناعات الزراعية ٣٠٥

١٦- تفتيت الأسواق ٣٠٧

١٧- فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٣١٠

١٨- شركة يونيليفر (Unilever) ٣١٢

الأشكال

١- الانتاج الاقتصادى العالمي ٤٦

٢- الانتاج العالمى وحجم التجارة العالمية ٤٧

٣- تركيبة الديون ٥٢

٤- مناطق الغابات بحسب الاقاليم الرئيسية ، ١٩٩٥ ٦٣

٥- الخسائر السنوية فى الغابات الطبيعية فى الاقاليم النامية ، ١٩٨٠-١٩٩٥ ٦٣

٦- الصادرات من المنتجات الحرجية ، ١٩٧٠ - ١٩٩٤ ٦٧

٧-أ افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٠٢

٧ - ب افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٠٣

٨- أ آسيا والمحيط الهادى ١٤٠

٨- ب آسيا والمحيط الهادى ١٤١

٩- صافى الانتاج والاحتياجات من الحبوب الغذائية والفجوة الغذائية فى بنغلاديش ١٦٥

١٠- نصيب الفرد من الحبوب الغذائية المتوافرة فى بنغلاديش ١٦٥

١١-أ امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٨٤

١١- ب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٨٥

١٢- أ الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢١٨

١٢- ب الشرق الأدنى وشمال افريقيا ٢١٩

١٣- نصيب الصناعات الزراعية فى الناتج المحلى الاجمالى لأقاليم البلدان النامية ٢٧٦

١٤- نصيب أقاليم البلدان المتقدمة من انتاج الصناعات الزراعية فى العالم ٢٧٦

١٥- نصيب كل اقليم من مجموع انتاج الصناعات الزراعية فى اقاليم البلدان النامية ٢٧٧

١٦- نسبة انتاج الصناعات الزراعية من الناتج المحلى الاجمالي الزراعي ٢٧٨

١٧- التجارة العالمية بالمنتجات الغذائية بحسب الاقليم ، ١٩٩٤ ٣٠٦

الجداول

١- مؤشرات مختارة تتعلق بالأمن الغذائى فى البلدان النامية بحسب فئات امدادات الطاقة الغذائية ٤

٢- نسبة الأعمال الزراعية التى تضطلع بها المراة مقابل نسبة الموظفات العاملات فى مجال الارشاد ٧٦

٣- نصيب الصناعات الزراعية من اجمالى القيمة المضافة التصنيعية فى مجموعات مختارة من البلدان ، ١٩٨٠ و ١٩٩٤ ٢٧١

٤- توزيع القيمة المضافة بحسب فروع الصناعات الزراعية ، ١٩٨٠ و ١٩٩٤ ٢٧٣

٥- الزيادة السنوية للقيمة المضافة فى الصناعات الزراعية بحسب مجموعات البلدان ، ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٠-١٩٩٤ ٢٧٤

٦- نسبة اليد العاملة فى الصناعات الزراعية من مجموع العاملين فى مجال التصنيع ، ونسبة اجور ومرتبات العاملين فى الصناعات الزراعية من مجموع الأجور فى مجال التصنيع فى بلدان مختارة، ١٩٩٢ ٢٨٩

٧- نصيب الأغذية الرئيسية فى مجموع امدادات الطاقة الغذائية، ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٩٠-١٩٩٢ ٢٩٨

٨- النسبة المئوية لمعدل زيادة حصة الفرد من استهلاك أغذية مختارة، أوروبا الغربية ، ١٩٧٠-١٩٩٠ ومن ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ٢٠١٠ ٢٩٩

٩- الشركات متعددة الجنسيات العشرون الأولى فى قطاع الأغذية والزراعة ، ١٩٩٤ ٣٠٩

١٠- تقسيم شركات الأغذية الزراعية متعددة الجنسيات المائة الأولى حسب منطقة المنشا ٣٠٩

شكر وتقدير

تولى اعداد «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٩٧ فريق من قسم تحليل عمليات التنمية الزراعية والاقتصادية يترأسه F. L. Zegarra ويضم L. Glassco ، و J. Skoet، وS. Teodosijevic. وقدم المساندة فى مجال خدمات الأمانة كل من S. Di Lorenzo، و P. Di Santo. وقدم المساندة فى مجالى الاحصاءات والبحوث كل من G. Arena، و P. L. Lacoacci.

وساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى العالم كل من L. Naiken، و P. Narain (المساعدات الخارجية للزراعة)، ومصلحة مصايد الأسماك فى المنظمة (المصيد السمكى وتوزيعه والتجارة به)، و M. Palmieri (الانتاج الحرجي والتجارة)، و D.Vanzetti (سياسات التخفيف من حدة تغير المناخ العالمى: الانعكاسات على البلدان النامية)، و R.Stringer و L.Drewery (زيادة انتاجية المرأة فى الزراعة)، و S. M. Braatz (الغابات فى السياق العالمى). أما الأقسام المتصلة بنقص الأغذية وحالات الطوارئ الغذائية، وأسواق الحبوب، والمعونة الغذائية، والأسعار الزراعية الدولية فقد تولى اعدادها موظفو الوحدات التابعة لقسم السلع والتجارة تحت اشراف J. Greenfield، و P. Fortucci، و W. Lamadé، و A . Rashid ، و H.Ryan.

كما ساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى الأقاليم كل من P.Bonnard (موزامبيق وانغولا)، و D.H. Brooks (آسيا والمحيط الهادى)، و L. Glassco (بنغلاديش)، و S. Hafeez (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)، و J. Budavari (أوروبا الوسطى والشرقية)، و W. Liefert (الاتحاد الروسى).

أما الفصل الخاص وعنوانه «الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية»، فقد أعده J. Skoet وأسهم فيه كل من P. Scandizzo ، و M. Spinedi ، و P. De Castro.

وقد قام بتحرير الطبعة العربية ابراهيم ابراهيم المالكى، الذى أشرف أيضاً على الاخراج واعداد الأشكال والطباعة، وساعدت في التحرير أنطوانيت عازورى. أما الغلاف والرسوم الايضاحية فمن تصميم عمر بلبل .

مذكرة تفسيرية

تستخدم الرموز التالية فى الجداول الاحصائية:

- = لا شئ أو كمية لا تذكر (فى الجداول).
... = البيانات غير متوافرة (فى الجداول).
دولار = دولار الولايات المتحدة

التواريخ ووحدات القياس

١٩٩٦/ ١٩٩٧ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التى تمتد من سنة تقويمية الى السنة التالية لها.
١٩٩٦- ١٩٩٧ = متوسط ثلاث سنوات تقويمية.
مليار = ١٠٠٠ مليون
النظام المترى هو المستخدم دائما الا اذا أشير الى غير ذلك.

الاحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية، ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للانتاج

تشير الأرقام الدليلية للانتاج الزراعى، التى أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، الى المستوى النسبى للحجم الكلى للانتاج الزراعى فى كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩ - ١٩٩١. وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا).

ولذا فان المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الانتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة «لاسبير» فى حساب جميع الأرقام الدليلية، سواء كانت على مستوى القطر، أو الاقليم، أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الانتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها فى الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١. وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩ - ١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة بالمنتجات الزراعية هى أيضا فترة ١٩٨٩-١٩٩١. وهى تشمل جميع السلع والبلدان الواردة فى «FAO Trade Yearbook» الذى أصدرته المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لاجمالى المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتى تصنف عامة على أنها «أغذية».

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التى طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار الى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها فى التجارة بين البلدان، التغيرات فى كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفى قيمة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية، والأرقام الترجيحية هى على التوالى متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩- ١٩٩١، وهى فترة الأساس المرجعية المستخدمة فى جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التى تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة «لاسبير» فى وضع الأرقام الدليلية.

التغطية الاقليمية

يوضح الجدول الملحق الأقاليم والتجمعات التى صنفت فيها البلدان للأغراض الاحصائية.

وتشمل البلدان النامية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا [١] وآسيا والمحيط الهادى [٢]. وقد صنفت البلدان التى تمر بمرحلة التحول كبلدان متقدمة [٣].

---

(١) يشمل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مصر والجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب والسودان وأفغانستان والبحرين وقبرص وجمهورية إيران الاسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركيا والامارات العربية المتحدة واليمن.

(٢) يشمل اقليم آسيا والمحيط الهادى بلدان التخطيط المركزى السابقة فى آسيا: كمبوديا والصين وكوريا الديمقراطية ومنغوليا وفيتنام.

(٣) تشمل البلدان التى تمر بمرحلة التحول : البانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية والمجر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وبولندا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا ويوغوسلافيا والجمهوريات المستقلة حديثا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروس واستونيا وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية مولدوفا والاتحاد الروسى وطاجيكستان وتركمنستان واوكرانيا وأوزبكستان.

الجـزء الأول

استعراض الحالة فى العالم

استعراض الحالة فى العالم

التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي

خلص المسح الغذائي العالمي السادس[١] الذي صدر قبيل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية الى أنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ في الوضع الغذائي العالمي خلال العقدين الماضيين. فقد تبين أن ٢٠ في المائة من سكان البلدان النامية لم يحصلوا على قدر كاف من الغذاء في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، مقابل ٣٥ في المائة قبل ذلك بعقدين. وقد انخفض العدد المطلق للأفراد الذين لم يحصلوا على قدر كاف من الغذاء من ٩٢٠ مليونا في الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٨٤٠ مليونا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. ولايزال هذا الرقم الأخير مرتفعا للغاية وبصورة لا يمكن قبولها، حيث أنه يعني أن فردا من كل خمسة أفراد كان يعاني من نقص الغذاء في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وهذا هو ما دفع مؤتمر القمة العالمى للأغذية الى الالتزام بخفض عدد الذين يعانون اليوم من نقص التغذية الى النصف فى موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وقد تضمن اعلان المبادئ الذى صدر عن مؤتمر القمة الأهداف والاجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وينطوي تقدير التطورات الأخيرة في مجال الأمن الغذائي على عدد من الصعوبات، بالنظر الى عدم كفاية البيانات الخاصة بعدد كبير من البلدان. وينبغي توخي الحذر في تفسير التغيرات قصيرة الأجل، التي تطرأ على المؤشرات الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث أن هذه التغيرات قد ترجع الى عوامل عارضة في البلدان المعنية، ومن ثم تكون محدودة التأثير على اتجاهات الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن البيانات، التي توافرت في الآونة الأخيرة، تقدم بلا شك عددا من الأنماط محددة المعالم التي تساعد في التوصل الى استنتاجات مبدئية.

ويقدم الجدول رقم ١ مؤشرات مختارة تتعلق بتوافر الغذاء واستقراره وامكانات الحصول عليه في البلدان النامية. وقد قسمت البلدان الى مجموعات بحسب المستوى المتوسط لامدادات الطاقة الغذائية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ (العمود ٤). ويتضح من الجدول أن هناك علاقة وثيقة بين

(١) منظمة الأغذية والزراعة، المسح الغذائي العالمي السادس، روما، ١٩٩٦.

الجدول رقم ١

مؤشرات مختارة تتعلق بالأمن الغذائي في البلدان النامية بحسب فئات إمدادات الطاقة الغذائية

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
فئات البلدان بحسب مستويات إمدادات الطاقة الغذائية خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥	عدد البلدان	إمدادات الطاقة الغذائية (نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية)			النسبة المئوية لمتوسط السكان الذين يعانون من نقص التغذية في ١٩٩٠-١٩٩٢	نصيب الفرد من الانتاج الغذائي (النسبة المئوية للتغيرات السنوية)				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار الأمريكي لعام ١٩٨٧)		نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات		نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الواردات	
		متوسط ١٩٨٩-١٩٩١	متوسط ١٩٩٣-١٩٩٥	النسبة المئوية للتغير خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩١ الى ١٩٩٣-١٩٩٥		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	متوسط ١٩٩١-١٩٩٦	١٩٩٣-١٩٩٥	متوسط التغير السنوي في ١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٩-١٩٩١	١٩٩٣-١٩٩٥	١٩٨٩-١٩٩١	١٩٩٣-١٩٩٥
											X	X	X	X	X
أقل من ٢٠٠٠	٢٠	١ ٩٤١	١ ٨٥٣	-٤ر٥	٥٢	-١ر٣	-١ر٤	١ر٣	٠ر٠	٣٤٣	-٤ر٢	٤٠	٥٥	٢٠	٢٥
٢٠٠١-٢٣٠٠	٢١	٢ ٢١٣	٢ ١٥٨	-٢ر٥	٣٤	٠ر٣	-٢ر٢	٠ر٣	-٠ر٦	٦٠٣	٠ر٥	٣٦	٤٤	١٥	١٦
٢٣٠١-٢٥٠٠	٢٢	٢ ٤٠٦	٢ ٣٩٧	-٠ر٤	٢٣	-١ر٠	٢ر٢	-٠ر٣	٠ر٠	١ ٥٧٣	-٠ر٥	٢٤	٢٦	١٢	١٤
٢٥٠١-٢٨٠٠	١٨	٢ ٥٤٨	٢ ٦٥٣	١ر٤	١٨	١ر٥	١ر٨	-١ر٠	١ر٢	١ ٧٤٠	٢ر٩	١٢	١٣	١١	١١
٢٨٠١-٣٠٠٠	٨	٢ ٧٨٧	٢ ٨٨٨	٣ر٦	٩	-١ر٠	٠ر٥	١ر٣	١ر٠	٤ ٠٠٠	١ر٤	١٥	١٦	١٣	١٣
أكثر من ٣٠٠٠	١٤	٣ ١٣٥	٣ ٢٣٤	٣ر٢	٦	١ر٠	٢ر٠	١ر٨	٤ر٣	٤ ٧٣٦	٢ر٥	١٩	١٩	١١	١١

ملحوظة : يركز هذا الاستعراض على الخبرات المكتسبة على المستوى القطري، ومن ثم فإن متوسطات مجموعات البلدان كافة هي مجرد متوسطات حسابية تعطي لجميع البلدان وزنا متساويا. ولم تكن المتوسطات المرجحة للسكان ملائمة لأغراض هذا الاستعراض، حيث أن قلة من البلدان هي التي تهيمن على كل فئة من فئات السكان . والجدير بالملاحظة مع ذلك أن النسب المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية في مختلف المجموعات، كما هو مبين في العمود ٦، قريبة جدا من المتوسطات المرجحة للسكان.

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

مختلف المؤشرات، ويلاحظ، بوجه خاص، أنه كلما ارتفع متوسط دخل الفرد (كما يتضح في العمود ١١) كلما انخفضت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على قدر كاف من الأغذية[٢] (العمود ٦)، وزادت القدرة على تمويل الواردات الغذائية (الأعمدة من ١٣ الى ١٦). أما فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، فإنه يمكن ملاحظة السمات الرئيسية التالية:

- يبدو أن النمط العام لمعظم المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي، إنما يتمثل في تزايد الهوة بين البلدان ذات المستوى المرتفع نسبيا والبلدان ذات المستوى المنخفض نسبيا فيما يتعلق بمتوسط المتحصل من الغذاء. والواقع أن المستويات المتوسطة لامدادات الطاقة الغذائية قد انخفضت فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩١ الى ١٩٩٣-١٩٩٥ في البلدان التي كانت فيها هذه المستويات منخفضة جدا في البداية، في حين أنها زادت بشكل ملموس في معظم البلدان التي كانت تتسم بالارتفاع النسبي في إمدادات الطاقة الغذائية. وكان متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان العشرين، التي تبلغ فيها هذه الإمدادات أدنى مستوى لها، قد وصل الى ١ ٩٤١ سعرا حراريا يوميا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، إلا أنه انخفض الى ١ ٨٥٣ سعرا حراريا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، مما يعني تفشي انعدام الأمن الغذائي وتفاقمه في الفترة الأخيرة. ومع ذلك، لوحظ حدوث تطور ايجابي، مؤداه أن البلدان التي حققت ارتفاعا في مستوى إمدادات الطاقة الغذائية شملت بعض البلدان الأكثر سكانا في كل اقليم: الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ونيجيريا في افريقيا؛ والصين والهند واندونيسيا في آسيا؛ ومصر وجمهورية ايران الاسلامية والمغرب والجمهورية العربية السورية وتركيا في الشرق الأدنى.

- فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ كان هناك ١٤ بلدا فقط يقل فيها مستوى إمدادات الطاقة الغذائية عن ٠٠٠ ٢ سعر حراري، الا ان هذا العدد قد زاد الى عشرين في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، مما يدل على تفاقم الوضع في الشريحة الدنيا من الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك لوحظ أن بلدين على الأقل من البلدان التي تقل فيها إمدادات الطاقة الغذائية عن ٠٠٠ ٢

---

(٢) لقد تضمن الملحق ٣ للمسح الغذائي العالمي السادس شرحا لمنهجيات التقييم. وتحل هذه المنهجيات محل الرقم الدليلي التجميعي للأمن الغذائي الأسري، الذى كان قد وضع لأغراض اعداد تقارير التقييم التى تقدم للجنة الأمن الغذائي العالمي.

سعر حراري في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ (منغوليا وتوغو)، كان مستوى إمداداتهما في ١٩٨٩-١٩٩١ يفوق ٢٠٠ ٢ سعر حراري. وعلى الرغم من التقدم المحدود الذي أحرز في بلدان قليلة، هناك بلد واحد، هو رواندا، تجاوز الفئة التي يقل فيها مستوى إمدادات الطاقة الغذائية عن ٠٠٠ ٢ سعر حراري. ومع ذلك، من المرجح أن تظهر البيانات الحديثة، الواردة من هذا البلد، تدهورا ملحوظا في الأوضاع، من جراء الحرب الأهلية وقلة الانتاج وتدهور التجارة.

• ويلاحظ أيضا أن أقصى ارتفاع في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ كان في البلدان التي تتميز بارتفاع مستوى إمدادات الطاقة الغذائية، مما يؤكد الارتباط الوثيق بين مستوى الامدادات الداخلية ومستوى المتحصلات الغذائية. فقد زاد الانتاج الغذائي بمعدلات كبيرة في البلدان التي تتجاوز فيها إمدادات الطاقة الغذائية ٠٠٠ ٣ سعر حراري للشخص يوميا (تندرج بلدان شمال افريقيا، باستثناء الجماهيرية العربية الليبية، ضمن الفئة العليا)، وكانت الزيادة معقولة في البلدان التي تتراوح إمدادات الطاقة الغذائية فيها بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ سعر حراري (على الرغم من أن الصين وغانا وميانمار حققت زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي). وعلى النقيض من ذلك، لم يسجل أي تقدم، بل كان هناك قدر من التراجع، في البلدان التي كانت إمدادات الطاقة الغذائية فيها تقل عن ٠٠٠ ٢ سعر حراري. ومن بين البلدان العشرين التي تنتمي الى هذه المجموعة الأخيرة، تمكنت اثيوبيا، وبدرجة أقل أنغولا وكمبوديا وتشاد وملاوي وزامبيا وزمبابوي، من إحراز مكاسب يعتد بها في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٦.

• وقد تحققت أعلى المكاسب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان التي كانت إمدادات الطاقة الغذائية فيها تتجاوز ٥٠٠ ٢ سعر حراري. أما مجموعة البلدان التي تزيد فيها إمدادات الطاقة الغذائية عن ٠٠٠ ٣ سعر حراري، فقد شهدت مكاسب كبيرة في دخل الفرد في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ الى ١٩٩٣-١٩٩٥، وبخاصة الأرجنتين وجمهورية كوريا والجمهورية العربية السورية. أما البلدان الآسيوية التي تتراوح إمدادات الطاقة الغذائية فيها بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ سعر حراري، مثل الصين واندونيسيا وماليزيا وتايلند وفيتنام، فقد حققت نموا كبيرا في دخل الفرد. وهناك أمثلة أخرى على

الاقتصاديات سريعة النمو وذات المستويات العليا نسبيا من حيث إمدادات الطاقة الغذائية، من بينها شيلي، وباناما وأوروغواي. وعلى النقيض من ذلك، شهدت البلدان ذات المستويات المنخفضة في إمدادات الطاقة الغذائية انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا الانخفاض حادا في هايتي وأنغولا ومنغوليا وسيراليون، ولكن جميع البلدان الأخرى في المجموعة التي تقل إمداداتها عن ٢٠٠٠ سعر حراري، فيما عدا موزامبيق وكمبوديا، شهدت هبوطا أو ركودا في الدخل الفردي. وتشير البيانات المبدئية المتعلقة بأفغانستان، الى أن الوضع هناك يدعو الى القلق الشديد، حيث أن مستوى متوسط الاستهلاك الغذائي بها يعتبر من أدنى المستويات على الاطلاق (بلغت إمدادات الطاقة الغذائية بها ١٤٥٦ سعرا حراريا للفرد يوميا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، بانخفاض نسبته ٢٤٪ عن الفترة ١٩٨٩-١٩٩١). وعلاوة على ذلك، انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في أفغانستان بدرجة كبيرة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وتدهور تماما في عام ١٩٩٦ من جراء الحرب الأهلية، وما ترتب عليها من نزوح السكان على نطاق واسع ونقص المدخلات بسبب استخدام العملات الأجنبية في استيراد الأغذية اللازمة للاستهلاك اليومي.

- أما المؤشرات المتعلقة بالثقل المالي لواردات الأغذية (نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الواردات، ونسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات)، فإنها تنم أيضا عن تدهور الأوضاع بشكل مؤسف. فقد لوحظ أن الواردات الغذائية لا تمثل فحسب نسبة كبيرة من مجموع التجارة في البلدان ذات المستوى المنخفض من حيث إمدادات الطاقة الغذائية (أكثر من ٥٠٪ من قيمة مجموع الصادرات في البلدان التي تقل فيها إمدادات الطاقة الغذائية عن ٢٠٠٠ سعر حراري في السنوات الأخيرة)، بل إن الوزن النسبي لهذه الواردات آخذ في الزيادة أيضا على ما يبدو. وعلى النقيض من ذلك، ظلت النسب ثابتة بوجه عام في البلدان ذات المستوى المرتفع من حيث إمدادات الطاقة الغذائية. ففي عدة بلدان في المجموعة التي يقل فيها مستوى الامدادات عن ٢٣٠٠ سعر حراري، والتي تشمل موزامبيق وهايتي وجزر القمر ورواندا وغامبيا وسيراليون (وبلدان قليلة أخرى في الفئات العليا من حيث مستوى الامدادات)، تجاوزت قيمة واردات الأغذية مجموع الدخل المتحصل من الصادرات. وثمة حالة استثنائية وهي حالة العراق، حيث يلاحظ أن نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات ارتفعت من ٥٧٪ في الفترة

١٩٨٩-١٩٩١ الى ١٨٩٪ في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، وذلك في أعقاب حرب الخليج. وبينما يلاحظ أن هذه الأوضاع قد تدل في بعض الحالات على توافر مصادر أخرى لتمويل الواردات، مثل السياحة وتحويلات العاملين خارج البلاد، إلا أنها كانت تعزى في معظم الحالات الى أوجه القصور الشديد في قطاع الصادرات والاعتماد القوي على المساعدات الغذائية أو مختلف أشكال التمويل الميسر.

- ومن البلدان العشرين التي يقل فيها نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية عن ٢٠٠٠ سعر حراري يوميا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، يوجد ١٦ في أفريقيا، وثلاثة (أفغانستان وكمبوديا ومنغوليا) في آسيا، وبلد واحد (هايتي) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولوحظ في عشرة بلدان من البلدان الافريقية الستة عشر، أن الوضع الحرج للمتحصلات الغذائية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ إزداد سوءا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. أما البلدان الافريقية التي شهدت أسوأ تدهور في إمدادات الطاقة الغذائية (٧٪ أو أكثر) فهي توغو وتنزانيا وليبيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، وهي تنتمي الى الفئة التي تقل فيها هذه الامدادات عن ٢٠٠٠ سعر حراري يوميا. وقد نجمت هذه الأوضاع المتدهورة المتفاقمة عن مجموعة من العوامل، مثل سوء الأحوال المناخية ومشكلات التحول الاقتصادي الناجمة عن الانتقال من اقتصادات خاضعة لرقابة حكومية شديدة الى بيئة تسودها النزعة الليبرالية. ومع ذلك فإن أسوأ ضروب التدهور كانت تقترن في أكثر الأحيان بالنزاعات الداخلية وانعدام الاستقرار السياسي. ففي الصومال تسببت الحرب الأهلية وما صاحبها من كوارث طبيعية في تدهور وضع الأمن الغذائي، وقد إزداد هذا الوضع سوءا في السنوات الأخيرة. وكان نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية لا يتجاوز ١٧٢٧ سعرا حراريا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، وقد واجه البلد المزيد من التدهور في الانتاج الغذائي (اذ انخفض بنسبة ١٫٧٪ سنويا أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٦)، ونزوح السكان على نطاق واسع، فضلا عن الحرب الأهلية وتدمير البنية الأساسية الاقتصادية. وفي ليبيريا يعزى تدهور الأمن الغذائي الى الحرب الأهلية في المقام الأول، كما إن انهيار البنية الأساسية الاقتصادية والإدارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو السبب الأساسي وراء تدهور أوضاع الأمن الغذائي بدرجة ملحوظة في هذا البلد.

- وعلى الرغم من الاستقطاب الظاهري المتنامي منذ بداية التسعينات

بين البلدان ذات المستوى المرتفع والبلدان ذات المستوى المنخفض فيما يتعلق بالدخل والأمن الغذائي، إلا أن السنوات القليلة الأخيرة شهدت عددا من التطورات المشجعة. وكان اقليم افريقيا هو البقعة التي جاءت منها الأنباء الطيبة. وكما سيتضح في الجزء الوارد فيما بعد، شهدت افريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة ملحوظة في انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٥، وتحسن الوضع كثيرا في ١٩٩٦، وشاركت معظم البلدان في هذا التطور الايجابي. وعلاوة على ذلك فإن التحول الاقتصادي الذي حدث في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ اتسع نطاقه في ١٩٩٦، مما أدى الى ارتفاع معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي ٥٪، وهو أعلى معدل يشهده هذا الاقليم منذ عقدين من الزمان.

استعراض الحالة فى العالم

أولاً : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام

١- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٦

• تشير التقديرات الى زيادة الانتاج الزراعى والحيواني في ١٩٩٦ بنسبة ٢ر٦ في المائة على الصعيد العالمي، أى ما يقرب من المعدل الذى شهده عام ١٩٩٥ ونسبته ٢ر٤ فى المائة. وفى حين جاءت الزيادة فى عام ١٩٩٥ نتيجة لزيادة إنتاج البلدان النامية كمجموعة، بدرجة كبيرة، وانكماشه في البلدان المتقدمة ، كانت الزيادة التقديرية في ١٩٩٦ أكثر توازنا بين مجموعتي البلدان. وقد مثل النمو البالغ ٩ر٢ في المائة في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في البلدان النامية مجتمعة في ١٩٩٦ تباطؤا هاما مقارنة بالسنوات السابقة (٢ر٥ في المائة في ١٩٩٥، و ٥ في المائة في ١٩٩٤، و ٤ في المائة في ١٩٩٣). أما في البلدان المتقدمة فتمثل الزيادة البالغة ٤ر٢ في المائة في ١٩٩٦ انتعاشا بعد الانخفاض البالغ ٩ر١ في المائة في السنة السابقة.

• وترجع الزيادة في إنتاج البلدان المتقدمة الى انتعاش الانتاج في أمريكا الشمالية بصورة رئيسية ، بعد الهبوط الحاد الناجم عن عوامل المناخ في السنة السابقة. ففي الولايات المتحدة تقدر الزيادة في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في ١٩٩٦ بنسبة ٥ر٥ في المائة ، ويمثل هذا انتعاشا كبيرا بعد هبوطه بنسبة ١ر٦ في المائة في ١٩٩٥. وقد حقق إنتاج المحاصيل على وجه الخصوص قفزة جديدة قدرت بنسبة ١ر١٢ في المائة بعد الهبوط البالغ ٣ر١٥ في المائة في ١٩٩٥. إلا أنه ظل منخفضا (بنسبة ٥ فى المائة) عن المستوى القياسي لإنتاج ١٩٩٤. وقد زاد إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في كندا كذلك بنسبة ١ر٣ في المائة ، مواصلا بذلك الاتجاه الصاعد الذى شهدته السنوات السابقة. وفي الاتحاد الأوروبى ، حقق الإنتاج نموا بنسبة ١ر٣ في المائة بعد ثلاث سنوات من انخفاضه. كما حققت استراليا ونيوزيلندا زيادة نسبتها ٥ر٤ و ٧ر٢ فى المائة على التوالى، فى حين انخفض الانتاج فى اليابان بنسبة ٩ر١ فى المائة.

البيان رقم ١

التغيرات فى الانتاج الزراعى والحيوانى ، ١٩٩٣ - ١٩٩٦

(نسبة التغير عن السنة السابقة)

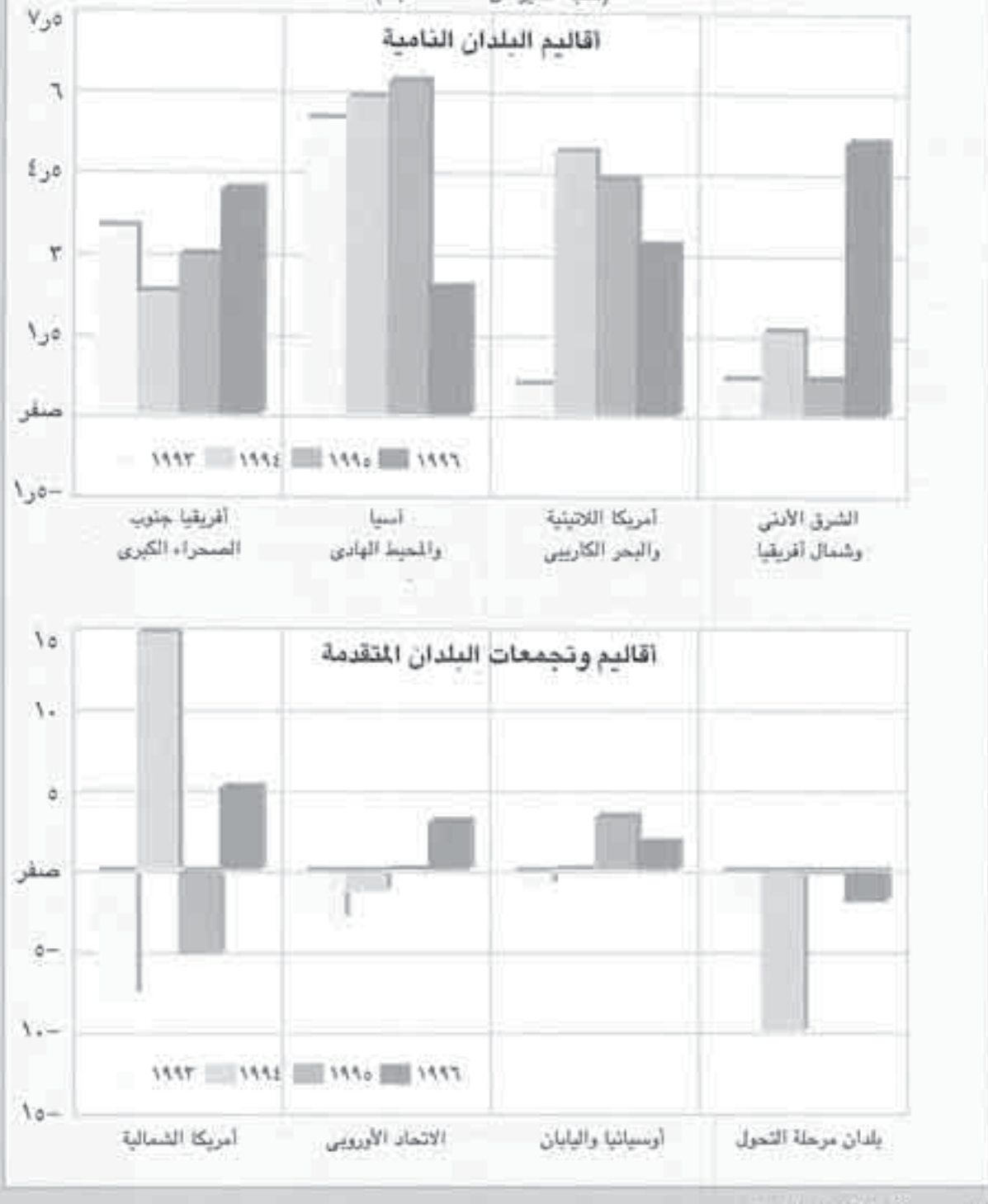

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

• وفى البلدان التى تمر بمرحلة التحول توقف هبوط انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى ١٩٩٥، الا أنه عاود هبوطه فى ١٩٩٦، ولو كان ذلك بمعدل تقديري أكثر اعتدالا نسبته ٩ر١ في المائة . وقد تركز الانخفاض بصورة رئيسية في بلدان أوروبا الشرقية التى تمر بمرحلة التحول (- ٤ر٦ في المائة بعد زيادة نسبتها ١ر٦ في المائة في ١٩٩٥). وقد سجل الانتاج عجزا كبيرا خاصة في بلغاريا ، ورومانيا ، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وبولندا. فى حين ظل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى ١٩٩٦ على حاله بدون تغيير في الواقع في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق ، مع تفاوت الانتاج بين الجمهوريات. فعلى وجه الخصوص ، تشير التقديرات الى أن الانتاج قد حقق زيادة بنسبة ٨ر٣ في المائة في الاتحاد الروسي ، وبنسبة ٥ر١ في المائة في كازاخستان. وفي الحالتين كلتيهما ، تلك هي السنة الأولى التي يحقق فيها مجموع الإنتاج الزراعي زيادة منذ بداية مسيرة الإصلاح . ومن جهة أخرى ، هبط الإنتاج مرة أخرى في أوكرانيا بنسبة ١ر١ في المائة ، مواصلا بذلك اتجاهه الهبوطى ، ولو بوتيرة أكثر بطئا منها في السنوات السابقة . وقد حقق الانتاج فى ارمينيا وقيرغيزستان زيادة طفيفة ، فى حين استمر الانتاج فى الزيادة بدرجة كبيرة فى اذربيجان.

• أما فى الأقاليم النامية ، فقد شكل الأداء الإيجابي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سمة من أكثر السمات المشجعة في ١٩٩٦، اذ تشير التقديرات الى زيادة مجموع إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية بنسبة ٢ر٤ في المائة مقابل ٣ في المائة في ١٩٩٥ و ٣ر٢ في المائة في ١٩٩٤. وشاركت الغالبية العظمى من بلدان الإقليم ، بدرجات متفاوتة ، في زيادة الإنتاج. فقد أشارت التقارير الى تحقيق معدلات نمو عالية في أنغولا (+ ٩٪) ، وموريتانيا (+٩٪) ، وموزامبيق (+١٦٪) ، والسودان (+١١٪) ، وإثيوبيا (+٧٪) . وقد تحققت معدلات زيادة أكثر وضوحا في عدة بلدان في أفريقيا الجنوبية ، منها ليسوتو (+٢٢٪) ، وسوازيلندا (+١١٪) ، وزامبيا (+١٨٪) ، وبوتسوانا (+١٦٪) ، وملاوي (+٧٪) ، وزمبابوي (+٢٤٪) حيث ساعد تحسن الأحوال المناخية على الانتعاش بعد العجز الهائل الذى حدث فى العام السابق.

• وفى آسيا والمحيط الهادى تباطأ نمو الإنتاج بصورة كبيرة ، اذ تشير التقديرات الى ان الانتاج قد زاد بنسبة ٤ر٢ في المائة مقارنة بمعدلات قاربت ٦ في المائة سنويا خلال السنوات الثلاث السابقة. وقد

نجم التباطؤ بالدرجة الأولى عن انخفاض نمو الانتاج في الصين ، حيث زاد انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية بنسبة ٣ر٤ في المائة فقط ، وهو أدنى معدل عرفته الصين منذ ١٩٨٩. كما انخفض نمو الإنتاج فى الهند الى مجرد ٥ر. في المائة ، أى الى أدنى بكثير مما كانت عليه معدلات السنوات السابقة. وقد كان الأداء سيئا في الفلبين ، حيث عانى إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية من الركود ، كما انخفض الإنتاج في باكستان بعد عدة سنوات من الزيادة المستمرة . ومن جهة أخرى ، كان الأداء ملائما بصورة عامة في إندونيسيا، وكمبوديا ، وماليزيا ، وتايلند وفيتنام ، وخاصة في ميانمار حيث زاد الإنتاج بأكثر من ٩ في المائة . أما بالنسبة لجزر المحيط الهادى ككل ، فلم يحقق الانتاج سوى زيادة طفيفة ، ترجع الى الزيادة البسيطة فى كل من بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وبقاء الانتاج فى ساموا دون تغيير بصفة عامة .

● وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، انخفض نمو إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية بعض الشيء في ١٩٩٦ ووصل إلى نسبة تقديرية قوامها ٣ر٢ في المائة ، مقارنة بنسبة ٤ر٤ في المائة في ١٩٩٥، و ٤ر٩ في المائة في ١٩٩٤. ومع ذلك ظل معدل نمو الإنتاج أعلى من معدل النمو السكاني في الإقليم ، الأمر الذي أسفر عن زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي للسنة الثالثة على التوالي ، مما أكد انتعاش القطاع على الصعيد الإقليمي ، بعد الركود طويل الأمد الذى اتسم به نصيب الفرد من الإنتاج خلال الثمانينات والتسعينات. ولا تشير التقديرات الأولية إلى حدوث انخفاض في الإنتاج خلال ١٩٩٦ إلا في كولومبيا وفنزويلا من بين بلدان الإقليم الرئيسية. فى حين تشير التقديرات إلى زيادة الإنتاج ، سواء بصورة مطلقة أو من حيث نصيب الفرد ، في البرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين ، وبيرو ، وشيلي ، واكوادور . وشهد الانتاج زيادة ضئيلة فى الاقليم الفرعى للبحر الكاريبى . فحقق كل من كوبا وبهاما وهايتى زيادة فى الانتاج ، غير ان الزيادة التى شهدتها هايتى لم تعوض سوى عن جزء فقط من العجز الذى حدث فى عام ١٩٩٥. فى حين انخفض الانتاج فى ترينيداد وتوباغو للسنة الثانية على التوالى ، وان كان ذلك بمعدل أقل مما حدث فى ١٩٩٥.

● وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، عاود الانتاج الزراعى والحيوانى انتعاشه بعد الأداء دون المتوسط الذى شهدته السنوات

السابقة ، اذ بلغت نسبة الزيادة ١ر٥ في المائة على صعيد الإقليم بأكمله. وقد يرجع ارتفاع المعدل العام للزيادة ، الى حد كبير ، إلى التحسن الملموس في الأحوال الزراعية في بلدان المغرب ، وخاصة في المغرب وتونس ، حيث بلغت نسبة الزيادة في الإنتاج نحو ٥٠ في المائة ، مما عوض النقص الناجم عن شدة الجفاف في ١٩٩٥ وتجاوزه . كما زاد الانتاج بدرجة كبيرة (١٢ في المائة) في الجزائر، بعد الزيادة التي بلغت ١٥ في المائة في ١٩٩٥. وفى سورية حقق الانتاج زيادة كبيرة (٨ فى المائة) ، مواصلا انتعاشه الملموس الذى ساد خلال العامين الماضيين، وفى الأردن زاد الانتاج أيضا بدرجة كبيرة (٩ في المائة) . أما فى جمهورية إيران الإسلامية وفي تركيا فقد حقق الانتاج زيادة متواضعة في ١٩٩٦، اذ بلغت نسبة الزيادة ٩ر١ في المائة و ٢ر١ في المائة على التوالي . في حين ظل الإنتاج يعاني من الركود في مصر بعد الزيادة الكبيرة البالغة ٤ر٧ في المائة في ١٩٩٥. وفي العراق واصل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية التراجع الذي عرفه في العامين الماضيين ، اذ تشير التقديرات الى انه انخفض من جديد بنسبة ٦ر٣ في المائة .

٢ - نقص الأغذية وحالات الطوارئ

- تعرض ما لا يقل عن ٢٩ بلدا من بلدان العالم لنقص حاد في الأغذية . ففي منتصف عام ١٩٩٧ كانت هذه البلدان في حاجة الى معونات غذائية استثنائية و/ أو طارئة . وكان أكثر من نصف هذه البلدان في أفريقيا .

- ورغم انتعاش الإنتاج في أجزاء عديدة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ١٩٩٦، لايزال الملايين المنكوبون بالكوارث ، طبيعية كانت أم من صنع الإنسان ، يحتاجون إلى معونات طوارئ واسعة النطاق.

- ورغم الإنتاج الداعي للارتياح الذي حققه موسم الحبوب الرئيسي في أفريقيا الشرقية خلال ١٩٩٦ ، فقد عانت شعوب كثيرة من نقص حاد في الأغذية بسبب إخفاق محصول الموسم الثانوي . وكانت الحاجة تستدعي توفير معونات غذائية للطوارئ في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من كينيا ، وفي مناطق الرعاة الجنوبية في إثيوبيا ، وفي الأجزاء الشمالية من تنزانيا ، وفي شرق أوغندا ، وفي الصومال. كما احتاجت اريتريا الى معونات طوارئ ، حيث جاء إنتاج الحبوب فى عام ١٩٩٦ أدنى من المتوسط بنسبة ٢٩ في المائة. ورغم التخفيف الجزئي للحظر الاقتصادي مؤخرا ، ظل وضع الإمدادات الغذائية في بوروندي حرجا ، ويصعب الحصول على معظم المنتجات. وفي رواندا، أدى العدد الضخم للعائدين من اللاجئين ، والوضع الأمني بالغ التدهور في المناطق المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) ، إلى تفاقم الوضع المحفوف بالمخاطر للإمدادات الغذائية في البلاد . أما في السودان ، فرغم الوضع المرضي بصورة عامة للإمدادات الغذائية ، كانت هناك مناطق عديدة في ولايتي دارفور وكردفان ، حيث انخفض محصول الحبوب للسنة الثانية على التوالي ، تحتاج إلى مراقبة عن كثب والى إعداد خطط طوارئ لتزويدها بالمعونات الغذائية. وفضلا عن ذلك ، تستدعي الضرورة توفير معونات غذائية للبلدان التي تعاني من الحروب الأهلية المزمنة.

- وفي أفريقيا الغربية ، تفاوت معدل المحاصيل بين المتوسط وما فوقه في البلدان المنتجة الرئيسية فى عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من ذلك أشارت التقارير الى ان مناطق عدة من تشاد وموريتانيا والنيجر واجهت

مصاعب فى الحصول على الامدادات الغذائية بسبب المحاصيل الرديئة فى هذه المناطق ، والصعوبات في توفير الدخل. وقد بدأ موسم الأمطار لعام ١٩٩٧ فى موعده ، بل وقبل موعده في الجزء الغربي من منطقة السهل السوداني. وبعد عدة سنوات من النزاعات الأهلية في ليبيريا ، مازال وضع الإمدادات الغذائية محفوفا بالمخاطر ، في حين تدهورت الحالة في سيراليون إلى حد بعيد بعد الاضطرابات الأخيرة. ولايزال البلدان كلاهما في حاجة إلى المعونة الغذائية.

• وفي وسط أفريقيا ، استمرت أوضاع أزمة الأغذية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ، حيث يعانى عشرات الآلاف من اللاجئين الروانديين ، الذين كان يجري إعادتهم إلى رواندا بمساعدة وكالات الإغاثة من المجاعة . كما أثرت الاضطرابات الأهلية في الكونغو على وضع الإمدادات الغذائية في برازافيل ، وعرقلت الإمدادات اللازمة للاجئين القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية .

• وفي أفريقيا الجنوبية ، كان من المتوقع أن يكون محصول الحبوب فى عام ١٩٩٧ أقل بكثير منه في السنة المحصولية السابقة ، لكنه ظل قريبا من المعدل المتوسط. ومع ذلك ، تشتد الحاجة الى المعونات الغذائية في أنغولا وليسوتو، حيث تضرر الإنتاج على نحو خطير بسبب قلة الأمطار التي جاءت دون المستوى العادي ، الأمر الذي حد من عمليات الزرع . وفي موزامبيق، وخاصة فى المناطق الوسطى ، كان هناك نحو ١٧٢ ٠٠٠ نسمة قضت الفيضانات على محاصيلهم وتركتهم فى حاجة الى معونة غذائية فورية، وذلك على الرغم من الزيادة العامة بنسبة ١١ فى المائة فى انتاج الحبوب الخشنة .

• وبالنسبة لباقي أنحاء العالم ، مازال النشاط الزراعى فى افغانستان يواجه عقبات عديدة تتمثل في نقص المستلزمات الزراعية، والأضرار التي لحقت بشبكة الري ، بالإضافة إلى انعدام الأمن . وسيظل النازحون والمعدمون بحاجة إلى المعونة الغذائية لبعض الوقت مستقبلا . وفي العراق ، أشارت التقديرات الى أن المحصول الشتوى لعام ١٩٩٧ كان أقل مما كان عليه فى أى وقت مضى منذ ١٩٩١، بسبب قلة الأمطار في جميع أنحاء القطر ، ونقص المستلزمات وتفشي الآفات . ويتوقع أن تتحسن حالة الأغذية نتيجة لتنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء ، إلا أن الحاجة ماتزال تستدعي المزيد من المعونة .

البيان رقم ٢

العجز فى الامدادات الغذائية* الذى يتطلب مساعدات استثنائية

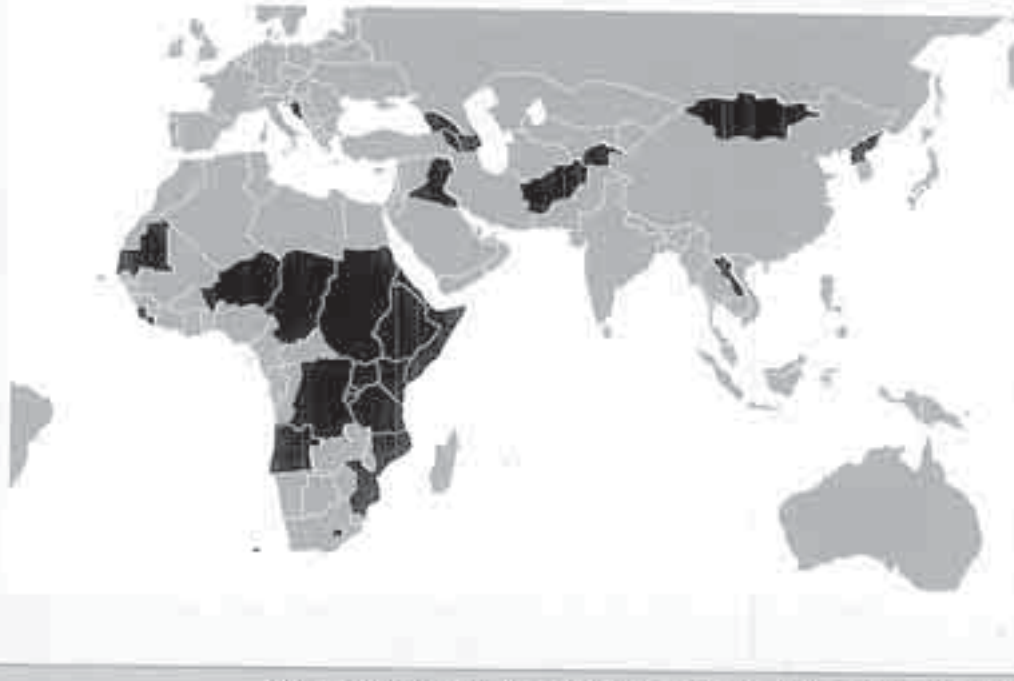

المصدر: النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر لدى منظمة الأغذية والزراعة : يوليو/ تموز ١٩٩٧

* خلال السنة التسويقية الجارية

• وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، واصلت حالة الأغذية تدهورها ، وتبدو التوقعات الخاصة بعام ١٩٩٧ قاتمة . فقد استنزفت الإمدادات القطرية من الأرز والذرة بسبب الفيضانات الشديدة خلال عامين متتاليين. وكانت هناك حاجة ملحة الى استيراد كميات كبيرة من الأغذية (بما في ذلك المعونات) للحيلولة دون وقوع السكان فريسة للمعاناة . وفي منغوليا ، هبط إنتاج الحبوب (والقمح بصورة رئيسية) فى عام ١٩٩٦ للسنة الخامسة على التوالي، نتيجة عدم كفاية الأمطار واستمرار المشاكل التي يعاني منها القطاع بسبب عملية التحول الاقتصادي واصلاحات السوق. وقد أدى تضاؤل الإمدادات القطرية من الحبوب ، وقدرة القطر المحدودة على استيراد كميات كافية منها ، إلى تزايد تدهور حالة الأمن الغذائي .

• وفي لاوس ، تسببت قلة الأمطار وعدم انتظامها في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز فى تأخير عملية نقل شتلات الأرز ، مؤثرة بذلك على نمو المحصول ، كما تسببت الأعاصير فى حدوث فيضانات فى مناطق شاسعة شملت مناطق زراعة الأرز الرئيسية في المنخفضات والمناطق الوسطى والجنوبية. ونتيجة لذلك كان هناك ٤٢٠ ٠٠٠ نسمة من أكثر السكان حساسية من المتضررين من الفيضانات فى حاجة الى معونة طوارئ غذائية. وفي سري لانكا ، جاءت الأمطار خلال موسم «الماها» ١٩٩٦/ ١٩٩٧ قليلة وغير منتظمة . وبالتالى كانت المساحة المزروعة هى نفس المساحة الضيقة التي كانت مزروعة فى عام ١٩٩٥ الذى ساده الجفاف. كما لم يستطع بعض سكان الشمال ممارسة الأنشطة الزراعية المعتادة بسبب الصراعات الأهلية والجفاف .

• وفي هايتي ، واجهت المقاطعة الشمالية الغربية مشاكل غذائية خطيرة بسبب الجفاف الشديد الممتد منذ فترة طويلة، مما أدى الى تدمير ٧٠ فى المائة من المحصول والحاق الأضرار بنحو ١٢٠ ٠٠٠ نسمة . وقد استدعت الحاجة تقديم المعونة الغذائية لنحو ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة في سائر أنحاء القطر ، وذلك رغم تحسن حالة الإمدادات الغذائية في معظم أنحاء القطر.

• وفي البوسنة والهرسك ، تحسن وضع الإمدادات الغذائية، بعد وقف المنازعات وعودة الأنشطة الاقتصادية والتجارية إلى الوضع العادى تدريجيا ، ومع ذلك مازال ضعف القوة الشرائية يشكل حائلا دون

الحصول على الأغذية. وقدرت المعونة الغذائية المطلوبة فى ١٩٩٧/ ١٩٩٨ بنحو ٠٠٠ ١١٩ طن . وفي أرمينيا وجورجيا ، واصلت حالة الإمدادات الغذائية تحسنها مع تزايد الغلات المحصولية بفضل الأمطار الربيعية الجيدة ، والتوسع في استخدام الأسمدة، وتوافر الوقود . إلا أن الحاجة استدعت توفير معونة غذائية طارئة للسكان المعرضين للمعاناة . وفي أذربيجان ، أشارت التوقعات الى حدوث بعض الانتعاش في ١٩٩٧ ، ومع ذلك كان هناك عدد كبير من السكان المعرضين فى حاجة الى المعونات الغذائية. وفي طاجيكستان ، ظلت حالة الأغذية محفوفة بالمخاطر ، وكان هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ نسمة فى حاجة إلى معونات الإغاثة .

٣ - وضع الإمدادات العالمية من الحبوب وتوقعاتها

• تشير التقديرات الى أن الإنتاج العالمي من الحبوب وصل في ١٩٩٦ إلى ١ ٨٧٣ مليون طن (بما فيه الأرز المضروب) ، أي بزيادة تتجاوز المستوى الاتجاهي نسبتها ٥ر٨ في المائة تقريبا عن ١٩٩٥. وقد أسهم المحصول الكبير من الحبوب الخشنة ، لاسيما في الولايات المتحدة ، في معظم هذه الزيادة ، بالرغم من أن إنتاج القمح والأرز قد حقق كذلك ارتفاعا هاما . وقد زاد الإنتاج العالمي من القمح بنسبة ٨ في المائة بفضل المحاصيل الوفيرة في البلدان المصدرة الرئيسية، والمحاصيل الجيدة كذلك في البلدان النامية . وارتفع إنتاج الأرز بنحو ٢ في المائة في ١٩٩٦ مسجلا بذلك مستوى قياسيا.

• يتوقع أن تزداد المخزونات العالمية من الحبوب للسنوات المحصولية المنتهية في ١٩٩٧ إلى ٢٨١ مليون طن ، أي بنسبة ٩ في المائة عن حجمها المنخفض في بداية الموسم . ويتوقع أن تزيد الكميات المرحلة من مختلف الحبوب، التى تقتنيها البلدان المصدرة الرئيسية، للمرة الأولى خلال ثلاث سنوات ، لتقترب من ٣٦ في المائة من المجموع العالمي ، مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة عند بداية الموسم . وعلى الصعيد العالمي ، تزيد مخزونات آخر الموسم بنسبة ١٥ فى المائة مقارنة بالاستهلاك المتوقع في ١٩٩٧/١٩٩٨، الأمر الذي يعتبر تحسنا بعد أن كانت ١٤ في المائة في الموسم السابق ، إلا أنها تظل أدنى بكثير من النسبة المتراوحة بين ١٧ و ١٨ في المائة التي تعتبرها أمانة منظمة الأغذية والزراعة الحد الأدنى الضروري لحماية الأمن الغذائي العالمي .

• تشير التوقعات بشأن محاصيل الحبوب لعام ١٩٩٧ إلى ان الانتاج سيتجاوز من جديد المستوى الاتجاهي ويصل إلى ١ ٨٨١ مليون طن (بما في ذلك الأرز المضروب) . ويتوقع أن يصل إنتاج القمح إلى ٥٩٣ مليون طن ، وهو إنتاج يزيد بصورة طفيفة عن السنة السابقة ، ويتجاوز المستوى الاتجاهي للسنة الثانية على التوالي . ويتوقع أن يزيد الانتاج في معظم بلدان آسيا ، وأوروبا ، ورابطة الدول المستقلة ، وان يظل عند مستوى العام الماضى في أمريكا الشمالية، وان يتراجع بعض الشئ فى أمريكا الجنوبية ، وشمال أفريقيا ، وفي أستراليا، بصفة خاصة، بعد المحصول القياسي الذى حققته في العام الماضي. كما يتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة نحو ٩١١ مليون طن فى ١٩٩٧، وهو

البيان رقم ٣

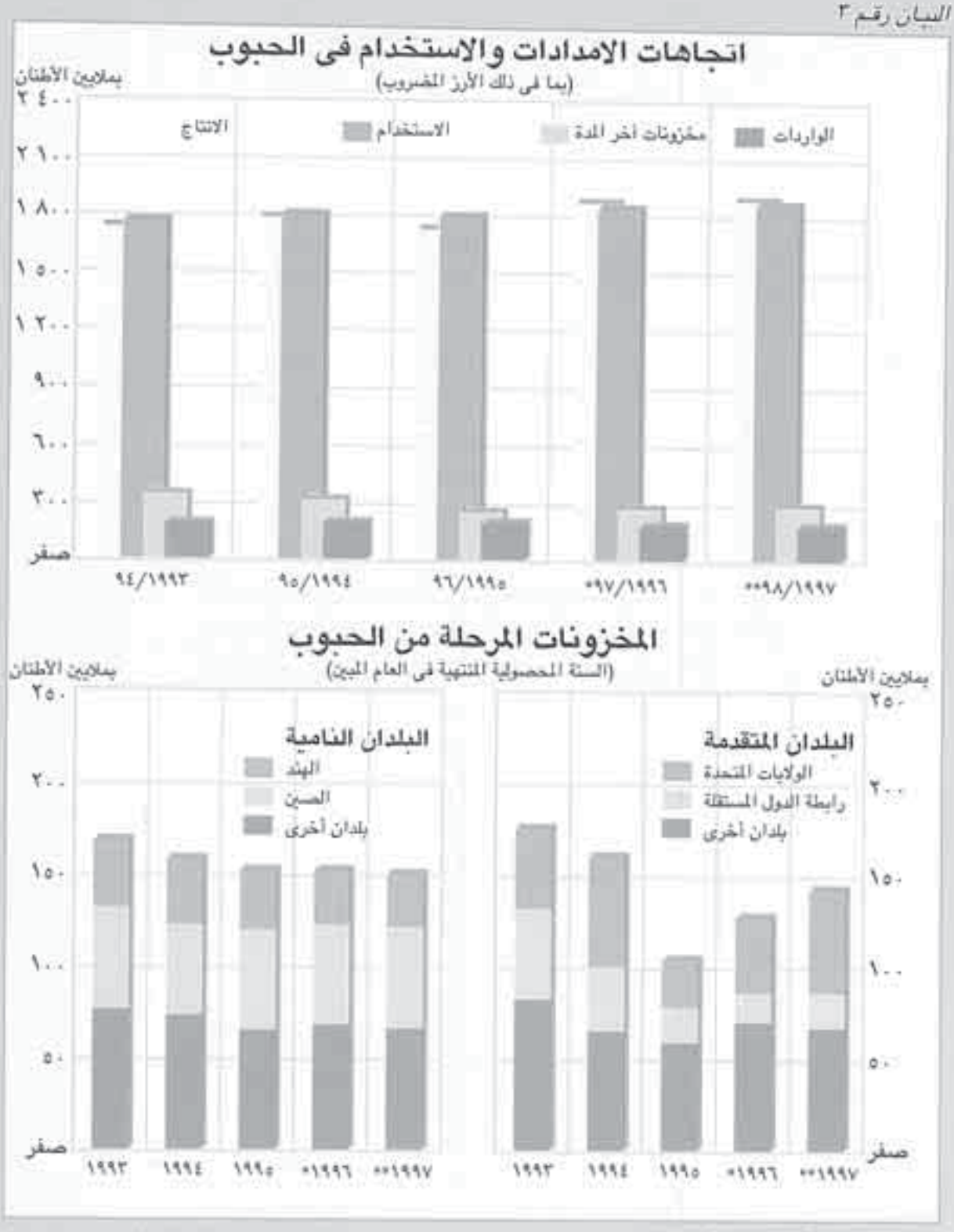

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٠تقديرات ٠٠توقعات

نفس مستوى عام ١٩٩٦. وينتظر أن يتحقق القسط الأكبر من الزيادة في أمريكا الشمالية والجنوبية ، وكذلك في رابطة الدول المستقلة ، حيث ينتظر أن ينتعش الإنتاج بعد المحصول المنخفض الذى شهده العام الماضي. أما بالنسبة للأرز، فبافتراض أن شروط النمو ستظل جيدة كما كانت في السنة السابقة ، يمكن ان يصل انتاج الأرز الشعير (غير المضروب) إلى قرابة ٥٦٢ مليون طن (٣٧٧ مليون طن من الأرز المضروب) ، أي أنه لن يشهد أى تغيير يذكر عن العام الماضي.

- وإذا ما تحققت التوقعات الحالية فان إنتاج الحبوب سيكفى لتلبية احتياجات الاستهلاك المتوقعة في ١٩٩٧/١٩٩٨، بل ويسمح باجراء تجديد طفيف لمخزونات الحبوب للسنة الثانية على التوالي، وذلك بعد الانخفاض الحاد الذي تعرضت له المخزونات في ١٩٩٥/١٩٩٦. ورغم ذلك ، قد لا تبلغ المخزونات العالمية المتوقعة نسبة ١٦ في المائة من الاستهلاك ، وفي هذه الحالة ستظل دون المستوى الذي تعتبره منظمة الأغذية والزراعة الحد الأدنى للأمان. وتواجه السوق العالمية للحبوب وضعا حرجا وخاصة بالنسبة للقمح ، حيث يتوقع ان تظل المخزونات منخفضة في نهاية موسم ١٩٩٧/ ١٩٩٨. وعلى العكس من ذلك ، يتوقع ان تواصل الكميات المرحلة من الحبوب الخشنة زيادتها بصورة كبيرة ، وخاصة في البلدان المصدرة الرئيسية. إلا أن هذه النتيجة تتوقف كثيرا على تطورات أسعار الحبوب الخشنة في الموسم القادم ، إذ يمكن أن يؤدى هبوط الأسعار إلى تكثيف استعمال هذه الحبوب كأعلاف ، الأمر الذي يؤدى الى زيادة الاستهلاك بأسرع مما هو متوقع ، وبالتالى إلى انخفاض المخزونات .

٤ – المساعدات الخارجية للزراعة

• بلغ مجموع الالتزامات المخصصة للزراعة (بتعريفها الواسع) من الجهات المتبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف ٣١٢ ١٠ مليون دولار في ١٩٩٥، وهو يقل بصورة طفيفة عن المستوى الذي بلغه في ١٩٩٤ وهو ٣٤٥ ١٠ مليون دولار. إلا أن هذا يشكل انخفاضا نسبته ٦ر٨ في المائة بالأرقام الحقيقية، ويشير إلى استمرار الاتجاه الهبوطى العام للمساعدات الخارجية المقدمة للزراعة. والواقع ان مجموع المساعدات بأسعار ١٩٩٠ يقل بنسبة ٢ر٢١ في المائة، اذ ينخفض من ١١٣ ١٢ مليون دولار في ١٩٩١ إلى ٥٤٩ ٩ مليون دولار في ١٩٩٥. وقد هبطت نسبة المساعدات الخارجية المقدمة للزراعة من ١٣ فى المائة من مجموع التمويل الإنمائي في ١٩٩٠ إلى نحو ١٠ في المائة في السنوات الأخيرة .

• وعلى عكس ١٩٩٤، الذي انخفضت فيه الالتزامات الثنائية وزادت الالتزامات متعددة الأطراف ، نجم مجموع الانخفاض في ١٩٩٥ عن انخفاض المساهمات متعددة الأطراف بالدرجة الأولى. وعلى وجه الخصوص ، هبطت التزامات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنسبة ٣٦ في المائة ، والتزامات مصرفي التنمية الإفريقي والأسيوي بنسبة ٦٠ في المائة بالأرقام الحقيقية . إلا أن مستوى التزامات البنك الدولي ظل على حاله تقريبا بالأرقام الحقيقية . وزادت التزامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير من ٠١٦ ٢ مليون دولار إلى ٢٨١ ٢ مليون دولار ، ولكنها انخفضت بنحو ٤ في المائة بالأرقام الحقيقية ، كما زادت التزامات الاتحاد الدولي للتنمية من ٤٧٢ ١ مليون دولار إلى ٥٤٥ ١ مليون دولار ، ولكنها هبطت بنسبة ٤ في المائة تقريبا بالأرقام الحقيقية . وارتفع مجموع الالتزامات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، إلى ٦٥٦ مليون دولار بعد ان كان ٦٤٧ مليون دولار ، الا ان ذلك يمثل انخفاضا بالأرقام الحقيقية . وبعد الهبوط الحاد الذى شهدته المساعدة في ١٩٩٤، سجلت المساعدة متعددة الأطراف من منظمة البلدان المصدرة للنفط ارتفاعا ملموسا ، من ٤٥ مليون دولار إلى ١٦١ مليون دولار .

• ازداد مجموع الالتزامات الثنائية من ٧٩٢ ٣ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ٥١٥ ٤ مليون دولار في ١٩٩٥، وهو ما يمثل زيادة نسبتها

٢ر٩ في المائة بالأرقام الحقيقية. وقد جاء نصف مجموع الالتزامات الثنائية في ١٩٩٥ من اليابان ، وهى أكبر البلدان المساهمة في المساعدة الثنائية بين أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية . اذ زاد التزام اليابان بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بالعام السابق . واحتلت ألمانيا المرتبة الثانية ، بين أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، من حيث حجم المساعدة المقدمة ، تليها في الترتيب هولندا ، ثم الولايات المتحدة وفرنسا.

- واذا كانت نسبة الالتزامات الميسرة في مجموع الالتزامات المخصصة للزراعة قد ظلت ثابتة بشكل عام عند نسبة ٧٣ في المائة تقريبا من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥، فقد زاد مجموع المنح المقدمة من ٤٦١ ٤ مليون دولار إلى ٤٤٠ ٥ مليون دولار. والواقع هو أن المساعدة الثنائية كلها (من ٩٥ إلى ٩٧ في المائة منها) إنما تقدم على شكل منح. فى حين حقق عنصر المنح داخل الالتزامات متعددة الأطراف زيادة من قرابة ١٠ في المائة في ١٩٩١ إلى ١٢ في المائة في ١٩٩٥.

- أما بالنسبة للقروض المقدمة لقطاع الزراعة، فلا تتوافر سوى معلومات عن القروض التى قدمها كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والاتحاد الدولي للتنمية . ووفقا للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٩٦، انخفضت القروض المقدمة للتنمية الزراعية من ٢ ٧٥٢ مليون دولار في ١٩٩٥ إلى ٢ ٥٧٧ مليون دولار فى ١٩٩٦. وقد لوحظ هذا الانخفاض في المساعدات التى قدمها كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية الزراعية .

- وبالنسبة للمجالات التى حصلت على المساعدة ، فقد زادت الالتزامات المخصصة لتنمية البيئة بصورة جوهرية، من ١٣٩ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ١ ٤٦٥ مليون دولار في ١٩٩٥، كما تحققت زيادة جوهرية في الالتزامات الموجهة للتنمية الريفية، التي ارتفعت من ٨٧٥ مليون دولار في ١٩٩٤ إلى ١ ٦٧٨ مليون دولار في ١٩٩٥. أما الالتزامات الموجهة لقطاعات المصايد والغابات وتنمية الأراضى والمياه فقد شهدت انخفاضا ملموسا بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

- وبالنسبة للتوزيع الاقليمى لتدفق المساعدات، فعلى الرغم من أن أفريقيا وآسيا قد حصلتا على الجزء الأكبر من الالتزامات، كان مستوى هذه المساعدات أقل مما كان عليه فى عام ١٩٩٤. ومن جهة أخرى زادت

البيان رقم ٤:

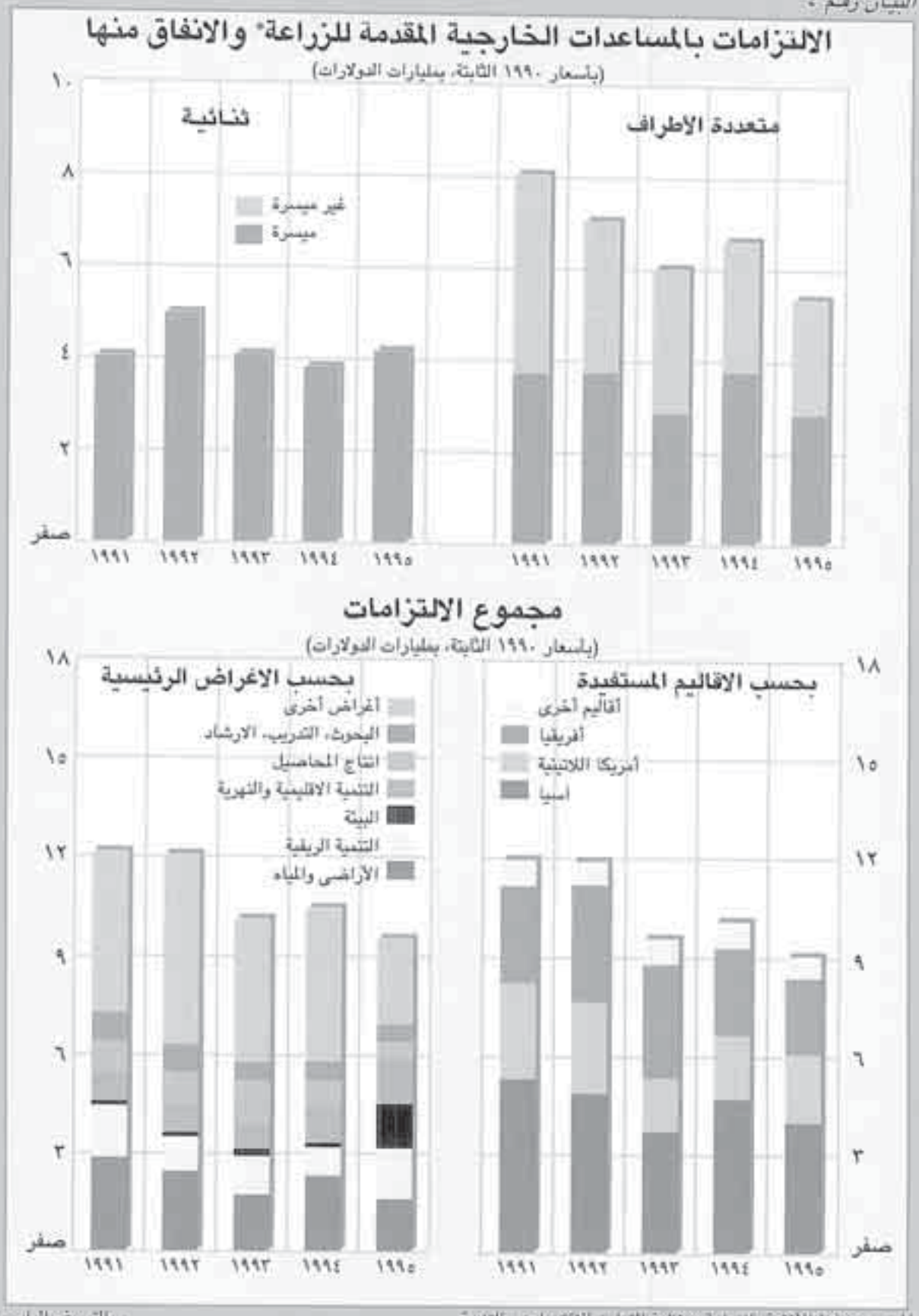

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بالتعريف الواسع

المساعدات الخارجية المقدمة لأمريكا اللاتينية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول فى عام ١٩٩٥. وفي الواقع ، شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة مستمرة فى نصيب البلدان التي تمر بمرحلة التحول من مجموع المساعدة الخارجية المقدمة للزراعة ، اذ زادت من ٤ر١ في المائة من مجموع المساعدة في ١٩٩١ إلى ٥ في المائة في ١٩٩٥. إلا أن أمريكا اللاتينية استأثرت بالقسط الأكبر من المساعدة المتاحة من منظور نصيب الفرد (من سكان الريف والسكان الزراعيين) ، وتلتها أفريقيا ثم آسيا .

٥ - تدفقات المعونة الغذائية

- أشارت التوقعات الى أن مجموع شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ، في نطاق البرامج والمشروعات ومعونات الطوارئ الغذائية لعام ١٩٩٦/١٩٩٧ (يوليو/ تموز - يونيو/حزيران)، قد وصل فى يوليو/تموز ١٩٩٧ الى ٧ر٥ مليون طن ، وهو نفس مجموع الشحنات فى ١٩٩٥/ ١٩٩٦ تقريبا. ويزيد هذا المجموع بأكثر من مليوني طن عن الحد الأدنى للالتزامات الموافق عليها في اطار اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٥، وهو ٥ر٣٥ مليون طن. وكان من المحتمل أن يبلغ مجموع شحنات الحبوب إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ٥ر٩ مليون طن في ١٩٩٦/١٩٩٧، وهو مجموع مماثل تقريبا لمجموع ١٩٩٥/١٩٩٦. وقد خصص نحو ٢ر٥ مليون طن من هذا المجموع لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

- انخفض في عام ١٩٩٥ (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول) اجمالى شحنات المعونة الغذائية من غير الحبوب إلى نحو ١ر٢ مليون طن ، وهو مقدار يقل بنحو ٤٦٠ ٠٠٠ طن وبنسبة ٢٨ في المائة عن الاجمالى فى عام ١٩٩٤. ويعزى معظم هذا الهبوط إلى انخفاض شحنات البقول والزيوت النباتية . وقد حدث معظم الانخفاض في إفريقيا ، وبلدان أوروبا الشرقية ، ورابطة الدول المستقلة.

- هبطت المساهمات للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ الذي يديره برنامج الأغذية العالمي إلى ٨٤٩ ٠٠٠ طن من الحبوب في ١٩٩٦ مقابل ٩٠٨ ٠٠٠ طن في ١٩٩٥. وانخفضت كذلك المساهمات من غير الحبوب من ٢٣٨ ٠٠٠ طن في ١٩٩٥ الى ١٩٨ ٠٠٠ طن فى ١٩٩٦ . وإضافة لذلك ، بلغت المساهمات لعمليات اللاجئين المزمنة ، التي يديرها برنامج الأغذية العالمي، ٤٩٥ ٠٠٠ طن من الحبوب و ٨٥ ٠٠٠ طن من السلع الغذائية الأخرى في ١٩٩٦، مقابل ٥٣٥ ٠٠٠ طن و ٥٨ ٠٠٠ على التوالي في ١٩٩٥. وحتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ بلغت التعهدات للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمي ، الذي يستأثر بنسبة ٩٨ في المائة من مجموع المعونة الغذائية التى تقدم عبر القنوات متعددة الأطراف، ٨٤٠ مليون دولار للفترة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦ ، أي ما يمثل ٥٦ في المائة من الرقم المستهدف وهو ١ر٥ مليار دولار، منها ٥٧٦ مليون دولار في شكل سلع و ٢٦٤ مليون دولار نقدا .

- أما بالنسبة لاتجاه برنامج المعونة الغذائية للولايات المتحدة فى المستقبل، وهى أكبر جهة متبرعة في العالم ، فان المقترحات الأولية في فبراير/شباط ١٩٩٧ بشأن السنة المالية ١٩٩٨ (أكتوبر/تشرين الأول – سبتمبر/أيلول) تتضمن خفضاً للاعتمادات المخصصة لبرنامج الغذاء من أجل السلام ، المعروف باسم القانون رقم ٤٨٠، بمقدار ١١٧ مليون دولار لتصبح ٩٩٠ مليون دولار. ويتوقع أن يحدث التخفيض كله في برنامج المبيعات الميسرة، الذي تقرر له ١٢٣ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار ، خصصت في الأصل للسنة المالية ١٩٩٧ .

البيان رقم ٥

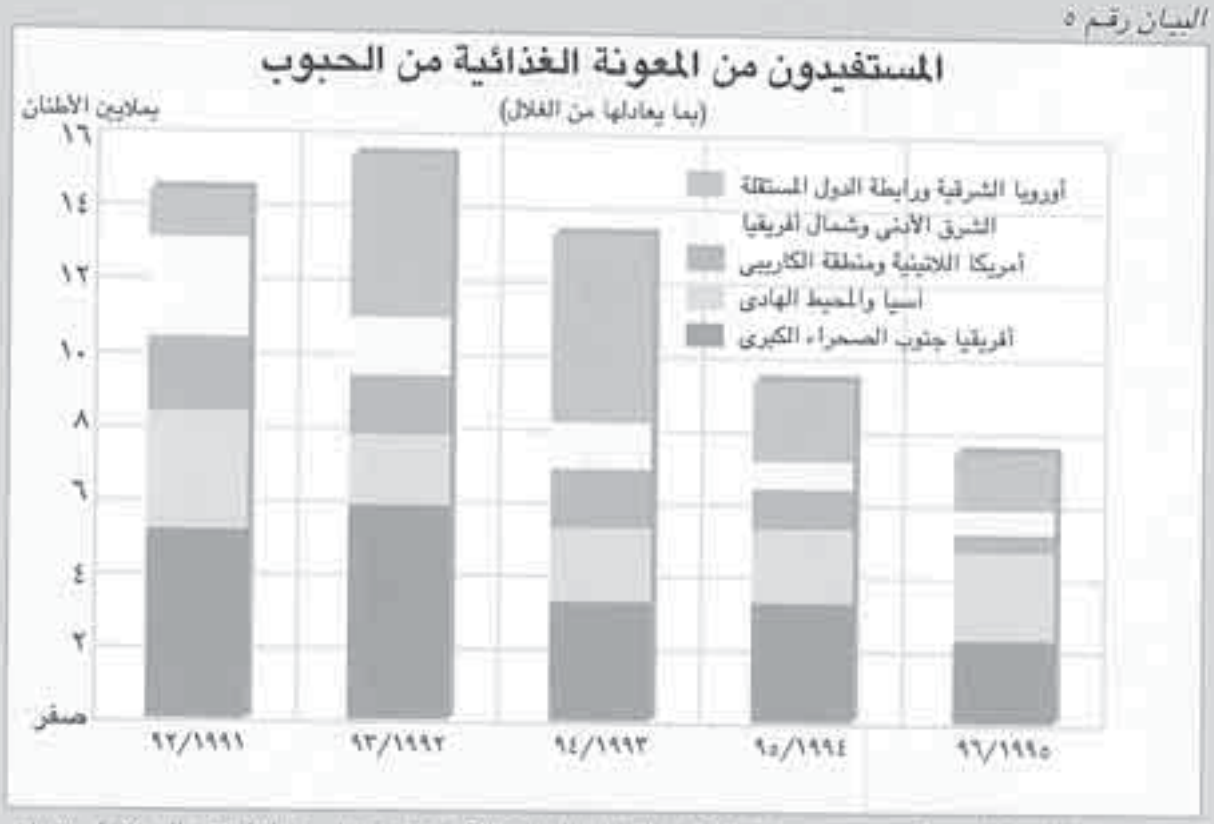

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملحوظة: تشير السنوات الى فترة الاثنى عشر شهرا من يوليو/ تموز الى يونيو/ حزيران.

٦ - الأسعار الزراعية الدولية

• في شهر يوليو/تموز ١٩٩٧، هبطت الأسعار الدولية للقمح والذرة بنسبة ٣٢ و ٤٨ في المائة على التوالي ، عن متوسط الأسعار فى يوليو/تموز ١٩٩٦، ويرجع هذا، الى حد كبير، الى تحسن الإنتاج بصورة عامة ، بما في ذلك انتاج البلدان المستوردة الرئيسية . وفيما يتعلق بموسم التسويق ١٩٩٧/١٩٩٨، يتوقع، في حالة عدم حدوث أي زيادة ذات شأن في الطلب على الاستيراد، أن تظل أسعار القمح فى انخفاض وأن تصبح أكثر تقلبا في النصف الثاني من الموسم، بسبب حجم المخزونات الصغير نسبيا . ومن شأن هذا التطور أن يؤدي إلى تكرار الوضع الذي ساد في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧. أما بالنسبة لأسعار الذرة فقد تواجه ضغوطا انخفاضية فى الموسم القادم، حيث يتوقع ان تتباطأ الزيادة على الطلب في السوق الدولية للذرة، وان تظل الامدادات وفيرة لدى البلدان المصدرة الرئيسية ، وبخاصة الولايات المتحدة.

• كانت أسعار الأرز ضعيفة نسبيا خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٧، مقارنة بالأسعار المرتفعة التي سادت في الفترة نفسها من عام ١٩٩٦. وقد نجم انخفاض الأسعار عن هبوط الطلب العالمي على الاستيراد بعد سنتين من الازدهار الكبير في التجارة . ومن بين أصناف الأرز جيدة النوعية انخفض متوسط سعر الأرز التايلندى السليم مائة فى المائة (تاى ١٠٠) الى ٣٣٦ دولارا للطن فى يونيو/حزيران ١٩٩٧، مقابل ٣٦٣ دولارا في يونيو/حزيران ١٩٩٦، كما انخفضت أسعار الأرز منخفض النوعية الملىّ بالكسر، مثل الأرز التايلندى تاى A1 سوبر، بمقدار ١٧ دولارا تقريبا للطن مقارنة بعام مضى.

• تسارع انخفاض أسعار الزيوت والدهون خلال موسم التسويق ١٩٩٥/١٩٩٦. فقد انخفض متوسط السعر الشهري، الذي تنشره منظمة الأغذية والزراعة، لدهون وزيوت الطعام والصابون بنحو ١٠ في المائة مقارنة بالموسم السابق . إلا أن الأسعار ظلت مرتفعة تماما من منظور سياقها التاريخي . وقد أسهمت المخزونات المجددة والمحصول الجديد الجيد من البذور الزيتية بدرجة كبيرة في هذا الانخفاض ، رغم الارتفاع المستمر في أسعار زيوت اللوريك (أي جوز الهند ولب النخيل) خلال الموسم بسبب قلة الإمدادات. وقد تباطأ انخفاض أسعار الزيت كثيرا منذ بداية موسم ١٩٩٦/١٩٩٧، اذ انخفضت بنحو ٤ في المائة

البيان رقم ٦

أسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩٣ - ١٩٩٧

(بالدولار للطن)

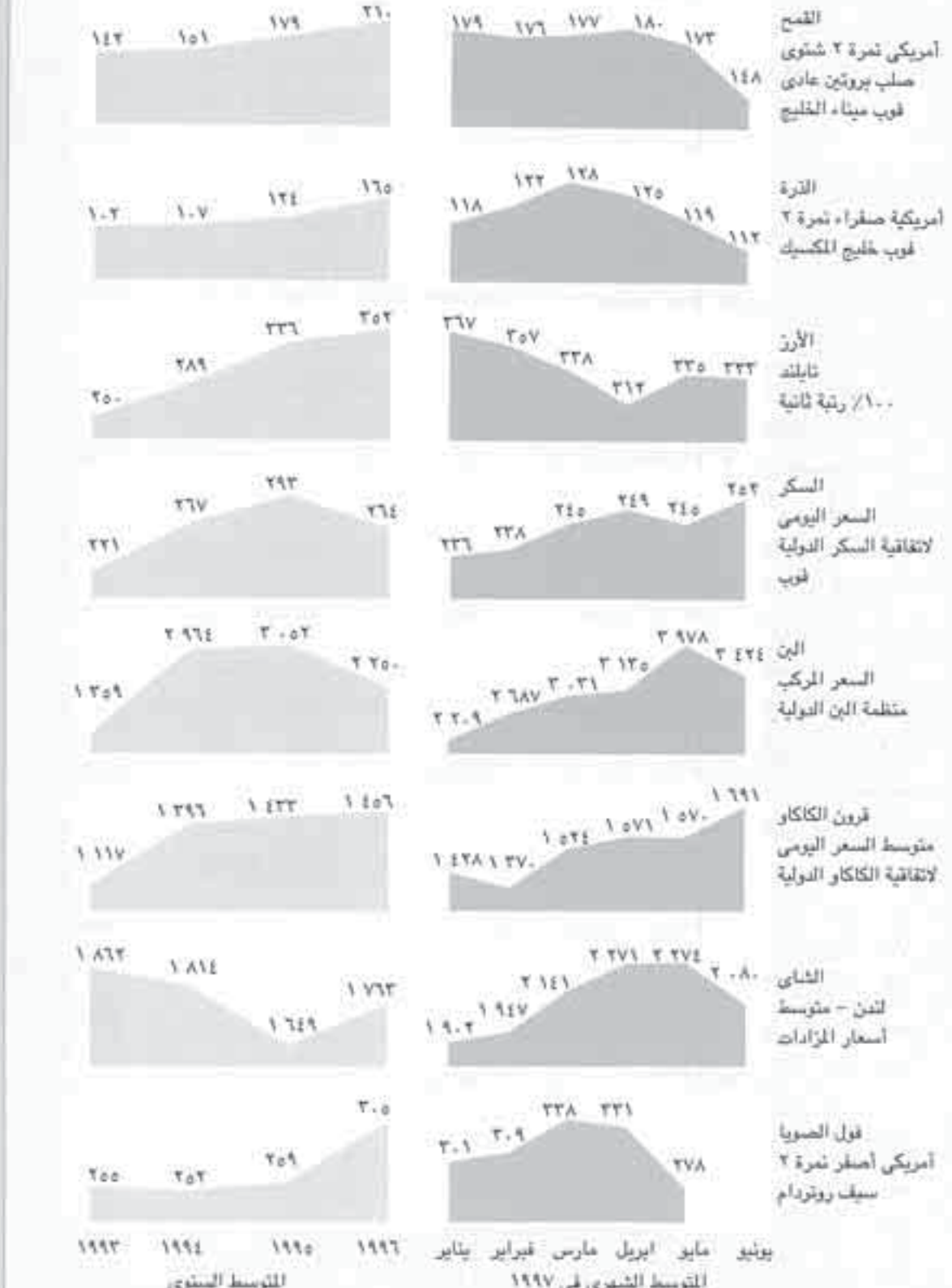

المصدر منظمة الأغذية والزراعة.

مقارنة بالفترة نفسها من الموسم السابق . وفضلا عن ذلك ، تعززت بعض الشيء أسعار الزيوت الخفيفة منذ أوائل ١٩٩٧، بفعل انتعاش الطلب في بعض الأسواق . ويحتمل أن يستمر هذا الاتجاه الصاعد حتى نهاية الموسم الحالي ، ولكن ليس إلى الحد الذي يكفي لتسجيل زيادة كبيرة على مدى الموسم بكامله بالمقارنة مع ١٩٩٥/١٩٩٦ .

● وقد اتسم الموسمان السابقان بسمة فريدة هي أن اتجاه تحركات الأسعار الدولية للكسب والمساحيق الزيتية كان مناقضا للاتجاه الخاص بالزيوت والدهون . فقد أدى انخفاض الإنتاج العالمي الذي ترافق وارتفاع الطلب العالمي على الكسب والمساحيق الزيتية الى سحب كميات كبيرة من المخزونات خلال موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ مما تسبب في حدوث ارتفاع حاد في الأسعار بنحو ٣٨ في المائة مقارنة بموسم ١٩٩٤/١٩٩٥. ويبدو أن الارتفاع السريع للمتوسط الشهري لأسعار المساحيق قد ركد بصورة ملموسة منذ بداية هذا الموسم نتيجة توافر الامدادات في معظم البلدان المنتجة للمساحيق الغنية بالبذور الزيتية . فبين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦ ومايو/أيار ١٩٩٧ ارتفعت أسعار المساحيق بنسبة ١٤ في المائة فقط مقارنة بالمدة نفسها من عام ١٩٩٥/١٩٩٦. وعلى الرغم من احتمال استمرار زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية في البلدان سريعة النمو، فمن المتوقع ان يخف الضغط بعض الشيء على أسعار المساحيق ، حتى نهاية الموسم على الأقل ، بفعل محصول فول الصويا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . ورغم ذلك ، لا يحتمل ان تؤدى هذه التطورات، في نهاية المطاف، إلى هبوط أسعار المساحيق خلال موسم ١٩٩٦/١٩٩٧ بكامله، مقارنة بموسم ١٩٩٥/١٩٩٦ .

● أدت المحاصيل الجيدة وزيادة حجم المخزونات ، الى تعرض أسعار السكر العالمية لضغط هبوطي منذ بداية ١٩٩٥، حينما بلغ سعر اتفاقية السكر الدولية ذروته ، مسجلا ١٣٫٣ سنت للرطل . وقد هبط السعر بصورة ملحوظة في إبريل/ نيسان ١٩٩٦ ووصل إلى ما كان عليه قبل عامين ، أي إلى ١٠٫٥ سنت للرطل ، ثم انتعش بعض الشيء في وسط العام، ليعود وينخفض من جديد في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني عندما بدأت الفوائض تفوق ما كان متوقعا. ومع ذلك، من المعتقد ان أسعار السوق العالمية كان يمكن ان تنخفض خلال ١٩٩٥ - ١٩٩٦ بأكثر من ذلك لولا عاملين اثنين : فقد ظلت إمدادات

السكر الأبيض عالي الجودة وخاصة من الاتحاد الأوروبي محدودة ، كما ان جزءا كبيرا من الفائض في الهند استخدم لإعادة تكوين المخزونات، بدلا من تصديره . ويقدر الإنتاج العالمي من السكر الخام لموسم ١٩٩٧/١٩٩٦ بنحو ٥ر١٢٢ مليون طن ، وهو إنتاج يقل بصورة طفيفة عن الرقم القياسي المسجل في ١٩٩٦/١٩٩٥ وقدره ٩ر١٢٢ مليون طن. ومع ذلك حقق موسم ١٩٩٧/١٩٩٦ فائضا فى الانتاج، اذ لا يتوقع ان يزيد الاستهلاك بدرجة ملموسة، وبالتالى سوف يستمر الضغط على الأسعار فى عام ١٩٩٧. وقد بلغ متوسط سعر اتفاقية السكر الدولية ٠٨ر١١ سنت للرطل فى يونيو/تموز ١٩٩٧، مقابل ٨١ر١٢ سنت للرطل منذ عام مضى.

● واصلت أسعار البـن اتجاهها الهبوطى في ١٩٩٦ رغم الجهود السابقة التي بذلها المنتجون للمحافظة على استقرار أسعار السوق بواسطة خطة للامساك عن التصدير . وفي يوليو/تموز ١٩٩٥، وافقت رابطة البلدان المنتجة للبن على تقييد صادراتها من البن الأخضر بحيث لا تتجاوز ٦ر٣ مليون طن فى الفترة من منتصف عام ١٩٩٥ الى منتصف عام ١٩٩٦. وتقل هذه الصادرات بنسبة ٨ في المائة عن مثيلاتها خلال الأشهر الاثني عشر السابقة . إلا أن الهدف المتمثل فى رفع أسعار البيع الآجل في بورصة نيويورك إلى ١٨٠ سنتا للرطل لم يتحقق ، رغم أنه كان يمكن أن يزيد انخفاض الأسعار لولا خطة الإمساك عن التصدير . ونظرا للجهود التي تبذلها رابطة البلدان المنتجة للبن لجعل مستويات العرض أكثر مواكبة للاستهلاك ، قد تستقر الأسعار تدريجيا خلال ١٩٩٧. وإضافة لذلك ، يمكن أن يؤدى النقص المحتمل للانتاج في البرازيل، بسبب الأضرار الناجمة عن الصقيع ، الى التعجيل بزيادة الأسعار فى أوائل ١٩٩٧. وقد زادت الأسعار بالفعل بنسبة ٥٠ فى المائة عن متوسطها فى ١٩٩٦، رغم ما تلى ذلك من انخفاض طفيف فى منتصف العام .

● ظلت أسعار الكـاكـاو العالمية مستقرة نسبيا في ١٩٩٦، حيث وصل سعر الاغلاق اليومي لمنظمة الكاكاو الدولية الى ٦٨ سنتا للرطل في الربع الثالث ، أي بزيادة ٥ سنتات عن الفترة المقابلة من ١٩٩٥، وأعلى بكثير من أسعار أوائل التسعينات عندما بلغ متوسطها ٥٢ سنتا للرطل . وفى يوليو/تموز ١٩٩٧ زادت الأسعار بدرجة كبيرة، ووصلت الى ١٠ر٧٧ سنت للرطل، وبذا وصل متوسط الأسعار خلال فترة السبعة

أشهر الأولى من ١٩٩٧ الى ٣٤ر٧٠ سنت للرطل . وهكذا ، واصلت أسعار الكاكاو اتجاهها التصاعدى الذى بدأ منذ عقد اتفاقية الكاكاو الدولية الجديدة في ١٩٩٣. وارتفع استهلاك الكاكاو ، محسوبا بحبوب الكاكاو المطحونة، بنسبة ٦ في المائة في ١٩٩٥/١٩٩٦ ليصل إلى ٧ر٢ مليون طن ، وهو أعلى معدل نمو سنوي خلال ١٠ سنوات . فقد زاد الاستهلاك في جميع البلدان المستهلكة الكبرى ، وبخاصة فى هولندا والولايات المتحدة . إلا أنه يتوقع ان تنخفض معدلات الاستهلاك في ١٩٩٦/١٩٩٧ بسبب ارتفاع الأسعار .

● زادت أسعار الشـــاي العالمية إلى حد كبير في ١٩٩٦ حيث بلغ متوسطها ، لجميع أنواع الشاي في لندن، ٧٦ر١ دولار/كغم ، وهو ما يزيد بنسبة ٨ في المائة عما كان عليه في ١٩٩٥، ويعزى هذا بصورة رئيسية إلى ازدياد الطلب في الاتحاد الروسي . وقد واصلت الأسعار ارتفاعها في الأشهر الخمسة الأولى من ١٩٩٧ ووصلت الى ٢٧١ ٢ دولارا للطن في إبريل/ نيسان ، والى ٢٧٤ ٢ دولارا للطن في مايو/أيار، ويرجع ذلك الى انخفاض الإنتاج وبخاصة فى كينيا وسرى لانكا. وقد شهد الوضع بعض التغييرات فى يونيو/حزيران ويوليو/تموز، عندما انخفضت الأسعار الى ٠٨٠ ٢ دولارا و ٩٤٣ ١ دولارا للطن على التوالى. وعلى الرغم من أن من المتوقع ان تظل الأسعار مرتفعة نسبيا خلال الفترة المتبقية من العام، فان الأسعار العالمية قد تتعرض لضغط هبوطي بعد ١٩٩٧، بسبب تباطؤ نمو الطلب في البلدان المستوردة ، واحتمال زيادة الامدادات في البلدان المصدرة الرئيسية .

● زادت أسعار القطـــن العالمية ، طبقا للرقم الدليلي الوارد في نشرة Cotlook A لشهر يوليو/تموز ١٩٩٧ ، بما لا يتجاوز ٥ر١ سنت أمريكى للرطل عن متوسط أسعار ١٩٩٦ البالغ ٥ر٨٠ سنت للرطل ، وهي أدنى بكثير من مستويات الذروة التي تجاوزت ١١٠ سنتات للرطل في أوائل ١٩٩٥. وتتوقع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن يتقلص الإنتاج باكثر من مليون طن في ١٩٩٦/١٩٩٧ ليصل الى ١ر١٩ مليون طن ، بسبب انخفاض الأسعار . ويتوقع أن يزيد الاستهلاك بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ طن ليصل الى أكثر من ١٩ مليون طن . وحيث ان الاستهلاك سيكون متساويا تقريبا مع الانتاج، فمن المتوقع ان تبقى المخزونات عند ٩ ملايين طن دون تغيير تقريبا فى نهاية موسم ١٩٩٦/١٩٩٧ (في ٣١ يوليو/تموز ١٩٩٧). ويتوقع أن تنكمش التجارة وتهبط من

٦ ملايين طن في ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٨ر٥ مليون طن في ١٩٩٦/١٩٩٧. وتواصل الصين الاضطلاع بدور رئيسي في تجارة القطن العالمية . وتشير تقديرات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن إلى أنه، رغم الانخفاض الملموس في الإنتاج والزيادة الطفيفة في الاستهلاك فى ١٩٩٦/١٩٩٧، سوف تتقلص واردات الصين بسبب السحب من المخزونات. ويعتبر هذا الضعف في الطلب في الأسواق العالمية أحد العوامل التى ساهمت في انخفاض الأسعار في ١٩٩٦/١٩٩٧. ويتوقع ان يشهد موسم ١٩٩٧/١٩٩٨ زيادة جديدة فى الانتاج والاستهلاك .

٧ - مصايد الأسماك : المصيد السمكى، وتوزيعه وتجارته

- ازدادت الإمدادات السمكية بسرعة في السنوات الأخيرة ووصلت الى ٥ر١١٠ مليون طن في ١٩٩٤، كما بلغت ذروة جديدة قوامها حسب التقديرات ٩ر١١٢ مليون طن في ١٩٩٥، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات كاملة. وتعزى الزيادة بصورة رئيسية إلى النمو السريع والمتواصل في إنتاج تربية الأحياء المائية ، وخاصة في الصين ، والنمو السريع فى مخزونات أسماك السطح المتاحة للصيد ، والتى تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار ، أمام الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية. وكانت النتيجة أن بلغ إنتاج المساحيق السمكية والإمدادات السمكية للاستهلاك البشرى مستويات قياسية .

- واصل الإنتاج الإجمالي للمصيد السمكي تزايده في البلدان النامية في ١٩٩٥، ولو بمعدل أكثر بطئا (٦ر٢ في المائة) منه في السنوات السابقة. وقد بلغت الزيادة التراكمية في إنتاج البلدان النامية نسبة ٣٩ في المائة خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، في حين تراجع إنتاج البلدان المتقدمة بنسبة تقديرية قوامها ١٨ في المائة خلال الفترة نفسها . وبصورة عامة ، ارتفعت حصة البلدان النامية في مجموع الإنتاج السمكي من ٥٨ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٧٠ في المائة في ١٩٩٥.

- أشارت التقديرات إلى أن مجموع المصيد من المصايد الطبيعية ظل في ١٩٩٥ عند ٩٢ مليون طن ، أي على نفس مستواه في ١٩٩٤. وتبين الأرقام المؤقتة ان انتاج قطاع تربية الأحياء المائية في البحار وفى المياه الداخلية قد حقق زيادة تقديرية من ٤ر١٨ مليون طن في ١٩٩٤ إلى ٩ر٢٠ مليون طن في ١٩٩٥.

- تحقق النمو السريع في إنتاج تربية الأحياء المائية بفضل التوسع في تربية أصناف الشبوط (الكارب) في آسيا بالدرجة الأولى . وقد استأثرت خمسة بلدان آسيوية (الصين ، والهند ، واليابان ، وجمهورية كوريا ، والفلبين) بنسبة ٨٠ في المائة من إنتاج تربية الأحياء المائية في ١٩٩٥. واستأثرت أصناف الشبوط فى ١٩٩٤ بنصف منتجات مزارع التربية تقريبا (باستثناء النباتات المائية) . ورغم الإسهام الكبير للأسماك والمحاريات المستزرعة في الإنتاج السمكي القطري ، فهناك بضعة أنواع فقط تهيمن على تربية الأحياء المائية في معظم البلدان .

البيان رقم ٧

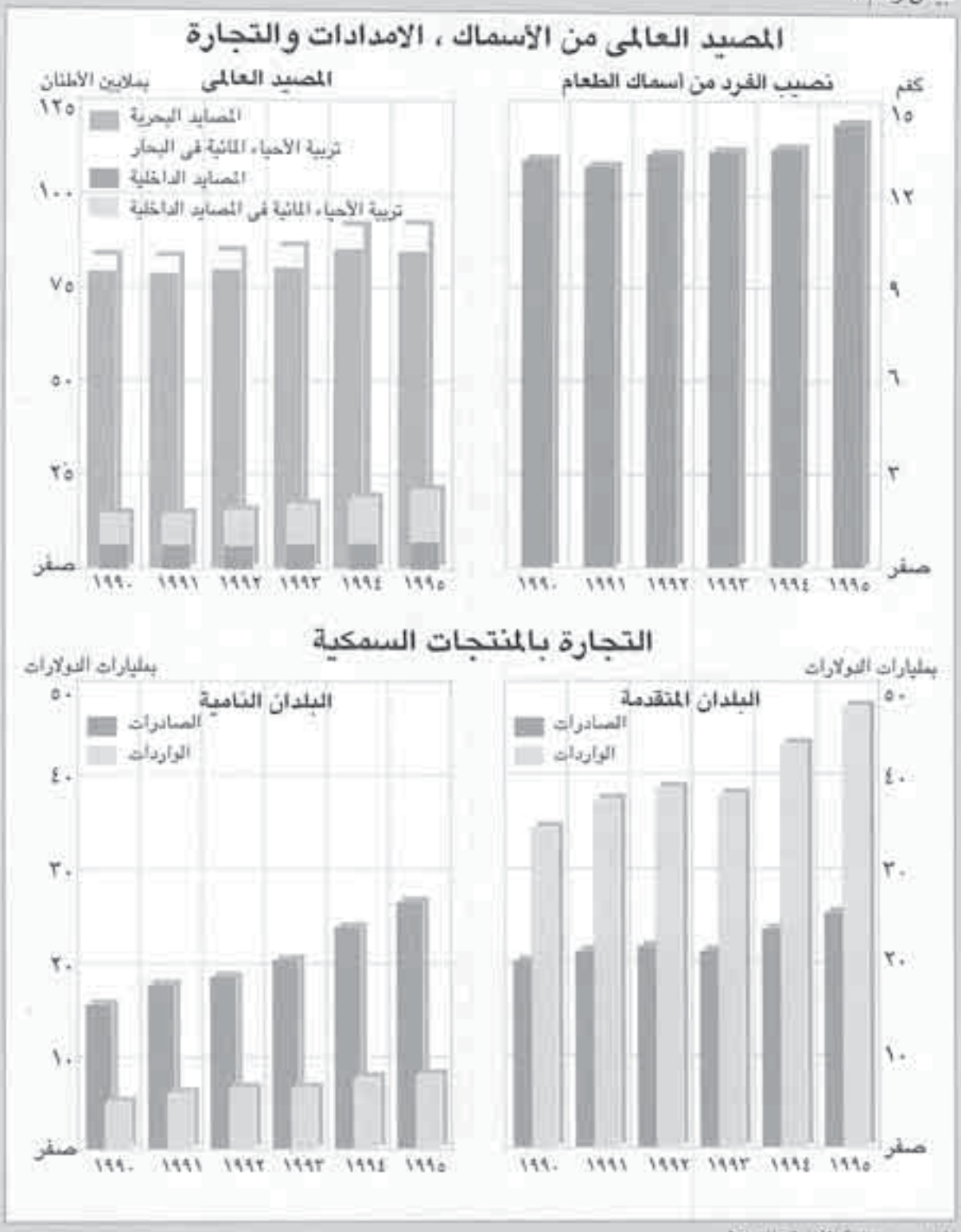

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة.

- تشير التقديرات إلى أن نحو ٨ر٣١ مليون طن من أصل مجموع الإنتاج السمكي البالغ ٩ر١١٢ مليون طن في ١٩٩٥ قد استعملت لتحويلها إلى مساحيق وزيوت . وقدرت كمية الأسماك المتاحة للاستهلاك البشرى المباشر فى ١٩٩٥ بنحو ٨ر٨١ مليون طن ، أي بزيادة ٣ر٥ مليون طن عن عام ١٩٩٤، وهي زيادة تتجاوز بدرجة كبيرة معدل النمو السكاني التقديري للسنة نفسها . وبالتالي ، يكون المتوسط السنوي لنصيب الفرد من أسماك المائدة قد زاد ليصل إلى ٣ر١٤ كغم .

- استمرت قيمة التجارة الدولية بالأسماك في الارتفاع. ففي عام ١٩٨٥ بلغت قيمة الصادرات السمكية الدولية ١٧ مليار دولار ، وأصبحت ٧ر٣٥ مليار دولار في ١٩٩٠، و ٤ر٤٧ مليار دولار في ١٩٩٤. وتعود زيادة حجم التجارة الدولية بالمنتجات السمكية إلى توسع الاتجار بالسلع منخفضة القيمة مثل المساحيق السمكية ، وقد أسفر ذلك عن أن الزيادة فى حجم الصادرات كانت أكثر من الزيادة فى قيمتها. وقد كشفت الأرقام الأولية الخاصة بعام ١٩٩٥ عن زيادة قيمة التجارة إلى ٧ر٥١ مليار دولار ، بفضل ارتفاع الأسعار .

- استأثرت البلدان المتقدمة بنحو ٨٥ في المائة من مجموع قيمة الأسماك المستوردة في عام ١٩٩٥. وحافظت اليابان على مكانتها كأكبر مستورد في العالم للمنتجات السمكية ، إذ تستأثر بنحو ٣٠ في المائة من المجموع العالمي للواردات . وقد زادت في ١٩٩٥ الواردات السمكية لثلاثة من أكبر مستوردي الأسماك في العالم (اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) .

- تمثل تجارة الأسماك مصدرا هاما للنقد الأجنبي فى العديد من البلدان النامية . وتعتبر الزيادة في الإيرادات الصافية للبلدان النامية من النقد الأجنبي – محسوبة بطرح قيمة وارداتها من قيمة صادراتها – بالغة الأهمية . فقد ارتفعت الإيرادات الصافية من ١ر٥ مليار دولار في ١٩٨٥ إلى ١٦ مليار دولار في ١٩٩٤، ثم إلى ٤ر١٨ مليار دولار في ١٩٩٥.

٨ - المنتجات الحرجية وتجارتها

• شهد عام ١٩٩٦ توقف الاتجاه التصاعدى المستمر منذ فترة طويلة فى الانتاج العالمى من الورق والورق المقوى . فقد كان الإنتاج العالمي للورق ينمو باطراد، الا ان الأسواق الرئيسية كانت فى مطلع ١٩٩٦ تغص بامدادات مفرطة من منتجات اللب والورق بسبب ضعف الطلب عليها وتزايد الطاقة الصناعية . وقد لجأت معامل عديدة لإنتاج اللب والورق في أمريكا الشمالية والبلدان الاسكندنافية إلى وقف العمل في المصانع من أجل خفض مستوى المخزونات بالغ الارتفاع من اللب والورق، مما أدى الى سرعة انخفاض انتاج المصانع ومعدلات التشغيل بها.

• ولم يهبط إنتاج الورق والورق المقوى في ١٩٩٦ إلا في البلدان المتقدمة المنتجة الرئيسية ، فى حين تشير التقديرات إلى زيادة الانتاج فى البلدان النامية بنحو ٨ في المائة . وكما في الماضي ، حققت بلدان آسيا أعلى معدل للنمو. فقد ارتفع إنتاج الورق والورق المقوى في جمهورية كوريا بنسبة تقديرية بلغت ٩ في المائة عن العام السابق . وتوسعت الطاقة الإنتاجية بدرجة كبيرة في إندونيسيا وتايلند (بنسبة ٣٠ و ١٥ في المائة على التوالي) .

• واصلت أسعار اللب والورق، التي بلغت ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، هبوطها الحاد طوال فترة طويلة من عام ١٩٩٦. إلا أن الأسعار اتجهت إلى الاستقرار على مستوى منخفض في أواخر عام ١٩٩٦، حيث بدأت تظهر بعض علائم الانتعاش في أسواق الورق الرئيسية . وقد أثر الهبوط الشديد في أسعار اللب والورق تأثيرا سلبيا على القيمة الإجمالية لتجارة المنتجات الحرجية . وتشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية لصادرات المنتجات الحرجية قد انخفضت بنسبة ١٤ في المائة تقريبا ، في حين هبطت تجارة لب الخشب ومنتجات الورق والورق المقوى بنسبة ٢٢ في المائة . وأفادت التقارير أن واردات البلدان الاسكندنافية من أخشاب اللب المخروطية المستديرة ، التي نمت بشدة في السنوات القليلة الماضية ، قد انخفضت بنحو ٢ر٥ مليون م٣ ، ويرجع ذلك الى انخفاض احتياجات مصانع اللب من الألياف.

• تشير التقديرات إلى أن الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة ظل في ١٩٩٦ على نفس مستواه المنخفض الذي سجله فى العام السابق

وهو ٣ر٤ مليار م٣ . وتشير التقديرات أيضا إلى أن إنتاج حطب الوقود ، وهو العنصر الرئيسي في الأخشاب المستديرة ومصدر الطاقة المهيمن في بلدان نامية كثيرة ، قد زاد بنسبة ٢ في المائة ، نتيجة لزيادة الطلب عليه من جانب سكان الريف الذين يتزايد عددهم في البلدان النامية . ومن جهة أخرى ، تشير التقديرات إلى انخفاض إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بنسبة ٢ في المائة. كما انخفضت عمليات قطع أخشاب اللب بشكل حاد في البلدان المتقدمة، اذ هبطت بنسبة ٦ في المائة بسبب ضعف الطلب عليها من قبل صناعات اللب في أوروبا . وتشير التقديرات أيضا إلى أن استهلاك خشب اللب قد انخفض بنسبة ١٥ في المائة تقريبا في كل من فنلندا والسويد وهما أهم مستهلكين لخشب اللب في أوروبا . ومن جهة أخرى ، كان الوضع أكثر ايجابية فى أسواق خشب اللب في أمريكا الشمالية . وقد سيطر نفس الاتجاه على الإنتاج العالمي من الجذوع المخروطية ، رغم أن الانخفاض كان أقل حدة . اذ ارتفع إنتاج هذه السلعة في أمريكا الشمالية، بعد فترة طويلة من الانخفاض الذي تسببت فيه القيود المفروضة على قطع الأشجار ، ولكنه انخفض بنسبة ٧ في المائة في أوروبا . وأفادت التقارير بأن الهبوط المستمر في إنتاج الاتحاد الروسى من الكتل الخشبية قد توقف في ١٩٩٦.

- تشير التقديرات إلى أن إنتاج الجذوع الاستوائية ظل على نفس المستوى الذى كان عليه فى العام السابق . فقد فرضت بلدان استوائية عديدة قيودا على قطع الأشجار وحظرا على تصدير الجذوع ، رغبة منها في حماية المتبقي من الغابات الطبيعية . وفي ١٩٩٦ قامت كوت ديفوار، وهى أهم مصدر للجذوع الاستوائية حتى أواسط الثمانينات ، بفرض الحظر من جديد على تصدير جذوع ٣٥ نوعا من الأخشاب ، كما سنت غانا تشريعا مشابها خلال ١٩٩٦. وقد شكلت ولاية صباح الاندونيسية الاستثناء الملحوظ، اذ رفعت فى أواخر ١٩٩٦ الحظر الذى كانت قد فرضته على تصدير الجذوع ، معلنة وجود كمية تصل إلى مليوني متر مكعب من الجذوع متاحة للتصدير في ١٩٩٧.

- واصل الإنتاج العالمي من الخشب المنشور اتجاهه الهبوطى البطيء في ١٩٩٦. وباستثناء أمريكا الشمالية والولايات المتحدة بوجه خاص ، حيث تتسع أنشطة بناء المنازل ، ظلت مستويات إنتاج الأخشاب المخروطية المنشورة منخفضة في سائر الأماكن . وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج في الاتحاد الروسي قد انخفض من جديد بنسبة ١٠ في

البيان رقم ٨ – أ

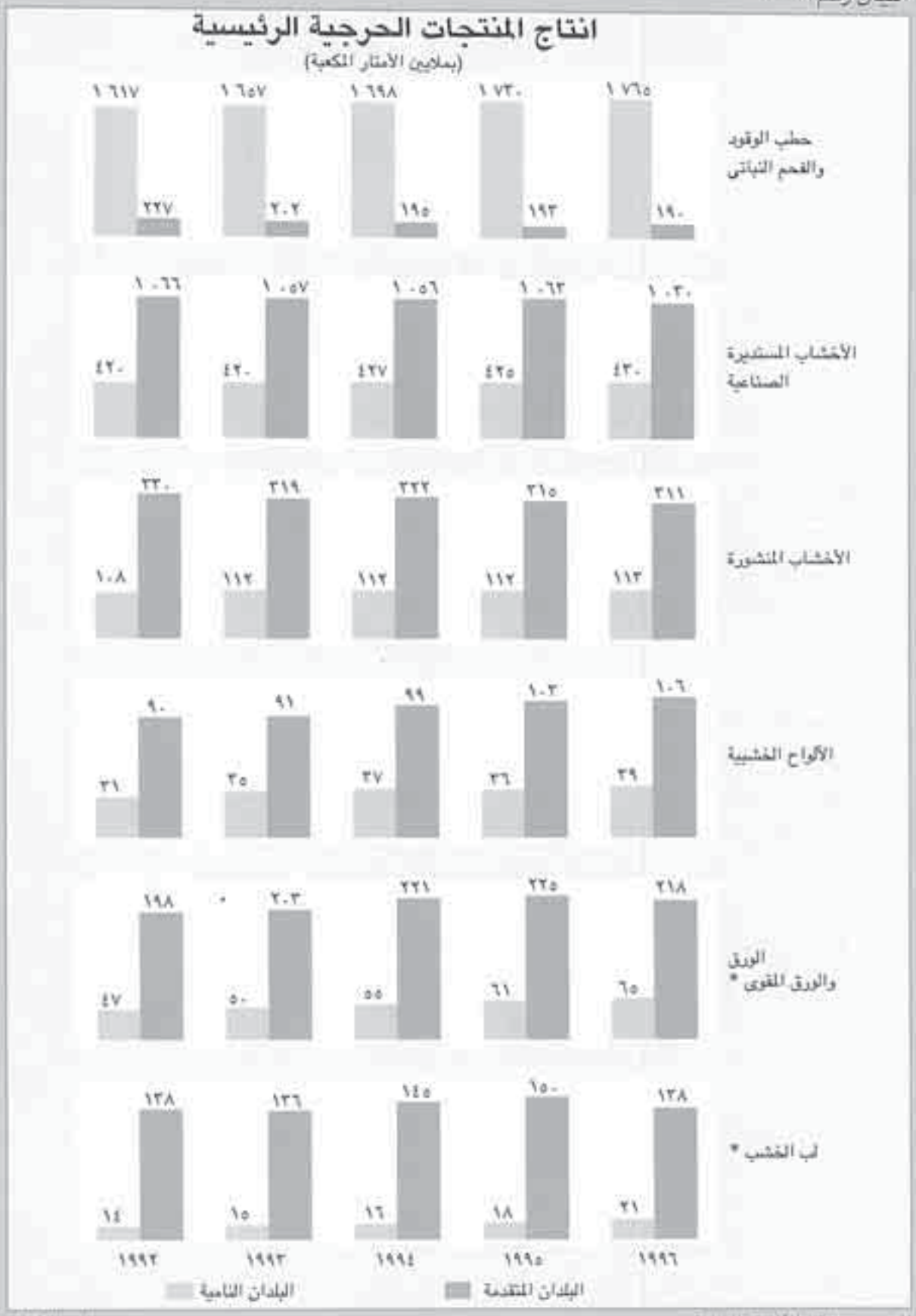

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

* بملايين الأطنان

المائة بسبب نقص رؤوس الأموال لدى مصانع نشر الأخشاب، وارتفاع تكاليف نقل الإمدادات الخشبية من سيبيريا . ومع ذلك ، ظهرت بعض بوادر الانتعاش في أوروبا واليابان في أواخر ١٩٩٦ حيث توسعت أنشطة البناء إلى حد كبير .

• أشارت التقديرات إلى انخفاض تجارة الأخشاب المخروطية المنشورة، التي تستأثر بنسبة ٨٥ في المائة من مجموع تجارة الأخشاب المنشورة، بنسبة ٢ في المائة ، وذلك بسبب ضعف الطلب في أوروبا خلال فترة طويلة من ١٩٩٦ ، وارتفاع المخزونات ومنافسة المنتجات الأخرى . وقد تسببت الاتفاقية التجارية الجديدة بين كندا والولايات المتحدة ، التي تحد من صادرات الأخشاب المخروطية المنشورة الكندية المعفاة من الرسوم إلى الولايات المتحدة (ما لم يتم الحصول على مستوى سعري محدد) ، في خلق قلق في صفوف المشترين والمصدرين في الفترة الأخيرة من السنة ، كما أثرت في ارتفاع الأسعار . وقد ارتفع مجمل الصادرات الكندية من الأخشاب المخروطية المنشورة إلى الولايات المتحدة بنسبة ٣ في المائة في ١٩٩٦ ، في حين ارتفعت الشحنات إلى ما وراء البحار بنسبة ١ في المائة .

• تشير التقديرات إلى زيادة إنتاج الأخشاب الاستوائية المنشورة بدرجة طفيفة في ١٩٩٦ . وقد أعلنت البرازيل وحدها ، بين البلدان المنتجة الرئيسية ، عن تحقيق زيادة كبيرة في إنتاج هذا الخشب . في حين واصلت التجارة بهذه الأخشاب انخفاضها لأن كبرى البلدان المصدرة تشجع تصدير المنتجات المصنعة مثل خشب الأبلكاج والقشرة ، والأثاث أو قطعه . فعلى سبيل المثال، أشارت التقديرات إلى أن الصادرات من ماليزيا ، وهي أكبر مصدر عالمي ، قد انخفضت بنحو ١٠ في المائة ، في حين ارتفعت صادرات الأثاث الخشبي الماليزي بنسبة ٣٠ في المائة . وعلى العكس من ذلك أشارت التقارير الى أن صادرات الأخشاب الاستوائية المنشورة من غانا قد زادت بنسبة ١٥ في المائة .

• ارتفع إنتاج الألواح الخشبية ، حسب التقديرات ، بأكثر من ٣ في المائة . وفي الأسواق الكبرى استمر الطلب قويا على المنتجات الجديدة ، مثل الألواح ذات التجزيعات موحدة الاتجاه والألواح الليفية متوسطة الكثافة ، وقد أعلن عن تحقيق زيادات جديدة في الطاقة الإنتاجية في البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان الآسيوية كذلك . وكان الطلب قويا في

البيان رقم ٨ – ب

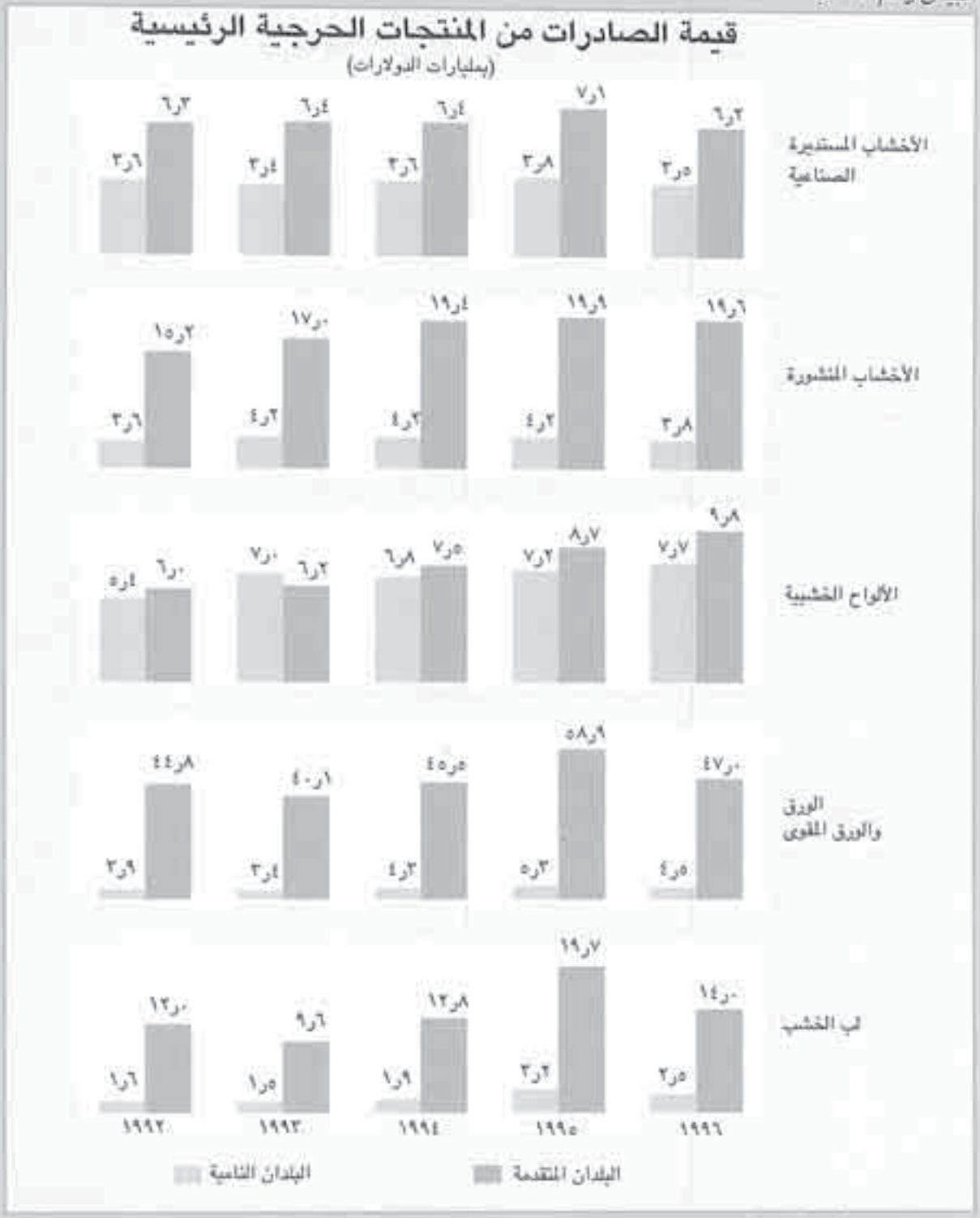

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أسيا على خشب الأبلكاج الاستوائي . وفي حين تسببت صعوبات توفير الامدادات من الجذوع فى عرقلة الانتاج والصادرات فى اندونيسيا (التى تشكل أكبرها فى العالم) ، حقق إنتاج ماليزيا وصادراتها زيادة كبيرة .

• انخفض الإنتاج العالمي من الورق والورق المقوى ، حسب التقديرات، بنسبة واحد في المائة ، وبذلك انتهى الاتجاه التصاعدى الذى بدأ في ١٩٨٢ . ولم ينخفض الإنتاج إلا في البلدان المتقدمة وذلك بنسبة تقديرية قوامها ٣ في المائة . فقد انخفض الإنتاج في جميع البلدان المنتجة الرئيسية باستثناء اليابان والولايات المتحدة حيث حقق الانتاج نموا هامشيا . وتأثرت البلدان الاسكندنافية ، بصورة خاصة ، بضعف الطلب في الأسواق الأوروبية الرئيسية . وقد تعين على الكثير من المعامل في البلدان الاسكندنافية وأمريكا الشمالية التوقف عن الإنتاج لفترات معينة من أجل خفض المستوى العالي من مخزونات الورق . ومع ذلك، بدأت بعض معالم الانتعاش فى الظهور في الفترة الأخيرة من السنة . ومن جهة أخرى ، ازداد الإنتاج في البلدان النامية بنسبة تقديرية بلغت ٦ في المائة. وكما في الماضي ، حققت بلدان الشرق الأقصى أسرع معدلات النمو ، حيث اتسعت الطاقات الإنتاجية إلى حد كبير في الإقليم.

• تشير التقديرات إلى انخفاض الإنتاج العالمي من لب الخشب بنسبة ٥ فى المائة . وقد عانت أسواق لب الخشب من الإفراط في العرض وضعف الطلب والهبوط السريع في الأسعار . وكان الهبوط على أشده في البلدان المتقدمة ، حيث انخفض الإنتاج بنسبة تقديرية بلغت ٨ في المائة . وقد شهدت الأسواق بعض التحسن في الفترة الأخيرة من السنة، وبدأ الإنتاج ينتعش ببطء . أما بالنسبة للبلدان النامية فقد زاد الانتاج بنسبة ١٨ في المائة بعد قيام طاقات إنتاجية جديدة . ومع ذلك ، انخفضت قيمة التجارة بلب الخشب بسبب الهبوط السريع في الأسعار .

استعراض الحالة فى العالم

ثانيا : المناخ الاقتصادى العام والزراعة

المناخ الاقتصادي العالمى

بعد فترة تباطؤ شديد في ١٩٩٥، تسارع النمو الاقتصادي العالمي في ١٩٩٦ في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ويتوقع أن تتصاعد قوة الاقتصاد العالمي في ١٩٩٧، وأن يظل نشطا في ١٩٩٨ (الشكل رقم ١) (٣). وفي نفس الوقت، ظلت معدلات التضخم معتدلة خلال عام ١٩٩٦ وأوائل ١٩٩٧، حيث انخفضت في معظم الحالات إلى أدنى المستويات منذ سنوات طويلة، في حين تزايدت الجهود الرامية الى الحد من الاختلالات المالية والخارجية، وحققت نتائج إيجابية في كثير من البلدان. وتباطأ معدل التوسع في التجارة العالمية بصورة ملحوظة في ١٩٩٦، بعد أن كان هذا المعدل قد زاد بدرجة كبيرة في السنتين السابقتين. ويرجع هذا التباطؤ بالدرجة الأولى إلى ركود الطلب الاستيرادي في بعض البلدان الصناعية، وتباطؤ النمو في عدد من البلدان الآسيوية. وفيما يلي بعض الجوانب البارزة في الأقاليم المختلفة(٤):

- في البلدان المتقدمة، شهد عام ١٩٩٦ أداء ممتازا للنمو في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وعدد من الاقتصاديات الصغيرة، فضلا عن حدوث انتعاش في اليابان. وبعد نمو مثبط للهمم في ١٩٩٥ وجزء كبير من عام ١٩٩٦، تحسنت الآفاق الاقتصادية بعض الشئ في أوروبا، على الرغم من أن ارتفاع معدلات البطالة، والمعايير المالية التى وضعت كشرط للاشتراك في الاتحاد النقدي داخل الاتحاد الأوروبي، ظلت تشكل تحديات صعبة أمام الاقليم. وتشير التوقعات لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ الى تسارع معدل النمو

---

(٣) ما لم يذكر غير ذلك، فإن التقديرات الاقتصادية والتوقعات متوسطة الأجل الواردة في هذا القسم مستمدة من نشرة IMF, 1997, World Economic Outlook 1997, Washington, DC.

(٤) يتضمن الجزء الثاني المعنون «استعراض الحالة في الأقاليم» المزيد من التفاصيل عن التطورات الاقتصادية في أقاليم البلدان النامية وفي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة التحول.

الشكل رقم ١

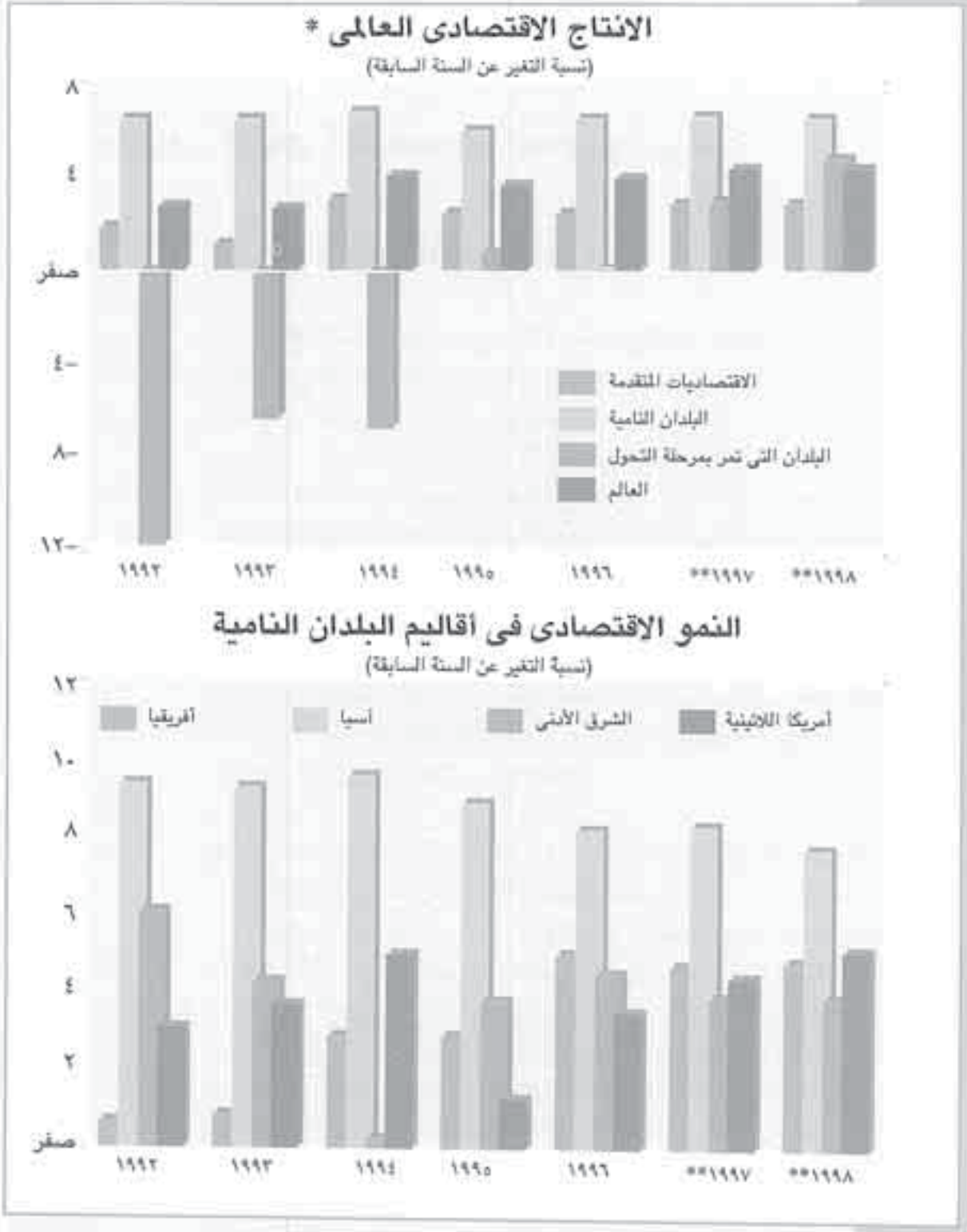

المصدر: صندوق النقد الدولى.

*الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

**توقعات

في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وحدوث تباطؤ في اليابان.

- وسجلت البلدان النامية كمجموعة نموا متواصلا، فقد ظلت معدلات النمو في حدود ٦ في المائة أو تجاوزت ذلك خلال خمس سنوات متتالية (١٩٩٢-١٩٩٦)، كما يتوقع أن تظل هذه المعدلات مرتفعة في ١٩٩٧ و ١٩٩٨. ولوحظ وجود زيادة ملحوظة في الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في ١٩٩٤-١٩٩٥ في أفريقيا، حيث كان معدل النمو البالغ ٥ في المائة الذي تحقق في ١٩٩٦، أعلى المعدلات خلال عقدين، ويرجع ذلك، الى حد كبير، الى الأداء القوى لقطاع الزراعة. وتشير التوقعات الى أن معدلات النمو في أفريقيا ستظل مرتفعة بالمعايير التاريخية في ١٩٩٧-١٩٩٨. وكما ظلت الاقتصاديات الآسيوية نشطة رغم بعض التباطؤ الذى حدث منذ معدلات النمو المرتفعة للغاية التي تحققت في ١٩٩٢-١٩٩٥. ونجم هذا التباطؤ، الى حد كبير، عن التدابير التي تتخذ للحد من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، والسيطرة على النمو المفرط. وواصلت

الشكل رقم ٢

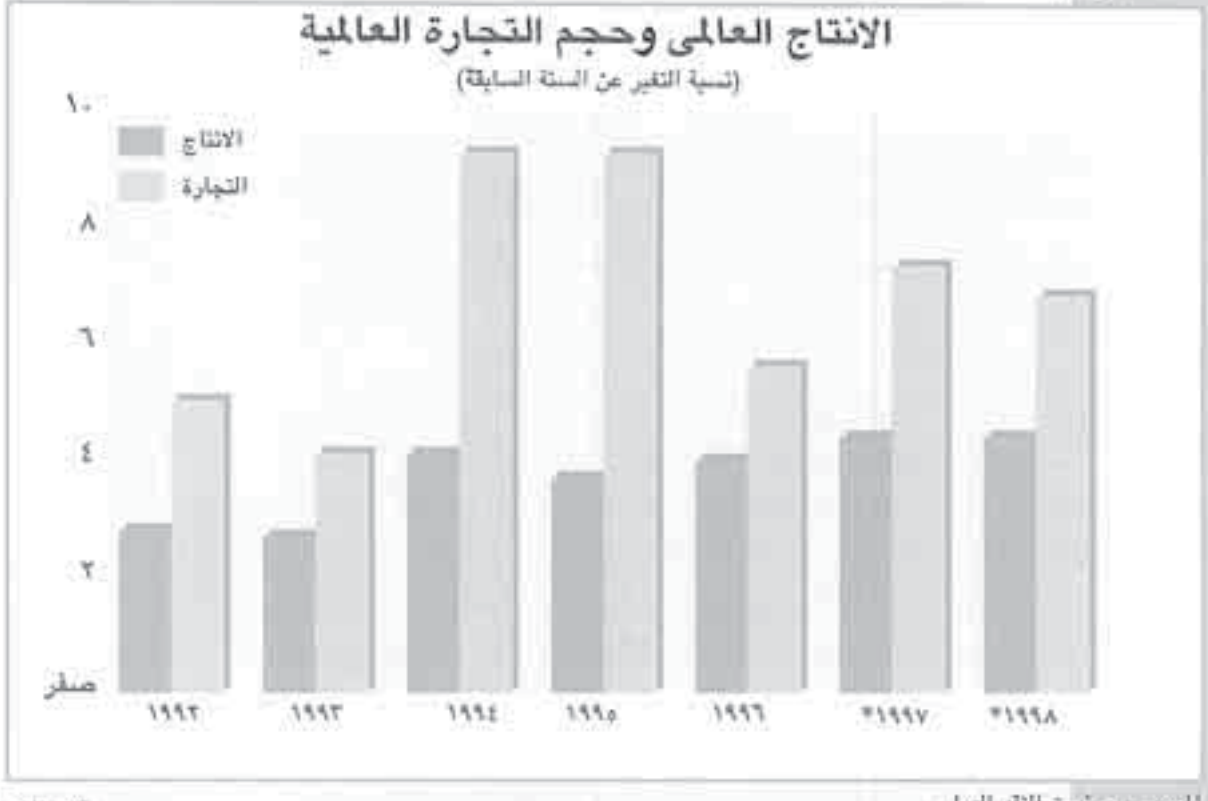

المصدر: صندوق النقد الدولى

*توقعات

اقتصاديات الشرق الأدنى مسيرة الخروج من الركود الذى حدث فى ١٩٩٤، وقد تعززت هذه المسيرة بفضل الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام خلال ١٩٩٦، إلاّ أن من المتوقع أن يفقد النمو في ١٩٩٧-١٩٩٨ قوة الدفع التي كان عليها، وذلك الى حد كبير كرد فعل لانخفاض أسعار النفط. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حدث انتعاش ملحوظ في أعقاب الركود الناجم عن الأزمة المالية في المكسيك، فقد شهدت الأرجنتين والمكسيك، وهما البلدان اللذان تضررا أكثر من غيرهما من أزمة ١٩٩٤-١٩٩٥، انتعاشا سريعا يفوق ما كان متوقعا.

- وفى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول ككل، قد يكون عام ١٩٩٦ أول عام للنمو الايجابي، وإن كان طفيفا، منذ ١٩٨٩، وتشير التوقعات قصيرة الأجل إلى زيادة النشاط الاقتصادي. غير أنه مازال من الملاحظ أن الأداء الاقتصادي يختلف اختلافا شاسعا فيما بين البلدان. فالبلدان الأكثر تقدما في عملية الاصلاح، تحقق نموا قويا، وتضخما معتدلا. فقد تراوحت معدلات النمو بين ٥ و٧ في المائة في سلوفاكيا وبولندا وكرواتيا، في حين سجلت الجمهورية التشيكية معدلا قدره ٤ر٢ في المائة، وكانت المجر هي الاستثناء الوحيد حيث لم يزد الناتج المحلي الاجمالي إلاّ بنسبة ١ في المائة في أعقاب تدابير الاستقرار الصارمة في ١٩٩٥-١٩٩٦. ومن ناحية أخرى، مازالت بعض الاقتصاديات الأخرى التي تمر بمرحلة التحول تعانى من صعوبات الخروج من الأزمة. وتشير التقديرات إلى أن الانتاج قد انخفض مرة أخرى في ١٩٩٦ في خمسة بلدان من بلدان رابطة الدول المستقلة بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

وواصلت أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل اتجاهها الهبوطي حتى أوائل ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ ومنتصف فبراير/ شباط ١٩٩٧ في معظم البلدان الصناعية، الاّ أنها زادت بصورة ملموسة مرة أخرى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧، نتيجة لمشاعر القلق ازاء مخاطر التضخم والقرائن التى توافرت على زيادة قوة النشاط الاقتصادى في العديد من البلدان. وفي مارس/ آذار ١٩٩٧، كانت أسعار الفائدة الاسمية على القروض طويلة الأجل تتروح بين ٦ في المائة و ٨ في المائة في البلدان الصناعية الرئيسية باستثناء اليابان (حيث كانت نحو ٣ر٢ في المائة)، مقابل ٨ و١٢ في المائة في أوائل التسعينات. وكان هذا الانخفاض العام

الاطار رقم ١

الدين الخارجي والتدفقات المالية الى البلدان النامية

تشير التقديرات الأولية إلى أن مجموع الدين الخارجي المستحق على جميع البلدان النامية قد بلغ ٢١٧٧ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦. ويمثل ذلك زيادة قدرها ١١١ مليار دولار، أي أكثر من ٥ في المائة بالأرقام الاسمية، عن مجموع الدين في نهاية ١٩٩٥ (٢٠٦٦ مليار دولار).

غير أن نسبة الدين الى عائدات التصدير انخفضت الى ١٤٦ في المائة، بعد أن كانت أكثر من ١٥١ في المائة في ١٩٩٥. وتشارك جميع الأقاليم في هذا الانخفاض باستثناء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، التي سجلت زيادة في نسبة الدين الى عائدات التصدير بسبب الزيادة الحادة في دين القطاع الخاص غير المضمون. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت هذه النسبة الى ٢٣٧ في المائة بعد أن كانت ٢٤٢ في المائة في ١٩٩٥. ويرجع ذلك الى اجراءات التخفيف من حجم الدين لصلحة هذا الاقليم. كما انخفضت نسبة خدمة الديون، التي تحسب على أساس مدفوعات خدمة الديون كنسبة مئوية من مجموع عائدات التصدير، وقد حدث هذا الانخفاض في جميع الأقاليم باستثناء أمريكا اللاتينية، نتيجة السداد المسبق للدين من حزمة الانقاذ المكسيكية. وقد زادت نسبة خدمة الديون في جميع البلدان في ١٩٩٦ من ١٦ في المائة بصورة طفيفة، أي بما يقل بنحو نقطة واحدة عن العام السابق. وسجل اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة لخدمة الديون تقدر بنحو ١٢ في المائة مقابل أكثر قليلا من ١٤ في المائة في ١٩٩٥. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ظلت النسبة عند ٣٠ في المائة في ١٩٩٦ مقابل ٢٦ في المائة في العام السابق. وسددت البلدان النامية لتغطية خدمة مجموع ديونها المستحقة، ما مجموعه ٢٤٥ مليار دولار في ١٩٩٦، منها ١٠١ مليار في شكل مدفوعات فوائد.

وتواصلت المفاوضات بنشاط في ١٩٩٦ بين البلدان المدينة والجهات الدائنة الثنائية ومتعددة الأطراف، مما زاد من عدد التطورات المشجعة في مجال الاعفاء من الديون وخفضها. وكانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي اتخذت في ١٩٩٥، قد وافق عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس والجهات الدائنة الثنائية في ١٩٩٦، وبموجب هذه المبادرة تقدم الجهات الدائنة الثنائية ومتعددة الأطراف، التي لها ديون لدى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، اعفاءات من الديون لخفض أعبائها والوصول بها إلى مستويات يمكن تحملها في الأجل المتوسط. وينبغي للبلدان المؤهلة لذلك أن يكون لها حق الاقتراض من الاتحاد الدولي للتنمية، وأن يكون لها سجل جيد في مجال اصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ادخال التحسينات على الرعاية الصحية والتعليم. وأنشأ البنك الدولي حساب أمانة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يديره الاتحاد الدولي للتنمية، وخصص ٥٠٠ مليون دولار لتغطية مساهمته الأولية. ويشارك صندوق النقد الدولي في هذه المبادرة من خلال مرفق

التكيف الهيكلي المعزز لديه، وهو مرفق تمويلي بشروط ميسرة، يقدم الدعم لعمليات اصلاح الاقتصاد الكلي والاصلاحات الهيكلية في البلدان منخفضة الدخل. وقد ووفق على أول إعفاء من الدين، بمقتضى هذه المبادرة، في أبريل/ نيسان ١٩٩٧ لأوغندا التي ستنخفض ديونها الثنائية ومتعددة الأطراف بنحو ٢٠ في المائة، أي بنحو ٧٠٠ مليون دولار. وأبرمت اتفاقيات أولية أيضا مع كل من بوليفيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو.

واستمرت الجهات الدائنة في نادي باريس، الذي يتم في إطاره التفاوض بشأن عمليات التخفيف من معظم الديون الثنائية الرسمية، في الاضطلاع بدور هام للغاية. ففي الفترة بين منتصف ١٩٩٥ ونهاية ١٩٩٦، تمت خمس عمليات لسندات الديون، التي يتم على أساسها إعادة جدولة جميع سندات الدين بشروط ميسرة، وتسع عمليات لاعادة هيكلة التدفق، التي يتم في اطارها عادة جدولة خدمة الدين التي حان موعد استحقاقها على الديون المعنية، وتم كل ذلك على أساس ما يسمى بشروط نابولي، التي تنص على اجراء خفض بمقدار الثلثين على القيمة الجارية لبعض فئات الديون الرسمية المستحقة على أشد البلدان فقرا. ومنذ العمل بشروط نابولي في ١٩٩٤، نفذت الجهات الدائنة ست عمليات لسندات الدين، أو خيارات الخروج، تشمل أكثر من ملياري دولار، و ١٩ عملية إعادة جدولة، تغطي ٧ مليارات دولار من الديون، بالاضافة الى ٧ اتفاقيات بشروط غير ميسرة. وقد استفاد الاتحاد الروسي من أكبر مجموعة على الاطلاق من تدابير اعادة الجدولة التي وضعها نادي باريس، والتي تغطي أكثر من ٤٠ مليار دولار من الديون. وفي ١٩٩٦، ابرمت ٧ اتفاقيات بين البلدان المدينة والمصارف التجارية الدائنة تشمل اعادة جدولة ١٧ مليار دولار من الديون، وخفض الديون المستحقة بأكثر من ٥ مليارات دولار. كما زادت بسرعة البرامج الأخرى لتحويل الديون، مثل الدين من أجل المساواة، والدين من أجل التنمية، ومقايضة الدين بصيانة الطبيعة. وفيما بين ١٩٨٥، عندما تأسست هذه الترتيبات في البداية، وعام ١٩٩٥، بلغ مجموع هذه الديون المحولة ١٤١ مليار دولار.

التدفقات المالية

وصلت التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية، ولاسيما التدفقات من القطاع الخاص، مستويات قياسية في ١٩٩٦، نتيجة للانخفاض النسبي في أسعار الفائدة في البلدان الصناعية، واستمرار نمو الأسواق الرأسمالية في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة، وزيادة فرص الاستثمار نتيجة لعمليات الخصخصة، وبصورة أعم مناخ الثقة الذي وفره نجاح تدابير الاستقرار والتكيف في الكثير من البلدان.

ويقدر مجموع التدفقات الرأسمالية الخارجية الصافية، طويلة الأجل، الى البلدان النامية بنحو ٢٨٥ مليار دولار في ١٩٩٦، أي بزيادة نسبتها ٢٠ في المائة (٤٧ مليار دولار) عن عام ١٩٩٥. وواصلت التدفقات الرأسمالية الصافية من القطاع الخاص، التي تمثل نسبة ٨٦ في المائة من مجموع التدفقات الصافية طويلة الأجل، اتجاهها التصاعدي، حيث وصلت الى رقم قياسي قدره ٢٤٤ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠ مليار دولار عن أرقام ١٩٩٥. ومع ذلك، فإن الكثير من البلدان النامية في العالم مازال

لا يشارك، بأى قدر ملموس، في نمو تدفقات القطاع الخاص. وقد حصلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى إلى جانب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على أضخم قدر من تدفقات القطاع الخاص، وهو ١٠٩ مليارات دولار و٧٤ مليار دولار على التوالى. وكانت التدفقات الرأسمالية الصافية المقدمة من القطاع الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبالغة ١١ مليار دولار، تزيد، رغم تواضعها، بمقدار عشرة أمثال ما كانت عليه في بداية التسعينات. وكانت الصين أكبر بلد متلق بمفرده تليها المكسيك. وسجلت التدفقات الصافية من القطاع الخاص زيادات في جميع الصكوك، مثل السندات، والاستثمارات غير المباشرة في الأسهم، والاستثمارات الخارجية المباشرة، والقروض من المصارف التجارية. وزاد هذا النوع الأخير، الذى كان قد أصيب بالركود لعدة سنوات، بنحو ٨ مليارات دولار في ١٩٩٦. وذهب ما يقرب من نصف القروض المصرفية الجديدة الى تمويل المشروعات، وخاصة مشروعات تنمية البنية الأساسية.

وتشير التقديرات الى أن الاستثمارات الخارجية المباشرة في البلدان النامية قد بلغت ١١٠ مليارات دولار في ١٩٩٦، أى بزيادة قدرها ١٤ مليار دولار عن عام ١٩٩٥، وهو ما يمثل زيادة بمقدار أربع أضعاف ما كانت عليه في ١٩٩٠. وحصل شرق آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية على أضخم المبالغ من تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية حيث بلغت التدفقات ٦١ مليارا و ٣٦ مليارا على التوالي، يليهما شرق أوروبا الذى حصل على ١٥ مليار دولار. وظلت تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التى توجه عموما، الى قطاعات الموارد الطبيعية في عدد محدود من البلدان، منخفضة في حدود لا تتعدى ٢ر٦ مليار دولار فى ١٩٩٦. وظلت الصين أكبر بلد مستفيد من تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية، حيث حصلت على أكثر من ٤٢ مليار دولار، مما يمثل زيادة هائلة بالمقارنة بمبلغ ٥ر٣ مليار دولار في ١٩٩٠.

وانخفض التمويل الانمائي الرسمي الصافي بمقدار ١٢ مليار دولار ليصل الى ٤١ مليار دولار في ١٩٩٦، وهو أقل مستوى يبلغه منذ أكثر من ١٠ سنوات. وبلغت التدفقات الرسمية الصافية بشروط ميسرة، التى تشمل المساعدات الانمائية الرسمية وغيرها من تدفقات المعونة الرسمية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ٤٤ مليار دولار في ١٩٩٦، أى بما يقل بمقدار ٨ر٠ مليار دولار عن العام السابق. ويعزى الانخفاض بالدرجة الأولى الى انخفاض المنح بمقدار ٣ر١ مليار دولار. وظلت التدفقات الرسمية بشروط ميسرة في ١٩٩٦ مركزة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التى حصلت على ٣٤ في المائة من المجموع، غير أن هذه التدفقات زادت بالنسبة لأوروبا وآسيا الوسطى من لا شئ في ١٩٩٠ الى ما يقدر بنحو ٢٠ في المائة في ١٩٩٦. وقد ترافق الانخفاض في المساعدات الانمائية طويلة الأجل مع حدوث تحول ملحوظ في عملية تخصيص الأموال. والواقع أن مقادير متزايدة من الأموال أصبحت توجه الآن الى حالات الطوارئ، مثل إغاثة اللاجئين وغير ذلك من معونات الطوارئ. وعلى وجه العموم، يخصص الآن ما يقدر بنحو ١٢ في المائة من مجموع المساعدات الانمائية الرسمية لمعونات الطوارئ، مقابل أقل من ٢ في المائة في ١٩٩٠.

الشكل رقم ٣

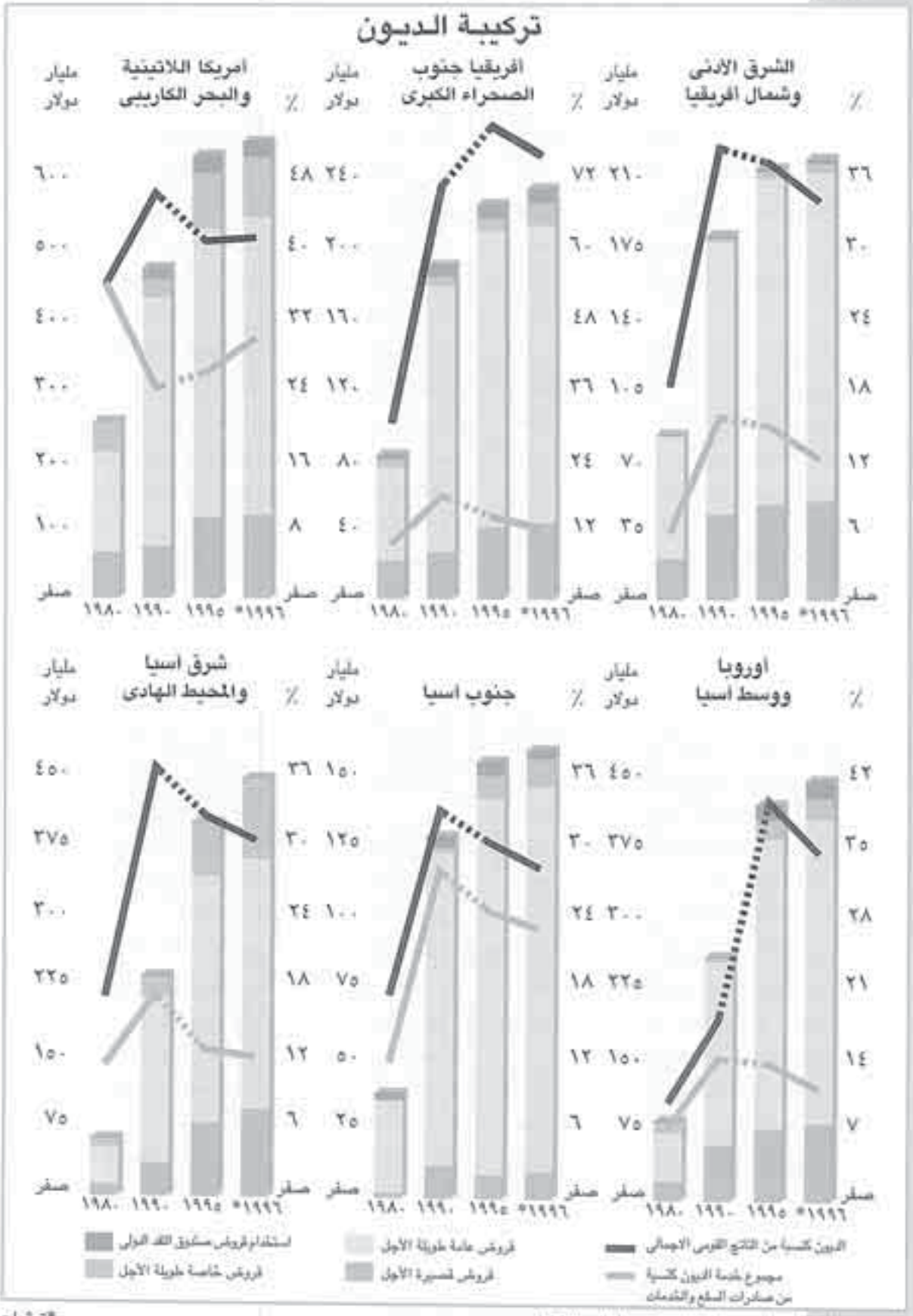

المصدر البنك الدولى، جداول الديون فى العالم، ١٩٩٧

*توقعات

في أسعار الفائدة ينطوي على أهمية كبيرة، لا من جانب تأثيراتها المباشرة على الاستثمارات والنشاط الاقتصادي فحسب، بل كذلك بالنسبة للبلدان النامية، من حيث انعكاساتها على التدفقات الرأسمالية وخدمة الديون.

وثمة عامل آخر ينطوى على أهمية قصوى بالنسبة للكثير من البلدان النامية، هو مسار أسعار السلع. فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولى، زادت أسعار السلع بالدولار الأمريكى بنحو ٥ في المائة في ١٩٩٦، مع زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في أسعار النفط الخام وانخفاض بنسبة ١ في المائة في أسعار السلع الأولية بخلاف النفط. وانخفض الرقم الدليلى لأسعار المنتجات الزراعية الأولية(٥) من ١١٠ في ١٩٩٥ الى ١٠٠ في ١٩٩٦ (١٩٩٠=١٠٠) بالأرقام الاسمية.

وانخفض الرقم الدليلي للبلدان المتقدمة بنسبة ٥ فى المائة، وذلك الخاص بالبلدان النامية بنسبة ١٦ في المائة، نتيجة لاختلاف أهميتهما في الصادرات الكلية. وكان الجانب الأكبر من الانخفاض الأخير في أسعار البن (-٢٥ في المائة) والسكر (- ٨ في المائة). كما انخفضت أسعار المطاط الطبيعي والجلود والخضر انخفاضا كبيرا. وعلى الرغم من ذلك الانخفاض في أسعار السلع الرئيسية التى تصدرها البلدان النامية، كان الرقم الدليلي العام لهذه البلدان في ١٩٩٦ أعلى بنسبة ٢٠ في المائة بالأرقام الحقيقية عن المستويات المنخفضة التي كان عليها في ١٩٩٠-١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، نزعت أسعار العديد من السلع، بما في ذلك المشروبات الاستوائية، الى الزيادة خلال الربع الأول من ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالحبوب، ارتفعت الأسعار الى مستويات عالية للغاية في ١٩٩٥ و ١٩٩٦، الاّ أنها اتجهت الى الانخفاض في النصف الأول من ١٩٩٧ (أنظر البيان رقم ٦ المنشور على الصفحة رقم ٣١).

التوقعات الاقتصادية وانعكاساتها على الزراعة

يتوقع معظم المحللين، في حالة عدم حدوث أية صدمات غير متوقعة، استمرار التوسع الاقتصادي العالمي في المدى المتوسط. ومن شأن النجاح في كبح التضخم، وتحرير الاقتصاديات، والانفتاح على التجارة الدولية، في معظم البلدان النامية تعزيز توقعاتها بمواصلة النمو، بل

---

(٥) حسبت باستخدام الأرقام الترجيحية لعام ١٩٨٠ على النحو المستخدم فى نشرة الاحصاءات الصادرة عن الولايات المتحدة، وعلى أساس أسعار السوق العالمية التى جمعتها منظمة الأغذية والزراعة

والاسراع بوتيرته. وسوف تستفيد البلدان النامية أيضا من استمرار التوسع الاقتصادي المتوقع، والمصحوب بمعدلات تضخم معتدلة، في البلدان الصناعية، فضلا عن الانخفاض الملموس في أسعار الفائدة الحقيقية عما كانت عليه في الثمانينات، واستمرار تحرير التجارة، والزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الخاص. غير أن هذه النظرة المتفائلة العامة تخفي وراءها توقعات غاية في التباين لبلدان وأقاليم معينة.

ومن المنتظر أن يحدث الكثير من التحسن الاقتصادي في البلدان النامية في منطقتي شرق وجنوب آسيا سريعتى النمو بالفعل، فضلا عن البلدان الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي اندمجت بصورة أفضل في التدفقات المالية والتجارية العالمية. أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا فى افريقيا، فإن حتى معدل النمو السنوي البالغ نحو ٥ر٤ في المائة[٦]، سيكون غير كاف لزيادة الدخل الفردي فيها بأى درجة ملموسة، ناهيك عن سد الفجوة التي تفصلها عن الأقاليم الأخرى. وتبدو التوقعات كئيبة بصورة خاصة للكثير من البلدان المعتمدة على الزراعة، حيث تفرض المشكلات الاجتماعية عقبات أمام متابعة سياسات الاصلاح بالقدر اللازم لتوفير قوة دفع انمائية، واكتساب ثقة المستثمرين، ولذا فإن هذه الاقتصايات عاجزة عن تعبئة التدفقات المالية اللازمة للتنوع الاقتصادي. وعلى هذه البلدان أن تواجه أيضا احتمالات خفض المساعدات فضلا عن المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية.

ويعتبر تطور أسعار السلع عاملا حاسما في الأداء الاقتصادي للبلدان المعتمدة على تصدير المنتجات الأولية. فوفقا لتوقعات البنك الدولي، فإن انخفاض أسعار السلع غير النفطية خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ سوف يعيد نحو ثلثي المكاسب السعرية التى تحققت في ١٩٩٤-١٩٩٥، الاّ أنه سيحدث بعد ذلك استقرار عام في هذه الأسعار، وهو ما يتناقض مع الانخفاضات الرئيسية الأخرى التي حدثت خلال الخمسة عشر عاما الماضية. وتشكل التوقعات المتفائلة باعتدال الأسعار السلعية أحد الافتراضات الأساسية للاسقاطات الزراعية التي يتناولها الجزء التالي.

---

(٦) هذا المعدل توقعه مشروع LINK للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (انظر آفاق الزراعة فى البلدان النامية على الصفحة رقم ٥٥).

آفاق الزراعة فى البلدان النامية

تشمل التوقعات متوسطة الأجل لنمو الناتج الاقتصادي والزراعي في البلدان النامية الواردة في مشروع LINK الجوانب الهامة التالية:

- تشير التوقعات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ الى أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي سوف يزيد بأكثر من ٦ في المائة في البلدان النامية ككل، وهو ما يزيد بعض الشئ عن توقعات عام سابق. كما يبدو أن توقعات الناتج الزراعي أفضل مما كانت عليه في التوقعات السابقة، على الرغم من أن من المنتظر، على أساس المعدل السنوي البالغ ٤ر٥ في المائة، أن تتخلف معدلات النمو السنوي للقطاع عن تلك الخاصة بالاقتصاد ككل. غير أنه ينبغي النظر بحرص الى هذه المعدلات السنوية للنمو البالغة ٤ر٥ في المائة في البلدان النامية. فمن ناحية، تبدو هذه المعدلات متفائلة في ضوء الاتجاهات القائمة منذ فترة طويلة، وتباطؤ نمو الانتاج الزراعي في بعض البلدان الكبرى مثل الصين والهند في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى يبدو أن هذه المعدلات تتسق مع الاستمرار المتوقع للارتفاع الشديد في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية (أكثر من ٦ في المائة سنويا) خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، والأداء القوى بصورة عامة لقطاع الزراعة في هذه البلدان في السنوات الأخيرة(٧).
- من المحتمل أن يتركز الأداء الأقل دينامية لقطاع الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي الاقليم الذي يكتسى فيه هذا الأداء أهمية كبيرة من ناحيتي التنمية والأمن الغذائى. ومع ذلك فإن نمو الانتاج الزراعي بنسبة تقترب من ٤ في المائة يتجاوز الاتجاهات القائمة منذ فترة طويلة بهامش كبير، ويساهم فى حدوث زيادات في نصيب الفرد. أما بالنسبة لأقاليم البلدان النامية الأخرى، فإن المستويات المتوقعة للنمو الزراعي (نحو ٤ر٥ في المائة سنويا) سوف تشكل أيضا تحسنا كبيرا بالمقارنة بالاتجاهات السابقة.

---

(٧) كما أشير أعلاه ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية بأكثر من ٦ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦. ويتوقع صندوق النقد الدولي وصول معدلات النمو فى هذه البلدان فى عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ الى ٦ر٦ و ٦ر٧ في المائة على التوالي. وتتوافق هذه التوقعات مع توقعات مشروع LINK عن هذه الفترة. وقد زاد الانتاج المحصولى والحيوانى فى البلدان النامية بنسبة ٤ فى المائة فى ١٩٩٣، وه فى المائة فى ١٩٩٤، و٢ره فى المائة فى ١٩٩٥، و٢ر٢ فى المائة فى ١٩٩٦.

الاطار رقم ٢

التوقعات بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد بشدة على الصادرات الزراعية

تبدو التوقعات في الأجل المتوسط بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد بشدة على الصادرات الزراعية(١)، ايجابية بصورة عامة بالمقارنة بالاتجاهات السابقة. وسوف تعوض الزيادة المتوقعة في قيمة صادرات هذه البلدان الزراعية (٥ الى ٦ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١) عن التدهور المتوقع في نسب التبادل التجاري للصادرات الزراعية، بل وتزيد عليها، وبالتالى من الممكن حدوث بعض التحسينات في القوة الشرائية للصادرات الزراعية لهذه البلدان. وتبدو التوقعات أكثر ايجابية بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عنها في البلدان الأفريقية المصنفة في هذه المجموعة، ويرجع ذلك، على وجه الخصوص، الى التركيبة السلعية لصادرات هذين الاقليمين. كما يبدو، في الواقع، أن توقعات السوق أكثر ايجابية لعدد من سلع التصدير في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولاسيما الحبوب والمنتجات الحيوانية وفول الصويا والفاكهة، عن توقعات مجموعة السلع غير المتنوعة التي تشكل معظم الصادرات الزراعية لأفريقيا، وهي أساسا البن والقطن والكاكاو.

ويتوقع أن تسهم التوقعات الايجابية، بصفة عامة، للاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية في تحسين الآفاق الاقتصادية العامة لها. وقد أعد صندوق النقد الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة توقعات قصيرة الأجل (١٩٩٧-١٩٩٨) بشأن الأداء الاقتصادي لهذه البلدان :

- تسارع الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى نحو ٥ر٥ في المائة، بعد أن كانت في المتوسط ٩ر٤ في المائة خلال السنوات الخمس السابقة؛
- زيادة ملموسة في معدلات الاستثمار، مما يشير الى تعزيز الأساس الذي يقوم عليه النمو المتواصل في السنوات القادمة، اذ ينبغي أن يزيد معدل تكوين رأس المال الاجمالي الى مايتراوح بين ٢٦ و٢٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى في ١٩٩٧-١٩٩٨، بعد أن كان أقل من ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات و٢٤ في المائة في أوائل التسعينات؛
- انخفاض شديد في الزيادة في أسعار المستهلكين حيث انخفضت معدلات التضخم الجامح في أوائل التسعينات الى رقم من عدد واحد في ١٩٩٧-١٩٩٨؛
- انخفاض العجز المالي للحكومة المركزية من نسبة تتراوح بين ٢ و٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الثمانينات الى أقل من ١ في المائة في ١٩٩٧-١٩٩٨؛

---

(١) تضم هذه المجموعة ٤٧ بلدا (٢٤ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٨ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و ٥ في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)، وتعادل صادراتها الزراعية والسمكية والحرجية مالايقل عن ٢٠ في المائة من مجموع صادراتها أو ٢٠ في المائة من مجموع وارداتها.

- زيادة قيمة الصادرات المصنعة بنحو ٨ في المائة في ١٩٩٧ و١٠ في المائة في ١٩٩٨ (مع حدوث زيادة كبيرة في حجم الصادرات تعوض عن الانخفاض في قيمة وحدة التصدير) وزيادة كبيرة مماثلة في قيمة الواردات المصنعة؛
- اتساع الاختلالات في الحساب الجاري نتيجة للعجز الكبير في موازين التجارة والخدمات (على الرغم من الأداء النشط لقطاع التصدير)، وسوف يتجاوز هذا العجز التحويلات الجارية الايجابية الكبيرة؛
- انخفاض عوامل التشجيع على جبهة الدين الخارجي: إذ يتوقع أن تقفز مدفوعات خدمة الديون من نحو ٦٩ مليار دولار في ١٩٩٦ الى ما يتراوح بين ٨٢ مليار و٨٥ مليار دولار في ١٩٩٧-١٩٩٨ مستحوذة بذلك على نحو ٤٠ في المائة من عائدات التصدير في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المنتمية الى هذه المجموعة، مقابل ٣٦ في المائة في ١٩٩٦ (بلغت نسبة خدمة الديون الى الصادرات بالنسبة لاقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ككل ٣٠ في المائة في ١٩٩٦). غير أن من المحتمل بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تنخفض هذه النسبة بصورة ملموسة في ١٩٩٨ لتصل الى ٢٢ في المائة، بعد أن كانت قد قفزت الى ٢٩ في المائة فى ١٩٩٧.

- قد تستفيد التجارة بالسلع الزراعية للبلدان النامية من التوقعات الاقتصادية العالمية الأكثر ايجابية وتحرير الأسواق. فبعد الانخفاض الكبير، الذي حدث فى أعقاب انتهاء الازدهار السلعي في ١٩٩٤/١٩٩٥، يتوقع لعائدات تصدير السلع الزراعية أن تكتسب قوة دفع في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ففي هذه الفترة، يتوقع أن تزداد الصادرات الزراعية بمعدل سنوى يبلغ نحو ٥ر٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٦ في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و ٥ر٥ في الشرق الأقصى وأوسيانيا، وأكثر من ٨ في المائة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وسوف تكون معدلات النمو هذه، وخاصة بالنسبة لبلدان أفريقيا التي شهدت ركود عائدات صادراتها الزراعية أو انخفاضها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣، بمثابة تحسن ملحوظ عن الاتجاهات السابقة. ويمكن أن تزداد عائدات تصدير السلع الزراعية بصورة أسرع بعض الشئ عن الواردات الزراعية في جميع الأقاليم النامية باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث يمكن أن يرتفع العجز في التجارة بالسلع الزراعية فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٠ في المائة عن المستويات الحالية.
- وتعد آفاق التجارة بالسلع الغذائية والزراعية في الصين ذات أهمية خاصة، بالنظر الى الجدل الدائر بشأن انعكاساتها المحتملة على توازن العرض والطلب على الأغذية في العالم. ويتوقع مشروع LINK تسارع الزيادة في الطلب على الواردات الزراعية بمعدل سنوى متوسط يبلغ نحو ٦ في المائة (وهو ما يجب النظر اليه أيضا بحذر بسبب انخفاض واردات الصين من الحبوب فى ١٩٩٧). الاّ أنه يتوقع توسعا أكثر وضوحا في الصادرات الزراعية فى ١٩٩٨-٢٠٠١. ويشير ذلك الى استمرار الاتجاه الذي بدأ في منتصف الثمانينات عندما ظهرت الصين كمصدر صاف للسلع الزراعية(٨).
- واتساقا مع حركة الأسعار الزراعية التي جرى تناولها أعلاه، يتوقع تحسن نسب التبادل التجاري للصادرات الزراعية في ١٩٩٧، بعد

---

(٨) تم اجراء عدد كبير من التحليلات والتوقعات بشأن احتياجات الصين الغذائية في المستقبل، وما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات على التجارة. وتتباين هذه التوقعات تباينا كبيرا فيما يتعلق بالانتاج والطلب المحليين. وكشف استعراض أجراه مؤخرا Ke Bingsheng، نائب رئيس الجامعة الزراعية في الصين والأستاذ فيها، عن أن الفجوة بين أكثر التقديرات تفاؤلا وأكثرها تشاؤما، بشأن احتياجات استيراد الحبوب في الصين في المستقبل في مختلف الدراسات، هى في حدود ٨٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ و ١١١ مليون طن عام ٢٠١٠ وأكثر من ٣٠٠ مليون طن عام ٢٠٣٠.

التدهور الذي حدث في ١٩٩٦ عقب انتهاء فترة ازدهار الأسعار. وتشير التوقعات متوسطة المدى، الى ظهور نمط أكثر استقرارا لحركة نسب التبادل للصادرات الزراعية، مع حدوث تدهور طفيف في هذا الشأن. ويتوقع أن يبلغ التدهور التجميعي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ نحو ٣ في المائة في البلدان النامية ككل.

استعراض الحالة فى العالم

ثالثا : بعض القضايا المختارة

الغابات في السياق العالمي (٩)

مع وقوف العالم على مشارف القرن القادم، تواجه الغابات تحديات صعبة على المستوى العالمي. فالنمو السكاني، والتغيرات في توزيع السكان، والضغوط الاقتصادية، والجهود المبذولة من أجل التخفيف من حدة الفقر وكفالة الأمن الغذائي، تقود إلى التفحص بإمعان في قدرة الغابات الفعلية والمحتملة في المساهمة في عملية التنمية، والفوائد النسبية للابقاء على الأراضى الحرجية مقارنة بالاستفادة منها فى الاستخدامات الأخرى. ويتمثل أبرز التحديات داخل القطاع في كيفية تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحرجية والعمل في الوقت نفسه على تأمين قدرة الغابات على توفير الخدمات البيئية، منها صيانة موارد الأراضي والمياه، والحماية من التصحر، وصيانة التنوع البيولوجى، والتخفيف من حدة تغير المناخ العالمي. ويتعين معالجة المطالب المتعارضة والخلافات في الرأي حول الأهمية النسبية للسلع والخدمات المختلفة التي توفرها الغابات. وينبغي تقدير مدى أهمية الفوائد الاقتصادية التي تحققها الغابات والتي يسهل قياسها، ومنها منتجات الغابات الخشبية وغير الغذائية وتوليد العمالة، مقابل الفوائد البيئية والاجتماعية التي وإن كانت جميعها لها قيمتها إلا أن بعضها فقط يسهل الإعراب عنه بالأرقام النقدية. ومن الأمور التي ستزيد من مدى تعقيد عملية إدارة الغابات واتخاذ القرار، وما تواجهه من تحديات في السنوات المقبلة، المطالبة بتحقيق توزيع أكثر إنصافا لفوائد الغابات، والمحافظة على حقوق سكان الغابات والسكان الأصليين، وكفالة المشاركة واسعة النطاق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالغابات.

---

(٩) المادة الواردة في هذا القسم مأخوذة من تقرير المنظمة الذي يصدر كل سنتين، «حالة الغابات في العالم، ١٩٩٧» الذي صدر في مارس/آذار ١٩٩٧. ويستعرض هذا المطبوع حالة الغابات في العالم بطريقة شاملة، ويقدم المعلومات ذات الصلة بالسياسات والمتعلقة بحالة الغابات في العالم اليوم، والتطورات التي حدثت في القطاع مؤخرا.

وتتضمن الاتجاهات الرئيسية الحالية، التي تؤثر على الغابات، استمرار النمو السكاني والتوسع العمراني، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بعد الكساد الذي ساد لفترة الثلاث سنوات الأولى من هذا العقد، والتقدم المستمر فى كثير من دول اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة فى مسيرتها نحو اقتصاد السوق، وتحرير التجارة. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، تعرضت البنية الأساسية للمؤسسات العامة ووظائفها، بما في ذلك المؤسسات الحرجية والادارات المتصلة بها، لتغيرات كبيرة. وزاد وضوح الاتجاهات الخاصة باللامركزية، وخصخصة المهام التي كان يتولاها القطاع العام فى السابق، والانتقال الى مناخ مؤسسى أكثر تعددية، أو يتسم بتعدد الشركاء . وقد تأثرت ادارات الغابات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بعمليات خفض الميزانيات. وزاد تأثير الاهتمامات البيئية على السياسات والممارسات الخاصة بالموارد الطبيعية، بل وعلى التجارة الدولية إلى حد ما. وأخيرا استمر «تدويل» القضايا وتم استرعاء انتباه مقرري السياسات على المستويات العليا إلى التفاعلات بين التنمية والقضايا البيئية والاجتماعية من خلال أربعة مؤتمرات قمة دولية عقدت في غضون العامين الماضيين: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس/ آذار ١٩٩٥)؛ والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن المستوطنات البشرية (اسطنبول، يونيو/ حزيران ١٩٩٦)؛ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦). ويظهر الاهتمام الذي أولى للغابات على الصعيد العالمى فى انشاء الفريق الحكومى الدولى المعنى بالغابات في إبريل/ نيسان ١٩٩٥ من جانب لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بغرض التشجيع على التوصل الى اتفاق دولى فى الرأى بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بالغابات. وقد قامت لجنة التنمية المستدامة، التي أنشئت لرصد تنفيذ الاتفاقيات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (ريو دى جانيرو، يونيو/ حزيران ١٩٩٢)، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التي عقدت في يونيو/ حزيران ١٩٩٧، بشأن التقدم المحرز على مدى الأعوام الخمسة الماضية. وقد أبقى هذا الاجتماع الذي حضره العديد من رؤساء الدول، مناقشة التنمية المستدامة على رأس جدول مقرري السياسات.

وتوضح اتجاهات الاستهلاك، التى سادت خلال الفترات الماضية، مدى تأثير النمو السكاني والاقتصادي على الطلب على الأغذية والمنتجات الحرجية. ففى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٩٥، تضاعف تقريبا

عدد سكان العالم، كما زاد الاقتصاد العالمى (مقاسا على أساس الناتج المحلي الاجمالى بالأرقام الحقيقية) الى ثلاثة أمثال ماكان عليه في السابق. وخلال نفس هذه الفترة، زاد انتاج العالم من الحبوب الى أكثر من الضعف، وانتاج حطب الوقود الى الضعف، كما زاد انتاج الورق الى اكثر من ثلاثة أمثال ماكان عليه. ولدى النظر الى المستقبل، يتوقع أن يزيد عدد سكان العالم، البالغ الآن ٥ر٧ مليار نسمة، الى ٧ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠١٠. وسوف تتركز جميع هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية، حيث تشكل القيود التي تواجه الانتاج الزراعي والحرجي تحديا كبيرا، وحيث تمارس الأحوال الاقتصادية، والاختلالات في توزيع الدخل، ضغوطا هائلة على الموارد الطبيعية. وسوف تؤثر هذه العوامل بالتأكيد فى قدرة البلدان على تحقيق الأمن الغذائى في الأجل الطويل، وعلى المحافظة على انتاجية قاعدة الموارد الطبيعية لديها، بما في ذلك موارد الغابات.

وفي عام ١٩٩٧ قام برنامج تقدير الموارد الحرجية التابع للمنظمة بنشر معلومات جديدة عن الغطاء الحرجي في العالم، بما في ذلك: مساحة الغابات في عام ١٩٩٥؛ والتغيرات التي طرأت على مساحة الغابات فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥؛ والتقديرات المنقحة للتغير في مساحة الغابات فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠(١٠). وتشير التقديرات الى أن الغابات (الطبيعية والمزروعة) كانت تغطي ٤٥٤ ٣ مليون هكتار (٢٦ فى المائة من إجمالي مساحة الأرض في العالم) في عام ١٩٩٥، وأن ٥٧ فى المائة منها في البلدان النامية. ويبين الشكل رقم ٤ توزيع مساحة الغابات حسب الأقاليم الرئيسية.

وقد فقدت الغابات فى العالم مساحة صافية قدرها ٥٦ مليون هكتار فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، ويرجع ذلك الى تناقص مساحة الغابات في البلدان النامية بمقدار ٦٥ مليون هكتار، والى زيادة هذه المساحة بمقدار ٩ ملايين هكتار في البلدان المتقدمة على مدى فترة الخمس سنوات. وإذا نظرنا إلى الغابات الطبيعية فقط في البلدان النامية، حيث تحدث معظم عمليات إزالة الغابات، سنجد أن التقديرات الجديدة تشير إلى ما يلي:

- الخسارة السنوية في الغابات الطبيعية فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

---

(١٠) نُشرت هذه البيانات في تقرير «حالة الغابات في العالم، ١٩٩٧»، الذى يقدم أيضا تحليلا لهذه الأرقام وبيانات عن الغطاء الحرجي بحسب الأقطار.

الشكل رقم ٤

مناطق الغابات بحسب الأقاليم الرئيسية ، ١٩٩٥

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل رقم ٥

الخسائر السنوية فى الغابات الطبيعية فى الأقاليم النامية ، ١٩٨٠-١٩٩٥

(بملايين الهكتارات سنويا)

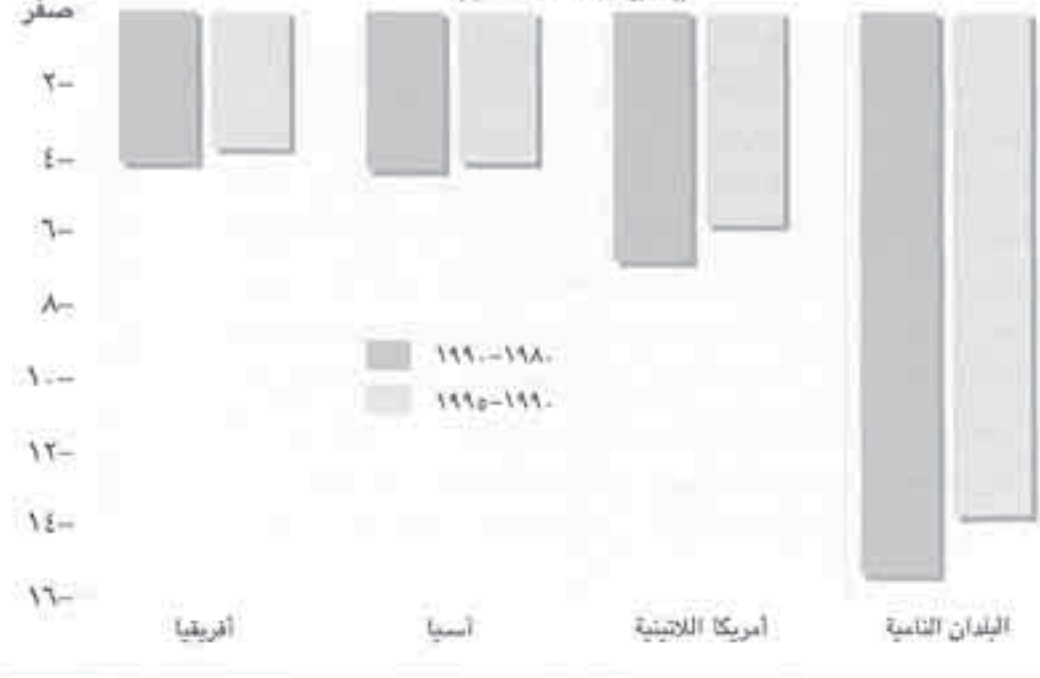

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

كانت أقل من التقديرات السابقة الواردة في تقدير الموارد الحرجية لعام ١٩٩٠ (٥ر١٥ مليون هكتار مقابل ٣ر١٦ مليون هكتار)؛

- الخسارة السنوية في الغابات الطبيعية كانت خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ أقل مما كانت عليه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٧ر١٣ مليون هكتار مقابل ٥ر١٥ مليون هكتار) حسبما يبين الشكل رقم ٥.

ومجمل القول أنه على الرغم من أن عمليات إزالة الغابات لاتزال كبيرة في البلدان النامية، فان معدل خسارة الغابات الطبيعية قد يبدو متباطئا. ومن الصعب معرفة ما اذا كانت هذه البادرة، وان كانت إيجابية، بداية لاتجاه جديد، إلى أن يمكن الحصول على المزيد من البيانات من «تقدير الموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠»، وهي البيانات الجاري جمعها حاليا.

وتبين المعلومات التي نشرت مؤخرا [١١] عن أسباب إزالة الغابات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ أن زيادة عدد سكان الريف، مقترنا بالتوسع الزراعي (خاصة في افريقيا وآسيا)، وبرامج التنمية الاقتصادية الضخمة التي تشتمل على إعادة توطين السكان، وبرامج التوسع الزراعي وتنمية البنية الأساسية (في أمريكا اللاتينية وآسيا)، تشكل العناصر الرئيسية في تغير الغطاء الحرجي. ورغم أن جمع الأخشاب لا يشكل عامة سببا مباشرا لإزالة الغابات، فمن المعروف أنه عامل يساعد على ذلك في بعض المناطق، لاسيما في عمليات شق الطرق التي تسهل وصول المستوطنين الزراعيين إلى المناطق التي كانت نائية سابقا.

وسوف يؤدى الطلب على الأغذية لتوفير الطعام لسكان العالم الآخذين في الزيادة الى استمرار الضغوط على الأراضى الحرجية. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن الزيادة في الانتاج الغذائى العالمى اللازمة لتلبية الطلب المتزايد، وخاصة فى البلدان النامية، قد تكون فى حدود ١ر٨ فى المائة سنويا من الآن وحتى عام ٢٠١٠. وسوف يقوم بعض البلدان بزيادة الامدادات من خلال استيراد الأغذية أو عن طريق تكثيف الانتاج فى الأراضى الزراعية المتوافرة. أما في البلدان التي لا يمكن فيها تحقيق أى من هذين الخيارين، وحيث تتوافر الفرص للتوسع فى الأراضى (أى أساسا فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية)، سوف تجرى زيادة الأغذية عن طريق زيادة مساحة

(١١) FAO. 1996. *Forest resources assessment 1990: Survey of tropical forest cover and study of change processes.* FAO Forestry Paper No. 130. Rome.

الأراضي المزروعة. كما ان الحاجة الى زيادة الانتاج، وتحسين فرص الحصول على الأغذية تسترعي أيضا زيادة الاهتمام بالطرق التي يمكن أن تسهم بها الغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي الأسري والقطري، ولاسيما دورها في حماية قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة. ومن ناحية أخرى، فان انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية في بعض البلدان المتقدمة، مقترنا بمواصلة تكثيف الإنتاج، يسفر عن تحرير أراضي الزراعة الحدية من الإنتاج، وبالتالي يتيح فرصاً جديدة للتشجير.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادى العام الذى تحقق فى كثير من بلدان العالم النامى (انظر «المناخ الاقتصادى العالمى» المنشور على الصفحة رقم ٤٥) مازال الفقر والجوع وسوء التغذية ظواهر منتشرة في أجزاء من العالم، وبين مختلف قطاعات السكان بسبب التوزيع غير العادل للثروة، وعدم اتاحة فرص متساوية للحصول على الموارد. ويعيش الكثير من فقراء العالم بالقرب من الغابات، ويعتمدون فى معيشتهم على الأراضى الحرجية ومواردها. وتضطلع الغابات، وسوف تظل تضطلع، بدور مهم للغاية فى توفير المنتجات والدخل لهؤلاء السكان. وقد تتزايد الطلبات المتنافسة على الغابات للاستمرار في تلبية الاحتياجات المحلية، فضلا عن الطلب القومى المتزايد على المنتجات الحرجية الصناعية، الذى سوف يزيد نتيجة لارتفاع مستويات الدخل بشكل عام.

ومن المحتمل أن يؤثر النمو الاقتصادى، الى جانب زيادة أعداد السكان، على الطلب على المنتجات الحرجية بدرجة كبيرة، وخاصة لأن الاستهلاك الفردى للمنتجات الحرجية الصناعية يستجيب بصورة خاصة للتغيرات الدخلية عند مستويات الدخل المنخفضة. فقد زاد استهلاك المنتجات الخشبية في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٤ بنسبة ٣٦ في المائة. وقد استهلك ما يزيد قليلا على نصف الأخشاب التي يتم جمعها سنويا كحطب، في حين استخدم الباقي في المنتجات الخشبية الصناعية. واليوم، يستمر الطلب على الحطب فى الزيادة بمعدل ١ر٢ في المائة سنويا (متوسط معدل الزيادة فى ١٩٩٢-١٩٩٤) . ويبدو أن الطلب على المنتجات الخشبية الصناعية يتضاءل في البلدان المتقدمة، وان كان يواصل ارتفاعه باطراد في البلدان النامية. وتبين الأرقام التمهيدية المأخوذة من دراسات التوقعات العالمية التى تعدها المنظمة، أن الزيادة في الطلب على المنتجات الخشبية (الحطب والأخشاب الصناعية) فى الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٠ ستكون بنسبة ٢٠ في المائة، وترجع في المقام الأول، إلى تزايد السكان والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ومن أكثر التساؤلات إلحاحا فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لقطاع الغابات، هو ما إذا كان المتاح من الأخشاب سوف يكفى لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل، وما إذا كان من الممكن توفيرها دون تحمل تكاليف اجتماعية وبيئية غير مقبولة. وهناك عدة عناصر لها تأثير على الإمدادات من المنتجات الحرجية، تشمل زيادة إنشاء المزارع الحرجية وتحسين عمليات التجهيز (وكليهما يساعد في تخفيف حدة الوضع)، وتحقيق انخفاض ظاهرى حاد في عمليات إزالة الأشجار في الاتحاد الروسي خلال هذا العقد (مما يؤثر بدرجة كبيرة على الإنتاج العالمي من الأخشاب). كما أن القيود المفروضة على جمع الأخشاب في الغابات الطبيعية، بسبب الاهتمامات البيئية، من شأنها أن تؤدي إلى خفض الإمدادات من الأخشاب المستديرة الصناعية في بعض البلدان.

وقد تضاعفت مساحة المزارع الحرجية في الأقاليم النامية على مدى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ (من ٤٠ مليون هكتار إلى ٨١ مليون هكتار)، كما تتزايد أهمية إنتاج الأخشاب الصناعية باستخدام نظم الزراعة الحرجية في العديد من البلدان. ومن الأرجح أن تؤدي زيادة الطلب على المنتجات الحرجية إلى تعزيز هذه الاتجاهات.

وقد أسفرت التحسينات في مجال الصناعات الحرجية عن زيادات كبيرة في إنتاج المنتجات منتهية الصنع لكل وحدة من المواد الخام. وتتضمن هذه التحسينات تنويع المواد الخام (مثل، زيادة استخدام خشب جوز الهند وأشجار المطاط في الصناعات الحرجية)، والتوسع في استخدام مخلفات الأخشاب، وزيادة استخدام الورق والورق المقوى المرتجع، وتطوير المزيد من تكنولوجيات التجهيز الأكثر فعالية. ومن المتوقع أن تصبح التجارة الدولية، التي ازدادت باطراد من حيث الحجم والقيمة (أنظر الشكل رقم ٦) على مدى العقود القليلة الماضية، أكثر أهمية كوسيلة لتعويض النقص في إمدادات الأخشاب في العديد من البلدان. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة لاتزال تهيمن على التجارة العالمية بالمنتجات الحرجية في مجال الصادرات والواردات، فان البلدان النامية، ولاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، في سبيلها لأن تصبح ذات أهمية متزايدة. ومن المتوقع أن تصبح البلدان الآسيوية أكثر أهمية كمستوردة للمنتجات الخشبية لتعويض العجز الشديد المتوقع في الأخشاب.

وكان لتفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وما تبع ذلك من جهود بذلتها البلدان المستقلة حديثا للانتقال من التخطيط المركزى الى اقتصاديات السوق، تأثيرات كبيرة على الغابات. فقد كان هناك، أولا، اضطرابات خطيرة في نظم ادارة الغابات وانتاجها، وفي تصنيع

الشكل رقم ٦

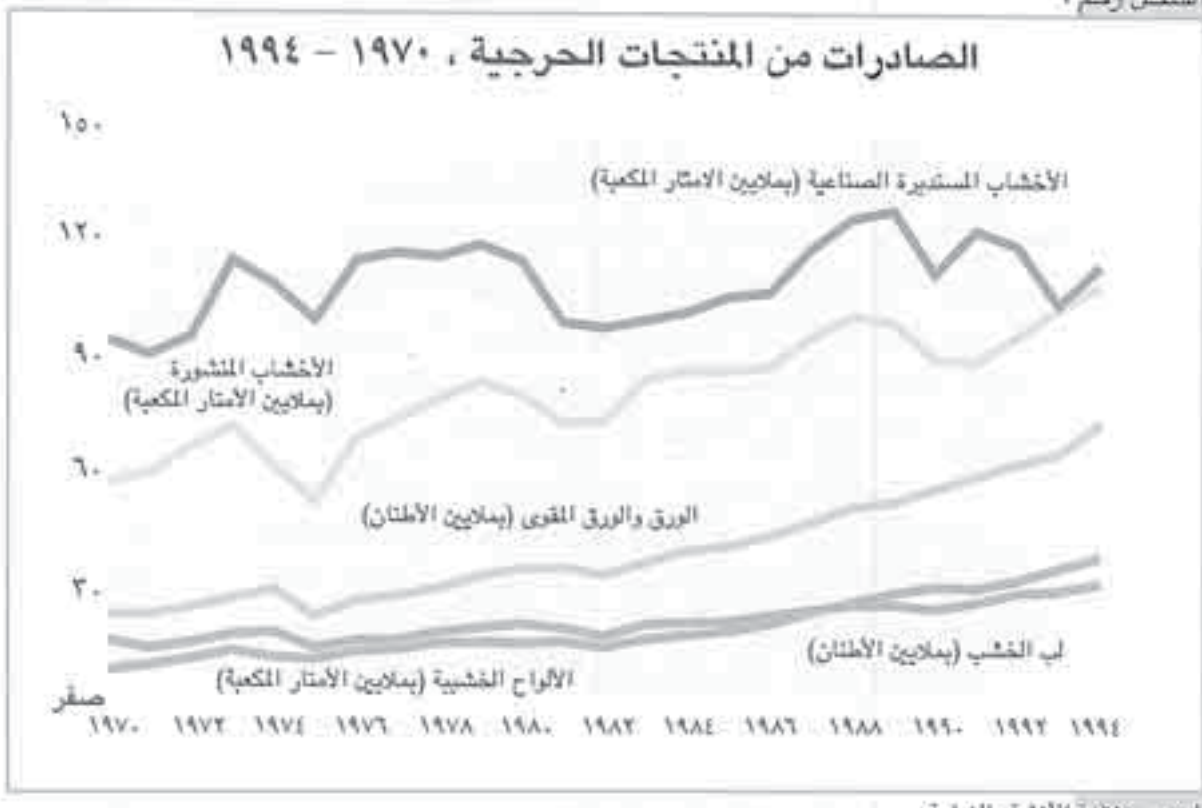

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المنتجات الحرجية وتجارتها في هذه البلدان. ومن المهم بصورة خاصة تلك التغيرات التي حدثت في الاتحاد الروسي، الذى يضم أكثر من خمس غابات العالم، ويعتبر من المنتجين الرئيسيين للأخشاب المستديرة الصناعية. فقد أسهم الانخفاض الشديد في حصاد الأخشاب المستديرة الصناعية في رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق (كان الحصاد المسجل في ١٩٩٤ يعادل ما لا يتجاوز نصف ذلك الذي تحقق في ١٩٩٠) فى انخفاض الانتاج العالمي من الأخشاب المستديرة الصناعية في العالم بنحو ١٥ في المائة خلال نفس الفترة. وثانيا، تجرى عمليات اعادة تنظيم واسعة النطاق في قطاع الغابات في البلدان التي تمر بمرحلة التحول وأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة، بما في ذلك خصخصة العمليات الحرجية والمؤسسات الحرجية المملوكة للدولة، واعادة الأراضى الحرجية المؤممة الى أصحابها السابقين أو ورثتهم، واعادة توجيه السياسات والمؤسسات الحرجية.

وأصبحت تأثيرات التوسع السريع في البنية الأساسية، والتوسع العمرانى، على استخدام الأراضي والغطاء الأرضي والظروف البيئية، تأثيرات واضحة فى الكثير من المناطق الحضرية وشبه الحضرية فى العالم، وخاصة في أفريقيا وآسيا حيث التوسع العمرانى في أعلى

معدلاته. ومع ذلك، فان تأثيرات التوسع العمرانى على الطلب العام على المنتجات الحرجية وعلى استخدام الأراضى الريفية لم تخضع لدراسة تفصيلية، وهى تأثيرات لم تفهم بنفس القدر الذى حظيت به العلاقات بين الموارد الحرجية والسكان أو النمو الاقتصادى. فمن غير الواضح ما اذا كانت الأنماط التي وضحت في البلدان المتقدمة، عندما كانت تمر بالتوسع العمرانى، ستنطبق على البلدان النامية التي تتعرض لهذا التوسع بمعدلات أسرع بكثير، وبأعداد من السكان ذات مستويات دخلية شديدة الانخفاض. غير أن من الواضح أن الغابات تستطيع ان تلعب دورا كبيرا فى تحسين الظروف البيئية ومستويات معيشة سكان المدن، كما ان المزارع الحرجية شبه الحضرية تستطيع ان تزود سكان المدن بما يحتاجونه من المنتجات الخشبية . وعلى الرغم من أن التوسع العمرانى السريع لم يعد مشكلة في معظم البلدان المتقدمة، فان تزايد الوعى في السنوات الأخيرة بالمنافع البيئية والاجتماعية الكامنة في الغابات والأشجار في المناطق الحضرية قد أدى الى وضع برامج لتعزيز الغابات الحضرية في كثير من البلدان. مثلما الحال في الولايات المتحدة وفي أوروبا.

واستمر الوعى البيئي والضغوط العامة في احداث تأثيرات على جميع جوانب قطاع الغابات: على ادارة الغابات وحصادها، ونشاطات مابعد الحصاد، والأسواق والتجارة بالمنتجات الحرجية. وأدى الاهتمام بأن تدار الغابات بطريقة تكفل استمرار مهامها الانتاجية، وخدماتها البيئية، ومنافعها الاجتماعية على المدى البعيد، الى بذل الجهود لوضع معايير ومؤشرات للادارة المستدامة للغابات (١٢). وهناك اتجاه صوب ادارة الغابات باعتبارها نظما ايكولوجية ذات منافع اقتصادية متعددة وقيم بيئية، وقد أصبحت حماية البيئة وصيانة التنوع البيولوجى تحظيان بأهمية متزايدة فى أهداف الادارة. وقد وجه المزيد من الاهتمام الى المنافع البيئية والاجتماعية التي قد تستمد من تنمية المنتجات الحرجية غير الخشبية. وفرضت قيود على حصاد الغابات القومية في أمريكا الشمالية وبعض بلدان آسيا وجنوب المحيط الهادى . وتجرى الدعوة الى تطبيق نظم قطع الأخشاب التى تحدث أضرارا قليلة للحد من التأثيرات الضارة لحصاد الأخشاب. ويجرى تنفيذ بعض المبادرات، مثل خطط

---

(١٢) يتضمن تقرير حالة الغابات في العالم، ١٩٩٧ «جزءا خاصا» يوفر مناقشة شاملة للجهود العالمية والإقليمية والقطرية المبذولة مؤخرا لوضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.

اصدار الشهادات، وادراج أصناف الأخشاب في ملاحق باتفاقية التجارة الدولية بالأنواع النباتية والحيوانية البرية المعرضة للانقراض، وذلك في محاولة لربط التجارة بالاهتمامات البيئية ذات الصلة بالغابات.

وقد أبرز الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ «مكافحة التصحر»، و «مبادئ الغابات» التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الأهمية المتزايدة التي أوليت للوظائف البيئية للغابات ودورها الأساسي في الإدارة المستدامة للغابات. كما برزت هذه الأهمية أيضا في الاتفاقيات الدولية التي عقدت مؤخرا، بما فيها: الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر؛ والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي؛ والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ العالمي. ومن المتوقع أن تعزز هذه الاتفاقيات الأنشطة القطرية والإقليمية والدولية الجارية ذات الصلة بالغابات.

ومازالت المنافع الثقافية والاجتماعية المستمدة من الغابات، والانعكاسات الاجتماعية لتوزيع منافع الغابات، تشكل قضايا تحظى بالاهتمام على المستوى الدولي، والاجراءات والتدابير على المستوى القطرى. وتتراوح الاهتمامات بين الكيفية التى يمكن بها تلبية احتياجات الجماعات الأصلية وسكان الغابات، والمعتمدين فى قوتهم عليها، واحترام حقوقهم، وبين المسألة الأكثر عمومية والمتعلقة بالكيفية التى يمكن بها مراعاة نطاق الطلبات على البضائع والخدمات الحرجية من جانب مجموعات من أصحاب الشأن المختلفة اختلافا بينا. وأدت هذه الاهتمامات الى التوسع في اقامة مختلف نظم ادارة الغابات المعتمدة على المشاركة، واضفاء الطابع الرسمى عليها، وتوزيع ملكية الموارد الحرجية، والاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية ومجموعات المستخدمين فى الوصول الى هذه الموارد. وتضطلع المجتمعات المحلية في كثير من البلدان النامية، على وجه الخصوص، بدور مهم في الادارة اليومية للموارد الحرجية وحمايتها، وتبذل الجهود، لحماية السكان الأصليين، وللتقليل، الى أدنى حد ممكن، من التدخلات الخارجية في الأساليب التقليدية لادارة الموارد. وبتزايد بذل الجهود، في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لاستحداث الوسائل التي يمكن بها مراعاة وجهات نظر الطائفة الواسعة من أصحاب الشأن في عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بالسياسات الحرجية وأساليب ادارة الغابات.

ويمر الآن قطاع الغابات بتطور جذرى في عالم سريع التغير. فقد أصبحت الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والاجتماعية الخارجية هى التى تشكل الغابات والقطاع الحرجي في العالم أكثر من القوى المؤثرة داخل القطاع نفسه. ويتعين النظر في حالة الغابات في

الحاضر والمستقبل داخل سياق التنمية الأكثر شمولا التي يتمثل هدفها النهائي في رفع مستوى معيشة الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

زيادة إنتاجية المرأة في الزراعة

مقدمـة

تضطلع المرأة بدور رئيسى في مجال التنمية الزراعية، إذ تتراوح نسبة النساء العاملات في الزراعة بين ٤٠ في المائة في أمريكا اللاتينية، وما يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة في آسيا والمحيط الهادى وأفريقيا على السواء(١٣). بيد أن عدم توافر البحوث الكافية يثير شكوكا حقيقية ازاء التقديرات التى تحدد مساهمات المرأة الكاملة في الأنشطة الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان ضعف مشاركة المرأة في وضع السياسات على المستويين القطرى والإقليمي، وعدم ادراجها في الإحصاءات القطرية، وحرمانها من خدمات الإرشاد (باستثناء برامج الاقتصاد المنزلي) يعنى أن القضايا التي تهم المرأة تحظى بالتجاهل عند تصميم العديد من سياسات وبرامج التنمية الريفية وتخطيطها، ووضع التقديرات الخاصة بها، وتنفيذها، وإدارتها، ورصدها، وتقييمها. وهناك أسباب أخرى للإخفاق في إعادة توجيه جهود التنمية الزراعية نحو المرأة ، منها عدم وجود قيادات نسائية وموارد كافية في الحكومات المستفيدة وتحيز الوكالات المانحة للرجال(١٤). وهذا التجاهل للمرأة يتسبب في خسارة في القدرات الإنتاجية وفي فرص النمو الاقتصادي.

لقد كان المؤتمر العالمي للمرأة، الذي عقد في المكسيك في عام ١٩٧٥، ثم في كوبنهاجن في عام ١٩٨٠، حدثين تم فيهما للمرة الأولى مناقشة إدماج المرأة في جهود التنمية. وعلى اثر إعلان عقد الأمم

---

(١٣) بناء على التقديرات المأخوذة من اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لافريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وهذه التقديرات عبارة عن تجميعات من الدراسات التي أجريت على مستوى جزئي والتي تناولت نظام الزراعة بأكمله وليس فقط القوة العاملة الزراعية. R.L. Blumberg. 1989 *Making the case for the gender variable: women and the wealth and well-being of nations. Washington, DC, USAID.*

(١٤) M. Snyder, F. Berry and P. Mavima 1996. Gender policy in development assistance: improving implementation results. *World Development, 24 (9).*

المتحدة للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥)، بذلت جهود دولية عديدة منذ ذلك الحين لزيادة الاعتراف بمساهمة المرأة الرئيسية في التنمية الريفية وسائر مجالات التنمية. وقد أكد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي عقد في عام ١٩٩٥ (بيجين)، من جديد الالتزام العالمي بالنهوض بالمرأة.

واستجابة لذلك، قامت غالبية الحكومات بالتوقيع على عدد من الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتعهد بزيادة الاهتمام باحتياجات المرأة، وخاصة المرأة الريفية، وببذل المزيد من الجهود وتوفير الموارد لزيادة إنتاجيتها. وقد أصبح التفهم، واسع النطاق لقضايا المساواة بين الجنسين ولدور المرأة في الزراعة والأمن الغذائي، يشكل جزءا من الفكر الانمائى. مثال ذلك، أن العديد من الحكومات والوكالات لديها الآن وحدات خاصة بادماج المرأة في التنمية، كما أنها تضع سياسات وتعين متخصصين في شؤون المساواة بين الجنسين. كذلك أدخلت تحسينات على عمليات جمع البيانات التفصيلية الخاصة بالجنسين، والبحث في شؤون الأسرة التي تكون المرأة العائل الوحيد لها، ودور المرأة في الزراعة، وسبل إدماج أنشطة المرأة في الحسابات القطرية. وعلاوة على ذلك، تقدم منظمات المرأة الفعالة يد المساعدة إلى المزارعات لتمكينهن من الحصول على القروض والموارد.

وعلى الرغم من مظاهر الالتزام العامة هذه، كانت سرعة التغير بطيئة، ولاتزال الجهود الإنمائية المتعددة غير قادرة على الوصول إلى أعداد كبيرة من النساء. فعندما تُستهدف المرأة باعتبارها مستفيدة، فان ما يستهدف بوجه عام هو قدرتها على الإنجاب أو باعتبارها أهدافا للتداخلات الرامية الى رفع مستويات المعيشة. وحتى وقت قريب، ظلت المشروعات الضئيلة المتناثرة هنا وهناك والموجهة بنوع خاص للمرأة، أو عناصر المشروعات التي تركز على دورها الإنتاجي في الزراعة، في معزل عن التخطيط والسياسات الإنمائية القطرية. وفيما يتعلق بالدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في إنتاج الأغذية وتوفيرها، تعتبر الجهود المبذولة من أجل زيادة إنتاجيتها حيوية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. ومن بين أكثر هذه الجهود أهمية، زيادة إمكانية حصول المرأة على التعليم والإرشاد والتدريب الزراعي، نظرا لأنه قد أصبح من الواضح أن تنمية رأس المال البشرى تعتبر من المتطلبات الضرورية لزيادة الإنتاجية الزراعية . كما ان اشراك المرأة فى المشروعات التجريبية الرائدة للبرنامج الخاص للأمن الغذائى، وفى عمليات تحليل العقبات، هو أمر ضرورى لتحقيق المنافع فى الأجل القصير.

دور المرأة في التنمية الزراعية

تلعب المرأة في كافة أقاليم العالم دورا هاما في توفير الأمن الغذائي للأسرة من خلال إنتاج الأغذية والزراعة، وذلك رغم تنوع أنماط الإنتاج في الأسرة. وتفيد التقديرات أن المرأة في البلدان النامية تقضى ثلثي وقتها في الزراعة والتسويق التقليديين، وأن عدد ساعات عملها يتجاوز عدد ساعات العمل بالنسبة للرجل. وتقوم المرأة الريفية في هذه البلدان بزراعة ٥٠ في المائة على الأقل من الانتاج العالمي للأغذية . فهي تعمل بالزراعة من كافة جوانبها، بما في ذلك عمليات الغرس والتوسيع بين الأشجار وإزالة الأعشاب الضارة واستخدام الأسمدة والحصاد، علاوة على أنشطة ما بعد الحصاد كالتخزين والمناولة والتعبئة والتسويق والتجهيز. كما تعمل المرأة أيضا في مجال تربية الدواجن والحيوانات . وتعتبر الحدائق المنزلية، التي ترعاها المرأة، في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، من أكثر نُظم الزراعة المعروفة تعقيدا. وفي حين تقوم المرأة بكافة الأعمال تقريبا المرتبطة بإنتاج أغذية الكفاف، فانها تساهم أيضا بدرجة كبيرة في زراعة المحاصيل النقدية .

وقد انتهت نتائج المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في بوركينا فاسو وكينيا ونيجيريا وزامبيا، بشأن زيادة إنتاجية المزارعات في افريقيا جنوب الصحراء، إلى أن المرأة تحتل مكانة هامة جدا في الزراعة في افريقيا إلى درجة أن المبادرات التي تستهدف زيادة إنتاجية قطاع الزراعة لا يمكن أن تتجاهلها. فالمزارعات في افريقيا جنوب الصحراء، مثلا، تنتجن أكثر من ثلاثة أرباع امدادات الاقليم من الأغذية الأساسية. وفضلا عن ذلك، يقمن الآن بزراعة محاصيل كالبن والمحاصيل النقدية الأخرى، ويضطلعن بأعمال (كقطع الأشجار) كان الرجل يضطلع بها منذ قديم الزمن، فضلا عن اتخاذ القرارات على نحو متزايد فيما يتعلق بالإدارة اليومية للمزارع والأسر[١٥]. وهذا يرجع جزئيا إلى هجرة الرجال من المزارع بحثا عن أنشطة أكثر ربحا.

وتنتج المرأة القدر الوفير من الإمدادات الغذائية في العالم النامي وتعتبر عصب الإنتاج الغذائي، كما تكفل استهلاك الأسرة، ورغم ذلك فان إنتاجيتها منخفضة بوجه عام وتستغرق ساعات طويلة من العمل في

---

(١٥) K. Saito. 1994. *Raising the productivity of women farmers in sub-Saharan Africa.* World Bank Discussion Paper No. 230, Africa Technical Department Series. Washington, DC, World Bank.

الحيازات الصغيرة. وتعانى المرأة من القيود التى تعرقل حصولها على التدريب والتكنولوجيا والقروض والمستلزمات، ولذلك تستخدم المرأة أساليب زراعية تقليدية وغير متطورة معظم الوقت. وربما يكون سد هذه الفجوة بين مستويات الإنتاجية الحالية والممكنة، أكثر الوسائل فعالية لتعزيز التنمية الزراعية . وتشكل المرحلة التجريبية للبرنامج الخاص للأمن الغذائى فرصة لتنفيذ ذلك فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض.

الاستثمار في التعليم : آثاره على الإنتاجية

إن الاستثمار في رأس المال البشرى يعتبر أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتوحي الأبحاث بأن زيادة مدة التعليم الذي تحصل عليه قوة العمل بمعدل سنة واحدة في المتوسط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ في المائة. وينطبق ذلك على السنوات الثلاث الاضافية الأولى للتعليم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٧ في المائة (١٦).

وتوضح جميع الدراسات التي تناولت الإنتاجية الزراعية أن توفير تعليم أفضل للمزارعين يحقق عائدا أعلى. وقد جاء فى احدى الدراسات (١٧)، أن أربع سنوات من التعليم الابتدائي أدت إلى زيادة إنتاجية المزارعين بنسبة ٨ر٧ في المائة بوجه عام، وبنسبة ١٠ في المائة في الحالات التي تسودها بيئة حديثة، ومعظمها في آسيا. (تتميز البيئة الحديثة بتوافر أنواع من المحاصيل الجديدة، وأساليب زراعة مبتكرة، ومكافحة التعرية، وتوافر المدخلات الرأسمالية كالمبيدات والأسمدة والجرارات والآلات. ويعد الانتاج الموجه نحو السوق والاستفادة من خدمات الارشاد من المؤشرات فى هذا المجال). وفي تقدير Jamison and Lau (١٨) لدى تحليلهما للوضع فى كل من ماليزيا وتايلند وجمهورية كوريا، أن سنة واحدة من الدراسة في

---

(١٦) تؤدي كل سنة إضافية فى نظام التعليم بعد ذلك إلى تقليص الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الى نحو ٤ في المائة أو ما مجموعه ١٢ في المائة للسنوات الثلاث التالية - (World Bank, 1991. *World Development Report 1991*. New York, Oxford University Press).

(١٧) Lockheed, D. Jamison and L. Lau, 1980. Farmer education and farm efficiency: a survey. *Economic Development and Cultural Change*, 29 (1): 37-76.

(١٨) D. Jamison and L. Lau, 1982. *Farmer education and Farm efficiency*. Baltimore, USA, the Johns Hopkins University Press for the World Bank.

المتوسط تسفر عن زيادة صافية في الإنتاج الزراعي بنسبة ١ر٥ في المائة و ٢ر٨ في المائة و ٢ر٣ في المائة على التوالي.

وتشير تقديرات دراسة أجراها البنك الدولي الى أن معدل العائد من الاستثمارات في تعليم المرأة هو ١٢ في المائة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية، وهو أعلى عائد من الاستثمارات الممكنة في البلدان النامية. وقد قدر الباحثون أنه إذا تلقت المرأة والرجل نفس القدر من التعليم، فان محاصيل أنواع محددة ستزداد من ٧ في المائة إلى ٢٢ في المائة. كما أن زيادة عدد النساء الملتحقات بالتعليم الابتدائي ستؤدى الى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٢٤ في المائة(١٩).

ويلعب التعليم دورا رئيسيا في تحسين وضع المرأة وتغذية أسرتها والإنتاج الغذائي القطري. ذلك أن تعليم المرأة يسفر عن عائدات اجتماعية ملموسة ترتبط بتحسين صحة الأسرة وتغذيتها، وانخفاض الأمراض التي تصيب الرضع والأطفال، وانخفاض نسبة الوفيات، وإبطاء نمو السكان(٢٠). ويحقق تعليم المرأة أيضا نفس الفوائد فيما يتعلق بزيادة الأجور التى تحصل عليها وما يترتب على ذلك من زيادة دخل الأسرة. ويشير تقرير أخير لمنظمة العمل الدولية إلى أن كل سنة تعليمية إضافية تسفر عن زيادة دخل المرأة بحوالي ١٥ في المائة بالمقارنة بنسبة ١١ في المائة بالنسبة للرجل(٢١).

وفيما يتعلق بالزراعة، فان تعليم المرأة يعتبر من العوامل الهامة التى تؤدى الى زيادة الانتاج وحماية البيئة. ويكون التعليم أكثر فعالية في زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلى عندما تتوافر المستلزمات التكنولوجية والتدريب والمعلومات. ولا تتوقف زيادة الإنتاج الزراعي على التعليم فحسب، وإنما أيضا على حصول المرأة على نفس خدمات الإرشاد والائتمان الزراعي والدعم والمستلزمات الأخرى التى يحصل عليها الرجل .

الإرشاد الزراعي : الوضع الراهن

تهدف برامج الإرشاد الزراعي إلى سد الفجوة بين المعرفة التقنية وممارسات المزارعين . وهذه البرامج تعتبر بوجه عام خدمات عامة دون

---

(١٩) أنظر الحاشية رقم ١٥ المنشورة على الصفحة رقم ٧٢.

(٢٠) K. Subbarao, and L. Raney, 1995. Social gains from female education: a cross-national study. *Economic Development and Cultural Change*, 44 (1).

(٢١) L. Lim. 1996. Women swell ranks of working poor. *World of Work*, Vol. 17. Geneva, ILO.

مقابل، إلا أنه توجد رسوم على الاستخدام وعلى خدمات الإرشاد الخاصة. وتبين دراسات عديدة أن عمليات الإرشاد تحقق مردودية تكاليفها، وتؤثر بدرجة كبيرة وإيجابية على ما يتمتع به المزارعون من معرفة، وتزيد من قدرتهم على تطبيق التكنولوجيات الجديدة، ومن ثم على الإنتاجية الزراعية والدخل في الريف. فعدم توافر المساعدات التقنية والمعلومات والتدريب يحد من قدرة المزارعين على تطبيق التكنولوجيات الجديدة واستخدام أنواع جديدة من النبات. وقد يضطرون إلى استخدام أساليب زراعية منخفضة المدخلات والمخرجات، مما يحد من تكثيف الزراعة، وهذا من شأنه أن يسفر عن انخفاض المحاصيل، وقد يؤدى الى تدهور البيئة.

والدور الذي تقوم به المرأة في الزراعة، بما في ذلك دورها في مجال الإرشاد كمزارعة، له اهمية كبيرة لعدة أسباب. أولا، أن برامج الإرشاد الزراعي التي تتجاهل دور المرأة في الزراعة تهدد بانخفاض العائدات وعدم الكفاءة، وعلى المدى البعيد، عدم بلوغ أهداف التنمية. ثانيا، أن أنشطة الإرشاد التي يتم تنفيذها دون مشاركة المزارعات قد تكون لها آثار سلبية على المرأة وأسرتها. وبناء على ذلك، تستطيع الأسر الريفية أن تحقق أقصى قدر من ارتفاع مستوى المعيشة والانتاجية اذا أتيحت الفرصة للمزارعين والمزارعات للاشتراك معا في أنشطة الإرشاد ذات الصلة بدورهم كمنتجين زراعيين.

بيد أن الوضع الراهن هو أن المرأة لا تحصل على القدر الكافي من المعلومات، كما أنها لا تستفيد منها فائدة كافية. وفي تقديرات المنظمة، ان ما تحصل عليه المرأة الريفية من خدمات الإرشاد الزراعي في جميع أنحاء العالم يبلغ حاليا حوالي واحد على عشرين مما يحصل عليه الرجل(٢٢). ولايزال الاعتقاد السائد هو أن المعلومات سوف تصلها ببطء من خلال الأسر والمجتمعات. وتفيد الدراسات التي أجريت في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أن هذه هى وسيلة رديئة فى العادة لتوصيل المعلومات(٢٣).

وقد تبين من المسح الذي أجرته المنظمة (١٩٨٩) أن نحو ٥ في المائة فقط من كافـــة موارد الإرشاد الزراعي في جميع أنحاء العالم توجه إلى

---

(٢٢) FAO. 1996. *Farmers' rights in the conservation and use of plant genetic resources: who are the farmers?* By S. Bunning and C. Hill. Rome.

(٢٣) B. Hertz. 1989. Bringing women into the mainstream. *Finance and Development*, (December): 22-25.

الجدول رقم ٢

نسبة الأعمال الزراعية التي تضطلع بها المرأة مقابل نسبة الموظفات العاملات في مجال الإرشاد

البلد	الأعمال الزراعية (نسبة الإناث)	الارشاد الزراعي (نسبة الإناث)
	(النسبة المئوية)	
بينان	٦٠-٨٠	٨
الكونغو	٦٠	١٠
المغرب	٥٠	٩
ناميبيا	٥٩	٩
الفلبين	٢٦	٤٤
السودان	٤٩-٥٧	٢٢
تنزانيا	٥٤	١٦
تونس	٢٤	٤
زمبابوى	٧٠	٨

المصدر: «نشرات خاصة بالمرأة والزراعة والتنمية الريفية» تصدرها المنظمة (خاصة بهذه البلدان).

المزارعات، وأن ١٥ في المائة فقط من موظفي الإرشاد في العالم من النساء. وهذا من شأنه أن يتعارض مع نسبة العمل الزراعي الذي تضطلع به المرأة (أنظر الجدول رقم ٢). وسواء كان ذلك عن عمد أو نتيجة للتجاهل، فان النتيجة هى ان الارشاد الزراعى هو نظام لنقل التدريب والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية فيما بين الرجال فحسب.

ويعد نقص العاملات في مجال الإرشاد من أكبر القيود التي تحد من حصول المرأة في أفريقيا على المعلومات والتدريب. وقد وجدت المنظمة أن المرأة تستأثر بأقل من ١١ في المائة من وظائف الإرشاد في افريقيا. ولم يحصل على التدريب الزراعي سوى عدد ضئيل من العاملات اللائى شملهن المسح، ومعظمهن من المتخصصات في الاقتصاد المنزلي. ولم يخصص للمزارعات سوى سبعة في المائة فقط من كافة خدمات الإرشاد الزراعي، ولم يخصص لخدمات الإرشاد المتاحة للمرأة منذ الأزل – ألا وهي الاقتصاد المنزلي – سوى واحد في المائة من إجمالى موارد الإرشاد (٢٤).

وطبقا لتقرير أخير للمنظمة عن إقليم الشرق الأدنى، حيث تمثل المرأة مصدراً هاماً للعمالة الزراعية، يُشكل الرجال غالبية موظفي الإرشاد في

(٢٤) FAO. 1995. *Women, agriculture and rural development - a synthesis report of the Africa region.* Rome.

الإقليم، كما أن معظم المزارعين المستهدفين من الرجال أيضا[٢٥]. ففي مصر، تؤدي المرأة ٥٣ في المائة من العمل الزراعي، إلا أن موظفات الإرشاد يشكلن أقل من واحد في المائة من المجموع. وغالبا ما تقتصر خدمات الإرشاد بالنسبة للمرأة على الأنشطة المنزلية التقليدية كالصحة، والرعاية الصحية، وإدارة المنزل. وفي الهند لا تشارك العاملات في مجال الزراعة، اللاتى يشكلن نسبة ٤٠ في المائة، في خدمات الإرشاد الزراعي. وقد انتهت الدراسات، التي أجريت عن خدمات الإرشاد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، إلى وجود تحيزات مماثلة فى هذه المناطق.

الحواجز التي تحول دون المرأة وخدمات الإرشاد الزراعي والتدريب

إن الخدمات الإرشادية التي تتجاهل الدور الفريد للمرأة وما تتحمله من مسؤوليات وأعباء، لا تصلح أساسا لارشادها. فطبقا لتقرير للمنظمة عن المرأة والزراعة والتنمية في افريقيا، توجه خدمات الارشاد الزراعى اهتمامها في المقام الأول، نحو المحاصيل التجارية التي جرت العادة على أن يقوم الرجل بزراعتها، وليس نحو الأغذية ومحاصيل الكفاف التي تهتم بها المزارعات بصفة أساسية والتي تعتبر المدخل إلى الأمن الغذائي. وتضطلع المرأة العاملة في مجال الزراعة، عامة، بأنشطة متنوعة للغاية، ومن ثم تحتاج الى مجموعة واسعة من المعلومات والتدريب أكثر من الرجل . وتفتقر معظم برامج الإرشاد الى المضمون الشامل الذى يعود بالفائدة على أعداد كبيرة من النساء، ويثير اهتمامهن.

ومن النتائج الأخرى لهيمنة الذكور على خدمات الإرشاد، إغفال القيود العملية التي تواجهها المرأة. ذلك أن الذكور العاملين في مجال الإرشاد في العديد من البلدان لا ينظرون بعين الاعتبار إلى الدور المزدوج للمرأة في الزراعة والأسرة، ويقومون بتحديد مواعيد الاجتماعات والبيانات العملية في أوقات وأماكن غير مناسبة للمزارعات، أو يصعب عليهن الوصول إليها. كما أن عدم توافر خدمات الرعاية للأطفال وضرورة القيام بالأعمال المنزلية يجعلان من الصعب على المرأة حضور تلك الاجتماعات. وقد تتعارض اجتماعات الإرشاد مع الأنشطة المحققة للدخل . ففي شرقي نيجيريا، على سبيل المثال، تعمل الأسواق المحلية

---

(٢٥) المنظمة (١٩٩٥) «المرأة والزراعة والتنمية الريفية» تقرير ملخص لإقليم الشرق الأدنى، روما.

لمدة خمسة أيام، ولا تستطيع النساء، باستثناء عدد ضئيل ، ان تضحى بالدخل، الذى يمكن ان تحققه فى يوم من أيام السوق ، لمقابلة موظف الإرشاد.

ويمكن أن يشكل البعد عن أماكن الإرشاد مشكلة خطيرة أمام المرأة بسبب تكاليف الانتقال والقيود التى تفرضها العادات والتقاليد على انتقالاتها. ففي شرقي نيبال، على سبيل المثال، يحضر الدورات التدريبية عدد ضئيل من النساء لافتقارهن إلى الخبرات اللازمة فى مجال العلاقات الاجتماعية، اذ أن الرجل هو الذي يتعامل مع العالم الخارجي[٢٦]. وفى حالات أخرى، قد لا تتمكن المرأة من تغيير مواعيد عملها دون إذن من كبار القرية.

وترجع هذه المشكلات إلى عدم الاعتراف بأن الرجل والمرأة يتحملان في أغلب الأحيان مسؤولية انتاج أنواع مختلفة من المحاصيل والحيوانات والأعمال والأنشطة المدرة للدخل، ومن ثم تختلف أيضا احتياجاتهما إلى الإرشاد. وكنموذج للافتراضات الخاطئة عن دور الجنسين في زامبيا، قام موظفو الإرشاد بتزويد المزارعين بنوع خاص من الكؤوس تستخدم في قياس كمية الأسمدة، على الرغم من أن المرأة هي التي تتولى استخدام الأسمدة بالفعل. وقد واصلت المرأة استخدام الأسمدة دون الاستعانة بالكؤوس وظلت مشكلة القياسات غير الدقيقة قائمة[٢٧].

ويؤدي نقص أعداد المرشدات إلى الحد بشدة من انتشار المعلومات الهامة فيما بين المزارعات، اللاتى يحجمن، في بعض المجتمعات، عن التحدث مع موظفي الإرشاد على انفراد. وحتى عندما تكون الاتصالات بين الجنسين في مجال الإرشاد غير مقيدة نسبيا، يواجه المرشدون صعوبات في التعامل مع المرأة، مما ينجم عنه عدم حصولها على الخدمات الإرشادية، مثلما حدث في مشروع للغابات في هندوراس[٢٨]. بيد أنه كثيرا ما تحصل المرأة، عندما يتم تشغيلها، على أجر أقل، علاوة على مظاهر التحيز الأخرى. وربما تؤدي القيود الاجتماعية – الثقافية أيضا إلى إثارة المشكلات أمام العاملات في مجال الإرشاد، وذلك، على سبيل المثال، بمنعهن من السفر

---

(٢٦) P.P. Bhattarai. 1989. *Women's roles - a case study of Tankhuwa Panchayat*. PAC Occasional Paper No. 1. Kathmandu, Pakhnibas Agricultural Centre.

(٢٧) V. Nayak-Mukherjee. 1991. *Women in the economy - a select annotated bibliography of Asia and the Pacific*. Kuala Lumpur, Asian and Pacific Development Centre.

(٢٨) نفس المرجع.

باستخدام الدراجات البخارية، أو من التقدم لوظائف في أماكن بعيدة عن أسرهن ومجتمعاتهن.

ويمكن أن يكون سرد النقص في الموظفات، أن منظمات البحوث والإرشاد، التي يهيمن عليها الذكور، قد فشلت فى فهم ضرورة توجيه الخدمات مباشرة إلى المزارعات المستهدفات. وقد يتفاقم الوضع نتيجة لوجود عوامل تحد من ترقية المرأة في هذه الوكالات. وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أمثلة من مصلحة الإرشاد الزراعي في بنغلاديش حيث تشكل المرأة ٥ في المائة فقط من الموظفين الحاصلين على درجات جامعية، ومن معهد البحوث والتنمية الزراعية في الكاريبي حيث تشكل المرأة نسبة ٢٢ في المائة من عدد الموظفين. وتتضاءل فرص تشغيل النساء نظراً لما تواجهه هذه الوكالات من تخفيض في الميزانيات وفي عدد الموظفين (٢٩).

ويعتبر تعيين النساء المؤهلات من خريجات مؤسسات التعليم الزراعي كمرشدات زراعيات من أضخم المشكلات. وعلى الرغم من انخفاض عدد النساء المسجلات في المعاهد والكليات الزراعية عن عدد الرجال بوجه عام، فان نسبة المسجلات أعلى من نسبة العاملات في مجال الإرشاد. ففي لبنان، على سبيل المثال، تشكل النساء نسبة ٤٧ في المائة من الحاصلين على درجة البكالوريوس في الزراعة والعلوم البيطرية و ٥٩ في المائة من الحاصلين على درجة الماجستير . وفي بيرو، تبلغ نسبة خريجات كلية الزراعة ما يقرب من ٣٠ في المائة. وفي زمبابوى، تبلغ نسبة الملتحقات بكليتي الزراعة والعلوم البيطرية ٢٢ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي. وفي تونس، تبلغ نسبة الحاصلات على تدريب زراعي ١٢ في المائة. وفي هندوراس، تشكل المرأة ما بين ١٢ و ٤٢ في المائة من الطلبة في مختلف التخصصات الزراعية على مستوى الجامعة. وفي السودان، تشكل المرأة ثلث عدد خريجي الدراسات الزراعية والبيطرية رغم ضآلة عدد المسجلين في هذه الدراسات.

وتنحو خدمات الإرشاد الموجهة نحو المرأة، والموجودة حاليا، إلى التركيز تماما على دور المرأة الإنجابي. وهذه الخدمات، بصورتها هذه، توفر للمرأة التدريب على الأنشطة المنزلية التقليدية كرعاية الأطفال وإدارة المنزل، مع قليل من التدريب، إن وجد، في مجال الأنشطة التى تحقق الدخل، كإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والصناعات الزراعية والزراعة المستدامة. ففي مشروعات التوطين في سرى لانكا وماليزيا،

---

(٢٩) أنظر الحاشية رقم ٢٧ المنشورة على الصفحة رقم ٧٨.

على سبيل المثال، يتم تدريب الريفيات على صناعة الفطائر والتطريز رغم ارتفاع درجة مشاركتهن في الأنشطة الزراعية.

ومع ذلك تتزايد الحاجة إلى خدمات الإرشاد الزراعي الموجهة نحو المرأة. وتكشف دراسة للبنك الدولي، تناولت بوركينا فاسو وغامبيا ومالي وموريتانيا والسنغال، عن تزايد الأعمال التي تتولاها المرأة في إقليم السهل في مجال الإنتاج الزراعي بسبب هجرة الذكور، والتغيرات في مسؤوليات الجنسين، وتكثيف الزراعة، وتدهور البيئة. ورغم زيادة مسؤوليات المرأة، فإنها لم تحصل على زيادة مقابلة في الموارد والخدمات(٣٠). ومن الأسباب الرئيسية لذلك، أن عمليات المسح الريفية تم تصميمها وإدارتها على أساس ان الرجل هو رب الأسرة. ومن ثم فان الأسر التي تعولها المرأة تحظى بالتجاهل أو تستبعد من المشروعات والصناديق. ويبدو هذا الوضع بصورة صارخة في بعض أقاليم افريقيا حيث تعول المرأة نسبة ٦٠ في المائة من الأسر.

وبالرغم من نجاح الكثير من الجهود التى بذلت فى آسيا والمحيط الهادى على مدى العشرين عاما الماضية لتوفير خدمات الارشاد للمرأة، لاتزال هناك قيود تحد من حصول المرأة على المعلومات والمساعدات التقنية. مثال ذلك أن المرأة العاملة في مجال تربية الحيوانات الصغيرة، وهو نشاط رئيسي في جميع البلدان الآسيوية تقريبا، تعانى من نقص خدمات الإرشاد ذات الصلة وعدم توافر الخدمات البيطرية (٣١).

وحتى عندما تحصل النساء على الخدمات الارشادية لا يتسنى للكثير منهن الاستفادة بصورة كاملة من التوصيات المتعلقة بالإرشاد بسبب القيود التى تحد من امكانية حصولهن على الأراضى والقروض والمستلزمات والتكنولوجيات ووصولهن الى الأسواق . ففى الشرق الأدنى، على سبيل المثال، تم انشاء عدد ضئيل للغاية من مؤسسات الإقراض لخدمة المرأة بنوع خاص، إلا أن عددا ضئيلا من النساء يتقدم بطلب القروض. وهذا يرجع أساسا إلى ضعف الهياكل المؤسسية، والاعتقادات التقليدية، والممارسات الثقافية، وارتفاع نسبة الأمية، وضعف التعليم.

وفي العديد من البلدان النامية، غالبا ما لا تحصل المرأة الريفية على التعليم أو المهارات الضرورية، مثل الإلمام بالقراءة والكتابة على المستوى

---

(٣٠) World Bank. 1995. Rural women in the Sahel and their access to agricultural extension - sector study. Report No. 13532. Washington, DC.

(٣١) أنظر الحاشية رقم ٢٧ المنشورة على الصفحة رقم ٧٨.

الوظيفي، والخبرة بأساليب الإدارة، لكي تتفهم المطبوعات الخاصة بالإرشاد، وتشارك في الأنشطة على الوجه الأكمل.

إن عدم قيام الحكومات والجهات المانحة بتزويد المرأة بالمستلزمات الزراعية وخدمات الدعم، يسفر عن حدوث خسائر كبيرة في الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من إجراء بعض التغييرات خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بحصول المرأة على خدمات الإرشاد، فان علاقة المرأة بالإرشاد لم تكن لها آثار إيجابية على الإنتاج بقدر ما حققته علاقة الرجل بالإرشاد من آثار. وتشير هذه النتائج المخيبة للآمال إلى ضرورة وضع استراتيجيات لزيادة كمية برامج الإرشاد الخاصة بالمزارعات وتحسين نوعيتها.

تحسين خدمات الإرشاد الخاصة بالمرأة

يمكن إدخال تحسينات جذرية على نوعية خدمات الإرشاد المقدمة للمرأة وزيادة أعداد المستفيدات من هذه الخدمات عن طريق تطبيق عدد من الاستراتيجيات المختلفة أو مجموعات منها. وفي كثير من الحالات، يمكن أن يؤدي إدخال تعديلات بسيطة نسبياً على خدمات الإرشاد وآليات التسليم إلى تحقيق تحسينات هائلة (أنظر الإطار رقم ٣).

وقد اتخذ بعض البلدان عددا من المبادرات المشجعة. ففي مصر، على سبيل المثال، أنشئت مؤخرا في وزارة الزراعة وحدة تنسيق شؤون المرأة في الزراعة، وبدأت في التصدي لبعض القيود المشار اليها سابقا. كما حققت الجهود الرامية إلى زيادة عدد موظفات الإرشاد ذوات الكفاءة قدرا من النجاح في بوركينا فاسو وكينيا والمغرب. وفي غامبيا، ارتفعت نسبة المشاركات في خدمات الإرشاد من ٥ في المائة في ١٩٨٩ إلى ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة في ١٩٩٤، بفضل الجهود المتضافرة التي تستهدف تحسين وضع المرأة. وفي زمبابوى، أدى وضع برامج إرشادية أكثر ملاءمة للمزارعات، وإدماج المرأة كمرشحة للحصول على شهادات الامتياز الزراعى، إلى زيادة نسبة المشاركة من ٤٤ في المائة في ١٩٩٠ إلى ما يزيد على ٦٠ في المائة في ١٩٩٣.

وفي إقليم آسيا والمحيط الهادي، تزامن تركيز خدمات الإرشاد الزراعي على النساء مع تزايد عدد المزارعات. فخلال أواخر الثمانينات، قام جميع بلدان الإقليم تقريبا باعداد واصدار المطبوعات الإرشادية الموجهة إلى المرأة؛ ومن أهمها سلسلة الكتيبات الارشادية الخاصة بالمرأة التى قام باعدادها واصدارها المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين.

الاطـار رقـم ٣

توصيات لتحسين خدمات الإرشاد الخاصة بالمرأة

- **زيادة عـدد مـوظفي الإرشـاد من الإناث** : وذلك بتعيين المزيد من الإناث وإتاحة إمكانية حصولهن على التدريب والموارد والدعم الإداري على قدم المساواة مع الذكور من موظفي الإرشاد.

- **زيادة عدد النساء المؤهلات لتقديم خدمات الإرشاد** : وذلك بتشجيع تدريس الموضوعات العلمية والتقنية للفتيات، وجعلهن مستهدفات للحصول على تعليم عال في مجال الزراعة، وتوفير المزيد من التسهيلات للطالبات في تلك الكليات.

- **إعـادة تـدريب وتـوزيع مـوظفـات الإرشاد** : فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المتخصصات في الاقتصاد المنزلي أو في التنمية الريفية في خدمات الإرشاد الزراعي. ففي نيجيريا، أمكن بنجاح نقل المتخصصات في الاقتصاد المنزلي (ممن حصلن على معلومات تفصيلية عن المرأة الريفية، وكن يعملن كمزارعات في أوقات الفراغ) إلى العمل في مجال خدمات الإرشاد. وقد تطلب ذلك تكاليف إضافية ضئيلة نظرا لأنهن يحصلن على مرتباتهن من الحكومة.

- **زيادة عدد النساء المستهدفات اللاتي يجرى الاتصال بهن بصورة مباشرة** : أسفرت التدابير الرامية إلى تحديد عدد مستهدف من المزارعات في بوركينا فاسو عن زيادة أعداد النساء اللاتي يتصل بهن موظفو الإرشاد مباشرة من ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٩٩ ٠٠٠.

- **تعديل الإجراءات أو المعايير** : التي تتبع في اختيار المزارعين الرواد لزيادة عدد النساء المؤهلات لخدمات الإرشاد. ففي كينيا، على سبيل المثال، يجرى تشجيع موظفي الإرشاد على العمل مع زوجـات الرجال الذيـن اختيروا كمزارعين رواد لكنهم يعملون بعيدا عن المزرعة أو لبعض الوقت فقط.

- **توفير خدمات الإرشاد للمجموعات النسائية** : حيث تكون هذه الطريقة أكثر فعالية من الاتصال الفردي، أو حيث تعزب النساء عن تفضيلهن لخدمات الإرشاد الجماعية. ففي كينيا، تفيد التقديرات الواردة في بعض الدراسات أن الإرشاد الجماعي يمكن أن يصل إلى ضعف عدد المزارعات وبنفس تكاليف الإرشاد الفردي.

- **زيادة كفاءة استخدام المرشدات ضئيلة العدد** : بإتاحة الفرصة أمامهن لإدخال المجموعات النسائية ضمن نظام وخدمات الإرشاد، وتقديم موظفي الإرشاد المختصين بالمنطقة الى هذه المجموعات.

- **تحسين مضمون خدمات الإرشاد المقدمة إلى المزارعات** : وذلك بكفالة حصولهن على المعلومات وضمان أن تكون الرسائل والتوصيات ذات صلة بالأنشطة الإنتاجية للمرأة، وتحسين تكنولوجيا الزراعة حتى تكون أكثر ملاءمة للمرأة.

- **تعديل موعد ومكان اجتماعات الإرشاد والدورات التدريبية** : لتلائم ظروف المرأة وتسمح لها بحضورها (كأن تعقد في المساء وفي الأماكن التي توجد بها الأسواق أو مطاحن الحبوب). وقد يساعد أيضا توافر نماذج تدريب أقصر مدى ووحدات متنقلة تجلب إلى القرى.

- **تدريب موظفي الإرشاد وتعريفهم بالعمل مع المزارعات** : لابد وأن يحصل الموظفون على التدريب التقني على الأنشطة التي تقوم بها المرأة والمحاصيل التي تزرعها، وتدريبهم لمساعدتهم على العمل مع النساء. من أمثلة ذلك، أن موظفي الإرشاد في نيجيريا كانوا يجتمعون بصفة منتظمة مع المتخصصات في المواد موضوع البحث لمناقشة موضوعات الإرشاد من وجهة نظر المزارعات.

- **تقديم حوافز لتشجيع موظفي الإرشاد على عقد اجتماعات مع المزارعات** : ففي نيجيريا، أدى الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة للمرأة والنتائج الإيجابية الناجمة عن ذلك، إلى جعل موظفي الإرشاد يشعرون بأنهم ، بما يقدمونه من خدمات للمزارعات، إنما يعتبرون جزءا من استراتيجية فعالة تمهد السبيل نحو تحقيق الهدف.

- **تشخيص وتحديد احتياجات المرأة من خدمات الإرشاد** : وذلك بجمع البيانات الخاصة بالجنسين وتحليلها بعد أن يكون قد تم تفصيلها بحسب الرجال والنساء ، واستخدام هذه المعلومات في وضع السياسات والتدخلات وتنفيذها.

- **رصد وتقييم برامج الإرشاد** : مع استرجاع البيانات الواردة من المشاركين وموظفي الإرشاد الذين يتعاملون مع الجنسين ، لضمان أن البرامج تقدم لمساعدة المزارعات على النحو المطلوب.

المصدر : (أنظر الحاشية رقم ١٥ المنشورة على الصفحة رقم ٧٢).

خـاتمـــة

لا تشكل المزارعات مجموعة متجانسة على الإطلاق . إذ يمثلن مواقف اجتماعية – اقتصادية مختلفة، ذات احتياجات مختلفة من خدمات الإرشاد. كما أن طابع عملهن الزراعي وحجمه يختلفان بالتأكيد اختلافا كبيرا من إقليم لآخر. ولكن، بغض النظر عن هذه الاختلافات، من الصعب العثور على نشاط في مجال الإنتاج الزراعي لا تشارك فيه المرأة مشاركة إيجابية.

ومما لا جدال فيه أن العائدات من الاستثمار في مجال الاستفادة من المرأة مرتفعة للغاية داخل قطاع الزراعة. ونظرا لأن التعليم والإرشاد والتدريب عناصر يدعم بعضها بعضا، فضلا عن كونها عناصر تساهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية، فان الجهود الرامية إلى مساعدة المرأة الريفية وتحسين فرصها، ينبغي أن تركز على كافة هذه المجالات بصورة متزامنة. فالمرأة المتعلمة تتمتع بإمكانية الحصول على مزيد من التدريب التقنى ، وهى مؤهلة بصورة أفضل للبحث عن القروض والموارد الأخرى والحصول عليها . والمرأة التي تستطيع الحصول على خدمات الإرشاد تكون مهيأة لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة ، وأكثر استعدادا لتطبيق أساليب الزراعة المستدامة السليمة بيئيا. وتحتل المرأة المدربة وضعا أفضل، يمكنها من تقديم المعلومات المفيدة إلى غيرها من النساء، ومن ثم تساعد في نشر المعلومات التقنية ذات الصلة.

وتؤكد العلاقة بين تعليم المزارعات وتدريبهن وإرشادهن وتحقيق إنتاج وإنتاجية اقتصادية عالية، قيمة الاستثمار في تحسين وضع المرأة. وخلال العقد الماضي، دعت برامج الإصلاح الهيكلي إلى إلغاء الدعم الحكومي والضرائب واللوائح والمشروعات الحكومية التي تفتقر إلى الكفاءة، والتي تتسبب فى اختلال الأسواق . بيد أن من الضرورى التدخل لتحسين أداء الأسواق ورفع مستوى المعيشة حيث تقل الاستثمارات بسبب فشل الأسواق أو اختلالها.

وإذا كان من الضرورى استمرار دعم خدمات الارشاد، فانه يتعين أن توجه إلى المزارعين الذين يؤثرون بدرجة كبيرة على الأمن الغذائي العالمي وأمن الأسرة – ألا وهم المزارعات. ولتحقيق ذلك، يلزم زيادة الاتصالات مع المزارعات، فضلا عن تحسين نوعية تلك الاتصالات. ويمكن تحقيق كليهما بزيادة نسبة موظفات الإرشاد، وتدريب موظفي الإرشاد من الذكور وتعريفهم باحتياجات المرأة من خدمات الإرشاد، وإتاحة الفرصة للذكور والإناث العاملين في مجال الإرشاد لتوفير

المعلومات التى تهم المزارعات، فضلا عن ان المستلزمات التكميلية والقروض والتكنولوجيا تعتبر أمرا حيويا لتحقيق زيادة الانتاج.

سياسات التخفيف من حدة تغير المناخ العالمي : الانعكاسات على البلدان النامية

مقدمـة

شهدت السنوات الأخيرة اتفاقا في الآراء بأن زيادة تراكم غازات الاحتباس الحرارى (الدفيئة) في البيئة قد تؤدي إلى تغيرات غير مرغوبة في المناخ العالمي. ويدرك الموقعون على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ[٣٢] الحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، واتفقوا على ضرورة ان تعمل البلدان المتقدمة، في المقام الأول، على الحد من الانبعاثات إلى المستويات التى كانت عليها فى ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠ وما بعده، وان كانت الاتفاقية تتضمن بعض الاستثناءات عن هذه القاعدة بالنسبة لبعض البلدان. وأصبح من الواضح أنه يتعين على البلدان النامية ان تلعب، فى مرحلة معينة، دورا ايجابيا فى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى على المستوى العالمي. ونظرا لأهمية الزراعة في البلدان النامية، واعتمادها على المناخ، ودورها كمصدر لانبعاث غازات الاحتباس الحرارى، أصبح هذا القطاع يتطلب اهتماما خاصا.

وتفرق الاتفاقية الاطارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتلزم أعضاء المجموعة الواردة فى الملحق الأول، (وتضم ٣٧ بلدا متقدما والبلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة التحول) بوضع سياسات «تستهدف العودة فرادى أو مجتمعة إلى مستويات ١٩٩٠ ... فيما يتعلق بالانبعاثات الانثروبوجينية (التى يتسبب فيها الانسان) لثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحرارى (الدفيئة) الأخرى...». وعلاوة على ذلك، فان الأطراف من البلدان المتقدمة ملزمة بـ «... توفير موارد مالية جديدة وإضافية لتلبية كافة التكاليف المتفق عليها التي تتكبدها الأطراف من البلدان النامية لدى امتثالها لالتزاماتها ...». وفضلا عن ذلك، تم الاعتراف «بأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستئصال الفقر» في البلدان النامية.

---

(٣٢) الأمم المتحدة، ١٩٩٢، اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، نيويورك.

وقد وجهت الاتفاقية اهتماما خاصا لدور القطاع الزراعى، اذ تنص ديباجتها على أن «المناطق القاحلة أو شبه القاحلة أو المناطق المعرضة للفيضانات والجفاف والتصحر ... هي مناطق شديدة التعرض للآثار المعاكسة لتغير المناخ» وتتطلب أن تقدم البلدان المتقدمة المساعدة في «حماية وإعمار» تلك المناطق (المادة ٤) التى يوجد الكثير منها في البلدان النامية وفي افريقيا على وجه خاص [٣٣].

ومع ذلك، فعلى الرغم من التشديد على البلدان المتقدمة بخفض انبعاثاتها وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، لن يكون باستطاعة المجموعة الأخيرة أن تتجاهل المشكلة لفترة طويلة. فمعظم الزيادة في انبعاثات غاز الكربون سوف تحدث فى البلدان النامية[٣٤]. والواقع أنه إذا تمكنت بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من تخفيض انبعاثاتها إلى الصفر، فان من المتوقع، في ظل غياب أية تغييرات في السياسات، أن تكون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم أعلى من مستوياتها في ١٩٩٠ (٢٢ مليار طن) بحلول عام ٢٠١٠ بسبب الزيادة السريعة في الانبعاثات في بعض البلدان النامية. وبناء على ذلك، يتعين أن يكون للبلدان النامية دور في الحد من الانبعاثات إذا أريد التصدي بصورة ملائمة لظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض. إذ أن كافة القطاعات في أى اقتصاد سوف تتأثر، سلبا أو إيجابا، بسبب انتشار استخدام الطاقة. وسوف يتأثر قطاعا الزراعة والغابات من ذلك بعدة طرق معقدة، حيث انهما مصدران لغازات الكربون والميثان والنيتروز، ومستفيدان فى نفس الوقت من تخصيب ثانى أكسيد الكربون الاضافى.

وهناك دور آخر تقوم به البلدان النامية يتعلق بما يسمى بالتنفيذ المشترك. اذ تتيح الاتفاقية الاطارية المجال أمام البلدان للوفاء بالتزاماتها بصورة مشتركة. ومن ثم، يستطيع بلد أو أكثر التعاون معا في تخفيض الانبعاثات المتراكمة أو تعزيز عملية امتصاصها من خلال زيادة عمليات التشجير على سبيل المثال. وتشير التقديرات التى تستند الى التجربة العملية، بأن تكلفة الحد من الانبعاثات تميل إلى أن تكون أكثر انخفاضا في البلدان النامية، كالصين والهند. وبناء على ذلك، قد تكون هذه البلدان شريكة ممكنة في التنفيذ المشترك لمشروعات الحد من الانبعاثات.

---

(٣٣) أنظر الحاشية رقم ٣٢ المنشورة على الصفحة رقم ٨٥.

(٣٤) World Bank. 1995. *World Development Report 1995.* New York, Oxford University Press; AsDB. 1993. *Electricity Utilities Databook.* Manila.

وبالإضافة إلى تناول قضيتي الانبعاثات والتنفيذ المشترك، هناك قضية ثالثة أمام البلدان النامية تتعلق بمدى تأثرها بالتغييرات التي تطرأ على سياسات البلدان الأخرى. وتتباين الآراء بشأن تكاليف تخفيض الانبعاثات إلى مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠ وما بعده في مجموعة بلدان الملحق الأول (ما يسمى بمنهج تحقيق التوازن والتفسير العام لمتطلبات الاتفاقية الاطارية)، إلا أن بعض المراقبين يرون أن خفض نمو صادرات البلدان النامية والطلب عليها، قد يتسبب في تفاقم الأوضاع في البلدان النامية، على الرغم من غياب سياسات التخفيف من حدة تغيرات المناخ العالمي في البلدان النامية، وإعادة تحديد مكان الصناعات نتيجة للتغيرات في مجال المنافسة الدولية. ولهذه الأسباب المختلفة، تعتبر السياسات التي تستهدف التخفيف من حدة تغير المناخ العالمي قضية هامة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء.

تغير المناخ والزراعة

هناك شكوك متفاوتة الدرجات إزاء الجوانب التقنية لتغير المناخ (أنظر الاطار رقم ٤). ففي حين تتفق الغالبية على أن الانبعاثات الانثروبوجينية للكربون (ثاني أكسيد الكربون) والميثان وأكسيد النيتروز ومركبات الكربون الكلورية الفلورية والمواد الأخرى، ترفع درجة حرارة الأرض، مازالت هناك شكوك كبيرة حول الارتفاع في درجة حرارة الأرض وتأثيراته على المناخ. فالتغيرات في سقوط الأمطار ومستوى سطح البحر ليست تأثيرات مؤكدة، مثلها مثل التوزيع الإقليمي والزمني لهذه التغيرات وما لها من آثار. وقد تستفيد بعض الأقاليم في العالم من المناخ الأكثر دفئا، والأثر المخصب والمفيد لمستويات الكربون الأكثر ارتفاعا على نمو النباتات والمحاصيل. وقد تتعرض أيضا بعض الأقاليم للخسائر، بما فيها الإغراق عن طريق ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة تواتر وحجم المخاطر الطبيعية كالعواصف والفيضانات والجفاف، وزيادة الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان كالملاريا، ونقص التنوع البيولوجي. وقد أدت مظاهر الشك هذه الى عدم وضوح حجم الفوائد المحققة نتيجة للحد من الانبعاثات وتوزيع تلك الفوائد. وعلى الرغم من هذه الشكوك، كان مقررو السياسات على درجة كافية من الاقتناع بالنتائج الايجابية للجهود الكبيرة التى تبذل للحد من زيادة الانبعاثات.

الاطار رقم ٤

ارتفاع درجة حرارة الأرض : بعض أسبابه، وعوامل التغيير، وردود الفعل الطبيعية، فيما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض

اليات مسببة
استخدام الوقود الاحفوري
إنتاج مركبات الكربون الكلورية الفلورية
تغييرات في استخدام الأراضي
نمو السكان

عوامل التغيير
تركيز الغازات وبقائها
دور السحب
دور المحيطات
دور الثلوج
دور الغطاء النباتي

ردود الفعل الطبيعية
تغييرات في درجات الحرارة
تغييرات في تساقط الأمطار
تغييرات في مستوى سطح البحر
التوزيع الإقليمي والزمني للتغييرات في الغطاء الخضري

إن التأثير المحتمل لتغير المناخ على الزراعة والغابات لجدير بالملاحظة، وذلك لأن تغيرات المناخ تؤثر على الإنتاج بصورة مباشرة. وعلاوة على ذلك، فان مرحلة إنتاج المحاصيل والغابات هما بمثابة عامل لامتصاص الكربون، إذ يمتصا الكربون الذي يمكن أن يساهم في زيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون فى الجو وزيادة آثار الاحتباس الحرارى(٣٥).

وتشير نماذج الدوران العام "General Circulation Models" للمناخ العالمي الى ان من المحتمل ان تشهد المائة عام القادمة الزيادة المتوقعة فى درجات حرارة سطح الأرض في العالم والتى تتراوح بين ١ و ٥ر٣ درجة مئوية، الأمر الذي يؤدي إلى نقل المناطق المناخية بعيدا

(٣٥) وردت وجهة نظر سابقة بشأن الآثار المحتملة لتغير المناخ على الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فى تقرير «حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤»، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤، روما.

عن خط الاستواء، ورفع مستويات سطح البحر (بمعدل ربما يصل إلى متر بحلول عام ٢١٠٠)، وزيادة احتمالات هبوب العواصف وحدوث الفيضانات وانتشار الجفاف. وفي حين تعتبر التغيرات التي تحدث في درجة الحرارة وسقوط الأمطار مهمة بالنسبة للزراعة، فهناك عوامل أخرى تؤثر على المحاصيل، منها انخفاض رطوبة التربة وزيادة ارتشاح النباتات. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع مستوى ثاني أكسيد الكربون لابد وأن يؤدي إلى زيادة معدلات التمثيل الضوئي، وزيادة الغلات في ظل الظروف المواتية.

ومن المتوقع أن يزيد متوسط درجات الحرارة بالقرب من القطبين عنه في منطقة خط الاستواء. فمن المتوقع ان تؤدى زيادة حرارة المناطق المعتدلة بمعدل درجة واحدة إلى نقل المنطقة المناخية لمسافة ٢٠٠-٣٠٠ كيلو متر. وتعنى التغيرات المناخية الإقليمية أنه من الممكن إنتاج المحاصيل التى تحتاج الى درجة حرارة فى المناطق البعيدة عن خط الاستواء. وبناء على ذلك، يمكن أن يزيد إنتاج القمح في كندا والدول الاسكندنافية والاتحاد الروسى والأرجنتين، ويرجع ذلك الى زيادة طول موسم النمو.

وتعتبر الأمطار من العوامل المهمة بالنسبة للكثير من المحاصيل، لاسيما في نطاق الزراعة الاستوائية. وفي حين يحتمل أن تتسع المساحة المعرضة للأمطار الموسمية، فان نماذج المناخ ليست قادرة على التنبؤ الأكيد بالتوزيع الإقليمي لسقوط الأمطار. فإذا زادت الأمطار في المناطق الحدية ذات التربة الهشة وفي الجبال والمناطق المطلة على البحار، فان الزيادات التي تطرأ على الإنتاج قد لا تعوض عن نقصه في مناطق أخرى بسبب قلة الأمطار وانخفاض رطوبة التربة.

وقد يؤدي المناخ الأكثر دفئاً إلى خفض رطوبة التربة. كما أن معدلات البخر في المناطق المتوسطة تزيد بحوالي ٥ في المائة مقابل كل درجة مئوية زيادة في درجة الحرارة. ويحتمل أن تكون المحاصيل المزروعة في المناطق القاحلة حساسة لهذا العامل. وتبين بعض التقديرات أن الغلات قد تنخفض بدرجة كبيرة في بعض الحالات. بيد أن هذه التقديرات كثيرا ما تغفل استخدام الأنواع أو المحاصيل الملائمة، وأن إنتاجية وحدة المياه من بعض المحاصيل كالذرة أو قصب السكر، تزيد بزيادة ثاني أكسيد الكربون من خلال الحد من عملية البخر والارتشاح.

وزيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون لها تأثير مخصب على الإنتاجية. ذلك أن مضاعفة ثاني أكسيد الكربون قد تؤدي إلى زيادة التمثيل الضوئي بنسبة ١٠٠ في المائة في بعض الحالات، مما يسمح

بسرعة نمو النبات وزيادة حجمها [٣٦]. وهذا ينطبق بنوع خاص على القمح والأرز وفول الصويا، وبدرجة أقل على محاصيل المناطق الاستوائية كالذرة والذرة الرفيعة والدخن وقصب السكر والمراعي.

وهناك قضية أخرى تتعلق بالزراعة بالتحديد ألا وهي غاز الميثان. ولم تحصل هذه القضية حتى الآن الاّ على قدر ضئيل من الاهتمام، بسبب نقص البيانات والأهمية القصوى للكربون في النمو الاقتصادي (المعتمد على الطاقة)، والنمو البطيء نسبيا في انبعاثات الميثان. بيد أن الاتفاقية الاطارية تنص على ضرورة خفض انبعاثات الميثان، وقد تكون السياسات المتعلقة بهذه الانبعاثات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي تعتمد على إنتاج الأرز والثروة الحيوانية.

ويأتي الميثان فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين غازات الاحتباس الحرارى، ويساهم بما يزيد على ١٥ في المائة من الآثار الناجمة عن هذه الغازات. وتشير التقديرات الأخيرة الى ان الانبعاثات السنوية تبلغ حوالي ٣٨٠ مليون طن مقابل ٨٠ مليون طن في فترة ما قبل التصنيع[٣٧]. بيد أن غاز الميثان يظل عالقا بالجو لفترة أقصر بكثير من فترة بقاء الكربون. وتتمثل المصادر الانثروبوجينية الرئيسية لانبعاثات الميثان في تربية الماشية، وانتاج الغاز الطبيعي، والنفط، واستخراج الفحم الحجرى، وزراعة الأرز، واحتراق الكتلة الحيوية، وردم الأراضى والصرف الصحى. وتساهم الحيوانات ذات الحافر، ولاسيما الأبقار، بمقدار ١٠٠ مليون طن، أى ما يعادل ٢٥ في المائة من الانبعاثات التي تحدث بفعل الأنشطة البشرية [٣٨]. وتتباين بشدة الانبعاثات لكل رأس من الحيوانات تبعا للغذاء والأنواع والعمر والوزن والحالة الصحية. وبالمثل، فان الأبقار في البلدان النامية، التي تحصل على وجبات علفية متفرقة، ربما تنتج من الميثان وأكسيد النيتروز لكل وحدة من اللحوم أو الألبان أكثر مما تنتجه الحيوانات في ظل الإنتاج المكثف.

وينتج أرز الأراضي الرطبة ما يقدر بنحو ٦٠ مليون طن من الميثان سنويا، رغم عدم التيقن بدرجة كبيرة من هذه التقديرات. ويتم انتاج معظم محصول الأرز في البلدان النامية وخاصة الصين والهند اللتين تساهمان بقدر كبير من هذا الإنتاج.

---

(٣٦) UNEP. 1996. http: /www.unep.ch/ipcc/fs101.htmL.

(٣٧) D. Stern and R. Kaufman. 1995. *Estimates of global anthropogenic methane emissions, 1860-1993*. Working Paper No. 4. Boston, USA, Center for Energy and Environmental Studies.

(٣٨) UNEP. 1996. http:/www.unep.ch/ipcc/fs032.htmL.

ومن المحتمل أن تؤثر سياسات خفض انبعاثات الميثان بدرجة كبيرة على البلدان النامية التي بها قطاعات زراعية ضخمة تشمل إنتاج الأرز والماشية بكميات وأعداد كبيرة في الغالب. وقد تؤدى زيادة استهلاك اللحوم في البلدان النامية إلى زيادة إنتاج الثروة الحيوانية، ومن ثم زيادة انبعاثات الميثان في هذه الاقتصاديات إلا إذا تم تغطية الزيادة فى الاستهلاك جزئيا عن طريق زيادة الواردات من البلدان المتقدمة.

وهناك أيضا وسائل محدودة لتخفيض انبعاثات الميثان. كما ان هناك فرصة لتزويد الحيوانات بأغذية إضافية، الأمر الذي سيكون له أهمية كبيرة بالنسبة للمنتجين الذين يمارسون عمليات الإنتاج المكثف. فى حين يبدو ان المجال محدود بالنسبة لزراعة الأرز، رغم ان استنباط أصناف تحتاج الى وقت قليل للبقاء تحت الماء، أو التحول نحو استهلاك القمح قد يكون لهما بعض التأثير.

وأكسيد النيتروز هو غاز آخر من غازات الاحتباس الحرارى التي تنبعث من الزراعة أساسا. وهذا الغاز ينطلق بصورة طبيعية من الغابات، والأراضي الرطبة، والتمل الأبيض، ومن مصادر من صنع الإنسان مثل حرق الكتلة الحيوية، وتطهير الأراضي، والمراعي والمحاصيل التى تستخدم فيها الأسمدة الآزوتية، والمحاصيل البقلية، والأبقار فى ظل نظم الإنتاج المكثف، والمخلفات الحيوانية، والوقود الاحفورى. وعلى الرغم من طول فترة بقاء أكسيد النيتروز في الجو، شأنه شأن الكربون وعكس الميثان، فان مستوياته اليوم أعلى قليلا من مستوى فترة ما قبل التصنيع، كما أن معدل النمو السنوي منخفض نسبيا. ويرجع نحو ٩٠ في المائة من هذه الانبعاثات في العالم إلى الزراعة.

سياسات تخفيض الانبعاثات : آثار تسرب الكربون ، ومعدلات التبادل التجاري وتحقيق الرفاهية الاجتماعية

تتركز الجهود المبذولة حاليا لخفض الانبعاثات في البلدان المتقدمة أساساً. وهذا يرجع الى ان هذه البلدان قد تسببت على مر التاريخ في تكوين مخزون غازات الدفيئة في الغلاف الجوى. ومن الأمور المثيرة للاهتمام، ما قد تحدثه هذه السياسات من آثار على البلدان النامية والقطاعات الزراعية فيها. ومن الجدير بالذكر أن البلدان النامية التي لا تطبق اجراءات لتخفيض الانبعاثات، تتعرض لأثرين من آثار سياسات التخفيض التي تمارسها البلدان المتقدمة، ألا وهما تسرب الكربون والتغيرات في معدلات التبادل التجاري.

فالأثر الأول، وهو المسمى بـ «تسرب الكربون» يشير إلى حقيقة أن تخفيض الانبعاثات في بلد ما ربما تقابله، جزئيا أو كليا، زيادة الانبعاثات في بلد آخر لا يمارس عملية التخفيض، حيث يؤدي استمرار استخدام تقنيات الوقود الاحفورى بكثافة إلى تعزيز طابعها التنافسي النسبي. ومن الواضح أن ارتفاع نسبة تسرب الكربون يقوض فعالية سياسة تخفيض الانبعاثات بوجه عام، بيد أن البلدان النامية التي لا تمارس عمليات التخفيض قد تستفيد من هذا الأثر. وتتراوح التقديرات التمهيدية لحجم تسرب الكربون، في حالة تنفيذ سياسات تخفيض الانبعاثات في البلدان المتقدمة على نطاق واسع، بين لا شئ و ١٠٠ في المائة أو أكثر، على الرغم من أنه من الأقرب إلى الصواب أن تتراوح هذه التقديرات بين نحو ١٠ الى ٣٥ في المائة (٣٩).

أما الأثر الثاني لسياسات التخفيف من الانبعاثات فيتعلق بالتغيرات في نسب التبادل التجاري، أى نسبة أسعار الصادرات الى أسعار الواردات. ويعنى تفاقم معدلات التبادل التجاري أن هناك حاجة إلى كميات كبيرة من الصادرات لشراء كمية معينة من الواردات. ومن الممكن أن نتوقع أن تؤثر سياسات تخفيض الانبعاثات على أسعار الصادرات والواردات في جميع البلدان، حتى في تلك البلدان التي لا تضطلع بعمليات تخفيض الانبعاثات. ومن الأمور التي يمكن توقعها أن ترتفع أسعار المنتجات التي يستخدم فيها الوقود الاحفورى بكثافة (كالمواد الكيميائية والمطاط والالمنيوم والحديد والصلب والمعادن التي لا تحتوي على الحديد والبضائع المصنوعة) نتيجة لفرض ضريبة، معلنة أو ضمنية، على الوقود. بيد أن انخفاض الطلب على الوقود الاحفورى نتيجة لفرض هذه الضريبة من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض أسعاره. ونستطيع القول في النهاية أن انخفاض النمو الاقتصادي في البلدان التي تمارس سياسات تخفيض الانبعاثات سوف يؤدي إلى انخفاض طلبها على الواردات، مما يؤثر سلبا على الصادرات من جميع البلدان، بما في ذلك المنتجات الزراعية من البلدان النامية. والتأثير العام لخفض الانبعاثات يتوقف على تركيبة الواردات والصادرات. ذلك أن البلدان التي تصدر كميات كبيرة من الوقود الاحفورى (كالبلدان الأعضاء في منظمة البلدان

---

(٣٩) ABARE/Government of Australia. 1995. *Global climate change: Economic dimensions of a cooperative international policy response beyond 2000.* Canberra; A. Manne and J. Oliveira-Martins. *OECD Model Comparison Project (II) on the Costs of Cutting Carbon Emissions.* Economics Department Working Paper No. 146. Paris, OECD.

المصدرة للنفط) أو من المنتجات التي تتطلب استخدام الوقود الاحفورى بكثافة، يحتمل أن تشهد حالة متفاقمة السوء فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري، في حين يحتمل أن تحقق البلدان التي تستورد هذه المنتجات (كاليابان مثلا) المكاسب.

ان التغييرات في نسب التبادل التجارى يمكن أن يقابلها تغييرات في الإنتاج الذى يتحقق عن طريق تدفق غاز الكربون. وبمعنى آخر، ان انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة على صادرات البلدان النامية قد يزيد بكثير عن المكاسب التى تحققها هذه البلدان نتيجة لتدفق الكربون.

وتعد الاستعاضة عن المدخلات الزراعية باستخدامها في صناعات أخرى، محليا وفي بلدان أخرى، عاملا مهما آخر فى هذا المجال . ففي البلدان النامية، يمكن سحب الموارد الرأسمالية والخاصة بالأيدي العاملة من قطاع الزراعة وتوجيهها إلى الصناعات التى تتمتع بقدرات تنافسية وربحية أكبر على الصعيد الدولى، والقائمة على الاستخدام المكثف للوقود الاحفورى، كالحديد والصلب. ومن شأن هيكل الصناعة داخل النطاق الاقتصادي بصفة عامة، أن يحدد مدى التأثر الذي سيتعرض له القطاع الزراعي.

النتائج الإيجابية تحد من الخسائر فى مستوى معيشة البلدان التي تمارس سياسات تخفيض الانبعاثات والتي لا تمارسها

سواء اذا كانت سياسات التخفيف من تغير المناخ ستعود بالنفع أو بالخسارة على البلدان النامية، فان السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كانت هناك سياسات بديلة يمكن أن تعود بالنفع على كافة البلدان. وقد ركزت المفاوضات الدولية التي جرت مؤخرا بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المعنية بتغير المناخ، على البلدان التي تقوم بتخفيض انبعاثات الاحتباس الحرارى بما يتناسب مع نمو الانبعاثات بها منذ سنة الأساس ألا وهي عام ١٩٩٠. الا إن المحاولات المبذولة للتصدي لأثر غاز الدفيئة المعزز، من خلال ما يسمى باستقرار الانبعاثات عند مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠، تتجاهل سمة أساسية للمشكلة، وهي أن تغير المناخ هو ظاهرة عالمية بالفعل. ويتفق المحللون، إلى حد كبير، على أن تأثيرات غازات الاحتباس الحرارى تشكل مشكلة عالمية، أى ان هذه التأثيرات ليست لها صلة بالموقع أو المكان. فهى تشكل مجموعة من الملوثات، وتركيز الغازات في الغلاف الجوي هو الذي يحدد

الآثار الناجمة عن غاز الاحتباس الحرارى، وليس تدفق الانبعاثات. وبناء على ذلك، يفترض ان يكون للانبعاثات التي تطلق في المناطق الاستوائية، نفس تأثير تلك التي تُطلق في الأجواء ذات المناخ المعتدل.

ولا يؤثر المكان الذي يجرى فيه خفض الانبعاثات على الأضرار البيئية التى تحدثها هذه الانبعاثات. بيد أن تكلفة خفض انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى تتباين بشدة من قطر لآخر بسبب اختلاف التكنولوجيات المستخدمة، ومدى توافر الأساليب البديلة لتوليد الطاقة، وهيكل الصناعة، وتوزيع موارد الطاقة والأسواق، ومدى الاعتماد على الصادرات، وغير ذلك من العوامل . فالتكلفة قد تتباين بدرجة كبيرة حتى على المستوى الحدى.

ومن الأمور التى قد تكون ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر العالم، أن تكاليف تخفيض الانبعاثات تميل إلى أن تكون أقل في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، ويرجع ذلك الى اتساع المجال لتحسين كفاءة الطاقة من خلال تطبيق تكنولوجيات أكثر حداثة (٤٠). فالصين، على سبيل المثال، لديها العديد من مصانع الطاقة التي تعمل باحتراق الفحم، كما أن قطاع الحديد والصلب بها يفتقر نسبيا إلى الكفاءة، فضلا عن كونه لا يساير الأساليب الحديثة. وتشير بعض التقديرات التمهيدية الى أن التكاليف الحدية لتخفيض الانبعاثات في الصين قد تكون دون العشرين في المائة من إجمالى التكاليف الحدية التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٤١).

وهناك رأى مماثل ينطبق على المرافق التي تمتص الغازات. ذلك أن تكاليف توفير تلك المرافق، كالغابات، سوف تختلف باختلاف المتاح من الاستخدامات البديلة للأراضي، وإمكانيات هذه الاستخدامات. وتختلف قيمة الأراضي وتكاليف إنشاء هذه المرافق اختلافا بيناً، ولكن من المرجح أن تبلغ أقصى درجات الاختلاف حيث تستخدم الأراضي على نحو كثيف للغاية. وهناك بلدان مثل استراليا ونيوزيلندا والبرازيل والأرجنتين، تتوافر فيها، على ما يبدو، امكانيات كبيرة لتعزيز مرافق امتصاص الغازات.

وبالنظر إلى الطابع العالمي لأثر غاز الاحتباس الحرارى، والاختلافات الكبيرة في التكلفة في البلدان المختلفة، ومعدلات النمو الاقتصادي

---

(٤٠) IEA. 1994. *World Energy Outlook.* Paris, OECD

(٤١) Z.X. Zhang. 1996. *Macroeconomic effects of CO_2 emissions limits: a computable general equilibrium analysis for China.* Wageningen Economic Papers 1996-1. The Netherlands, Wageningen Agricultural University.

المختلفة، وزيادة الانبعاثات في البلدان المختلفة، فقد يكون من العبث، من الناحية الاقتصادية، أن تحاول البلدان منفردة تخفيض الانبعاثات إلى مستويات تاريخية معينة، حسبما جاء فيما يسمى بسياسات تحقيق الاستقرار. ومن المنظور العالمي، يمكن بلوغ أي هدف معين بأقل التكاليف إذا أمكن أولا استغلال الفرص المتاحة لتخفيض الانبعاثات بأقل التكاليف. ويتطلب التوصل إلى نتائج إيجابية أن تكون البلدان النامية مسرحا لمعظم عمليات تخفيض الانبعاثات.

وطبقا لبعض التقديرات، فان الخسائر في مجال رفع مستوى المعيشة في ضوء النتائج الإيجابية التي ستتحقق في عام ٢٠٢٠، سوف تبلغ ٤٧ مليار دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨)، أي ما يعادل نسبة ٤٠ في المائة من الخسائر التي سوف تتكبد في حالة ما إذا طُلب من البلدان المتقدمة إجراء أنشطتها المتعلقة بتخفيض الانبعاثات داخل أراضيها[٤٢]. وكان هذا الرقم قد تم تحديده في دراسة سابقة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنسبة ٢٠ في المائة [٤٣].

بيد أن هذا لا يعنى أن تكاليف تخفيض الانبعاثات لابد بالضرورة أن تتحملها، كلها أو بصفة أساسية، البلدان النامية. فانخفاض التكاليف نسبيا في البلدان النامية، لا ينتقص من حقيقة أن قدرة هذه البلدان على تحمل تكاليف التخفيض أقل نسبيا من حيث إمكانية مواجهة المنافسة وتحمل الخسائر في مجال الدخل. ومع ذلك، تظل هناك حقيقة واقعة وهي أن المشكلة ذات نطاق عالمي، وأن على جميع البلدان ان تشارك في تحمل مسؤولية السيطرة عليها.

الآثار والاستنتاجات

تمثل الآثار الناجمة عن غازات الاحتباس الحرارى تحديا بيئيا ربما يكون فريدا في نوعه من حيث الضخامة. ذلك أنها تصور الأسباب والنتائج العالمية، وان تخفيض التركيزات في الغلاف الجوى يتطلب تعاونا واسع النطاق إن لم يكن تعاونا عالميا. ومع ذلك يبدو ان من العسير التوصل إلى حل لمشكلة تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة على النطاق

---

(٤٢) ABARE/Government of Australia, p. 112 . أنظر الحاشية رقم ٣٩ المنشورة على الصفحة رقم ٩٢.

(٤٣) J.-M. Berniaux, J. Martin, G. Nicoletti and J. Martins. 1991. *The cost of policies to reduce CO_2 emissions: initial simulation results with GREEN.* Working Paper No. 103. Paris, OECD.

العالمى. وتدرك معظم البلدان المتقدمة ضرورة تخفيض الانبعاثات على المستوى العالمى، كما أن الواقع السياسي والاقتصادي يملى ضرورة أن تكون هذه البلدان مثلا يحتذى فيما يتعلق بجهود التخفيض. بيد أنه لايزال على العديد من هذه البلدان أن تظهر الإرادة السياسية لإنجاز تلك التخفيضات. وينظر عدد كبير من البلدان النامية إلى هذه المشكلة باعتبارها تراثا للتنمية الصناعية، استغلته البلدان المتقدمة من أجل تحقيق التقدم في مرحلة لم تكن فيها انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى تعتبر قيدا، وكانت هناك أولويات أخرى اعتبرتها هذه البلدان أكثر إلحاحا. كل ذلك على الرغم من ملاحظة أن معظم الزيادة في الانبعاثات في المستقبل سوف تأتى من البلدان التي تعتبر نامية حاليا. ومع ذلك، فان زيادة الجهود الدولية المبذولة في مجال تخفيض الانبعاثات تحتم أن يتم، في مرحلة ما، توسيع نطاق المشاركة، كيما يتضمن البلدان غير الملتزمة حاليا بتخفيض الانبعاثات.

ورغم استمرار الشكوك إزاء طابع المشكلة وأهميتها، لا شك في أن سياسات تخفيض الانبعاثات سيكون لها تأثير على البلدان النامية. وعلى حين سيكون هذا التأثير إيجابيا في بعض الحالات، نتيجة لإعادة تحديد موقع الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف للكربون والميثان، فقد يكون هذا التأثير سلبيا في حالات أخرى إذا انخفض الطلب على صادرات البلدان النامية. ومن الممكن التقليل من الآثار السلبية إلى الحد الأدنى، وذلك بتشجيع التوصل إلى نتائج فعالة ومنصفة. ذلك أن الاستعداد للمشاركة الإيجابية في عملية التفاوض، وفي التنفيذ المشترك للمشروعات، يحتمل أن يكون في صالح البلدان النامية، منفردة ومجتمعة على السواء. وقد يبدو، خلال عملية المفاوضات الممتدة، أن من الأمور الحكيمة إدخال تحسينات في مجال كفاءة الطاقة، والاستخدام الأفضل للتكنولوجيات الموفرة للطاقة. وسيكون من المستصوب إلغاء الإعانات المفروضة على استهلاك الطاقة.

وستظل الزراعة والغابات تشكلان قطاعا هاما في الحد من تغير المناخ، نظرا لأن الآثار الطبيعية واضحة تماما في هذا القطاع. وتوحي الدلائل الماثلة حتى يومنا هذا، أنه من الصعب تقدير أثر تغير المناخ على صافى الإنتاجية الزراعية في العالم، في ضوء امكانية تحقيق غلات عالية بفضل عمليات التكيف وزيادة التخصيب باستخدام ثاني أكسيد الكربون في بعض الحالات، وانخفاض الغلات فى حالات أخرى بسبب انخفاض معدل سقوط الأمطار ورطوبة التربة. ويحتمل أيضا أن تتباين آثار السياسات العالمية لتخفيض الانبعاثات على القطاع الزراعي فيما بين

الأقاليم والبلدان، على الرغم من أن القيود المفروضة على انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز قد تؤثر سلبا على النمو الزراعي.

وفي الوقت ذاته، يتعين النظر بعين الاعتبار إلى الحد من إزالة الأشجار، وإلى استخدام الممارسات المحسنة في مجال الثروة الحيوانية وإدارة المحاصيل حتى يمكن تخفيض معدل انبعاثات الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. فتحسين أساليب إدارة الأراضي، من خلال الاستخدام الأفضل للمياه والأسمدة والوقود وحفظ المواد العضوية، يعود بالفائدة على البلدان النامية، علاوة على انه يؤدى الى خفض معدل الانبعاثات.

الجـــزء الثانى

استعراض الحالة فى الأقاليم

استعراض الحالة في الأقاليم

أفريقيا

نظرة عامة على الاقليم

اعترف المجتمع العالمي بأن تنمية أفريقيا، ولاسيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تمثل أكبر تحد إنمائي في العالم. وقد تبدى هذا الاعتراف، بأشد مظاهره، أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦، الذي أبرز الحاجة الى معالجة العوامل متعددة الجوانب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، وأولى اهتماما خاصا لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأدت هذه الأحداث الدولية، مقترنة بعدد من التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في المجالات الاقتصادية والزراعية في كثير من بلدان الإقليم، الى زيادة التوقعات المتفائلة بظهور اتجاه أكثر إيجابية في التطورات الاقتصادية والأمن الغذائي خلال السنوات القادمة.

الأداء الاقتصادي العام

حقق الأداء الانمائي في أفريقيا تطورا ملموسا في عام ١٩٩٦، اذ تشير التقديرات الى ان الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بنسبة ٥ في المائة مقابل ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، وما لا يتجاوز ٧ر١ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤. كما حققت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بصفة خاصة، تطورا مشجعا [١] في أدائها الانمائي خلال العامين الأخيرين بعد الكساد العميق الذي ساد هذا الإقليم الفرعي لأكثر من عقد من الزمان. إذ تشير التقديرات الى أن نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٦ قد ارتفعت بنحو ٤ر٤ في المائة [٢] (٦ر٥ في المائة إذا

(١) يركز هذا القسم على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن أوضاع بلدان شمال أفريقيا سيناقشها القسم الخاص «بشمال أفريقيا والشرق الأدنى».

(٢) IMF. 1997. *World Economic Outlook* . Washington, DC.

الشكل رقم ٧ - أ

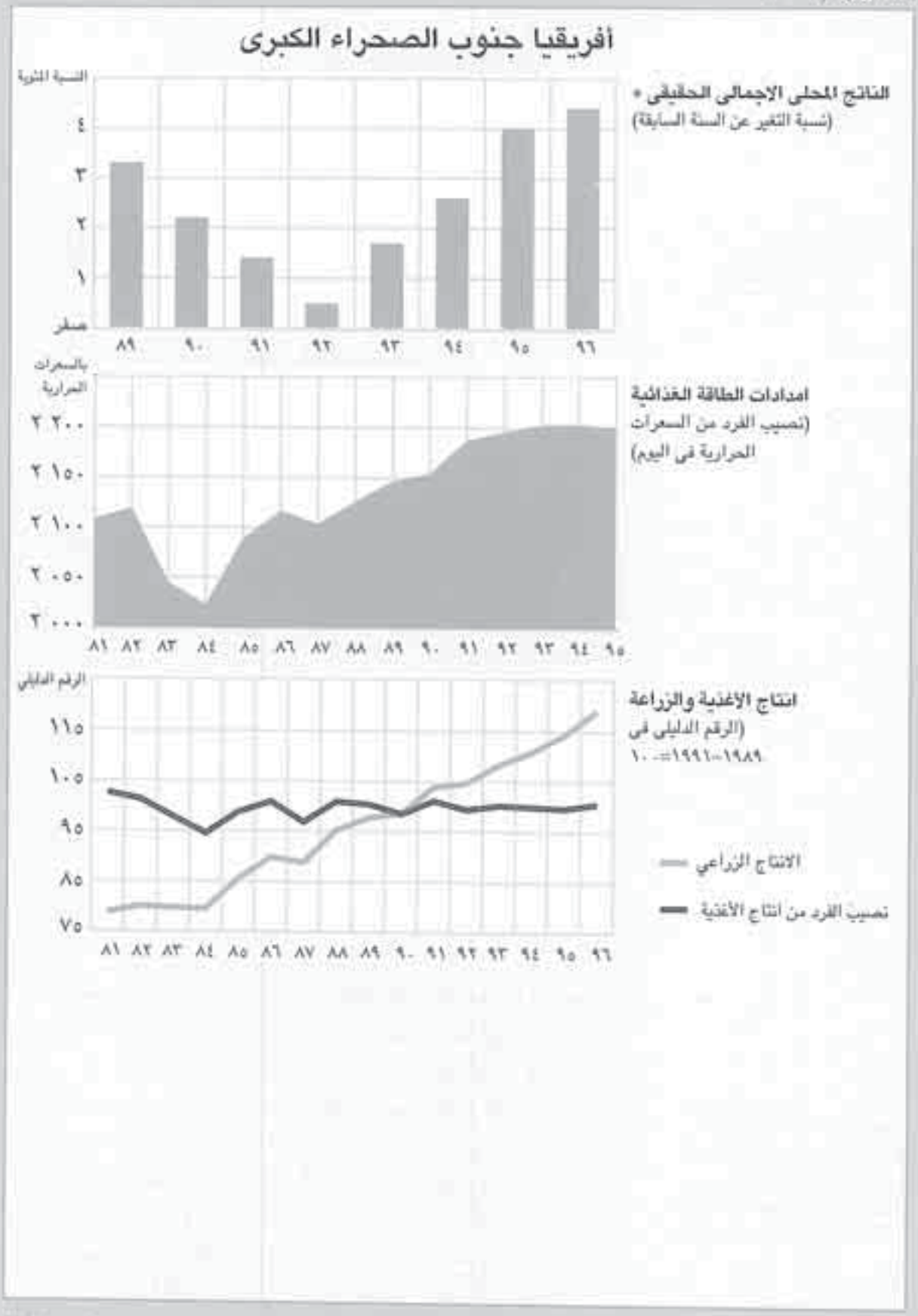

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولى

* يشمل جنوب افريقيا

الشكل رقم ٧ - ب

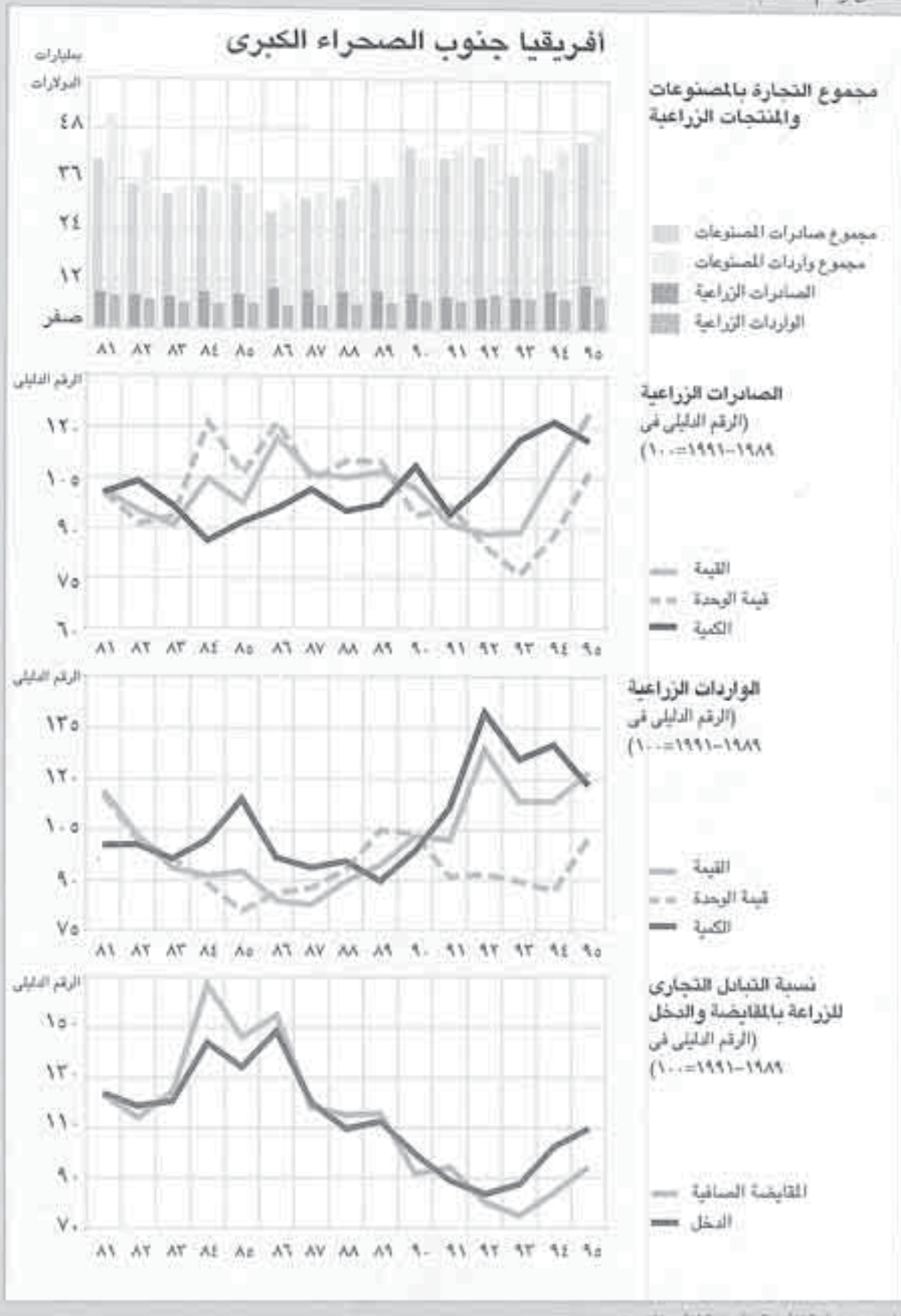

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

استبعدت نيجيريا وجنوب أفريقيا)، بعد أن كانت ٤ في المائة في العام السابق، وهى أعلى معدل للنمو خلال ٢٠ عاما. كما شهدت نحو ٢٠ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معدلا للنمو نسبته ٥ فى المائة أو أكثر، وهذا يفوق، بهامش كبير، معدل الزيادة في عدد السكان البالغ ٣ في المائة. ولم تحدث معدلات النمو السلبية الا في بوروندى وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتى. كما انخفض معدل التضخم في أسعار المستهلكين في الإقليم برمته من ٦ر٣٩ في المائة في ١٩٩٥ الى ٥ر٣١ في المائة في ١٩٩٦، وان كان لايزال مرتفعا للغاية.

ويعزى الجانب الأكبر من الأداء الاقتصادي المحسن في الإقليم الى قطاع تصدير المواد الأولية، الذي كان قويا للغاية في ١٩٩٦ نتيجة للأحوال الجوية، والموسم الزراعي الإنتاجي، اللذين اتسما بالإيجابية. وتؤكد هذه الصلة القوية، بين الأداء الاقتصادي والزراعي العام، أهمية التركيز على الإنتاج الزراعي في الإقليم. أما العوامل الأخرى التى تسهم في تحسن الأوضاع الاقتصادية فتشمل التقدم الملحوظ صوب تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى في عدد من البلدان، ونجاح عملية خفض قيمة الفرنك الافريقى في العديد من بلدان منطقة الفرنك.

وشهد العام تزايد جهود الاستقرار والإصلاح في عدد متنامى من البلدان. فقد عززت غانا، وأوغندا، وملاوى، والسنغال، وبينان، وكوت ديفوار، على سبيل المثال، من سياساتها المؤيدة لاشراك القطاع الخاص في الاقتصاد، فضلا عن تحرير التجارة. وحقق العديد من هذه البلدان أداء اقتصاديا قويا ومتواصلا بصورة غير متوقعة، واقترن ذلك بانخفاض معدلات التضخم، مما يشير، كما يرى بعض المحللين، الى أن مكاسب الإصلاح، التي طال انتظارها، قد تكون الآن في سبيلها الى الحدوث. فعلى سبيل المثال، جاء النمو في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في أوغندا الذى بلغ ٧ في المائة في ١٩٩٦، وهو من أعلى معدلات النمو في الإقليم، بعد عامين من النمو الأكثر لفتا للنظر (٥ر١١ و ٨ر٩ في المائة في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالى)، وهذا الأمر يزيد من الثقة في سياسات الاقتصاد الكلى التى ينتهجها هذا

البلد. وعلاوة على ذلك، أمكن الإبقاء على معدل التضخم عند ٥ في المائة، وظلت أسعار العملة القابلة للتحويل مستقرة، وارتفعت الاحتياطيات بالعملات الأجنبية الى ما يكفى لتغطية الواردات لمدة خمسة أشهر تقريبا، وازدهرت الاستثمارات وتعززت بفعل الدعم الذى تقدمه الجهات المتبرعة، والذى بلغ أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

وشهد معظم بلدان منطقة الفرنك الافريقى، ولاسيما كوت ديفوار والسنغال وتوغو وبينان، تحولا ملحوظا في اقتصادياتها منذ خفض قيمة الفرنك في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤. وبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في منطقة الفرنك الأفريقى نحو ٢ر٥ في المائة في ١٩٩٦، بعد أن كان ٦ر٢ في المائة في ١٩٩٤ و ٦ر٤ في المائة في ١٩٩٥. وكان التضخم قد اشتعل في بداية الأمر في المنطقة بعد عملية خفض الفرنك، وكانت المناطق الحضرية هى الأكثر تضررا، إلا أنه أمكن احتواء هذا التضخم بسرعة نسبية من خلال السياسات المالية والنقدية الصارمة، ومراقبة الأسعار، والحد من زيادة الأجور في القطاع العام، وخفض بعض معدلات الضرائب. فعلى سبيل المثال، انخفضت معدلات التضخم في أسعار المستهلكين، في المنطقة بأسرها، من ٣ر١٥ في المائة في ١٩٩٥ الى ٦ في المائة في ١٩٩٦، غير أن معدلات التضخم مازالت تتكون من رقمين في عدد قليل من البلدان مثل تشاد والكونغو.

وهناك العديد من العوامل التى تفسر التحول الاقتصادي في بلدان منطقة الفرنك الأفريقى. فعلاوة على زيادة الصادرات، كان الإعفاء من الديون وزيادة التدفقات المالية من القطاعين العام والخاص من العوامل المساهمة في هذا المجال.

وقد شهدت المنطقة أحداثا أخرى، لا تتصل بخفض قيمة الفرنك، ساهمت في تحسن الأوضاع الاقتصادية. فقد بدأ الانتاج، مثلا، فى حقول النفط الجديدة في كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، في حين تحسنت الأوضاع السياسية والاجتماعية في كل من تشاد وتوغو.

ومن بين جميع بلدان منطقة الفرنك، كانت النيجر الأقل استفادة من خفض قيمة الفرنك، وذلك بسبب الأحوال الجوية

المعاكسة وانخفاض عائدات التصدير من اليورانيوم الذى استمرت أسعاره فى الانخفاض فى الأسواق. ولم تحقق الكاميرون، كذلك، انطلاقة ما بعد الخفض، التى تحققت في البلدان الأخرى.

وشهدت البلدان الأخرى في الإقليم مستويات متفاوتة من الأداء. فقد استمر اقتصاد جنوب أفريقيا في النمو باطراد بعد عودته للاندماج من جديد في السوق العالمية. غير أن معدل النمو الذى تحقق في ١٩٩٦، ونسبته ٣ في المائة، كان أضعف بعض الشئ مما كان متوقعا، نظرا الى التوسع النشط في استثمارات القطاع الخاص، وفى الصادرات (نتيجة لنجاح الموسم الزراعي على وجه الخصوص) والناتج الصناعي. غير أن معدل البطالة المرتفع البالغ ٤٠ في المائة يشكل تحديا اقتصاديا خطيرا، فضلا عن انه عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وزاد الاقتصاد النيجيري، رغم عدم استقراره ، بنسبة ١ر٢ في المائة في ١٩٩٦، بعد أن كانت الزيادة ٥ر٢ في المائة في العام السابق. وبعد الارتفاع الحاد للتضخم الذى وصلت نسبته فى ١٩٩٥ الى ٧٠ في المائة، انخفض إلى ٣ر٢٩ في المائة في ١٩٩٦، وهو أقل معدل للزيادة في التضخم منذ عام ١٩٩١. وقد تحسنت التوقعات قصيرة الأجل نتيجة للزيادة الملموسة في إنتاج النفط وصادراته، التى تواكبت مع زيادة أسعاره بمعدلات أعلى مما كان متوقعا.

وظلت الأوضاع الاقتصادية صعبة في كل من السودان والكونغو الديمقراطية وزامبيا. وشهدت الكونغو الديمقراطية معدلات تضخم من ثلاثة أرقام مع ارتفاع عام في أسعار المستهلكين، بلغ أكثر من ٦٠٠ في المائة في ١٩٩٦. وتعين على زامبيا أن تعالج الانخفاض الشديد في أسعار النحاس، والحاجة في النصف الأول من العام، لاستيراد كميات ضخمة من الذرة بعد الجفاف الذى حل بها في ١٩٩٥. كما تعين عليها أن تواجه مشكلة انخفاض قيمة عملتها «الكواتشا»، واستمرار معدلات التضخم المرتفعة، وارتفاع معدلات الفائدة، ومن ثم انخفاض الاهتمام من جانب المستثمرين الدوليين.

ومازالت البلدان الأفريقية تعانى من ارتفاع المديونية الخارجية. فعلى الرغم من ازدهار الصادرات السلعية فى

بعض البلدان، وتحسن موازين الحسابات الجارية في ١٩٩٦، لم يواكب النمو في الصادرات ارتفاع الدين الخارجي في كثير من البلدان. ومع ذلك انخفض معدل مجموع خدمة الديون في الإقليم من ٩ر١٤ في المائة في ١٩٩٥ الى ١ر١٢ في المائة في ١٩٩٦. واستمرت أعباء الديون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمارس ضغوطا هائلة على المالية العامة. فطبقا لبيانات صندوق النقد الدولي، يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٣٣ بلدا من أصل ٤١ بلدا من البلدان الأكثر مديونية. غير أن إنجازا كبيرا في مجال الديون تحقق في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦ عندما وافقت جهات الإقراض الثنائية (مجموعة البلدان الصناعية السبعة) والمسؤولون في صندوق النقد الدولي على خطة بتكاليف لا تقل عن ٥ مليارات دولارات لتقديم إعفاءات أكثر سخاء لعشرين بلدا من البلدان الأشد فقرا المثقلة بالديون.

الأداء الزراعي

استمرت الزراعة في السيطرة على الأداء المعيشي والاقتصادي في البلدان الأفريقية، ومازالت الأحوال الجوية تمثل العامل الرئيسي الذي يحدد أداء القطاع الزراعي. فبعد حالات الجفاف في ١٩٩٥، عادت الأمطار الغزيرة، بصفة عامة، الى الجنوب الأفريقي، وشهد معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موسما زراعيا ايجابيا، باستثناء ملحوظ يتمثل في تلك البلدان التي تضررت من الحروب الأهلية. وقد أمكن زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ٢ر٤ في المائة في ١٩٩٦ بعد أن كانت ٣ في المائة في ١٩٩٥ و ٣ر٢ في المائة في ١٩٩٤، وذلك بفضل تحسن الأحوال الجوية وبعض العوامل الأخرى، مثل استجابة المزارعين لظروف السوق الايجابية تجاه محاصيل التصدير في ١٩٩٤/١٩٩٥. وعلى الرغم من أن الزيادة العامة في الانتاج قد تحققت أساسا في المحاصيل غير الغذائية في ١٩٩٥، فان الزيادة في ١٩٩٦ تميزت بنمو أكثر توازنا في المحاصيل الغذائية وغير الغذائية.

وبعد سنوات طويلة من ظروف الانتاج غير المواتية، شهدت جميع البلدان الأعضاء فى الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقى مستويات غير عادية من الأمطار فى ١٩٩٦، باستثناء ناميبيا التى مازالت تعانى من الجفاف المستمر. وأدى ذلك الى زيادة انتاج الحبوب الخشنة فى شبه الاقليم بنسبة ٨٨ فى المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ الذى تضرر من الجفاف، وبنسبة ٣٩ فى المائة عن المستوى المعتاد للانتاج. كما زاد انتاج القمح بنسبة ٣٢ فى المائة عن العام السابق.

وزاد انتاج الذرة بدرجة كبيرة فى الجنوب الأفريقى. فقد حققت جنوب أفريقيا، مثلا، محصولا قياسيا من الذرة، اذ تشير التقديرات الى أنه يزيد بنسبة ١١٢ فى المائة عن محصول عام ١٩٩٥، ومحصولا من القمح يزيد بنسبة ٣٢ فى المائة. كما زاد انتاج ليسوتو من الذرة بمقدار الضعف، فى حين زاد انتاج زمبابوى من الحبوب أيضا بدرجة كبيرة مما أسهم فى عودة هذا البلد الى تحقيق الاكتفاء الذاتى. وبلغ محصول الذرة فى ملاوى فى ١٩٩٦ مقدار مليونى طن (بعد أن كان ١ر٥ مليون طن فى ١٩٩٥)، وبذلك استطاع هذا البلد أن يغطى احتياجاته المحلية، وان يكوّن مخزونات منه.

وفى غرب أفريقيا، سجل كل من بينان وكوت ديفوار وغانا والكاميرون ونيجيريا محاصيل قياسية فى ١٩٩٦. وحقق شبه الاقليم (ولاسيما كوت ديفوار والسنغال وليبيريا) انتاجا قياسيا من الأرز قدره ١ر٧ مليون طن، وهو يزيد بنسبة ٢٧ فى المائة عن العام السابق. غير أن التقديرات تشير الى أن الانتاج الزراعى فى نيجيريا لم يزد الا بنسبة ٧ر١ فى المائة مقابل ٣ر٣ فى المائة فى ١٩٩٥. وعلى الرغم من احتفاظ نيجيريا بمكان الصدارة فى انتاج الكسافا، فان انتاجها من الذرة والأرز تضرر من النقص المزمن فى الأسمدة.

وبفضل محصول القمح القياسى استطاع محصول الحبوب الكلى فى اثيوبيا تغطية الاحتياجات المحلية تقريبا، وتشير التقارير الى احتمال الاستغناء تقريبا عن الامدادات الغذائية. وحققت كينيا مستويات قياسية من انتاج القمح.

وعلى الرغم من وصول الانتاج الغذائى فى ١٩٩٦ الى مستويات مرتفعة غير مسبوقة فى عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ثم قيام العديد من هذه البلدان

بخفض وارداتها الغذائية بدرجة كبيرة، مازالت هذه المنطقة تعانى من نقص حاد فى الامدادات الغذائية، بل ربما تفاقمت حدة هذه المشكلة فى أجزاء من الاقليم.

فقد سجلت بوركينا فاسو والنيجر حالات عجز كبيرة فى الحبوب. ففى النيجر يعانى أكثر من ٢ ٧٠٠ قرية من نقص الحبوب بسبب عدم كفاية الأمطار وغزوات الجراد. وتعرضت ناميبيا لواحد من أسوأ فصول الأمطار، حتى لم يهطل على الأجزاء القليلة للغاية التى تعرضت للأمطار الا نصف ما كانت تحصل عليه عادة من قبل، مما أدى الى احتياج أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ نسمة الى معونات غذائية للاغاثة من الجفاف. وفى حين زاد محصول الذرة فى ١٩٩٥/١٩٩٦ فى جمهورية تنزانيا المتحدة عن العام السابق، انخفضت محاصيل الأرز والقمح، مما أدى الى ترك ٢٨٠ ٠٠٠ نسمة فى حاجة الى مساعدات غذائية. وأدت ضآلة الأمطار فى موريتانيا خلال العام الى تعرض البلاد لعجز غذائى يقدر بنحو ١١٥ ٠٠٠ طن من الحبوب فى ١٩٩٧ (٣) . وعلى الرغم من زيادة الانتاج الزراعى فى كينيا بدرجة متواضعة فى العام السابق، فمن المتوقع ان تتدهور أوضاع الأمن الغذائى. فقد أخفق انتاج أهم المحاصيل الغذائية فى البلاد (الذرة والقمح والسكر) فى مواكبة الطلب المتزايد من جانب سكانها الذين يتزايد عددهم بدرجة كبيرة.

وشهد بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عاما من الازدهار الشديد فى انتاج المحاصيل النقدية ، ولاسيما الكاكاو والبن والقطن. فعلاوة على تحقيق مستويات انتاج أعلى من المعتاد فى الكاميرون ونيجيريا، حققت كوت ديفوار، وهى أكبر منتج للكاكاو فى العالم، محصولا قياسيا من الكاكاو، فى حين أنتجت غانا أكبر محصول من هذه السلعة منذ ٣٠ عاما. وشهد انتاج القطن أيضا عاما قياسيا فى الكاميرون وجنوب أفريقيا وزمبابوى ومالى التى حققت زيادة فى الصادرات الصافية من القطن بفضل الزيادة الكبيرة فى المساحة المزروعة بالقطن. وعلى الرغم من الحجم القياسى الذى حققته صادرات البن فى اثيوبيا، انخفضت العائدات الكلية من هذه السلعة فى ١٩٩٥/١٩٩٦ بدرجة طفيفة عن العام السابق، بسبب انخفاض أسعار البن العالمية. وفى

(٣) Economist Intelligence Unit, *Country Report - Mauritania* (1st quarter 1997).

الواقع حققت جميع البلدان الكبرى المنتجة لهذه السلعة ، مثل كوت ديفوار وأوغندا وكينيا، فوائض فى انتاج البن. وزاد انتاج جنوب أفريقيا وصادراتها من الفول السودانى وبذور عباد الشمس، وفول الصويا، والسكر والفاصوليا الجافة، وكان خفض قيمة الراند من الأسباب التى ساعدت على ذلك.

وفى حين شجع خفض قيمة العملة على زيادة الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادى فى عدد من البلدان، فان ذلك كان له تأثيرات سلبية على مستهلكى الأغذية فى المدى المتوسط. وقد لوحظت هذه التأثيرات بعد خفض قيمة الفرنك الأفريقى[٤]، ومؤخرا فى بعض البلدان مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا. ففى حالة نيجيريا، ارتفع الرقم الدليلى للأغذية (الذى يمثل ما يقرب من ٧٠ فى المائة من مجموع مصروفات الأسرة) بنسبة ٨ر٧١ فى المائة فى ١٩٩٦، مقابل ٨ر٤٦ فى المائة فى العام السابق، دون أى زيادة مقابلة فى مستوى الدخل. كما أدى الخفض الشديد فى قيمة الراند فى جنوب أفريقيا أيضا الى زيادات أسعار الأغذية للمستهلكين بدرجة ملموسة، مما أدى بالضرورة الى تفاقم أوضاع انعدام الأمن الغذائى ، ولاسيما بين نسبة العشرين فى المائة من سكان المدن والستين فى المائة من سكان الريف ، الذين يعيشون عند المستوى الأدنى للكفاف.

تطورات السياسات

امتد الاتجاه العام الرامى الى تعزيز عملية اصلاح الاقتصاد الكلى الى قطاع الزراعة أيضا. ومازالت الخصخصة تمثل هدفا رئيسيا للسياسات، باعتبارها وسيلة لزيادة الانتاجية، والحد من الاعانات الحكومية التى تقدم للمؤسسات العامة التى تعمل بالخسارة. ومع ذلك، ظلت درجة التدخلات الحكومية فى الاقتصاد، وفى الأسواق الزراعية، مرتفعة فى الاقليم.

ومثال على ذلك كينيا، حيث مازالت الحكومة تسيطر على تجارة السلع الحيوية، مثل الذرة والقمح ومنتجات الألبان، على الرغم من الاندفاع القوى نحو التحرير الكامل للقطاع الزراعى منذ أواخر عام ١٩٩٢. وظلت الأسعار المحلية

(٤) انظر «حالة الأغذية والزراعة - ١٩٩٥» الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، روما، ١٩٩٥.

منخفضة، مما أدى الى انعدام الحوافز لدى المزارعين للتوسع فى الانتاج. وفتحت معامل طحن البن أبوابها للمنافسة، الا أن عمليات التسويق والتصنيف ظلت من الناحية الفعلية فى أيدى مجلس البن فى كينيا. وتضمنت الاتفاقية ، التى أبرمت فى مارس/ آذار ١٩٩٦ بين مجتمع المتبرعين وحكومة كينيا، خصخصة المؤسسات الزراعية شبه الحكومية، والحد من التدخل الحكومى فى الأسواق الزراعية.

وهناك أمثلة عديدة على التحول نحو الخصخصة فى الاقليم. ففى عام ١٩٩٦ تمت خصخصة مجلس تسويق البن فى أوغندا، الذى كان احتكارا حكوميا فى السابق. وعلاوة على ذلك، قامت حكومة أوغندا، كجزء من عملية تحديث الصناعات القطنية فيها، ببيع ١١ محلجا من المحالج شبه الحكومية للقطاع الخاص. وكانت الحكومة قد قامت بخصخصة ٩ مصانع قبل عام ١٩٩٦.

وجرى أخيرا، بعد جدل شديد، تنفيذ قانون تسويق المنتجات الزراعية فى جنوب أفريقيا فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٦. ويتضمن هذا القانون جدولا زمنيا مدته ١٣ شهرا لالغاء مجالس التسويق التى تسيطر عليها الحكومة والتى تتحكم فى طائفة واسعة من المنتجات الزراعية، من بينها الفاكهة والقطن والذرة واللحوم والفصة والقمح والبذور الزيتية والصوف (٥).

وتعتزم جنوب أفريقيا اقامة سوق حرة للمنتجات الزراعية دون تدخلات حكومية كبيرة، قدر المستطاع. وكجزء من هذه المبادرة، تحركت الحكومة نحو تحرير التجارة وسمحت للقطاع الخاص باستيراد الذرة. وفى مايو/ أيار ١٩٩٥ ألغيت جميع القيود المفروضة على أسعار الذرة فى السوق المحلية، وتم تحرير الواردات. وفى عام ١٩٩٦ بدأ مجلس الذرة فى جنوب أفريقيا، الذى كان حتى عامين مضيا الجهة المسؤولة عن شراء وبيع الذرة فى كل من السوق المحلية والدولية وعن تحديد أسعار المنتجين والمستهلكين ، فى منح تراخيص التصدير.

وفى زامبيا، جرت فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ خصخصة شركة الطحن الوطنية بالكامل . وبعد أن جرى

(٥) Economist Intelligence Unit, *Country Report - South Africa* (1st quarter 1997).

الاطار رقم ٥

الاستقرار السياسى والديمقراطية والأمن الغذائى

على الرغم من عملية التحول الى الديمقراطية فى كثير من بلدان أفريقيا، (كان عام ١٩٩٦ عاما محوريا تم فيه رقم قياسى قدره ١٨ من الانتخابات متعددة الأحزاب)، استمر الاقليم فى التعرض لأوضاع عدم الاستقرار السياسى والحروب الأهلية الممتدة فى كثير من المناطق. فقد شهد هذا العام الأخير عودة حالات عدم الاستقرار السياسى فى بعض البلدان مثل سيراليون، فى حين زادت حدة الحرب الأهلية فى بلدان أخرى مثل ليبيريا، وتسببت فى حدوث آثار مدمرة على انتاج الحبوب وأوضاع الامدادات الغذائية. فقد انخفضت عمليات المعونة الغذائية بسبب تكرار عمليات النهب والتحرش من جانب المليشيات، وأصبح الأرز والأغذية الأساسية الأخرى بعيدة عن متناول يد معظم الليبيريين، اذ تسبب نقص هذه السلع فى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة فى العاصمة. واستمر الصراع وما تبعه من تشرد السكان فى الاضرار بالانتاج الغذائى والامدادات فى بوروندى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، والصومال، وأوغندا، والسودان، حيث تتواصل عمليات التمرد. فعلى سبيل المثال، انخفض الانتاج العام للحبوب فى الصومال بنسبة ٣٧ فى المائة عن المعدل المعتاد قبل الحرب. وفى جمهورية أفريقيا الوسطى، انخفضت تقديرات النمو البالغة ٧ فى المائة فى ١٩٩٦ الى ٢ فى المائة بسبب انخفاض العائدات المالية بأكثر من النصف بعد التمرد العسكرى الذى حدث فى أبريل/ نيسان.

ومما أدى الى تفاقم التأثيرات الواضحة للحرب على الانتاج ذلك الحظر الذى فرض على بوروندى من جانب البلدان المجاورة لها، والذى أدى ليس فقط الى خنق الانتاج الزراعى بمنع المدخلات الزراعية من الوصول اليها، بل أيضا الى عجز البلد عن تصدير الشاى والبن (اللذين يوفران ٩٠ فى المائة من العملة الصعبة لهذا البلد)، مما أدى الى حدوث انهيار مدمر فى العائدات. ففى يوليو/ تموز ١٩٩٦، وافقت كينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير (سابقا) والكاميرون، خلال مؤتمر قمة عقد

في مدينة أروشا التنزانية على فرض عقوبات على بوروندى، وهى من البلدان التى لا تطل على البحار، الى أن تتم عودة الحكم المدنى الى البلاد. أما على الجانب الأكثر ايجابية ، فان تسوية الصراع القائم منذ فترة طويلة فى أنغولا واثيوبيا، وموزامبيق، وهى البلدان التى اجتاحتها الحروب الأهلية لنحو عقدين من السنين، أدت الى حدوث انتعاش كبير فى انتاج الحبوب نتيجة لعودة المزارعين الى ديارهم وأراضيهم. غير أن المناخ الاقتصادى العام فى أنغولا، رغم ما تحقق من زيادات كبيرة فى الانتاج، ظل هشا، وظلت أوضاع الامدادات الغذائية تمثل مشكلة كبيرة نظرا لاستمرار اعتماد مئات الألوف من السكان على المساعدات الخارجية. وينطبق ذلك أيضا على رواندا، حيث أدى تدفق مئات الألوف من اللاجئين العائدين من البلدان المجاورة الى تأزم أوضاع الأغذية الحرجة وغير المستقرة، وكان هناك أكثر من نصف مليون نسمة فى حاجة الى المعونة الغذائية. وعلى الرغم من أن القطاع الزراعى قد أخذ فى الانتعاش، وزاد الانتاج الزراعى بنسبة ١٥ فى المائة عن العام السابق، فمازال المحصول يقل بنحو ٢٣ فى المائة عن مستوياته قبل الحرب. وعلى الرغم من تحسن المحاصيل فى اريتريا، فمازال هناك ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة فى حاجة الى المساعدات الغذائية.

ولا شك فى أن التقدم نحو تحقيق الديمقراطية، وتسوية الحروب الأهلية، وفض النزاعات العرقية، تؤثر ايجابيا على الأداء الاقتصادى والتنمية فى الاقليم. وقد أثار ظهور نظام جديد فى جمهورية الكونغو الديمقراطية شكوكا جديدة مقترنة أيضا بآمال جديدة فى هذا السياق. ولسوف يؤدى استتباب السلام، بين جملة أمور أخرى، الى تحقيق منافع من خلال زيادة تدفق الاستثمارات والتجارة، ويتضح ذلك من النمو الذى حققه مؤخرا القرن الأفريقى والجنوب الأفريقى.

تحويل جميع مؤسسات التسويق شبه الحكومية الى شركات مملوكة بالكامل للحكومة فى زمبابوى تتركز المناقشات الآن على أفضل السبل لتحويل هذه الشركات الى مؤسسات مملوكة للقطاع الخاص (باستثناء مجلس تسويق القمح). واستكمل فى كوت ديفوار برنامج خصخصة عمليات انتاج المطاط وزيت النخيل، وتنفذ الآن المراحل الأولى من خصخصة انتاج القطن والسكر والثروة الحيوانية. وأعلنت الحكومة خطة لخصخصة شركة صناعة المنسوجات فى كوت ديفوار، وهى شركة أقطان شبه حكومية. وقد تصبح هذه الخطة نموذجا لجميع شركات الأقطان الأخرى فى منطقة الفرنك الأفريقى. ومازالت صناعة القطن فى السنغال تخضع لسيطرة مؤسسة تصنيع الألياف النسيجية، وهى مؤسسة حلج شبه حكومية، وتعد خصخصتها من الأهداف المحددة فى برنامج التكيف الجديد الخاص بالقطاع الزراعى فى السنغال. وثمة هدف آخر يتمثل فى خصخصة مؤسسة تصنيع البذور الزيتية، وهى المؤسسة الوطنية لتسويق البذور الزيتية فى السنغال، وهو الأمر الذى يجرى تنفيذه فى الوقت الحاضر.

وفى اثيوبيا، أعلنت وكالة صناعات الأسمدة شبه الحكومية، المسؤولة عن تسويق وتوزيع الأسمدة الزراعية، ان خطة اعانات الأسمدة، التى هى موضع الجدل ، سوف تعدل لكى لا تخضع سوى أسعار الجملة للقيود. ومن المأمول أن يؤدى هذه الاجراء الى بث المنافسة بين تجار الأسمدة من القطاع الخاص، والى اتاحة الفرصة لخفض الأسعار التى يدفعها المزارعون(٦).

وثمة مجال هام آخر لتحرير السياسات يتمثل فى تحرير التجارة الخارجية، وهنا أيضا توضح الأمثلة العديدة، التى حدثت مؤخرا، الجهود التى بذلها بعض بلدان الاقليم من أجل اصلاح النظام التجارى الخاص بالمنتجات والمدخلات الزراعية.

وقد توسعت حكومة زمبابوى فى تحرير التجارة بالمنتجات الزراعية، من خلال السماح للمنتجين بتصدير واستيراد القمح وفول الصويا مباشرة دون المرور بمجلس التسويق الحكومى. والآن بعد أن أزيلت معظم القيود التى

(٦) Economist Intelligence Unit. *Country Report - Ethiopia* (1st quarter 1997).

كانت مفروضة على الحصول على النقد الأجنبى، زاد، بدرجة كبيرة ، عدد المزارعين الذين يحصلون على تمويل خارجى لتغطية تكاليف الانتاج وتوفير المستلزمات، مثل الكيماويات اللازمة للمحاصيل والجرارات. وكانت الحكومة، قبيل هذا التطور الأخير، لاتسمح الا للمزارعين الذين ينتجون منتجات مخصصة للتصدير بالاستفادة من هذا المصدر من مصادر التمويل. غير أن حكومة زمبابوى احتفظت بحق مطلق فى تصدير الذرة، حتى على الرغم من تحرير السوق المحلية لهذه السلعة. ويمكن القول اجمالا، بأن المنتجات الزراعية مازالت تخضع لرسوم الاستيراد اذا لم تستوردها مؤسسة شبه حكومية (أو شبه حكومية سابقا).

وعلى الرغم من تحرير واردات الدقيق فى كوت ديفوار فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦، فُرضت ضريبة على الواردات نسبتها ٣٠ فى المائة (لا تتجاوز ٥ فى المائة بالنسبة للقمح) لحماية الانتاج وتثبيط الواردات. وفى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٧ جرى تحرير واردات الأرز أيضا. وسوف تزيد الحكومة حصص الاستيراد السنوى من الأرز، الا أن الضرائب سوف تظل سارية على الواردات بمعدلات مختلفة استنادا الى الأسعار العالمية، من أجل حماية المزارعين المحليين والتشجيع على تحقيق الاكتفاء الذاتى. وطبق فى أبريل/ نيسان ١٩٩٧ نظام الكترونى للمزادات لمنح تراخيص تصدير الكاكاو والبن، والهدف من ذلك هو زيادة الشفافية والوضوح فى منح تراخيص التصدير.

وفى السنغال، أغلق فى عام ١٩٩٦ صندوق موازنة الأسعار وتثبيتها، الذى يعمل كوكالة حكومية لاستيراد الأرز. وعلاوة على الأرز، ألغيت اعانات التصدير وتم تحرير واردات السكر والقمح والدقيق. غير أن سوق القمح ظلت تخضع لحماية عالية حيث فرضت رسوم على الواردات من دقيق القمح نسبتها ٤٥ فى المائة.

ورفعت زامبيا الحظر الذى كان مفروضا على صادرات الذرة فى مايو/ أيار ١٩٩٦، الا أن التقارير تشير الى أن الحكومة قد رفضت منح المزارعين تراخيص التصدير خلال يوليو/ تموز وأغسطس/ آب، عندما كانت أسعار الذرة فى أدنى مستوياتها. وألغت ليسوتو القيود السعرية التى كانت

الاطار رقم ٦

تطور التعاون الاقليمي

شهد عام ١٩٩٦ تطورات ايجابية فيما يتعلق باقامة التحالفات التجارية فيما بين بلدان الاقليم. فقد وافقت جميع البلدان الاثنى عشر الأعضاء في الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، أثناء اجتماعها في ليسوتو في أغسطس/ آب في اطار مؤتمرات القمة السنوية التي تعقدها، على بروتوكول للتجارة الحرة ينص على اجراء تخفيضات على مراحل للحواجز التجارية، حتى يتم الغاؤها في نهاية الأمر خلال السنوات الثماني الى العشر القادمة ، بغرض اقامة سوق مشتركة مماثلة للاتحاد الأوروبي. ويعتبر التعهد جزءا أساسيا من استراتيجية الجماعة الرامية الى الحد من اعتمادها على المعونة ، وتشجيع الاستثمارات من جانب القطاع الخاص الاقليمي والأجنبي. وقد قررت ليسوتو وموزامبيق وناميبيا الانسحاب من السوق المشتركة لشرقي أفريقيا وجنوبها [١] لزيادة تركيز طاقاتها على الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي.

وتأتي اتفاقية الجماعة في وقت اتفقت فيه زمبابوي وجنوب أفريقيا، من حيث المبدأ، على تجديد اتفاقية التجارة الثنائية بينهما التي تنص على تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية على صادرات زمبابوي، الا أنه انتهى العمل بها في ١٩٩٢. ومن المعروف أن جنوب أفريقيا هي أكبر شريك تجاري أجنبي لزمبابوي. وقد استمرت، بصورة موازية، المداولات بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي لابرام اتفاقية للتجارة التفضيلية بينهما، حيث ان الاتحاد الأوروبي امتنع عن ادراج الكثير من المنتجات الزراعية في الاتفاقية.

وشهد شهر مارس/ آذار ١٩٩٦ بدء عمل هيئة التعاون في شرق أفريقيا، التي أنشأها اقليم شرق أفريقيا الفرعي من أجل خدمته، والتي تتكون من كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتسعى الهيئة الى اقامة روابط اقتصادية أوثق، وتنسيق الجهود لتنمية الاقليم، وزيادة التجارة بالسلع الزراعية في اطار شبه الاقليم، والتحرك نحو انشاء سوق مشتركة واحدة. وتهدف الهيئة الى تعزيز علاقات العمل التجارية واقامة

(١) تضم السوق المشتركة لشرقي أفريقيا وجنوبها الآن انغولا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وملاوي ومدغشقر وموريشيوس ورواندا والسودان وسوازيلندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا وزمبابوي.

مناخ مناسب لنشاطات القطاع الخاص. وبغية بدء العمل نحو احياء جماعة شرق أفريقيا (التى كانت قد انهارت عام ١٩٧٧ نتيجة للاختلافات السياسية والاقتصادية) فضلا عن خفض التكاليف ، أعلن فى يونيو/ حزيران عن ان عملات بلدان شبه الاقليم أصبحت قابلة للتحويل. غير أنه قد تمضى عدة سنوات قبل أن تبدأ البلدان الثلاثة فى خفض رسومها الجمركية والحد من الحواجز غير الجمركية، ووضع تعريفة جمركية خارجية موحدة.

وصدق الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغربى أفريقيا على خطة لاقامة منطقة جمركية تفضيلية ، تهدف الى تشجيع التجارة فيما بين البلدان الأعضاء ، وهى بينان وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالى والنيجر والسنغال وتوغو.

ووقعت حكومة غانا على تشريع المنطقة الحرة لعام ١٩٩٥ وحولته الى قانون. وتصبح غانا بمقتضى هذا القانون بوابة الى أوروبا وغرب أفريقيا. ومن المأمول أن تحقق غانا فى نهاية الأمر، من خلال منطقة تصنيع الصادرات، المماثلة لتلك المقامة فى توغو وكوت ديفوار، ميزانا تجاريا ايجابيا بفضل زيادة الصادرات الخاصة بها والصادرات التى تتم من خلالها.

وفى أبريل/ نيسان، تعهدت ستة بلدان هى الرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وموريتانيا والسنغال، وجميعها أعضاء فى الهيئة شبه الاقليمية المعنية بمصايد الأسماك، بتنسيق سياساتها فى هذا القطاع. واتفقت، على وجه الخصوص، على تحسين مناطق الصيد المشتركة وحمايتها وصيانتها، من خلال تقاسم معلومات ومعدات الرقابة الجوية على هذه المناطق.

مفروضة على الحبوب فى يونيو/ حزيران، كما رفعت الحظر على الواردات من دقيق الذرة.

وكما أشير آنفا، تعرضت نيجيريا الى نقص مزمن فى الأسمدة نتيجة لقرار الحكومة بتمديد الحظر على واردات الأسمدة فى عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن الحكومة تقدم الاعانات للأسمدة، فان مختلف أساليب المتعهدين حالت دون وصول الأسمدة الى المزارعين بأسعار مخفضة.

موزامبيق وانغولا

كثيرا ما يتم الجمع بين موزامبيق وأنغولا من جانب مجتمعات التنمية والجهات المتبرعة ، وذلك بسبب تراثهما الاستعمارى المتماثل والمتزامن، وتجاربهما الاشتراكية، والحروب الأهلية الطويلة والمدمرة بصورة غير عادية التى شهداها، وتحولهما مؤخرا الى اقتصاديات السوق الحرة. وقد تحمل البلدان، على امتداد أكثر من ٢٥ عاما، حالة من عدم الاستقرار المستمر تقريبا، نتيجة لهذه الأحداث. وكل من البلدين يجسد صورا للمصاعب الهائلة التى تعرض لها، والمتمثلة فى الحرب واسعة النطاق، والفقر الناجم عن الجفاف، والجوع، والأعداد الكبيرة من النازحين والسكان المتضررين من النزاع، والعديد من مشوهى الحرب. وقد ظهر مؤخرا بعض الأمل فى استتباب السلام والاستقرار. ولن تستطيع موزامبيق وأنغولا التقدم الى الأمام والظهور كدولتين قررتا مصيرهما، ولكل منهما اقتصاديات مختلفة ومستدامة، الا من خلال المحافظة على السلام السائد حاليا، واعادة بناء قاعدتهما الاقتصادية بعناية.

الميراث الاستعمارى

تجربة انغولا : كانت أنغولا قاعدة الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا. وظل القطاع الزراعى فى أنغولا يعتمد، خلال الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية، على العبيد ونظام السخرة الى أن ألغت البرتغال نظام العبيد فى أواخر القرن التاسع عشر، ونظام السخرة عام ١٩٦١. وظل الاقتصاد حتى الاستقلال فى ١٩٧٥ قويا ومتنوعا، معتمدا على قاعدة تصدير متينة. فكانت أنغولا تأتى فى المرتبة الثالثة من حيث حجم تصدير البن والسيزال، كما كانت تصدر الزيوت النباتية والشاى والتبغ واللحوم. وتجاوزت التجارة حدود الأسواق البرتغالية لتصل الى أوروبا وغيرها من الأماكن. وعلاوة على ذلك، كانت أنغولا تتمتع بالاكتفاء الذاتى من جميع المحاصيل الغذائية ، باستثناء القمح، كما كانت تنتج

فوائض من الذرة للتصدير. وكان للثروة الحيوانية دور رئيسى فى القطاع الزراعى فى البلاد قبل وصول البرتغاليين بفترة طويلة ، وكانت الأبقار تستخدم فى الجر الحيوانى كما كانت تمثل مستودعا هاما للثروة.

وقد ساعد وجود شبكة متكاملة ممتازة من وسائل النقل، بما فى ذلك الموانئ والسكك الحديدية وشبكات الطرق الرئيسية والفرعية ، على نجاح القطاع الزراعى فى أنغولا. وكانت هناك شبكة واسعة من التجار البرتغاليين المتجولين تشترى من المزارعين شبه المعيشيين والمزارعين التجاريين البرتغاليين من المستوى المتوسط ، وتقدم اليهم القروض. وكان هناك العديد من موردى المستلزمات الزراعية ، فضلا عن الصناعات الزراعية ، مثل صناعات البيرة، ومعامل تجهيز الزيوت، والمطاحن ، التى كانت توفر مسالك محلية للفوائض الزراعية. كما أنشأت الحكومة الاستعمارية عددا من مراكز البحوث الزراعية. وكانت احتياطيات الزيوت، والى حد أقل موارد الأخشاب، فى مقاطعة كابندا، توفر عائدات تصدير ضخمة. غير أنه لم يجر ضم مقاطعة كابندا الى المستعمرة الا فى ١٩٤٦. كما أسهمت عمليات استخراج الألماس فى ادرار النقد الأجنبى ، على الرغم من أنه كان يمثل نسبة فى الناتج المحلى الاجمالى تقل كثيرا عن الزيوت أو الزراعة.

تجربة موزامبيق : كان اقتصاد موزامبيق، باعتبارها مستعمرة برتغالية، يعمل بصورة أساسية كمورد للمواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية البرتغالية (مثل القطن والكوبرا والشاى والسيزال وجوز الكاشو) مع بعض الاستثناءات القليلة مثل السكر الذى كان يصنع محليا. وكان القطاع الزراعى يتألف من عدد قليل من المزارع الكبرى ، وعدة آلاف من الامتيازات التجارية (وهى المزارع التى يتمتع فيها المستوطنون بحقوق الانتفاع الحرة وطويلة الأجل)، ونحو ٥ر١ مليون مزرعة أفريقية صغيرة. وكان الاقتصاد الاستعمارى يعمل وفق نظام من السخرة. فكان المزارعون الموزامبيقيون مرغمين على تقديم يد عاملة دون مقابل لانتاج القطن والأرز، أو العمل، بدلا من ذلك، فى مشروعات

الأشغال العامة فى مختلف مناطق البلاد، وان كان معظمها فى مناطق نائية. وكان فرض الضرائب فى الريف دافعا للمواطنين الموزامبيقيين على البحث عن فرص للعمل فى المزارع الكبرى أو فى المناجم الموجودة فى جنوب أفريقيا المجاورة. وعلاوة على استغلال القطاع الزراعى، كانت السلطات الاستعمارية تحصل على عائدات ضخمة من خدمات النقل، التى كانت تقدمها للمستعمرات البريطانية التى لا تطل على بحار، ومن تصدير الأربيان.

الاستقلال والزراعة فى ظل النظامين الاشتراكيين

النظام الاشتراكى : بعد أكثر من عشر سنوات من النضال متعدد الأشكال للحصول على الاستقلال، منحت البرتغال جميع مستعمراتها فى أفريقيا الاستقلال عام ١٩٧٥. وقد فرت نسبة كبيرة من المستوطنين البرتغاليين من المستعمرات التى حصلت على حريتها حديثا، ودمر هؤلاء البرتغاليون متعمدين الممتلكات والحيوانات التى اضطروا الى تركها خلفهم. ولذا، ترك هذا النزوح الجماعى للبرتغاليين فراغا اقتصاديا واداريا كبيرا. وأقامت موزامبيق وأنغولا فى البداية نظامين ماركسيين لينينين متماثلين على أساس الحزب الواحد على النمط السوفييتى، هما نظام الجبهة الشعبية لتحرير موزامبيق ، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وجرى تأميم المصانع ومرافق التجهيز، وحولت المزارع الكبرى الى مزارع حكومية، وجرى التحكم فى الهوامش السعرية والتسويقية فى كل مرحلة من مراحل سلسلة الانتاج والتوزيع، وأصبحت جميع عمليات تسويق المنتجات والمستلزمات الزراعية تتم على أساس مركزى وتحت اشراف مجالس التسويق الحكومية أو شبه الحكومية. وأنشأ كل من البلدين المتاجر الشعبية "Lojas do povo"، التى كانت على شكل متاجر لبيع السلع بالأسعار التى تحددها الحكومة من خلال نظام للبيع بالبطاقات. وعملت الجبهة الشعبية لتحرير موزامبيق على تجميع المجتمعات المحلية الريفية المتناثرة فى قرى جماعية وتعاونيات انتاج.

الأداء الزراعى فى ظل الاشتراكية : اختارت الحكومتان الأنغولية والموزامبيقية المزارع الحكومية وتجاهلت المزارعين ، فى حين أنفقت النقد الأجنبى الشحيح على استيراد المعدات والمستلزمات الزراعية للمزارع الحكومية عالية الميكنة. ولم يكن لدى الحكومة القدرات الادارية اللازمة لادارة المزارع الحكومية بفعالية، ولذا سرعان ما انخفضت الانتاجية والانتاج.

وتعرض انتاج البن الأنغولى للاصابة الشديدة بالآفات بعد عام من الاستقلال ، بسبب عدم جنى قرون البن فى الوقت المناسب، وتركها الى أن أصابها العفن والآفات. وحددت أسعار البن بمستوى منخفض مما دفع المزارعين الى قطع أشجار البن والاستعاضة عنها بالكسافا. وانخفضت صادرات البن من ٢١٨ ٧٠٠ طن فى ١٩٧٣ الى ما لا يتجاوز ٤٧ ٢٠٠ طن فى ١٩٨٠، أى ما يعادل ٢١ فى المائة فقط من مستوى ١٩٧٣. وفيما يتعلق بالذرة، تحولت أنغولا من مصدر صاف (١١٢ ٠٠٠ طن) فى ١٩٧٣ الى مستورد صاف (١٤٢ ٧٠٠ طن) فى ١٩٨٠[٧]. وعلى نحو مماثل، انخفض انتاج جوز الكاشو والأرز والذرة فى موزامبيق بما يزيد على ٥٠ فى المائة فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠. وانخفض انتاج السيزال والكويرا بنسبة ١٥ فى المائة و ٢٥ فى المائة على التوالى خلال نفس الفترة [٨]. وكان من الملاحظ دوما أن كلا من جبهة تحرير موزامبيق وحركة تحرير أنغولا قد ارتكبتا خطأ واحدا هو الافراط فى المركزية والتحكم فى الاقتصاد، وذلك نظرا للضعف الشديد الذى تتسم به قدرة الموارد البشرية فيهما.

الحرب الأهلية : وثمة عامل مهم آخر ساهم فى سوء أداء الاقتصاد فى كلا البلدين الاشتراكيين المستقلين حديثا ، ألا وهو القلاقل الأهلية. فقد اضطرت أعداد كبيرة من الأسر الريفية الى ترك مزارعها والانتقال الى المراكز الحضرية نتيجة لحالة انعدام الأمن الشديدة. ففى أنغولا، كان الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال التام لأنغولا يونيتا (UNITA) واحدا من عدة فئات كانت تحارب الاستعمار البرتغالى، ثم أصبح المعارض الوحيد لحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وكانت «يونيتا» تتمتع بتنظيم جيد وانضباط شديد،

---

(٧) World Bank. 1994. *Angola strategic orientation for agricultural development: an agenda for discussion.* Washington, DC.

(٨) World Bank. 1996. *Mozambique agricultural sector memorandum. Volume II. Main report.* Washington, DC.

وتحصل على امدادات كافية من كثير من المزارعين المحليين. واستغلت يونيتا مناطق انتاج البن والزيت والأخشاب التى كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وسرعان ما أصبحت أنغولا مقسمة، من الناحيتين الجغرافية والسياسية ، بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا التى تسيطر على المراكز الحضرية، ويونيتا التى كانت تسيطر على المناطق الريفية. وعلى العكس من ذلك، تكونت حركة المقاومة الوطنية فى موزامبيق ، وهى الحركة المعارضة للجبهة الشعبية لتحرير موزامبيق، بعد الاستقلال، وكانت تقوم، فى بعض الأحيان، بعمليات نهب للمجتمعات المحلية الريفية وتدمير للنشاطات الاقتصادية ، نتيجة لتكرارها نسف البنية الأساسية للنقل والطاقة الهيدرومائية. ولم تكن هذه الحركة حسنة التنظيم، ولم تقم علاقات قوية مع المنتجين الزراعيين. وأدت هذه الحروب الأهلية المطولة الى نسف البنية الأساسية المادية والاقتصادية فى كلا البلدين ، ولاسيما فى أنغولا بسبب استئناف الحرب وتكثيفها بعد اعلان نتائج الانتخابات الرياسية فى ١٩٩٢.

تحرير الاقتصاد فى موزامبيق

بدأت موزامبيق عملية تحرير للأسواق فى أوائل الثمانينات، وتمثلت احدى النتائج الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٨٣، فى أن استراتيجية التنمية الزراعية الجارية، التى تركز على انتاج المزارع الحكومية ، ليست فعالة، وأنه لابد من توجيه المزيد من الدعم لقطاع المزارع الخاصة والأسرية. وبغية زيادة حوافز الانتاج والتسويق ، التى تقدم لهذا القطاع، ألغيت القيود المفروضة على أسعار الخضر والفاكهة، وزيدت الأسعار الثابتة للسلع الزراعية الأخرى. وانضمت موزامبيق، فى العام التالى، الى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبدأت، فى غضون ثلاث سنوات من ذلك، فى تنفيذ حزمة اصلاحات واسعة للسوق، فى اطار التكيف الهيكلى، تعرف باسم برنامج الاحياء الاقتصادى(٩). ويعالج هذا البرنامج التشوهات والاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى، مع تحرير الأسواق وتطبيق الخصخصة.

(٩) Tinker, V. 1992. Structural adjustment and agricultural pricing in Mozambique. *Review of African Political Economy*, 53: 25-42.

تحرير السوق : جرى، اعتبارا من عام ١٩٨٨، تحرير أسعار الانتاج والاستهلاك بالتدريج. وألغى الكثير من الأسعار الثابتة لتحل مكانها أسعار الزامية دنيا، ثم بعد ذلك أسعار دنيا يوصى بها. وأعدت هذه الأخيرة لمجرد أن تكون مرجعا للتجار وللتخفيف عن المزارعين. وجرى تحرير أسعار المنتجات الزراعية فى ١٩٩٣، ولم يحتفظ بالقيود السعرية الا على الخبز ودقيق القمح. وكان هناك، ومازال، عدد من السلع الاستهلاكية الزراعية، مثل وقود الطهى، يخضع للقيود السعرية.

وخلال نفس الفترة، جرى بالتدريج تحرير التجارة الدولية. وكانت أسعار جوز الكاشو والقطن تخضع دوما، حتى خلال الفترة الاستعمارية، للقيود. غير أنه جرى فى ١٩٩٤ تعديل طريقة حساب الأسعار التى تحررها المجالس السعرية لهاتين السلعتين لتعكس بدرجة أوثق أوضاع السوق الدولية. ووفقا لمدونة الرسوم الجمركية لعام ١٩٩١، كان يتعين تبسيط تعريفات الاستيراد ووضعها فى خمس فئات تتراوح بين ٥ و ٣٥ فى المائة. وكان يتعين وضع توضيحات لتعريف مجموعات السلع، والتقليل الى أدنى حد ممكن من معايير الاعفاء، من أجل الحد من ترك تطبيق الرسوم الجمركية للتقديرات الشخصية. ونصت المدونة أيضا على قصر جميع ضرائب التصدير، باستثناء تلك المفروضة على جوز الكاشو الخام، على ٥ر٠ فى المائة فى ١٩٩١ ثم الغائها تماما بعد ذلك. وأجرت الحكومة أيضا خفضا كبيرا على ضرائب تصدير جوز الكاشو الخام، مما يتوقع معه حدوث زيادة فى أسعار تسليم المزرعة وزيادة فى الانتاج. ولن تفرض ضرائب تصدير، بمقتضى برنامج الاحياء الاقتصادى، على أية سلعة بعد عام ٢٠٠٠. وفى الوقت الحاضر، تعتبر ضريبة جوز الكاشو الخام الضريبة الوحيدة الباقية. وعلى الرغم من أن القيود التى كانت مفروضة على تراخيص التصدير قد خفضت بدرجة كبيرة، فان عملية منح تراخيص الاستيراد مازالت تتسم بالتعقيد والارهاق.

الخصخصة : بدأ برنامج الخصخصة لعام ١٩٨٩ العملية ببيع المزارع والمؤسسات الحكومية. وحتى الآن، جرت

خصخصة جميع المزارع الحكومية تقريبا وأكثر من ٥٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة وكبيرة ، بما فى ذلك معامل تصنيع جوز الكاشو ومكاتب الجمارك. وجرى الغاء المتاجر الشعبية "Lojas do Povo" ، وأصبحت الحكومة أكثر تسامحا مع تجار القطاع الخاص. غير أنه مازال للدولة مصالح فى انتاج السكر وحلج القطن وصيد الأسماك. ومن المعروف أنه كانت توجد عادة علاقات تعاقدية بين المحالج وصغار منتجى القطن. أما الآن فان هذه المحالج تعمل فى اطار امتيازات المشروعات المشتركة مع الحكومة. وفى حين أن مصانع السكر المشتركة تحصل عادة على امداداتها من المزارع الكبيرة، فانها تدرس الآن اقامة ترتيبات تعاقدية مع صغار المزارعين أيضا. ومن الجدير بالملاحظة أنه فى حين جرت خصخصة عمليات الزراعة، فان جميع الأراضى مازالت مملوكة للدولة.

وقد تم، بموجب قانون عام ١٩٩١، الذى ينص على اعادة تنظيم جميع المنشآت الحكومية، تحويل المؤسسات، التى لم تخصخص بعد، الى مؤسسات «عامة» يتعين تشغيلها وفقا للقواعد التجارية مع تحسين عملية مسك السجلات وزيادة ترتيبات المحاسبة المالية. ومهد قانون الاستثمارات الأجنبية ، الذى صدر فى يونيو/ حزيران ١٩٩٣، الطريق أمام زيادة هذه الاستثمارات فى موزامبيق. وتعد البرتغال وجنوب أفريقيا أكبر جهتين للاستثمار فى هذا البلد، ويعتبر قطاعا الزراعة والسياحة (١٠) أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات. ويسمح هذا القانون أيضا بافتتاح بنكين أجنبيين وشركة تأمين فى مابوتو.

تصحيح التشوهات والاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى : سنت حكومة موزامبيق، سعيا الى معالجة التشوهات والاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى، سلسلة من تدابير التكيف الهيكلى القياسية. فقد أدى خفض قيمة العملة الوطنية الى الحد من الفروق بين أسعار الصرف الموازية والرسمية من ٢ ١٠٠ فى المائة فى ١٩٨٩ الى ٣٫٦ فى المائة فى ١٩٩٥. وفى حين أدى خفض قيمة العملة الى زيادة جاذبية محاصيل التصدير الموزامبيقية للمستثمرين الأجانب،

(١٠) *South African Economist*. July 1993. Drumming up investment.

فانه تسبب فى زيادة أعباء استيراد المعدات وغير ذلك من المواد اللازمة لاعادة التعمير والاحياء. وكان ذلك هو الحال فى عملية اعادة تنشيط عمليات تصنيع السكر. وفى حين كانت القروض المقدمة للمؤسسات شبه الحكومية غير محدودة ولا تخضع للمراقبة بصورة أساسية فى الماضى، فانها الآن تخضع لحدود معينة، كما زاد تطبيق الاجراءات المصرفية الدولية عليها وعمليات الابلاغ عنها. ورفعت الحكومة أيضا أسعار الفائدة ووضعت قيودا على زيادة امدادات النقود، ونتيجة لهذه التدابير، انخفض التضخم من ١٦٣ فى المائة فى ١٩٨٧ الى أقل من ٥٠ فى المائة فى ١٩٩٦. وجمدت حكومة موزامبيق التعيينات، وتوسعت فى جباية الضرائب وتحسين هذه العملية، والحد من مستوى الانفاق على بعض البرامج ، من أجل سد الثغرة القائمة بين عائدات الحكومة وانفاقها، والحد من العجز. وكان الدين الخارجي يمثل ٤٠٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٤، فى حين أخذت نسبة خدمة الديون فى الانخفاض بصورة مستمرة تقريبا منذ ١٩٩٠ حيث بلغت ٧٧ فى المائة فى ١٩٩٦ بعد أن كانت هذه النسبة ١٦٢ فى المائة فى ١٩٩٠ (١١).

استراتيجية للزراعة : تملك موزامبيق امكانيات زراعية جيدة فيما يتعلق بالحبوب الأساسية وعدد آخر من المحاصيل النقدية ، مثل جوز الكاشو والقطن والسيزال والشاى والتبغ والفول السودانى وزيت عباد الشمس والحمضيات والخضر. ويتمتع الجزء الشمالى من البلاد بمعدلات ملائمة من الأمطار، وتربة أفضل من تربة المناطق الأخرى، فى حين تقتصر تربية الحيوان على المناطق الخالية من ذبابة التسى تسى فى الجنوب. وتتسم سبل الاتصالات والمواصلات فيما بين الشمال والجنوب بالضعف، فى حين أصبحت كل منطقة الآن ترتبط بصورة أفضل بالأسواق الدولية. وعلى الرغم من أن المواصلات والطاقة ومصايد الأسماك والسياحة تنطوى الآن على امكانيات اقتصادية هامة، فان الزراعة تشكل نحو ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، ويعمل بها نحو ٨٠ فى المائة من السكان النشطين. وتمتلك الغالبية العظمى من

(١١) World Bank. 1993. *Mozambique Policy Framework paper for 1994-96*. Washington, DC.

المزارعين فى موزامبيق نحو هكتار من الأراضى، ومع ذلك فان هذه الرقع تشكل مجتمعة ٩٥ فى المائة من مساحة جميع الأراضى المزروعة فى البلاد. ويعانى معظم المزارعين من الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائى الموسمى، ويتمتع أقل من ٣٠ فى المائة منهم بفرص الحصول على دخل غير زراعى.

ونظرا لأهمية الزراعة، تتمحور الاستراتيجية الانمائية فى موزامبيق على القطاع الزراعى. وقد وضعت الحكومة، بالتعاون مع الجهات المتبرعة، برنامجا للقطاع بأكمله يستغرق خمسة أعوام هو «البرنامج الزراعى»، الذى يحدد الأولويات والاستراتيجيات اللازمة للتوسع فى الانتاج الزراعى، والتخفيف من حدة الفقر، وصيانة الموارد الطبيعية. ويتركز البرنامج على التخطيط والتنسيق وبناء القدرات فى وزارة الزراعة ومصايد الأسماك [١٢]. وكان هناك بعض القلق من أن يكون البرنامج قد ركز بصورة شديدة للغاية على الانتاج ، وذلك على حساب الفرص غير الزراعية وجوانب مابعد الانتاج فى الزراعة ، مثل التسويق والتصنيع.

القضايا التى تحيط بالزراعة فى موزامبيق اليوم

اعادة تنشيط الانتاج الزراعى : تم توقيع اتفاق السلام الذى وضع حدا للحرب الأهلية المطولة، فى نهاية المطاف عام ١٩٩٢. غير أن آثار الحرب مازالت تؤرق المناطق الريفية وهى تتمثل فى الألغام المدفونة [١٣] والعصابات، والبنية الأساسية المدمرة، والفقر، وانعدام الأسواق تقريبا الخاصة بالمنتجين والسلع الاستهلاكية الأساسية. ومما يزيد من تفاقم الموقف ذلك الجفاف الشديد الذى تعرضت له البلاد فى ١٩٩٢. ولذا، جاء نحو ٨٠ فى المائة من مجموع الحبوب المتوافرة فى ١٩٩٢ من المعونة الغذائية (٧٢ فى المائة) والواردات التجارية (٨ فى المائة) [١٤]. ومنذ ذلك الوقت، أخذت المعونة الغذائية فى الانحسار ببطء، مع استمرار بعض البرامج المتبقية للفئات شديدة الحساسية ، مثل برامج الغذاء مقابل العمل الموجهة لمشروعات الاحياء النوعية، وتوفير البذور والأدوات الزراعية لأغراض اعادة الاستيطان. وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ الى أن المعونة

(١٢) *Programa Nacional de Desenvolvimento Agrario (PROAGRI): Draft III.* 1996. Maputo, Ministry of Agriculture and Fisheries.

(١٣) راح نحو ١٠ ٠٠٠ مواطن موزامبيقى ضحية الألغام، حيث يثرت بعض أعضاء ٨ ٠٠٠ منهم. وتشير التقديرات الى انه مازال هناك نحو مئات الآلوف من الألغام.

(١٤) *Boletim de Segurança Alimentar.* 1991/92. Maputo, Department of Food Security, Ministry of Commerce.

الغذائية والواردات التجارية قد انخفضت الى نحو ١٠ فى المائة من الامدادات المتوافرة من الحبوب. وأظهر الانتاج المحلى للحبوب زيادات متكررة ، حيث ارتفعت الزيادة من ٣٫٤ فى المائة فى ١٩٩٤ الى ٣٠ فى المائة فى ١٩٩٥، فضلا عن زيادة أخرى بنسبة ٣٤ فى المائة فى ١٩٩٦. وسوف يعتمد استمرار النمو فى الناتج الزراعى بصورة متزايدة على توافر المستلزمات المعززة للانتاجية ، مثل الأسمدة أو البذور المحسنة ، وبدرجة أقل على التوسع فى المساحة المزروعة. وزاد انتاج جوز الكاشو والكوبرا وبذور القطن وقصب السكر بمعدلات أكثر تدرجا من الحبوب. وسوف يعتمد أداء القطاع الزراعى فى المستقبل ، بصورة كبيرة، على توافر المستلزمات والقروض، واصلاح مرافق التصنيع وتطوير البنية الأساسية الريفية ومسائل التسويق.

التسويق : لا يقوم سوى أقل من ٣٠ فى المائة من المزارعين فى موزامبيق بتسويق فوائض انتاجهم. ويعتبر الفول السودانى ، تليه الذرة ، أكثر السلع شيوعا فى التجارة. وهناك عدد من القيود الملموسة التى تعرقل تنويع التسويق الزراعى وتوسيع نطاقه. فشبكة التجارة الريفية تتألف من ما يقرب من ٥٦٤ ٩ مؤسسة تجارية ، لم يكن يعمل سوى ٦١ فى المائة منها فى ١٩٩٥. فتكاليف النقل مرتفعة للغاية، كما أن الحركة مازالت محدودة فى مختلف أنحاء البلاد بسبب انتشار العصابات. وأدت عمليات التخريب ذات الصلة بالحرب واهمال الصيانة الى تدمير شبكة الطرق بحيث أصبحت نسبة ٣٠ فى المائة منها فقط هى الصالحة الآن للسفر، كما أن مرافق التخزين أصبحت محدودة للغاية. وتستخدم مخازن معهد الحبوب فى موزامبيق ، وهو مجلس تسويق الحبوب فى هذا البلد ، دون طاقاتها بصورة خطيرة. وتؤدى الأسعار المرجعية الدنيا، التى تطبق بصورة غير منظمة فى جميع أنحاء البلاد، الى الاجحاف بقابلية المنتجات للتسويق. ويؤدى نقص السيولة وانعدام القروض الريفية الى الحد من حجم التجارة، وانتشارها الجغرافى، وارتفاع تكاليف المعاملات ارتفاعا كبيرا بسبب لجوء التجار الى استخدام نظام المقايضة. كما أن الضرائب المفروضة على

عمليات التداول والترويج ومتطلبات الترخيص البالية والمرهقة تثبط دخول عناصر جديدة الى الأسواق الريفية.

حيازة الأراضى : يرجع القانون العقارى الحالى فى موزامبيق الى الفترة الاستعمارية. وقد وضع مشروع قانون جديد الا انه مازال يتعين دراسته من قبل البرلمان . وتخضع جميع الأراضى الآن لملكية الدولة ، التى تتولى اصدار عقود الايجار المتجددة لمدة ٥٠ عاما مع منح حقوق الانتفاع الحرة، حيث يجوز للحائز أن يبيع ويورث التحسينات وحقوق الحصول على الأرض. وتعتمد سلطة منح حقوق الحصول على الأراضى واصدار صكوك الملكية على حجم الحيازة. وعلى الرغم من أن الحدود الفعلية تتباين وفقا لنوع استخدام الأراضى، فان صغار الحائزين يخضعون لاشراف السلطات المحلية ولا يحتاجون لصكوك ملكية ، فى حين تحصل الحيازات الكبيرة على هذه الصكوك وتدار من جانب وزارة الزراعة ومصايد الأسماك، وتخضع الحيازات التى تزيد على ١٠ ٠٠٠ هكتار لسلطة هيئة الأراضى. وعلى الرغم من أن موزامبيق تعتبر، عموما، من البلدان التى تتضمن وفرة فى الأراضى، فان ٣ الى ٤ ملايين هكتار فقط ، من مجموع ما يقدر بنحو ٣٦ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة ، هو الذى يصنف على أنه من الأراضى جيدة النوعية التى يسهل الوصول منها الى الأسواق. أما المقاطعات الاكثر اكتظاظا بالسكان ، وهى مابوتو وغازا وانهيومبان ، فانها تتعرض جميعا لنقص وشيك فى الأراضى ، وخاصة عندما تؤخذ احتياجات جمع حطب الوقود والقنص والرعى فى الاعتبار.

التحرير الاقتصادى فى أنغولا

اعترفت حكومة أنغولا عام ١٩٨٤ بفشل المزارع الحكومية وبدأت فى توزيع الأراضى وغيرها من الموارد مثل المستلزمات والمساعدات الفنية على روابط المزارعين. وثارت مناقشات بشأن تحرير الأسعار وزيادة دور القطاع الخاص، ولامركزية الادارة، واتاحة قدر أكبر من الاستقلال المالى

الاطار رقم ٧

التطورات الحديثة فى أوضاع المحاصيل وامدادات الأغذية فى موزامبيق

زارت بعثة مشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمى، لتقدير أوضاع المحاصيل وامدادات الأغذية، موزامبيق فى أبريل/ نيسان ١٩٩٧، لتقدير انتاج البلاد من المحاصيل الغذائية فى ١٩٩٦/١٩٩٧، ووضع توقعات للاحتياجات من واردات الحبوب فى ١٩٩٧/١٩٩٨، وتحديد الاحتياجات المحتملة من المعونة الغذائية. وقد وجدت البعثة تطورات مشجعة فى أوضاع المحاصيل وامدادات الأغذية الا أنها رأت، رغم ذلك، أنه ستظل هناك حاجة الى كميات كبيرة من المعونة الغذائية. ونظرا للزيادة الطبيعية فى أعداد السكان، واندماج العائدين والجنود المسرحين فى المجتمع فى الوقت المناسب، زادت المساحة الكلية المزروعة بالحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية فى ١٩٩٦/١٩٩٧ بنحو ٦ فى المائة عما كانت عليه فى العام السابق. وتشير التقديرات الى ان اجمالى انتاج الحبوب فى ١٩٩٦/١٩٩٧ سيزيد بنسبة ١١ فى المائة مقارنة بالعام السابق. كما زاد انتاج الكسافا، وهى السلعة الأساسية الأخرى، وتشير التقديرات الى ان انتاج الفاصوليا والفول السودانى سيزيد بنسبة ٨ر٥ فى المائة مقارنة بالعام السابق.

ونتيجة لهذه الزيادات فى انتاج الحبوب وغيرها من الأغذية ، يتوقع أن تتحسن الأوضاع العامة للامدادات الغذائية فى موزامبيق فى السنة التسويقية ١٩٩٧/١٩٩٨ (أبريل/ نيسان - مارس/ آذار) عما كانت عليه فى العام السابق ، مع توافر فوائض من الحبوب الخشنة تقدر بنحو ٦٣ ٠٠٠ طن. غير أن البلد سيظل فى ١٩٩٧/١٩٩٨ فى حاجة الى استيراد كميات تقديرية من الأرز والقمح تبلغ نحو ٢٠٥ ٠٠٠ طن.

وأشارت تقديرات البعثة الى أن هناك نحو ١٧٢ ٠٠٠ نسمة سيحتاجون الى مساعدات غذائية لمدة أربعة أشهر، وأن عددا آخر يبلغ ٧٧ ٠٠٠ نسمة قد يحتاج الى مساعدات لفترة ثلاثة أشهر أخرى، وان كان ذلك يعتمد على نتائج تقييم أداء المحاصيل

في الموسم الثاني ، نظرا لأن حقول الحصاد الأول قد غمرتها مياه الفيضانات. فقد أدت الأمطار الغزيرة، التي هطلت على الاقليم الأوسط ، الى حدوث فيضانات أسفرت عن أضرار جسيمة لحقت بالمحاصيل ولاسيما بالمزارع الواقعة على طول أنهار زامبيزى وبونغوى وبوزى.

غير أنه حتى مع الحصاد الثاني الواعد، سيظل هناك عدد كبير من السكان يواجه صعوبات فى التغلب على نقص الأغذية اذا لم يتمكن من الحصول على مساعدات. فهناك أسر فى بعض المناطق فى الأقاليم الجنوبية التى تعانى عادة من العجز الغذائى، فضلا عن أجزاء فى المقاطعات الأخرى ، قد لا تستطيع أن تغطى احتياجاتها الاستهلاكية من انتاجها الخاص أو لا تملك القدرة على شراء الأغذية من الأسواق. فلم يحقق السكان فى الجنوب الاكتفاء الذاتى فى أى وقت من الأوقات، ولذا اعتمدوا دائما على السوق فى تلبية احتياجاتهم. ومازال نقص البنية الأساسية يمثل اختناقات خطيرة فى الكثير من مناطق العجز الغذائى، ولذا، تنحو الأسعار الى الارتفاع بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على السوق. وفى حين أن الأسر التى تزرع بعض المحاصيل النقدية ، مثل القطن وجوز الكاشو، وتلك التى تجد فرص عمل فى القطاعات غير الزراعية ، تستطيع أن تشترى الأغذية التى تحتاجها، فان الكثير من منخفضى الدخل والمتعطلين يعجزون عن الحصول على الأغذية الكافية.

وتشير تقديرات البعثة الى أنه من بين مجموع الاحتياجات من واردات الحبوب، سيجرى تغطية ١٠٢ ٠٠٠ طن من الواردات التجارية، وبذلك يتبقى عجز قدره ١٠٣ ٠٠٠ طن ينبغى تغطيته من المعونة الغذائية. وتقدر المعونة الغذائية الطارئة بنحو ١٠ ٠٠٠ طن ، تشمل ١ ٠٠٠ طن من البقول يمكن توفيرها من المشتريات المحلية. وتمثل الاحتياجات من المعونة الغذائية فى ١٩٩٨/١٩٩٧، بصفة عامة ، نسبة ٤٦ فى المائة من حجم المعونة التى قدمت فى العام السابق.

للمؤسسات العامة. وكانت لانخفاض أسعار النفط الدولية فى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ آثار مدمرة على ميزان المدفوعات الذى كان يعانى بالفعل من متاعب. ودفع ذلك الحكومة الى بدء تنفيذ «برنامج للتطهير» الاقتصادى والمالى، وتقدمت فى وقت لاحق من العام بطلب العضوية فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وطبقت أنغولا، مثلما فعلت موزامبيق، برنامجا للاحياء الاقتصادى، وهو برنامج للاصلاح يعالج عملية تحرير الأسواق والتشوهات والاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى والخصخصة. غير أن طريق أنغولا الى تحرير الأسواق كان أكثر التفافا حيث استخدمت سلسلة طويلة من السياسات غير المناسبة فى بعض الأحيان للوصول الى نتيجة مماثلة. وتعرض التخطيط فى أنغولا لمزيد من العقبات نتيجة لعودة الحرب الأهلية فى ١٩٩٢. وعلى الرغم من أن الحكومة وحركة يونيتا قد وقعتا اتفاقا جديدا فى ١٩٩٤، فلم يتم بعد تنفيذ جميع البنود المتفق عليها. وجرى تمديد الوعد النهائى لاتمام التسريح الكامل للجنود وانسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومازالت البلاد مقسمة من الناحيتين المادية والسياسية. والواقع أن عدم التأكد من استتباب السلم الدائم يعوق تنفيذ تدابير تحرير الأسواق ويعرقل الأداء الاقتصادى.

تحرير الأسواق : بدأت عملية تحرير الأسواق بالتدريج فى ١٩٨٨ مع ازالة القيود عن أسعار الفاكهة والخضر. وفى عام ١٩٩١، ألغت الحكومة جميع القيود المفروضة على الأسعار باستثناء سبعة منتجات أساسية (الدقيق والخبز والأرز والسكر وزيت الطهى واللبن المكثف والصابون) ، التى فرضت عليها قيود هامشية بعد ذلك بفترة قصيرة. وفرضت الحكومة أيضا أسعارا ثابتة على مجموعة أخرى من الخدمات الاستهلاكية الأساسية تشمل الايجارات وأجور النقل العام والكهرباء والمياه. ويوجد فى الوقت الحاضر ثلاث مجموعات من النظم السعرية هى الأسعار الثابتة، والحرة، والهوامش الثابتة. ومما يزيد من تعقيد الموقف، أن أسعار السوق الموازية تختلف اختلافا شاسعا عن الأسعار الموجهة. واستمرت مجموعة الجهات الدولية المتبرعة فى ممارسة

الضغوط لالغاء جميع القيود المفروضة على الأسعار. وفى عام ١٩٩١، وضعت الحكومة برنامجا للقروض الزراعية والسمكية لمساعدة المزارع والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. غير أن الحرب أدت ، للأسف ، الى تقويض ما تحقق من نجاح فى تنفيذ البرنامج ، وظلت القروض الريفية معدومة تماما تقريبا حتى اليوم.

وأعاد قانون الاستثمارات الأجنبية تنظيم الضرائب ، حتى أصبحت أكثر مواتية للمستثمرين الأجانب. وألغيت حصص الاستيراد وتراخيصه التى كانت تصدرها وزارة التجارة. ومع ذلك، مازالت هناك عقبات ضخمة تعترض التجارة ، فهناك الضرائب والرسوم ومتطلبات منح التراخيص ، فضلا عن عملية بيروقراطية ثقيلة لتوثيق جميع المعاملات. وأدت تعقيدات النظام الى حدوث حالات من اساءة الاستعمال.

الخصخصة : ينظم قانونان صدرا فى ١٩٨٨ و ١٩٩١ عملية الخصخصة. ومنح هذان القانونان معاملة تفضيلية لمواطنى أنغولا، ووضعا حدا أقصى قدره ٤٩ فى المائة على الملكية الخاصة، ونصا على انشاء نظام لتخصيص جزء من أسهم المؤسسات التى جرت خصخصتها للمديرين والعمال. وبحلول عام ١٩٩٢، كانت المئات من الشركات والمزارع المملوكة للدولة قد قسمت الى وحدات خاصة صغيرة من خلال عملية مزايدة لا ترقى الى مستوى الشفافية والوضوح الكاملين. ويتوقع أن تزيد الاستثمارات الخاصة فى البلاد مع زيادة التأكيدات بحلول السلام الدائم.

تصحيح التشوهات والاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى : لم تكن عملية تصحيح تشوهات الاقتصاد الكلى فى أنغولا عملية مباشرة أو ناجحة مثلما كان الحال فى موزامبيق . فقد أصدرت الحكومة، فى سعيها لمكافحة التضخم الجامح، عملة جديدة فى ١٩٩٠، الا ان قيمتها خفضت بنسبة ٩٥ فى المائة فى العام التالى. وأنشأت الحكومة بعد ذلك نظاما معقدا لأسعار الصرف المتعددة، كان يعمل من خلال الضرائب التى تفرض على الواردات

والصادرات التى تتم بأسعار مختلفة اعتمادا على نوع السلعة ووجهتها والاستفادة منها. وبغية الحد من الانفاق، فرضت الحكومة تجميدا على الأجور، وشددت من شروط حصول المؤسسات الحكومية على القروض. وخلال السنوات الست الماضية، أنفق مايقرب من ثلثى الميزانية على الدفاع والادارة. وفى مقابل ذلك، حصلت الزراعة على ما لايتجاوز ٥ر١ فى المائة فى المتوسط. وقد انخفضت النسبة المخصصة للدفاع فى الميزانية مؤخرا بنحو ٥٠ فى المائة فى حين زادت النسبة المخصصة للادارة. وعلى الرغم من تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة فى ١٩٨٩، استمر صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى فى ممارسة الضغوط لتطوير الممارسات المصرفية واجراءات الابلاغ واعداد التقارير.

واستطاعت أنغولا، رغم الحرب، أن تحقق بعض التحسن فى عدد من التدابير المعيارية على مستوى الاقتصاد الكلى. فقد تقلص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار السوق الموازية بصورة كبيرة. وانخفض التضخم من ٤٠٠٠ فى المائة فى ١٩٩٥ الى ما يقرب من ٢٠٠٠ فى المائة فى العام السابق (١٥).

بعض قضايا الزراعة فى أنغولا اليوم

تنشيط الانتاج الزراعى : تملك أنغولا امكانيات زراعية ممتازة. فالتنوع القائم فى الأقاليم الايكولوجية الزراعية يتيح انتاج كل من محاصيل المناطق المعتدلة والمناطق الاستوائية، ويتوقع أن تعود الثروة الحيوانية الى الاضطلاع بدور هام فى هذا القطاع. وعلى الرغم من أن أعمال التعدين، التى تشمل النفط والألماس، تشكل أكبر حصة فى الناتج المحلى الاجمالى، فان الزراعة مازالت تمثل قطاعا مهما فى الاقتصاد الأنغولى، حيث تساهم بما يقرب من ٢٠ فى المائة فى الناتج المحلى الاجمالى. وعلى الرغم من حالات الاضطراب والتوقف المرتبطة بالحرب، مازال أكثر من ٨٠ فى المائة من السكان يعتمدون على الزراعة.

وبعد عودة الحرب عام ١٩٩٢، زادت أعمال العنف والعصابات وسرقة المحاصيل بدرجة كبيرة، وتعرضت البنية

(١٥) FAO. 1996. *Agriculture and macroeconomy: linkages and sector policy.* Angola agricultural recovery and development options review. Working Paper No.14. By S.Kyle. Rome

الأساسية الريفية للتدمير الكامل، وأصبح البلد مليئا بالألغام الأرضية. ولذا اختار المزارعون، بل وحتى قرى بأكملها، الفرار الى السلامة النسبية فى المراكز الحضرية، وبالتالى انخفض الانتاج الزراعى بدرجة كبيرة ولاسيما فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. ونظرا لأن يونيتا كان يعتمد على مصادر محلية فى الحصول على الامدادات الغذائية، فانه لم يتسبب فى خلق مصاعب للمنتجين قدر المستطاع، بل انه قدم بعض الخدمات الارشادية. ومازال هذا البلد، حتى الآن، مقسما على الرغم من ازالة معظم نقاط التفتيش. وكان أسوأ عام فى تاريخ انتاج الحبوب والكسافا هو ١٩٩٣/١٩٩٤، غير أن الانتاج أخذ فى الزيادة منذ ذلك الوقت . وعلى الرغم من زيادة انتاج الحبوب فى ١٩٩٦/١٩٩٧ بنسبة ١٠٠ فى المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٥/١٩٩٦ فان نحو نصف الاحتياجات يتم تغطيته عن طريق المعونة الغذائية والواردات التجارية .

وتجتاز أنغولا الآن مرحلة مبكرة من اعادة التوطين. فقد استقر الكثير من الأسر الريفية فى أماكن مؤقتة، وتعتزم مواصلة هجرتها على مراحل. ويواصل برنامج الأغذية العالمى والمنظمات غير الحكومية توزيع الأغذية والبذور والأدوات الزراعية. ويتوقع برنامج الأغذية العالمى أن يكون عام ١٩٩٨ العام الأخير لمشاركته فى توفير المعونة الغذائية . وهناك بعض القلق من أن لا يعود الشباب، الذى يتركز حاليا فى المراكز الحضرية، الى أنماط الحياة الريفية التى تركوها خلفهم. ومع ذلك، بدأت المناطق الريفية فى العودة الى الحياة الطبيعية ، ومن ثم بدأت نشاطات التسويق فى الانتعاش بالتدريج. ويتوقع أن يستمر ذلك مع اكتساب المزيد من حرية الحركة.

ويركز برنامج الحكومة الحالى لقطاع الزراعة، بصورة منطقية، على عمليات الاحياء، وبناء القدرات. غير أن معظم الأموال المستخدمة فى هذه النشاطات يأتى من الجهات المتبرعة وليس من ميزانية البلاد. ووضع مجتمع المتبرعين، بالتعاون مع حكومة أنغولا، برنامج احياء المجتمع المحلى. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج يماثل برنامج القطاع الزراعى فى موزامبيق، فانه لا يقتصر على القطاع الزراعى

حيث انه برنامج متكامل ينسق جهود الجهات المتبرعة. ونظرا للاهتمام الحالى بالأسواق، وندرة اليد العاملة الزراعية والأنماط التقليدية، اقترحت وزارة الزراعة والتنمية الريفية برنامجا يركز على طاقة الجر الحيوانية والمؤسسات الزراعية التجارية المملوكة للقطاع الخاص. وتعمل الجهات المتبرعة والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث الدولية، فى الوقت الحاضر، على اعادة تكوين المخزونات من الحبوب المحلية وتحسينها.

بناء الثقة : يتمثل أحد المعوقات الرئيسية أمام التقدم فى أنغولا فى انعدام الثقة فى جميع نواحى الحياة الأنغولية تقريبا: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتلقى عملية اشتعال الحرب من جديد فى ١٩٩٢، واستمرار ارجاء عملية التصالح، ظلالا من الشك على الآفاق المستقبلية لتدعيم عملية السلام. ويخشى الكثير من الأنغوليين على سلامتهم البدنية. ففى ١٩٩٠، وجهت الحكومة ضربة قاسمة الى ثقة الجماهير المهتزة بالعملة الوطنية. فلدى اصدار أوراق الكوانزا، جرى استبدال الأوراق القديمة واحلال الأوراق الجديدة مكانها بنفس القيمة، الا أنه لم يصرف نقدا سوى ٥ فى المائة من هذه القيمة، وتقرر تحويل الجزء الباقى الى سندات حكومية. وفى حين اضطر سكان الريف ، الذين عجزوا عن استبدال أوراقهم النقدية، الى الاحتفاظ بأوراق نقدية قديمة عديمة القيمة ، فان الحد الأقصى البالغ ٥ فى المائة ، الذى حصل عليه أولئك الذين استطاعوا الحصول على الأوراق النقدية الجديدة، لا يوفر النقد الكافى لتغطية المصروفات المباشرة بما فى ذلك الأغذية.

ثروة النفط والألماس : تنعم أنغولا بثروة من النفط والألماس ، اذ يشكل النفط نحو ٩٠ فى المائة من الصادرات ونصف الناتج المحلى الاجمالى(١٦). ومن المفارقات أن الربحية المفرطة لهذا القطاع تمثل لعنة لأنغولا كذلك. فعائدات التصدير المركزة تركيزا عاليا تنحو عادة الى التسبب فى الافراط فى تحديد قيمة العملة المحلية والى زيادة الضغوط التضخمية، وخاصة عندما تنفق الحكومة هذه العائدات بدلا

(١٦) World Bank. 1994. *Angola: strategic orientation for agricultural development.* Washington, DC.

من أن تستثمرها. ويدعى البعض أن الحكومة تهتم بهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى الأكثر أهمية من الناحية الاجتماعية ، مثل الزراعة والتعليم والصحة.

حيازة الأراضى : سنت أنغولا، مؤخرا، قانونا عقاريا جديدا. فالدولة، مثلما الحال فى موزامبيق، تمتلك جميع الأراضى وتمنح حقوق الحصول الحر عليها فى شكل ايجارات طويلة الأجل. غير أن هذا القانون للأسف ليس خاليا من الأخطاء. فهو يتيح لوزارات متعددة بأن تمنح، بصورة مستقلة، حقوق الحصول على الأراضى، وهناك العديد من الخرائط المساحية التى تختلف فيما بينها، ومعلومات متباينة عن تسجيل الأراضى. وفى ظل هذا الشكل من الادارة، قد يمنح عدة مستخدمين حقوقا فى نفس الرقعة من الأراضى ، مما يؤدى الى حدوث المنازعات.

ملاحظات ختامية

لا شك فى أن عمليات الاصلاح على مستوى الاقتصاد الكلى وتحرير الأسواق قد أسهمت فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى كل من موزامبيق وأنغولا. غير أن أهم عامل فى هذا المجال هو بالطبع استتباب السلام. فبعد أكثر من ثلاثة عقود من القلاقل الأهلية، أصبح التركيز الآن على عمليات الاحياء وتوفير الظروف اللازمة لتحقيق التنمية، بما فى ذلك اجراء الاصلاحات الأخيرة الرامية الى تحقيق التكيف على مستوى الاقتصاد الكلى. ويتولى الآن مجتمع المتبرعين رعاية برامج الاحياء فى البلاد. ويتوقف مستقبل البلدين بشدة على شكل عملية التعمير الجارية. ففيما يتعلق بالقطاع الزراعى، تتمثل أهم القضايا فى ضمان السلامة الشخصية، واعادة تكوين رأس المال، وزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية، وتنويع المنتجات القابلة للتسويق، وتوفير فرص التسويق والصلات بين الزراعة والصناعة، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية. وتكمن وراء هذه القضايا الحاجة الى توفير التمويل اللازم للريف، وتعديل حقوق ملكية الأراضى بحيث تصبح أكثر وضوحا وأقل اثارة للنزاع.

آسيا والمحيط الهادى

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

استمر اقليم آسيا والمحيط الهادى النامى فى التفوق على الأقاليم الأخرى، من حيث النمو الاقتصادى، فى ١٩٩٦، على الرغم من أن النمو قد أخذ يتسم بالاعتدال فى بعض اقتصاديات الاقليم. وكان متوسط الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى فى آسيا والمحيط الهادى يبلغ ٢ر٨ فى المائة فى ١٩٩٦، وهو ما يقل بصورة طفيفة عن النسبة البالغة ٩ر٨ فى المائة التى سجلت فى ١٩٩٥، الا أن هذه النسبة مازالت عالية بصورة تكفى لتحقيق زيادة فى الدخل الفردى. ويبلغ النمو التجميعى للاقليم فى الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٦ نسبة تزيد على ٥٠ فى المائة. واستمر النمو فى الصين، بما فى ذلك مقاطعة تايوان فى الصين، فى الانخفاض بصورة طفيفة فى ١٩٩٦، الا أن معدل النمو البالغ ٧ر٩ فى المائة يشير الى زيادة حجم الاقتصاد الصينى بالمقارنة ببقية العالم. كما حققت الهند، العملاق الثانى فى آسيا، نموا بمعدل ٨ر٦ فى المائة. وتعرضت الاقتصاديات الصناعية الحديثة فى هونغ كونغ، وجمهورية كوريا وسنغافورة لتباطؤ قطاعات التصدير الهامة، وانخفض معدل النمو العام فيها من ٥ر٧ فى المائة فى ١٩٩٥ الى ٣ر٦ فى المائة فى ١٩٩٦. كما انخفض النمو الاقتصادى فى جنوب شرقى آسيا من ١ر٨ فى المائة الى ١ر٧ فى المائة نتيجة لتباطؤ الصادرات فضلا عن السياسات النقدية والمالية الأكثر تشددا. أما فى جنوب آسيا، فقد استمر تنفيذ الاصلاحات الهيكلية، وحققت الاقتصاديات نموا تجميعيا نسبته ٥ر٦ فى المائة فى ١٩٩٦. ويتوقع ان يستقر النمو الاقتصادى الحقيقى فى آسيا والمحيط الهادى بصورة تقريبية عند نسبة تزيد بصورة طفيفة على ٧ فى المائة سنويا فى ١٩٩٧ و ١٩٩٨(١٧).

---

(١٧) تعتمد البيانات القطرية والتوقعات الواردة فى هذا الجزء على البيانات الواردة فى نشرة "Asian Development Outlook, 1997 and 1998" الصادرة عن مصرف التنمية الآسيوى، مانيلا.

ومازالت التجارة والاستثمار يلعبان دورا رئيسيا فى تنمية الاقليم. ففى ١٩٩٦، تعزز مركز هذا الاقليم، مرة أخرى، باعتباره الوجهة الرئيسية، من بين الأقاليم النامية، للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كانت هذه الاستثمارات تشكل أكثر من نصف جميع التدفقات على البلدان النامية. وحيثما اتسعت فجوة العجز فى الحسابات الجارية فى الاقليم، كان السبب، بصفة عامة، هو زيادة الواردات من البضائع الرأسمالية لدعم المستوى المرتفع للاستثمار فى الاقليم وليس الى زيادة الاستهلاك. وقد انخفض النمو فى صادرات البلدان النامية فى آسيا والمحيط الهادى ككل، من ٨ر٢١ فى المائة فى ١٩٩٥، الى مجرد ٦ر٤ فى المائة فى ١٩٩٦. ويرجع هذا الانخفاض، بالمقارنة بمعدلات النمو المرتفعة بصورة غير مستدامة للصادرات فى ١٩٩٥، الى كساد الطلب على بعض سلع التصدير الرئيسية فى الاقليم ولاسيما الالكترونيات فى البلدان الأكثر تصنيعا. وتشمل العوامل الأخرى انخفاض النمو الاقتصادى والطلب على الواردات فى الاقليم (ويرجع ذلك فى حالة الصين البارزة الى التدابير التى اتخذت لتلافى ارتفاع التضخم والتأثيرات الناجمة عن صادرات هونغ كونغ)، والقيود التى فرضت على الاستيراد للمحافظة على الميزان التجارى فى حدود معينة.

وثمة قضية رئيسية بالنسبة للاقتصاديات النامية فى آسيا تتمثل فى مدى تأثير انخفاض القدرة التنافسية على تباطؤ الصادرات أو، بأسلوب آخر، مدى تأثير العوامل الهيكلية وليس الدورية. فقد أدى ارتفاع الاستثمارات ومعدلات النمو فى التعليم والاقتصاد فى الاقليم الى أن أصبح من الطبيعى حدوث تحول فى الميزة النسبية للبلدان. وبمرور الوقت يمكن أن تؤدى اختناقات الامدادات المحلية، والتغيرات فى السياسات المالية، والزيادة المستمرة فى أسعار الصرف الفعلية، والتغيرات السعرية فى العوامل النسبية، أو التغيرات فى تشكيل الطلب على الصادرات، الى التأثير سلبيا فى أداء الصادرات اذا لم تنفذ تدابير التكيف الهيكلى. فبالنسبة لبعض البلدان، مثل تايلند، هناك منافسة متزايدة من جانب البلدان المنتجة منخفضة التكلفة فى أسيا (مثل الصين وفيتنام)، وسوف تتوقف المحافظة على النمو

الشكل رقم ٨ – ١

آسيا والمحيط الهادى

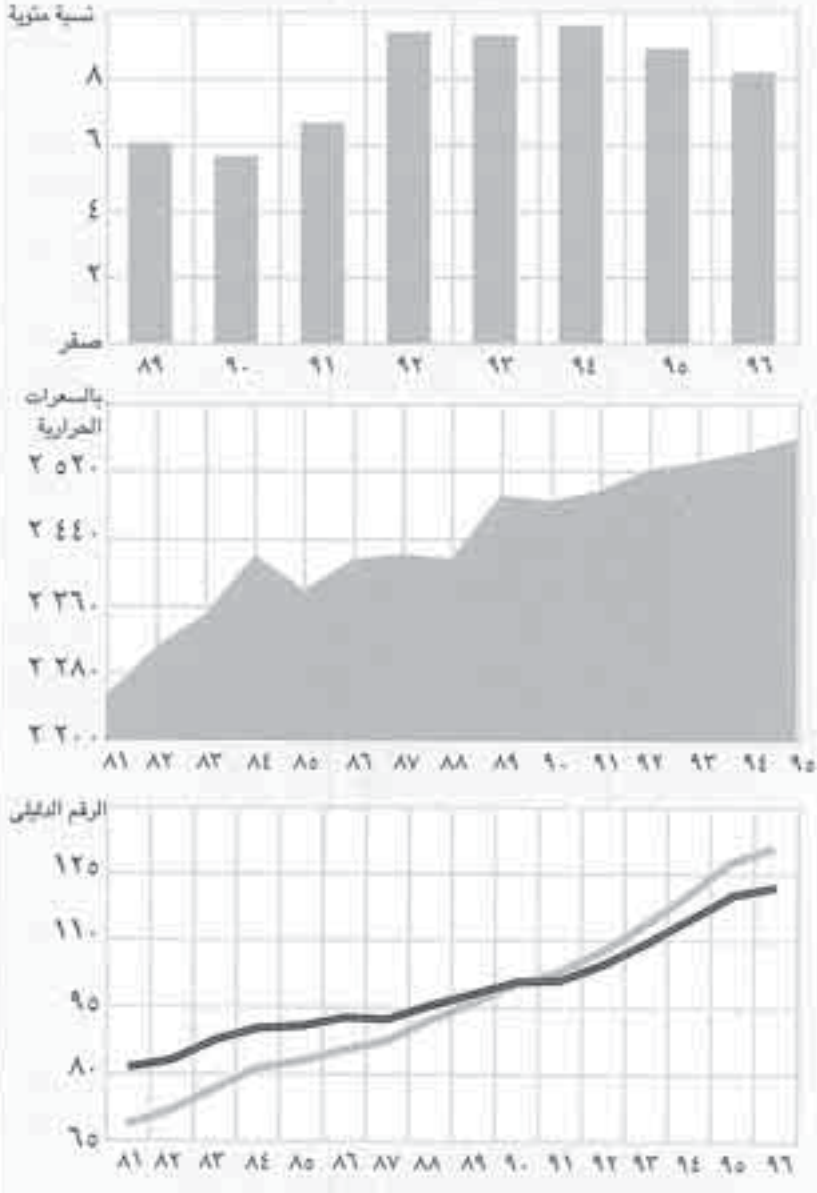

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

امدادات الطاقة الغذائية
(نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم)

انتاج الأغذية والزراعة
(الرقم الدليلى فى ١٩٨٩-١٩٩١=١٠٠)

الانتاج الزراعى

نصيب الفرد من انتاج الأغذية

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولى.

الشكل رقم ٨ - ب

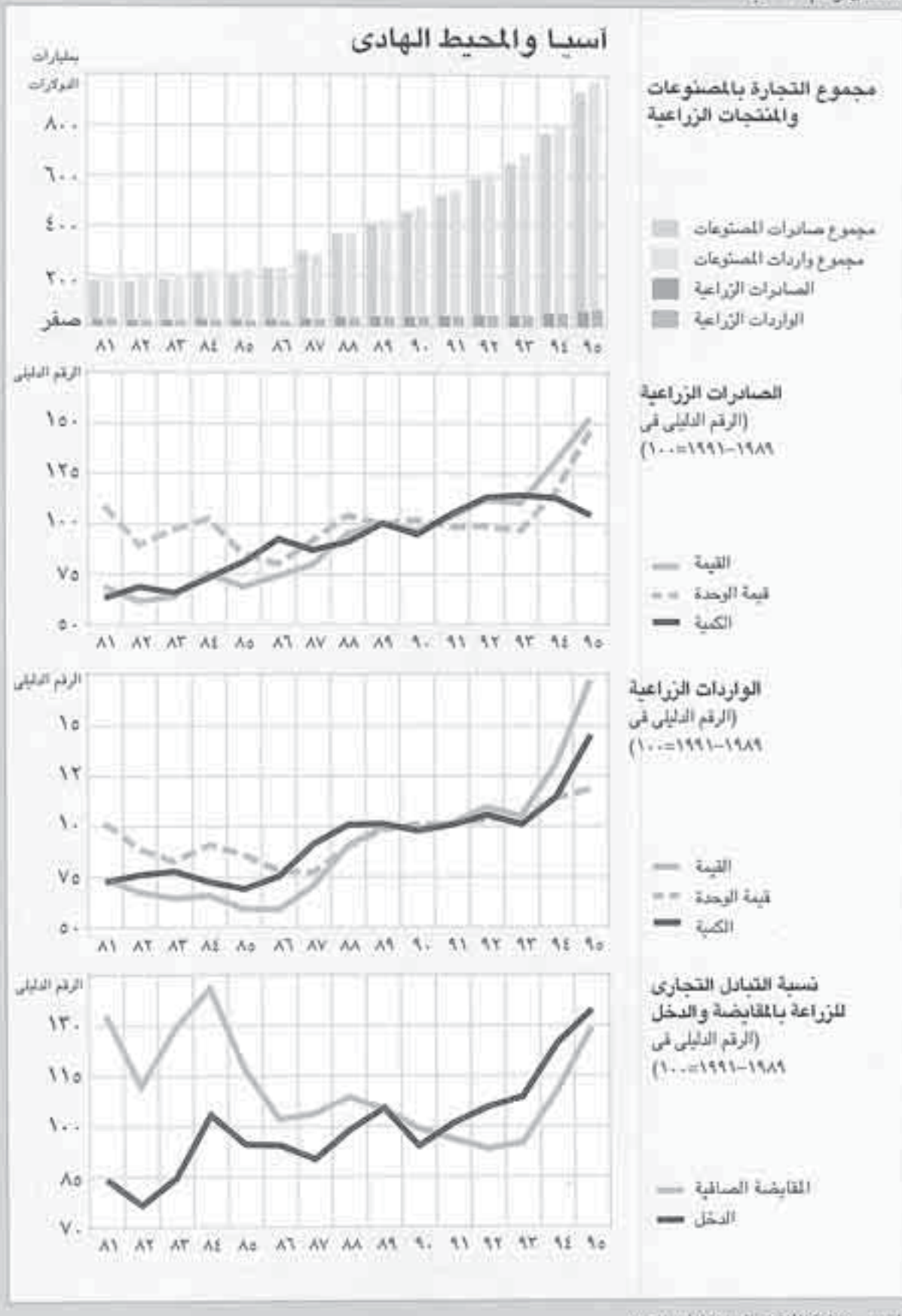

المصدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

الاقتصادى القوى فى هذه البلدان على تعديلها المستمر لتركيبة منتجاتها وتكنولوجيات الانتاج، وهو نفس التحدى الذى يواجه البلدان الأخرى الصناعية أو الآخذة فى التصنيع.

فقد ظلت الصين، التى تضم أضخم عدد من السكان فى العالم، تجرى الاصلاحات، وتشهد نموا اقتصاديا غير عادى، وتنهض بمستوى المعيشة فيها على مدى أكثر من عقدين. ومازالت البلدان الأخرى تنظر بعين الحسد الى النمو الذى حققه هذا البلد فى الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٦ والبالغ ٩ر٧ فى المائة، رغم أنه خُفِّض من الذروة التى بلغها فى ١٩٩٢، والتى تزيد على ١٤ فى المائة، سعيا الى السيطرة على التضخم. وقد تحقق ذلك من خلال تطبيق السياسات النقدية والمالية الصارمة، فضلا عن المعايير الجديدة الخاصة باعلان افلاس المؤسسات المملوكة للدولة. ومازالت الصين تمثل أفضل وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم النامى، واستمرت فى زيادة حصتها من الصادرات من الملابس والمنسوجات والآلات الخفيفة فى السوق العالمية.

واستمرت الهند فى اظهار التحسينات الاقتصادية الناشئة عن برنامج التحرير، الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٩١. وظل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى قويا عند نسبة ٦ر٨ فى المائة ، كما حقق القطاع الصناعى نموا بنسبة ٩ فى المائة، ويرجع ذلك الى فصل الأمطار الموسمية الايجابى التاسع على التوالى. ويتوقع، اذا ظلت هذه الأمطار مواتية، أن تشهد البلاد نموا سنويا مستمرا تبلغ نسبته نحو ٧ فى المائة خلال العامين القادمين. وسوف يظل التحدى الكبير أمام هذا البلد، فى الأجل المتوسط ، يتمثل فى تعبئة الموارد الاستثمارية الكافية لتمويل احتياجات الاستثمار الضخمة فى البنية الأساسية.

وتباطأ النمو فى البلدان حديثة التصنيع بصورة طفيفة فى ١٩٩٦ وذلك أساسا بسبب ضعف الطلب على الالكترونيات فى الولايات المتحدة وأوروبا، الأمر الذى أثر سلبيا على صادرات جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان فى الصين. وأدى ارتفاع أسعار الدولار الأمريكى،

الذى تربط به هونغ كونغ عملتها، وانخفاض صادرات الصين (واعادة التصدير من هونغ كونغ) الى خفض الصادرات والنمو العام للبلد. غير أن الطلب المحلى حقق زيادة فى النصف الثانى من ١٩٩٦، ويبدو أن ثقة المستهلكين ورجال الأعمال كبيرة مع دخول هونغ كونغ مرحلتها الانتقالية لتصبح المقاطعة الادارية الخاصة للصين. وتباطأ النمو فى اقتصاد جمهورية كوريا حيث تأثر بانخفاض الاستثمارات ونمو الصادرات، فضلا عن زيادة العجز فى الحساب الجارى الى أكثر من ضعف ما كان عليه. وسوف يؤدى التحرير الاقتصادى، المرتبط بانضمام كوريا فى ١٩٩٦ لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، الى زيادة التغيرات الهيكلية فى السنوات القادمة. كما تباطأ النمو فى سنغافورة فى ١٩٩٦ بسبب ضعف الطلب على الصادرات من الالكترونيات، وركود قطاع الخدمات المالية والتجارية.

ويقتفى جنوب شرق آسيا، بصفة عامة، طريق نمو الصادرات الصناعية فى البلدان الآخذة فى التصنيع، الا أن ذلك يحدث فى معظم الحالات فى وجود أسواق محلية أكبر بكثير من تلك الموجودة فى تلك البلدان، وازدهار القطاعات الزراعية. وظل النمو الاقتصادى فى كمبوديا يسير بمعدلات جيدة بلغت ٦ فى المائة فى ١٩٩٦، وخاصة فى قطاعات توليد الطاقة والبناء، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة فى الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبى. فى حين انخفض النمو فى الناتج المحلى الاجمالى فى اندونيسيا بدرجة طفيفة فى ١٩٩٦، حيث بلغ ٧ر٨ فى المائة بعد تنفيذ التدابير النقدية والمالية الأكثر تشددا، التى تهدف الى احتواء التضخم وخفض العجز فى الحساب الجارى. غير أن التوقعات تبدو براقة فى المستقبل القريب بفضل قوة الطلب المحلى، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، والتقدم فى الغاء القيود الاقتصادية. أما فى لاوس فقد عاد النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى الى النسبة البالغة ٢ر٧ فى المائة، نتيجة لاستمرار قوة الاستثمارات، وازدهار التجارة، وزيادة جمع العائدات، وبالتالى بقى التضخم عند معدلات معتدلة. وظلت الزراعة، وخاصة الزراعة المطرية، القطاع الاقتصادى المسيطر فى البلاد، مما أدى الى خضوع الأداء الاقتصادى

الشامل لتقلبات الأحوال الجوية. وشهدت ماليزيا تباطؤا فى نمو الناتج المحلى الاجمالى الى نسبة ٨ر٢ فى المائة بعد تشديد السياسات النقدية للحد من العجز فى الحساب الجارى، ومع ذلك مازال النمو مرتفعا، وسوف تؤدى الخطط الخاصة باقامة مشروعات ضخمة للبنية الأساسية الى تعزيز هذا النمو. وحققت ميانمار نموا بنسبة ٦ فى المائة فى ١٩٩٦ نتيجة لتحسن الأحوال الجوية، والحصاد الضخم الذى أسفر عن تحقيق صادرات ضخمة من الأرز. وأدت تدابير الاصلاح، التى طبقت بعد عام ١٩٩٠، الى أن تشهد البلاد العام الجيد الخامس للنمو الاقتصادى. وتحسن النمو فى الناتج المحلى الاجمالى فى الفلبين تحت تأثير الاصلاحات الجارية هناك، وقد بلغ هذا النمو ٥ر٥ فى المائة فى ١٩٩٦، كما تشهد البلاد زيادة معدلات الاستثمار نتيجة للتدفقات الرأسمالية من المصادر الأجنبية والمحلية. وحافظت فيتنام على نمو اقتصادى بلغ ٥ر٩ فى المائة فى ١٩٩٦، وهو نمو يتصدره القطاع الصناعى. وحقق الانتاج الزراعى الأهداف المتوخاة منه على الرغم من سوء الأحوال الجوية فى بعض أنحاء البلاد، كما انخفض التضخم الى ٦ فى المائة.

وفى جنوب آسيا، بدأت عملية الاصلاح الاقتصادى فى وقت متأخر مقارنة بالأجزاء الأخرى من آسيا، ولم تستكمل بعد هذه الاصلاحات، رغم ما حققته من تأثيرات ايجابية. وعلى الرغم من ذلك، استمر الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى الزيادة بمعدل ٥ر٦ فى المائة فى ١٩٩٦، وهو ما يزيد بصورة طفيفة عن المعدل الذى تحقق فى ١٩٩٥ والبالغ ٤ر٦ فى المائة. وكان النمو متواضعا فى بنغلاديش حيث بلغ ٧ر٤ فى المائة بسبب تأخر تنفيذ الاصلاحات، وانخفاض الاستثمارات والمعونة عما كان مقدرا، وتباطؤ الصادرات. وقد أدى الانتعاش الذى تحقق فى القطاع الزراعى، بعد تحسن الأحوال الجوية، الى زيادة النمو الاقتصادى العام فى نيبال فى ١٩٩٦، وقد تعزز هذا النمو بفضل الزيادة فى قطاعى الصناعة والسياحة. وفى باكستان زاد الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى الى ٩ر٥ فى المائة فى ١٩٩٦، الا أن معدل التضخم ظل برقمين بعد أن أسفر استمرار العجز فى الميزانية عن صعوبات فى تعبئة العائدات. وانخفضت

المدخرات المحلية، فضلا عن الصادرات، وبلغ الأمر ذروته بتطبيق ترتيبات استقرار جديدة. واستمرت سرى لانكا تعانى من ضغوط الانفاق المرتفع على قطاع الدفاع، وقد تسبب الجفاف فى تفاقم الأوضاع، فى حين أدى انخفاض الناتج الزراعى وضعف أداء القطاع الصناعى الى عرقلة نمو الصادرات.

ويجرى تنفيذ تدابير الاصلاح فى جميع أنحاء جنوب آسيا، فضلا عن التوسع المتوقع فى التجارة فيما بين بلدان الاقليم الذى تدعو اليه رابطة التعاون الاقليمى فى جنوب آسيا، مما ساعد شبه القارة على السير على أسس سليمة نحو تحقيق المزيد من النمو. وسوف يحدد التوسع فى الاصلاحات وتنفيذها مدى قابلية معدلات النمو المحسنة للاستدامة.

أداء القطاع الزراعى

حقق محصول الحبوب فى الصين فى ١٩٩٦ رقما قياسيا للعام الثانى على التوالى، حيث بلغ ٤٣٦ مليون طن، الأمر الذى ساعد على خفض الواردات من الحبوب، وزيادة المخزونات فضلا عن تضييق الثغرة بين أسعار التوريد الحكومى وأسعار السوق. وتشير التقديرات الى ان الواردات من الحبوب ستنخفض بدرجة كبيرة لتصل الى نحو ٩ر١٢ مليون طن فى ١٩٩٦/١٩٩٧ مقابل ٩ر٢٦ مليون طن فى ١٩٩٥/١٩٩٦. وزاد الانتاج الزراعى بنسبة ٤ر٣ فى المائة وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط البالغ ٩ر٨ فى المائة فى ١٩٩٣-١٩٩٥، ويعزى ذلك على وجه الخصوص الى سوء أداء المحاصيل غير الغذائية. وزاد الانتاج الغذائى بنسبة ٤ر٢ فى المائة بفضل الأحوال الجوية الطيبة وارتفاع أسعار التوريد الحكومى. وأدى محصول الحبوب القياسى، وارتفاع المصروفات الزراعية الحكومية، الى زيادة الدخل فى الريف بدرجة كبيرة، الأمر الذى ساعد على الحد من اتساع الفوارق فى الدخول بين الريف والحضر. وقد أسهم سوء محصول القطن وارتفاع أسعاره فى خفض الصادرات من المنسوجات فى ١٩٩٦.

وزاد الناتج الزراعى فى الهند بنسبة طفيفة تبلغ ٥ر٠ فى المائة فى ١٩٩٦ مع بقاء انتاج الحبوب فى حدود ٢١٤ مليون طن، أى دون تغيير تقريبا عن العام السابق. ولم تتجاوز الزيادة فى الانتاج السنوى من الحبوب خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ الى ١٩٩٦/١٩٩٧ نسبة ١ر٧ فى المائة، وهى تقل عن الزيادة السنوية فى أعداد السكان فى البلاد والبالغة ١ر٩ فى المائة. وأدت الصادرات القياسية من الأرز فى ١٩٩٥/١٩٩٦، فضلا عن أولى الصادرات الصافية للبلاد من القمح منذ ١٩٤٧، الى زيادة قيمة مجموع الصادرات الزراعية الى ٥ر٧ مليار دولار، فى حين انخفضت الواردات الزراعية، التى قيدتها التعريفات الجمركية، والتراخيص وترتيبات التجارة الحكومية، فضلا عن طائفة من الحواجز الأخرى غير الجمركية، الى ١ر٩ مليار دولار على الرغم من زيادة الواردات من الزيوت النباتية الى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه. وتشير تقديرات ١٩٩٦/١٩٩٧ الى ان الهند ستصبح من جديد مستوردا صافيا للقمح والى انخفاض الامدادات الكلية من الحبوب. وقد تضمنت أول ميزانية توضع فى ظل حكومة ائتلاف الجبهة المتحدة زيادة الاعانات المخصصة للرى والأسمدة والمعدات الزراعية، فضلا عن اعتمادات تزويد الأسر، المصنفة دون خط الفقر، بالحبوب بأسعار تقل بنسبة ٥٠ فى المائة عن الأسعار السائدة. كما عززت امدادات القروض المخصصة لاقامة البنية الأساسية الريفية وللاستثمار فى عمليات البستنة وزراعة الزهور وتصنيع الأغذية. ومازالت الزراعة توفر فرص العمل لما يقرب من ٧٠ فى المائة من السكان النشطين اقتصاديا، وتسهم بنحو ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى.

وتجاوز الانتاج الزراعى فى جمهورية كوريا الزيادة فى عدد السكان بصفة عامة، رغم التقلبات الشديدة التى شهدها فى السنوات الأخيرة، وأدى ذلك الى تحقيق زيادة سنوية قدرها ١ر٦ فى المائة فى المتوسط فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية خلال الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٦. ويعتبر هذا البلد سوقا ضخمة ومتنامية لأغذية المستهلكين. فقد تجاوزت قيمة الواردات الغذائية الموجهة للمستهلكين ٢ مليار دولار فى ١٩٩٥ قبل أن تنخفض بدرجة كبيرة، الا أنها مع ذلك ظلت

تتجاوز ٧٠٠ مليون دولار فى ١٩٩٦. وتحمى الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة المنتجين المحليين الذين هم، عموما، من المزارعين الأسريين، الذين يعملون على نطاق صغير وبتكلفة عالية. وثمة تركيز من جانب السياسات على انتاج الأرز. غير أن الأمر سوف يقتضى من جمهورية كوريا، بموجب التزاماتها المتعلقة بالحد الأدنى من الوصول الى الأسواق فى اطار جولة أوروغواى، استيراد الأرز، وذلك على الأقل طبقا للجدول الذى وضع بموجب هذه الالتزامات. وبغية مساعدة القطاع الريفى فى البلاد على التأقلم مع التأثيرات الناجمة عن التزامات جولة أوروغواى، سنت جمهورية كوريا قانونا يفرض ضريبة خاصة لمدة عشر سنوات توجه عائداتها الى القرى الريفية الأشد تضررا، ووضعت خطة خمسية للتنمية الزراعية تركز على النهوض بقدرة البلاد التنافسية على الصعيد الدولى، والترويج للصناعات الريفية، وتحسين مستويات معيشة سكان الريف.

وفى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كانت أوضاع الامدادات الغذائية المحلية خطيرة للغاية بعد سنوات عديدة من سوء أداء القطاع الزراعى (انخفض نصيب الفرد من انتاج الأغذية بنسبة ٣ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٦). ويبدو أن التوقعات كئيبة أيضا بالنسبة لعام ١٩٩٧ فى أعقاب الفيضانات الشديدة التى شهدتها البلاد خلال عامين متواليين. وعلى الرغم من أن التقديرات تشير الى أن انتاج الحبوب فى ١٩٩٦ قد حقق زيادة طفيفة عن ١٩٩٥، فقد استهلك جزء كبير من المحصول قبل الأوان بسبب نقص الأغذية الشديد الذى تعرضت له البلاد.

وأخذت حكومة اندونيسيا، اتساقا مع المنافع المتوخاة فى جنوب شرق آسيا من تدابير التحرير الافرادية ومكافحة التضخم، فى الغاء اللوائح المنظمة لكثير من واردات المنتجات الزراعية، وخفض الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وذلك كخطوة نحو استيفاء التزاماتها ازاء منظمة التجارة الدولية، ومجلس التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى، والالتزام بالتعريفات التفضيلية الفعلية المشتركة التى وضعتها رابطة أقطار جنوب شرق آسيا. كما وضعت الحكومة معايير للحدود القصوى من مخلفات المبيدات المسموح بها، ولمناولة

جميع المواد الغذائية، ووضع بطاقات البيانات على عبواتها، وبيعها. واستمرت عمليات طحن القمح، وتصنيع الأعلاف والأغذية، وصناعات النسيج فى التوسع بخطى سريعة. وعلى الرغم من أن الانتاج الزراعى قد زاد بمعدلات أسرع بكثير من السكان خلال جزء كبير من العقد الماضى، انخفضت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى الى نحو ١٧ فى المائة، بعد أن كانت ٢٤ فى المائة فى أوائل الثمانينات. غير أن الزراعة مازالت توفر ما يقرب من ٤٥ فى المائة من فرص العمل.

وتسعى الخطة السبعية فى ماليزيا، اتساقا أيضا مع اتجاه رابطة أقطار جنوب شرق أسيا نحو تحقيق مناخ اقتصادى أكثر تحررا، الى زيادة استثمارات القطاع الخاص لزيادة الميكنة وتوسيعها. وتهدف البرامج الخاصة بالانتاج الزراعى، بمقتضى الخطة، الى زيادة القدرة التنافسية من خلال خفض التكاليف، والى زيادة انتاج السلع عالية القيمة. وقد زاد الانتاج الزراعى بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢٫٨ فى المائة خلال السنوات الأخيرة. كما زاد نمو قطاعى الصناعة والخدمات بمعدل أسرع، ومع ذلك لا توفر الزراعة سوى ١٤ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، مقارنة بنسبة ٢٢ فى المائة فى أوائل الثمانينات.

وانتعش القطاع الزراعى فى الفلبين فى ١٩٩٦ سواء من حيث زيادة الانتاج أو ارتفاع الأسعار. وتتبدى الزيادة فى الدخل فى ارتفاع الطلب على اللحوم والأغذية والمستلزمات المستوردة الأخرى (بما فى ذلك حبوب الأعلاف). وأخذت تأثيرات النقص، الذى استمر طويلا، فى الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية الريفية، والموارد البشرية، والبحوث، والتطوير، فى الظهور مع تزايد عجز الانتاج المحلى عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين بسرعة. ففى عام ١٩٩٦، استعاضت الحكومة عن القيود الكمية، التى كانت مفروضة على الواردات من السلع الزراعية، بالرسوم الجمركية، قاطعة بذلك خطوة كبيرة نحو الامتثال، فى نهاية المطاف، لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية، ودمج قطاعها الزراعى فى الاقتصاد العالمى.

وأدى انخفاض الأسعار الى الحد من زيادة قيمة الصادرات الزراعية فى تايلند فى ١٩٩٦، مما أضاف عنصرا جديدا الى الصعوبات التجارية التى يواجهها هذا البلد. وزادت الواردات الزراعية، ولاسيما الأعلاف الحيوانية، على الرغم من قصر نافذة واردات الذرة على أبريل/ نيسان - يونيو/ حزيران، والابقاء على نظام الحصص مدفوعة الرسوم الجمركية على منتجات الذرة وفول الصويا.

وحقق القطاع الزراعى فى باكستان نموا نسبته ٦ر٧ فى المائة فى ١٩٩٥/١٩٩٦، بعد المعدل القوى نسبيا البالغ ٩ر٥ فى المائة الذى كان عليه فى ١٩٩٤/١٩٩٥، وذلك بفضل زيادة انتاج المحاصيل والثروة السمكية. وحدث هذا النمو رغم ارتفاع أسعار الأسمدة ونقصها فى الأسواق عقب الغاء الدعم الذى كان يقدم لها، فقد استفاد القطاع من تحسن الأحوال الجوية، وانخفاض الاصابة بالآفات، والتوسع فى تطبيق تكنولوجيا الانتاج المحسنة. كما زادت المساحة المزروعة بالقطن وانخفضت تلك المزروعة بقصب السكر، وقد أدت الزيادة فى صادرات القطن الخام الى زيادة حصة السلع الأولية فى مجموع الصادرات.

قضايا الزراعة الاقليمية وتوقعاتها

يرتبط الأمن الغذائى للغالبية العظمى من سكان آسيا والمحيط الهادى ارتباطا وثيقا بأداء قطاع الحبوب. اذ يشكل الأرز والقمح، على التوالى، نحو ٣٧ و ١٩ فى المائة من استهلاك الطاقة الغذائية فى الاقليم. ونتيجة للأداء الجيد نسبيا لانتاج الحبوب فى الاقليم، ظل معدل الاكتفاء الذاتى عاليا، وان كان قد انخفض بصورة طفيفة فى شرق آسيا (بما فى ذلك الصين) فيما بين ١٩٦٩-١٩٧١و ١٩٨٨-١٩٩٠ من ٩ر٩٧ الى ٢ر٩٦ فى المائة، الا أنه زاد بصورة طفيفة فى جنوب آسيا خلال نفس الفترة من ٩٨ الى ١٠٢ فى المائة. وبعد أن ظل الاكتفاء الذاتى عاليا، وزادت الصادرات الكلية، انخفضت نسبة عائدات التصدير فى الاقليم التى أنفقت على الواردات الغذائية من ١ر١٦ فى المائة فى ١٩٧٠-١٩٧٢ الى ١ر٥ فى المائة فى ١٩٩٠-١٩٩٢.

وساهمت زيادة كميات الأغذية المتاحة فى الاقليم فى خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، ومع ذلك، ظل هناك نصف مليار نسمة فى آسيا والمحيط الهادى يعانون من نقص مزمن فى التغذية، فى حين تعانى أعداد أكبر من ذلك من جوانب النقص التغذوية الأخرى. وبالنسبة للأمن الغذائى لهذه الفئات على وجه الخصوص، وسكان الاقليم بصورة عامة، فان أى اضطراب فى الامدادات، بسبب العوامل الطبيعية، أو قوى السوق، يمكن أن يكون بمثابة كارثة.

وقد اجتمعت عدة عوامل، من بينها زيادة الكثافة السكانية، وتدهور البيئة، والهجرة الى المناطق الضعيفة، والتقلبات المناخية، لكى تجعل من آسيا والمحيط الهادى أكثر أقاليم العالم عرضة للكوارث. اذ تعرض هذا الاقليم لنحو ٣٥ كارثة طبيعية فى المتوسط كل عام، وهو ما يمثل نحو ٦٠ فى المائة من مجموع الكوارث التى يشهدها العالم. فقد أدت الفيضانات التى تعرضت لها بنغلاديش فى ١٩٨٧ الى انخفاض انتاج الأرز بنحو ٣٥ مليون طن ليصل الى ٨٢ فى المائة من الناتج القطرى المعتاد، وتعرض نحو ٥ فى المائة من المحصول السنوى للصين للتدمير بسبب الفيضانات التى حدثت فيها عام ١٩٩١. فقد اكتسحت الفيضانات نحو ٤٠٠٠ مخزن من مخازن الحبوب الحكومية، وأغرقت المياه نحو ٣٤٠٠ مخزن آخر. وأصبح من الشائع فى الصين التعرض للجفاف فى الشمال والفيضانات فى الجنوب. كما تعرض الاقليم لأضرار أخرى بسبب الأعاصير والزلازل والبراكين والحرائق والاصابة بالآفات وغير ذلك من المخاطر الطبيعية. وأشارت تقديرات مصرف التنمية الآسيوى الى أن الخسائر المادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية قد بلغت قيمتها نحو ١٠ مليارات دولار فى ١٩٩٠-١٩٩١.

وتتسبب هذه الظواهر الطبيعية المدمرة فى تعطيل الانتاج والاضرار بالمخزونات ونظم التسويق أو التوزيع، كما ان لها تأثيرات مباشرة وطويلة الأجل. ويمكن أن تكون لهذه التأثيرات أضرار شديدة على الأسر الفقيرة، ولذا فان للاستراتيجيات الأسرية دورا هاما فى التعامل مع هذه التأثيرات. فبغية التخفيف من تأثيرات الجفاف، مثلا، تعمل

الأسر على تنويع مصادر دخلها، والاقتراض، والتقاسم، وبيع الأصول، والحد من الاستهلاك أو تنويعه.

وتتطلب الاستراتيجيات القطرية لتلافى الفيضانات والعواصف وادارتها تدابير هيكلية وغير هيكلية، يتعين ادراج الكثير منها فى خطط التنمية الريفية. وقد تشمل التدابير الهيكلية بناء الخزانات والسدود، والجسور القابلة للغمر، وادخال التحسينات على قنوات الأنهار. وتشمل تدابير الاستعداد غير الهيكلية الاحتفاظ بحد أدنى من المخزونات الاحتياطية، واقامة نظم المعلومات والانذار المبكر القطرية الفعالة، وقدرات الاغاثة من الطوارئ، وخطة لتوفير أغذية الاغاثة من الطوارئ . غير أنه كثيرا ما توضع هذه العناصر بشكل ردئ ، وتفتقر الى التجميع فى البلدان الفقيرة، أو أنها لاتجمع معا بصورة جيدة. ويمكن أن تشمل الجهود طويلة الأجل الحد من ازالة الغابات، وتنفيذ تدابير اعادة التشجير وأعمال الصيانة الأخرى، وتقييد أو خفض اقامة المستوطنات فى المناطق المعرضة للكوارث، والاستثمار فى اقامة البنية الأساسية المادية المناسبة، والتعليم، وفرص العمل، ونشاطات ادرار الدخل فى تلك المناطق.

وكان لنظم التوزيع العامة دور مهم فى حماية الفئات الحساسة فى آسيا والمحيط الهادى، حيث كانت توفر، فى بعض الأحيان، نحو ٢٥ فى المائة من الاستهلاك فى الصين، و ١٢ فى المائة فى الهند، و ٨ فى المائة فى اندونيسيا، و ٩ فى المائة فى الفلبين، وما يصل الى ٣٥ فى المائة فى ماليزيا. ومع خفض هذه النظم لزيادة الكفاءة، أصبحت أهمية زيادة التوجيه أكثر وضوحا.

وتضطلع الواردات بدور مهم فى تحقيق استقرار الامدادات فى كثير من البلدان التى تعانى من عجز الحبوب، بما فى ذلك البلدان غير المنتجة للقمح، والبلدان المستوردة عادة لكميات كبيرة من الحبوب مثل بنغلاديش والصين وباكستان وجمهورية كوريا. وتشير الاسقاطات المستمدة من دراسة «الزراعة فى العالم عام ٢٠١٠»(١٨)، الى أن آسيا ستحتاج فى عام ٢٠١٠ الى واردات ضخمة من القمح لتغطية احتياجات بلدانها الاستوائية، ومن الأرز حيث ترتفع تكاليف الانتاج وحيث الالتزامات التجارية متعددة الأطراف

(١٨) FAO. 1995. *World agriculture: towards 2010.* Edited by N. Alexandratos. Rome, FAO and Chichester, UK, Wiley.

تحد من فرص الحماية أو تحظرها، ومن الذرة حيث يتزايد الانتاج الحيوانى بسرعة.

وقد يكون الاعتماد على الامدادات المستوردة طريقا ذا فعالية تكاليفية فى تلبية الطلب، الا أنه قد ينطوى على مخاطر الارتفاع الشديد فى الأسعار أو انخفاض الانتاج فى البلدان الموردة، أو الحروب، أو غير ذلك من مخاطر الشحن والعقوبات والتشوهات التجارية ذات الدافع السياسى. كما أن هناك صعوبات تجارية عادية تتصل بالتقلبات فى أسعار العملات، ونقص الاحتياطى من العملة الأجنبية، والمعوقات الناجمة عن ضعف طاقات الموانئ والمخازن وأساليب المناولة. وقد يخفف من بعض هذه المخاطر زيادة الحوافز للتشجيع على تكوين المخزونات التى يملكها القطاع الخاص، ووضع المخزونات الحكومية فى أماكن متقدمة فى مناطق العجز، ووضع خطط اقليمية للأمن الغذائى، والنهوض بنظم الانذار المبكر، والتوصل الى اتفاقيات طويلة الأجل لاستيراد الأغذية. وقد اتخذت خطوات فى هذه الاتجاهات من جانب رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الاقليمى فى جنوب آسيا اللتين أقرتا تبادل المعلومات المتعلقة بالأغذية، والقروض الغذائية، والاحتياطيات الغذائية شبه الاقليمية لمواجهة الطوارئ.

وقد ينجح خفض الخسائر والنهوض بتدابير مراقبة المخزونات فى الحد مما يعتبر المستويات الضرورية من مخزونات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يحسن الكثير من البلدان النامية فى آسيا والمحيط الهادى من كفاءة نظم تسويق الأغذية فيها. وسوف يحدث ذلك جزئيا مع تحسن البنية الأساسية للنقل والتسويق والطاقة. كذلك فان اتجاه الاقليم نحو الحد من تدخل الدولة يسفر الآن عن هياكل تحفيزية أكثر وضوحا ويفضى الى قدر كبير من كفاءة التوزيع.

وتتمثل الخطوات الرئيسية ، التى ينبغى اتخاذها، للحد من تهديدات صدمات الامدادات للأمن الغذائى الاقليمى، فى زيادة انتاج الأغذية، وخلق فرص العمل والدخل، وتطوير نظم التحكم فى المياه، والتخفيف من حدة التأثيرات السلبية قصيرة ومتوسطة الأجل التى تلحقها الكوارث الطبيعية

بمستويات التغذية، من خلال تنفيذ التدابير المشار اليها سابقا. وتوفر جهود التعاون الاقليمى ، الآخذة فى الانتشار بسرعة فى جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادى ، جنبا الى جنب مع جهود المركز الآسيوى للاستعداد للطوارئ ، طرقا مهمة للحد من الحواجز التجارية، ولتقاسم المعلومات والتكنولوجيا وموارد الأغذية فى حالات الطوارئ لتحقيق هذه الأهداف.

بنغلاديش

الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية

مازالت بنغلاديش، رغم التقدم الاقتصادى والاجتماعى الكبير الذى تحقق على امتداد العشرين عاما الماضية، من أفقر بلدان العالم. اذ تحتل بنغلاديش المركز الثالث عشر كأشد البلدان فقرا بين ١٣٣ بلدا أخرى يغطيها تصنيف البنك الدولى فى عام ١٩٩٦[١٩]، حيث لا يزيد نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فيها على ٢٢٠ دولارا، أى أقل من ذلك السائد فى باكستان (٤٣٠ دولارا) والهند (٣٢٠ دولارا). وتعتبر بنغلاديش، التى يبلغ عدد سكانها ١٢٠ مليون نسمة يعيشون فى مساحة محدودة من الأرض لا تزيد على ٥٧٠ ١٤٧ كيلومترا مربعا، من أكثر البلدان كثافة بالسكان فى العالم، حيث يعيش نحو ٨٠٠ نسمة على الكيلومتر المربع الواحد. وتشير التقديرات الى أن عدد سكان هذا البلد قد يصل، بمعدل النمو السكانى الحالى فيه (٢ر١٧ فى المائة)، الى ١٧٥ مليون نسمة فى غضون خمسة وعشرين عاما من الآن [٢٠]. وقد شهد عدد سكان المدن زيادة سريعة، تقدر بنحو ٥ر٣ فى المائة سنويا، خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٣، الا أن نحو ٨٣ فى المائة من السكان مازالوا يعيشون فى المناطق الريفية.

ويعيش نحو نصف سكان بنغلاديش تحت مستوى خط الفقر [٢١] المطلق ، ويعانى ما يقرب من ٤٠ فى المائة من اليد العاملة النشطة من البطالة الجزئية. ويرتبط الفقر فى هذا البلد ارتباطا وثيقا بعدم ملكية الأراضى. اذ تشكل الأسر المعدمة فعلا (أقل من ٢ر٠ أكر) ٦٥ فى المائة من الفقراء ، فى حين يشكل ملاك الأراضى الهامشيون (الذين يملكون ما يتراوح بين ٢ر٠ و ٦ر٠ أكر) نسبة ٢١ فى المائة أخرى. وزادت أعداد من يعانون من الفقر المدقع والمصاعب فيما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢، وخاصة فى المناطق الريفية، الا أن الدراسات التى أجريت بعد ذلك تشير الى حدوث تحسن طفيف فى مستويات الفقر خلال السنوات الأخيرة. اذ تشير التقارير الى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى

(١٩) World Bank. 1996. *World Development Report, 1996*. New York. Oxford University Press.

(٢٠) Government of Bangladesh. *Bangladesh Food and Agriculture*. Document prepared for the World Food Summit, November 1996, FAO, Rome.

(٢١) حدد خط الفقر (مستوى الانفاق) فى بنغلاديش بمقتضى مسح الانفاق الأسرى خلال ١٩٩١-١٩٩٢، وحسب على أساس نصيب الفرد من المتحصلات اليومية الدنيا البالغ ١٢٢ ٢ سعرا (الذى أوصت به منظمة الصحة العالمية) بالاضافة الى هامش يبلغ ٣٠ فى المائة من الاحتياجات الأساسية غير الغذائية. ويحصل أولئك المصنفون على أنهم ممن يعانون من الفقر المدقع على متحصلات يومية تقل عن ٨٠٥ ١ سعرات (M.O. Hossain, 1991. Poverty alleviation. *In R. Sobhan, ed. Report of the task forces on Bangladesh Development Strategies for the 1990s, Volume I, Dhaka).*

خط الفقر قد انخفضت من ٥ر٥٧ فى المائة فى ١٩٨٧ الى ٧ر٥١ فى المائة فى ١٩٩٤[٢٢]. ويسود الفقر المدقع بدرجة كبيرة بين الأسر التى يرأسها النساء، والتى قد يتجاوز عدد أفرادها أربعة ملايين نسمة. ويعيش أكثر من ٩٥ فى المائة من الأسر التى ترأسها النساء دون مستوى خط الفقر، ويعتبر ثلثها ممن تعانى من الفقر المدقع[٢٣]. ويقل دخل هذه الأسر، فى المتوسط، بنسبة ٤٠ فى المائة عن الأسر التى يرأسها رجال.

ويعانى أكثر من ٦٢ فى المائة من سكان بنغلاديش من الأمية، فى حين أن هذا البلد يضم بعضا من أعلى مستويات نقص التغذية وسوء التغذية فى العالم. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال منذ منتصف الثمانينات، فان ٨٤ فى المائة من الأطفال دون سن الخامسة مازالوا يعتبرون من الفئات التى تعانى من سوء التغذية. وقد ظلت التقاليد الثقافية السائدة منذ قرون فى هذه المنطقة تفرض الحرمان على النساء. فان من الأمور الشائعة أن تكون النساء آخر من يتناول الطعام ولا يحصلن الا على الفتات، ولذا فان العمر المرتقب للنساء فى بنغلاديش يقل عن عمر الرجال على العكس من جميع المعايير العالمية. ونساء بنغلاديش هن أكثر الفئات تعرضا لنقص التغذية، ولذا فقد سجلت فى هذا البلد أعلى معدلات الوفيات أثناء الولادة فى العالم ، ٤٩٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء فى المناطق الريفية، ويرجع ذلك الى حد كبير الى سوء تغذية الأمهات الحوامل. وتشير الحالة التغذوية للسكان الى وجود فجوات ضخمة فى استهلاك الأغذية.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للغاية، شهدت البلاد بعض التطورات الايجابية فى السنوات الأخيرة. فقد حقق الاقتصاد نموا بنسبة تزيد على ٤ فى المائة سنويا منذ عام ١٩٩٢، مقابل المعدل المتوسط السنوى للنمو البالغ ٢ر١ فى المائة خلال الاثنى عشر عاما السابقة. وعلى الرغم من أن نسبة الالمام بالكتابة والقراءة مازالت منخفضة، فانها زادت من ٣٢ فى المائة فى ١٩٩١ الى ٣٨ فى المائة فى ١٩٩٥، وزاد الالتحاق بالمدارس الابتدائية بأكثر من ٥٠ فى المائة منذ ١٩٩٠، ويرجع نصف

(٢٢) Economist Intelligence Unit. 1996. *Bangladesh country profile*, 1996-97. London.

(٢٣) UNDP. 1996. *Report on Human Development in Bangladesh: A Pro-Poor Agenda*. Dhaka.

ذلك الى زيادة التحاق البنات . كما انخفض معدل الوفيات بين الرضع (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء) من ٩٤ فى ١٩٩٠ الى ٧٧ فى ١٩٩٤، وانخفض معدل الخصوبة بصورة كبيرة من ٤ر٣ طفل لكل امرأة فى ١٩٩٠ الى ٤ر٣ فى ١٩٩٥، وكانت تغطية برامج تنظيم الأسرة هائلة ، حيث أصبح الآن ٤٥ فى المائة من النساء المتزوجات دون الخمسين عاما يستخدمن وسائل تحديد النسل مقابل ٣ر٢٥ فى المائة فى ١٩٨٥(٢٤).

السياسات والأداء على مستوى الاقتصاد الكلى

وردت السياسات الاقتصادية فى السبعينات والثمانينات ضمن سلسلة من خطط السنوات الخمس. ونادرا ما استطاعت مختلف الحكومات تنفيذ سياساتها الاقتصادية فى تلك السنوات، ويرجع ذلك فى جزء منه الى الأهداف غير المواتية للخطط، وفى جزء آخر الى مجموعة من المشكلات الناشئة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية، والكوارث الطبيعية، والاضطرابات السياسية.

ويعكف هذا البلد، منذ أواخر الثمانينات، على تنفيذ اصلاحات التكيف الهيكلى. وكانت السياسات تهدف الى تحرير الاقتصاد وتحويله الى اقتصاد يعتمد على عوامل السوق من أجل زيادة النمو، وذلك أساسا بالحد من دور الحكومة، وتشجيع القطاع الخاص.

وشرعت بنغلاديش فى تنفيذ عدد من الاصلاحات الهيكلية تشمل اصلاحات السياسات الضرائبية والمالية والتجارية والمؤسسية والصناعية، وادارة الموارد العامة والخصخصة. وتبذل الجهود لاعادة تنظيم و/ أو خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة التى يحقق معظمها خسائر فى التشغيل. وتسعى السياسات الضرائبية الى تحقيق عائدات اضافية (من خلال تحسين القوانين الضرائبية وهياكلها وادارتها)، واحتواء المصروفات العامة وتحويلها، وزيادة الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة. وجرى تحرير قطاع التجارة الخارجية من خلال خفض التعريفات على الواردات باطراد، كما تتابع الحكومة تنفيذ سياسة مرنة لأسعار الصرف، ضمن جهودها

---

(٢٤) Government of Bangladesh، انظر الحاشية رقم ٢٠ المنشورة على الصفحة رقم ١٥٤.

الرامية الى تحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولى. كما تهدف سياستها النقدية الى ادارة النقود وزيادة القروض بصورة مرنة وغير مباشرة. كما ألغت القيود المفروضة على أسعار الفائدة باستثناء ثلاث فئات للاقراض (الزراعة والصناعات الصغيرة والصادرات).

وأسهمت الاصلاحات فى تحقيق تقدم اقتصادى ملموس خلال العقد الماضى. وكان الاقتصاد يستجيب بصورة ايجابية حتى ١٩٩٣/١٩٩٤. فانخفض معدل التضخم من ٩ر٨ فى المائة فى ١٩٨٥/١٩٨٦ الى ٣ر٥ فى المائة فى ١٩٩٠/١٩٩١ ثم الى ١ر٨ فى المائة [٢٥] فى ١٩٩٣/١٩٩٤. كما انخفض العجز فى الحساب الجارى بدرجة كبيرة نتيجة للارتفاع السريع فى الصادرات من السلع غير التقليدية مثل الملابس والأسماك، جنبا الى جنب مع تباطؤ معدل النمو فى الواردات. وعلى ذلك، انخفض العجز فى الحساب الجارى من ٦ر٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٤/١٩٨٥ الى ٤ر٥ فى المائة فى ١٩٨٩/١٩٩٠ ثم الى ١ر٦ فى المائة فى ١٩٩٣/١٩٩٤، وهو انخفاض لم يتحقق من قبل.

وبلغ احتياطى البلاد من النقد الأجنبى ٣ر٢ مليار دولار، وهو مبلغ يكفى لتغطية أكثر من سبعة أشهر من الواردات فى ١٩٩٣/١٩٩٤. كما زادت العائدات الحكومية الى نحو ١٢ر٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (١٩٩٣/١٩٩٤) مقابل ٩ فى المائة خلال الثمانينات، وانخفض عجز الميزانية، كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى من ٨ر٤ فى المائة ١٩٨٦/١٩٨٧ الى ٦ فى المائة فى ١٩٩٣/١٩٩٤ [٢٦].

غير أنه حدث تحول مفاجئ فى هذا الأداء الايجابى فى ١٩٩٤/١٩٩٥ و ١٩٩٥/١٩٩٦، وهما العامان اللذان تعرضت فيهما بنغلاديش لعجز مدمر فى الحبوب الغذائية. فقفز معدل التضخم مرة أخرى الى ٥ر٢ فى المائة، وتباطأ نمو الصادرات، وزاد العجز فى الحساب الجارى بدرجة كبيرة نتيجة لزيادة مشتريات الحبوب الغذائية من الخارج، وانخفض الاحتياطى من النقد الأجنبى الى ٣ر٢ مليار دولار فى نهاية ١٩٩٥/١٩٩٦.

---

(٢٥) يرجع التضخم أساسا الى أسعار الأرز، اذ تشكل هذه السلعة ٦٢ فى المائة من السلة الاستهلاكية لأغراض قياس مؤشر الأسعار الاستهلاكية. (أنظر Government of Bangladesh/ FAO. 1996. *Strategies and programme framework for agricultural development in Bangladesh - Draft).*

(٢٦) Government of Bangladesh، أنظر الحاشية السابقة.

ومنذ عام ١٩٨٩، ظل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى يتراوح باستمرار بين ٤ و ٥ر٤ فى المائة، الا أنه كان دون المعدل المستهدف البالغ ٦ فى المائة الذى يعتبر ضروريا لتحقيق أى تأثير ملموس فى التخفيف من حدة الفقر. وتمثل الصناعات واسعة النطاق، وقطاعات التشييد، والنقل والخدمات ذات الصلة والخدمات التجارية، المصدر الرئيسى لهذا النمو المتواضع. وعلى الرغم من النمو الصناعى الباهر، الذى تحقق فى التسعينات (والذى تتصدره صناعة الملابس الموجهة للتصدير)، لايزال القطاع الصناعى يشكل ما لا يتجاوز ٥ر١١ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٥/١٩٩٦، وتوفر الصناعات الصغيرة التقليدية عادة نسبة ٣٤ فى المائة من مساهمة القطاع.

وتتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة، فى المدى القصير الى المتوسط، فى زيادة معدل النمو الى ٦ أو ٧ فى المائة، مع ابقاء التضخم منخفضا، عن طريق الصناعات التحويلية والخدمات والصناعات الزراعية. وحددت الحكومة ثلاثة مجالات عريضة يغطيها برنامج الاصلاح لتحقيق هذه الأهداف، وهى (١) تنمية القطاع الخاص، (٢) النهوض بادارة القطاع العام، (٣) التخفيف من حدة الفقر، وتنمية الموارد البشرية وتعزيز الموارد البيئية.

دور الزراعة فى اقتصاد بنغلاديش

تعد الزراعة أهم قطاع منفرد فى اقتصاد بنغلاديش. فهى المصدر الرئيسى للدخل وسبل المعيشة للغالبية العظمى من السكان (٨٠ فى المائة)، ويعمل بها مايقرب من ٦٦ فى المائة من اليد العاملة. ويعمل ٥٧ فى المائة من اليد العاملة فى قطاع المحاصيل الذى يشكل نحو ٧٨ فى المائة من القيمة المضافة فى قطاع الزراعة. وقد انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٥٧ فى المائة فى السبعينات الى ٣٥ فى المائة فى السنوات الأخيرة، الا أنه مازال أكبر قطاع فى الاقتصاد[٢٧]. كما أن هذا القطاع هو مصدر الكثير من الخامات اللازمة لقطاع الصناعات الصغيرة مثل الجوت، ويشكل نحو ٣٢ فى المائة من قيمة الصادرات.

(٢٧) Government of Bangladesh، انظر الحاشية رقم ٢٠ المنشورة على الصفحة رقم ١٥٤.

والزراعة، باختصار، هى القوة الدافعة التى تقف خلف النمو الاقتصادى فى بنغلاديش، ولذا كانت زيادة الانتاج الغذائى والزراعى دائما من الاهتمامات الرئيسية لصانعى السياسات فى بنغلاديش.

وفى اطار قطاع المحاصيل (الأرز والقمح والبقول والجوت) يعتبر الأرز السلعة المسيطرة، اذ يمثل نحو ٧١ فى المائة من قيمة الانتاج الاجمالى لجميع المحاصيل، ولذا فان نمو القطاع الزراعى يرجع أساسا الى مستوى الأداء فى انتاج الأرز، وذلك على الرغم من أن نصيب الثروة الحيوانية والسمكية قد حقق زيادة مطردة فى السنوات الأخيرة حيث وصل الى ٢٢ فى المائة من القيمة المضافة فى الزراعة.

وتمثل احتمالات وقوع الكوارث الطبيعية تهديدا مستمرا فى بنغلاديش. فقد كان هذا البلد، وسيظل كذلك، عرضة بصورة كبيرة للفيضانات المفاجئة والأعاصير، بل وحتى للجفاف. ويعد التعرض للكوارث الطبيعية والاعتماد الشديد على الأمطار السنوية فى أداء المحاصيل الرئيسية السببين الرئيسين فى التقلبات الشديدة فى انتاج الحبوب الغذائية وأسعارها، وفى النمو شديد التقلب فى الناتج المحلى الاجمالى كذلك. ومن الشائع حدوث خسائر فى المحاصيل الغذائية والنقدية مما يؤدى الى اصابة الاقتصاد بأكمله بأضرار شديدة، نتيجة لزيادة الاحتياجات غير المتوقعة من الواردات الغذائية. ويؤدى ذلك بدوره الى خفض المتوافر من النقد الأجنبى اللازم لاستيراد المدخلات الأساسية اللازمة للزراعة والصناعة وبالتالى الى نقص الصادرات.

وبنغلاديش هى البلد المصدر الرئيسى للجوت الخام ومنتجات الجوت، بما فى ذلك ظهارة السجاد والحبال والأكياس. وتقدم بنغلاديش نحو ٢٥ فى المائة من الانتاج العالمى من الجوت، و ٨٥ فى المائة من صادرات ألياف الجوت فى العالم ومن ٤٤ الى ٥٥ فى المائة من صادرات مصنوعات الجوت. وقد انخفضت أهمية الألياف فى الزراعة، وفى الاقتصاد كذلك، فى بنغلاديش خلال السبعينات والثمانينات بعد انخفاض الطلب العالمى عليها بسبب المنافسة التى تلقاها من البدائل الاصطناعية. ولذلك فان صناعة الجوت، التى أسهمت فى ١٩٨٤/١٩٨٥ بنسبة ٥٤ فى المائة من مجموع

عائدات التصدير، لم تحقق سوى ١١ فى المائة بعد ذلك بعشر سنوات. وفى ١٩٨٧/١٩٨٨، حلت صناعة الملابس محل الجوت وأصبحت تمثل أهم قطاع للتصدير. وقد شكلت صادرات الملابس نسبة ٥٧ فى المائة من مجموع عائدات التصدير فى ١٩٩٤/١٩٩٥، بعد أن كانت تمثل نسبة ١١ فى المائة قبل ذلك بعشر سنوات. ونظرا لأن صادرات الملابس تحتاج الى واردات مقابلة من السلع الأخرى، مثل الألياف وغزل القطن والأزر، كانت المنافع الصافية التى ساهمت بها صناعة الملابس فى عائدات التصدير خلال ١٩٩٤/١٩٩٥ تمثل نسبة ٢٩ فى المائة فقط من العائدات الاجمالية للصادرات(٢٨). وثمة مؤشرات واضحة على أن الصناعة قد بدأت فى فقد أهميتها، وتشير التكهنات الى أن الضغوط على الصناعة قد تتزايد مع تطوير صناعة الملابس فى بعض البلدان مثل الصين وفيتنام.

ومن ناحية أخرى، تعتبر عائدات تصدير الأسماك والمنتجات السمكية، ولاسيما الأربيان، عائدات ضخمة أيضا (أنظر الاطار رقم ٨ : قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش، المنشور على الصفحتين ١٨٠ و ١٨١)، وتليها عائدات التصدير من الصناعات الجلدية. كما تتزايد أهمية انتاج الغاز الطبيعى فى البلاد . وقد زاد انتاج أسمدة اليوريا، وهو المنتج الرئيسي للغاز، بأكثر من الضعف خلال العقد الماضى، وأصبح البلد يصدر الآن الأسمدة وخاصة الى البلدان الآسيوية المجاورة. وفى اطار القطاع الزراعى، يأتى الشاى بعد الجوت، باعتباره محصولا نقديا مهما وواحدا من منتجات التصدير. غير أنه لم يشكل سوى واحد فى المائة من مجموع عائدات التصدير فى ١٩٩٤/١٩٩٥(٢٩).

غير أن قاعدة الموارد فى بنغلاديش هى قاعدة ضيقة باستثناء امكانيات الموارد البشرية، بالطبع. فالصناعة فى البلاد ليست فى الوقت الحاضر، كبيرة بما يكفى، لدعم البلاد من خلال عائدات التصدير أو توفير فرص العمل. ومن ناحية أخرى فان فرص تنويع قاعدة الاقتصاد فى البلاد هى فرص محدودة، ومازالت بنغلاديش تعانى من عجز تجارى ضخم نتيجة لاعتمادها على الواردات من معظم البضائع الأساسية، مثل الآلات والمعدات ومنتجات النفط، وانخفاض الأسعار

(٢٨) Economist Intelligence Unit، انظر الحاشية رقم ٢٢ المنشورة على الصفحة رقم ١٥٥.

(٢٩) نفس المصدر.

الحقيقية لصادراتها الأساسية التقليدية من الجوت ومصنوعاته والشاى. وعلى الرغم من أن مستوى المدخرات المحلية والاستثمارات كان فى تزايد خلال التسعينات، فان هذا المستوى مازال منخفضا، ويشكل عقبة أمام النمو الاقتصادى والتنمية فى البلاد.

نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى

أصبحت بنغلاديش بلدا دائما من بلدان العجز الغذائى فى أواخر الخمسينات. فحتى ذلك الوقت، كان المزارعون قادرين على انتاج ما يكفى من الحبوب لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وذلك بمساعدة من الواردات فى أوقات الكوارث الطبيعية وفشل المحاصيل والحروب وغير ذلك. غير أن الضغوط السكانية بدأت فى احداث تأثيراتها. وقد لوحظت أخطار الموت الجماعى جوعا عدة مرات منذ الاستقلال، بسبب حالات الجفاف والفيضانات الشديدة، الا أن المجاعة ذات الأبعاد الكبيرة لم تصب البلاد الا فى عام ١٩٧٤، عندما انخفض الانتاج العالمى من الأغذية الى مستوى غير مسبوق، وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعا حادا فى العالم. وفى ذات الوقت، لم يكن هناك ما يكفى من المعونة الغذائية، ولم يكن البلد يمتلك من موارد النقد الأجنبى ما يكفى لشراء الحبوب التى يحتاجها من السوق العالمية. وقد أمكن وضع نهاية لأيام المجاعة الشديدة بفضل التأثيرات المجتمعة الناجمة عن زيادة مخصصات المعونة الغذائية التى تقدمها الجهات المتبرعة، وبرنامج الاستيراد الذى وضعته الحكومة، وزيادة القدرة على تمويل الواردات. غير أن حالات سوء التغذية المستمرة وواسعة النطاق والمتوطنة، وحالات ما يقرب من الموت جوعا مازالت منتشرة بين غالبية سكان الريف، والقضاء عليها مازال بعيد المنال . والواقع، أنه يمكن ملاحظة انخفاض نصيب الفرد اليومى من المتحصلات من الحبوب والبقول والفاكهة والخضر واللحوم خلال العقود القليلة الماضية، سواء فى المناطق الريفية أو على المستوى القطرى. فعلى سبيل المثال، كان المتحصل من الأرز فى ريف بنغلاديش فى ١٩٩٥/١٩٩٦ يعادل ٤٢٧ غراما للفرد. فى حين كان

مستوى المتحصلات فى ١٩٨١/١٩٨٢ و ١٩٧٥/١٩٧٦، و١٩٦٢-١٩٦٤ قد بلغ ٤٥١ و ٤٩٣ و ٥٠٥ غرامات على التوالى. ولم تحدث سوى زيادة طفيفة فى المتحصل من الحبوب فى المناطق الحضرية فى ١٩٩٥/١٩٩٦ بالمقارنة بالفترة ١٩٦٢-١٩٦٤(٣٠). وكان اعتماد بنغلاديش على الواردات الغذائية وخاصة المعونة الغذائية خلال تلك السنوات مثارا للقلق. وتمثل الواردات الغذائية فى بنغلاديش فى الوقت الحاضر ما يقرب من ١٨ فى المائة من مجموع الواردات (منخفضة بذلك من النسبة التى كانت سائدة خلال الثمانينات والتى كانت تتراوح بين ٢٦ و ٣٠ فى المائة)، وتستوعب نسبة ٣٤ فى المائة من مجموع عائدات التصدير (منخفضة بذلك من النسبة التى كانت سائدة خلال الثمانينات والتى كانت تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ فى المائة). وفى ١٩٩٠/١٩٩١ كانت المعونة الغذائية تشكل ٩٨ فى المائة من مجموع الواردات الغذائية، الا أنها انخفضت بعد ذلك بدرجة كبيرة ووصلت الى ٣٠ فى المائة من مجموع الواردات فى ١٩٩٥/١٩٩٦(٣١). ويرجع هذا الفرق الكبير بالدرجة الأولى الى واردات القطاع الخاص التى بدأت فى ١٩٩٢/١٩٩٣.

وكان الهدف الأسمى لجميع السياسات والتنمية الزراعية فى بنغلاديش منذ الاستقلال هو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية، وخاصة انتاج الأرز. والواقع، أن الهدف كان الاسراع بوتيرة نمو الانتاج الغذائى المحلى وخفض الاعتماد على المعونة الغذائية أو انهائها فى الأجل الطويل. وينبع التركيز على الاسراع بوتيرة الانتاج الغذائى فى بنغلاديش من اعتماد البلاد الشديد على الواردات الغذائية، وحالة حسابها الخارجى الخطرة، وميزتها النسبية الملحوظة فى انتاج الأغذية. فبنغلاديش تمتلك تربة جيدة، وطبقات حاملة للمياه القابلة للتجديد التى من السهل استخدامها فى الرى، ووفرة اليد العاملة منخفضة التكلفة فى المناطق الريفية، ومناخ يتيح نمو المحاصيل على مدار العام.

وقد أسهم الأرز بدرجة كبيرة، بفضل توافر الأصناف وفيرة الغلة منه، فى تحقيق التقدم صوب الاكتفاء الذاتى. فعلى الرغم من التدخلات الكبيرة التى حققها القمح فى النظام الغذائى فى بنغلاديش، كان الأرز، وسيظل، أفضل

(٣٠) K. Jahan. 1996. *Nutrition survey of Bangladesh, 1995-96 - a preliminary report.* Institute of Nutrition and Food Science, Dhaka University, Dhaka.

(٣١) WFP. 1997. *Bangladesh Foodgrain Digest-February 1997.* Dhaka.

الحبوب الغذائية فى البلاد. وقد وزعت نسبة كبيرة من القمح، الذى استهلك فى البلاد، فى صورة عينية من خلال برامج الضمان الاجتماعى، مما أدى الى تقييد الطلب السوقى. وعلاوة على ذلك، تحتاج غلات القمح، التى هى حساسة للظروف الجوية، الى فصل شتاء طويل وبارد، وهو الأمر الذى لا يتوافر فى بنغلاديش.

والأرز هو الغذاء الأساسى الرئيسى لسكان بنغلاديش، ويشكل ٩٥ فى المائة من مجموع الحبوب المستهلكة. وتشكل زراعة الأرز المصدر الرئيسى لمعيشة الغالبية العظمى من المزارعين فى البلاد، ويغطى مايزيد على ٧٤ فى المائة من المساحة المزروعة، و٨٣ فى المائة من جميع المساحة المروية، ويحصل على ٨٨ فى المائة من مجموع استهلاك الأسمدة فى البلاد(٣٢). ويوفر الأرز، فى اطار النظام الغذائى للبلاد، مايقرب من ٦٨ فى المائة من المتحصلات من الطاقة و٥٤ فى المائة من المتحصل من البروتين. ويمثل الأرز فى الرقم الدليلى للأسعار الاستهلاكية نحو ٦٢ فى المائة. ويعتبر الأرز، من النواحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، محصولا مهما فى بنغلاديش، حيث يسيطر على جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى ويستهلك قدرا كبيرا من النقد الأجنبى.

وعلى الرغم من أن بنغلاديش مازالت مستوردا صافيا للأغذية، حيث تستورد فى المتوسط نحو ١ر٥ مليون طن من الأرز سنويا (٣٣)، فقد حققت تقدما ملموسا فى انتاج الحبوب الغذائية خلال العقدين الأخيرين. فخلال الفترة من ١٩٦٩/١٩٧٠ الى ١٩٩٢/١٩٩٣ زادت الكثافة المحصولية بدرجة كبيرة، بفضل زيادة انتاج الحبوب الغذائية بمقدار الضعف تقريبا(٣٤). فقد زاد انتاج الأرز، وهو المحصول الرئيسى، من ٢ر١١ مليون طن فى ١٩٧٠ الى ما متوسطه ٢ر١٨ مليون طن فى أوائل التسعينات (٣٥). وخلال السنوات المحصولية من ١٩٨٩/١٩٩٠ الى ١٩٩٢/١٩٩٣، حققت بنغلاديش محاصيل وفيرة من الحبوب الغذائية يبلغ متوسطها ١ر١٩ مليون طن سنويا، مع تحقيق انتاج قياسى فى ١٩٩٢/١٩٩٣ بلغ ٥ر١٩ مليون طن (وهو يزيد كثيرا عن المتوسط البالغ ٤ر١٦ مليون طن فى ١٩٨٥-١٩٨٩). وبدا

(٣٢) M.M. Rashid, Achievements, constraints and future activities in rice research and production in Bangladesh, Bangladesh Rice Research Institute, Paper Presented at the 18th Session of the International Rice Commission, September 1994, FAO, Rome.

(٣٣) Z. Karim, Accelerating agricultural growth in Bangladesh, Paper presented at the Seminar on Agricultural Research and Development in Bangladesh, February 1997, Bangladesh Agricultural Research Council, Dhaka.

(٣٤) Government of Bangladesh، انظر الحاشية رقم ٢٥ المنشورة على الصفحة رقم ١٠٧.

(٣٥) *WFP, 1995, Bangladesh country strategy outline*, CFA 40/SCP, 15/8/OMA/Add.1, Rome.

لأول مرة فى التاريخ أن بنغلاديش على وشك تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية.

غير أن انتاج الحبوب الغذائية انخفض فى ١٩٩٤/١٩٩٣ و ١٩٩٥/١٩٩٤ بسبب الجفاف والفيضانات، فضلا عن ردود فعل المزارعين ازاء انخفاض أسعار الأرز نتيجة للمحصول الوفير الذى تحقق فى العام السابق. وقد اتضح ذلك من انخفاض المساحة المزروعة بأكثر من ٢ فى المائة، وانخفاض الطلب على الرى، وانخفاض استهلاك الأسمدة بما يزيد على ٤ فى المائة (٣٦).

وقد تعرض البلد لحالة من أكبر حالات العجز فى الحبوب الغذائية فى ١٩٩٤/١٩٩٥، ويرجع ذلك جزئيا الى الأزمة الشديدة فى الأسمدة، مما أدى الى العودة الى الواردات الغذائية الضخمة وارتفاع أسعار الحبوب. ففى السنتين المحصوليتين ١٩٩٤/١٩٩٥ و ١٩٩٥/١٩٩٦، استوردت بنغلاديش (من خلال المعونة الغذائية وواردات القطاع الخاص والواردات التجارية من جانب الحكومة) ما يقرب من ٢ر٥ مليون طن من الحبوب الغذائية. وأدى العجز الى ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية بصورة حادة. وقد استمر هذا الوضع حتى أبريل/ نيسان ١٩٩٦ عندما بدأ محصول البورو الجيد (الموسم الجاف) فى تهدئة أوضاع السوق.

ولم يكن الاتجاه الأخير فى انتاج الحبوب الغذائية ايجابيا. اذ يتعرض القطاع الزراعى الآن لانخفاض غلات معظم المحاصيل وركودها، بما فى ذلك الأرز، وقد اتسعت بالفعل الفجوة الغذائية بين الانتاج المحلى والطلب (الشكل رقم ٩). وعلى الرغم من أن انتاج الأرز قد زاد بمعدل أعلى من معدل الزيادة فى عدد السكان خلال العقد الماضى، وعلى الرغم من الواردات السنوية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص، فان نصيب الفرد اليومى من الحبوب الغذائية المتوافرة فى بنغلاديش لم يصل الى مستوى الاحتياجات القياسية من الحبوب الغذائية أو المستوى المستهدف للاستهلاك البالغ ٤٥٤ غراما منذ ١٩٩٢/١٩٩١ (الشكل رقم ١٠). ونظرا لأن الكميات المتوافرة من الأغذية ليست موزعة بصورة متساوية، فان من الواضح أن الفقراء يعانون من وضع أكثر سوءا مما قد تشير اليه هذه الأرقام.

(٣٦) Government of Bangladesh، انظر الحاشية رقم ٢٥ المنشورة على الصفحة رقم ١٥٧.

الشكل رقم ٩

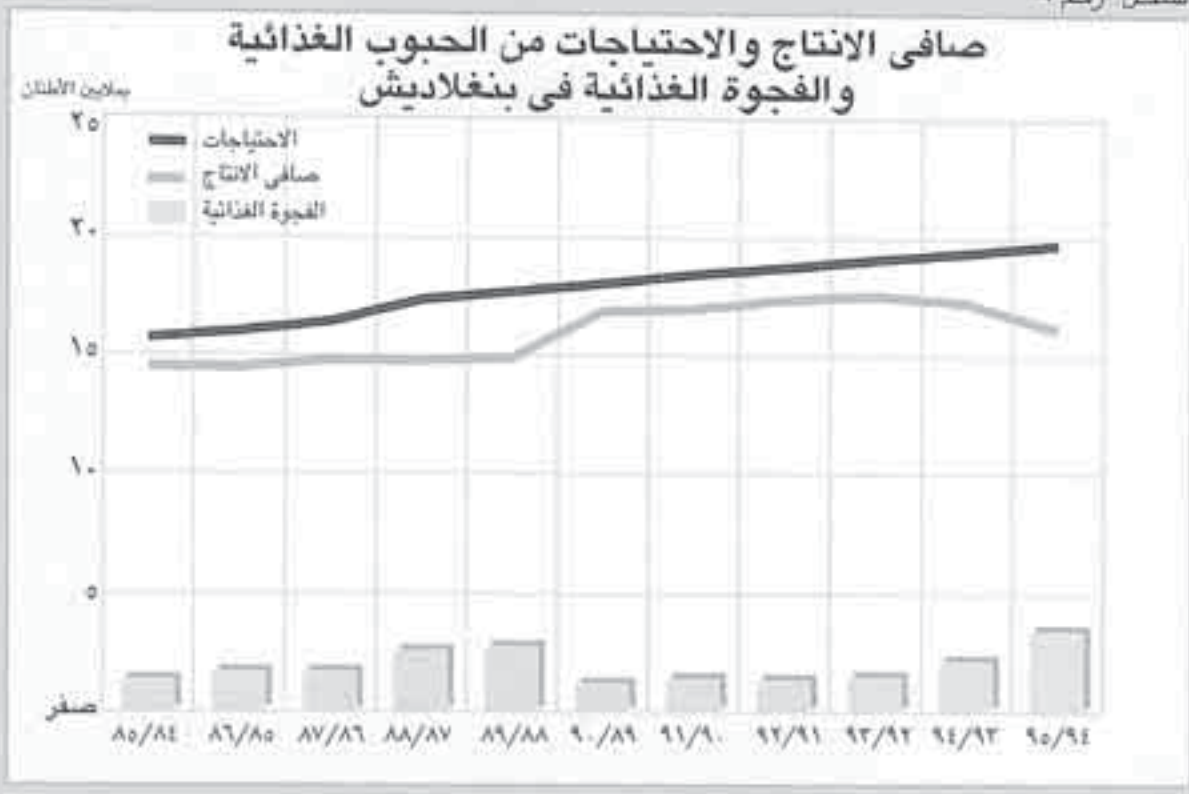

المصدر: مكتب الاحصاءات فى بنغلاديش

الشكل رقم ١٠

المصدر: مكتب الاحصاءات فى بنغلاديش

ويشير نمط النمو الزراعى خلال العقدين الماضيين الى أن كل النمو تقريبا، الذى تحقق فى الزراعة المحصولية، كان يرجع الى زيادة الحبوب الغذائية. ويرجع السبب الرئيسى للنمو الى زيادة محصول أرز البورو (الموسم الجاف)، يليه أرز أمان (الموسم المطير)، والى حد بسيط محصول القمح (زاد انتاج القمح من نحو ١٠٠ ٠٠٠ طن فى ١٩٧١/١٩٧٢ الى ١ر٣ مليون طن فى ١٩٩٥/١٩٩٦). ويمكن أن يعزى النجاح فى زيادة وتيرة انتاج الأرز فى الثمانينات، بصورة كاملة تقريبا، الى تحويل الأنواع المحلية الى أنواع حديثة وفيرة الغلة، وتطبيق تكنولوجيات الرى والأسمدة، مما أتاح امكانية تحقيق الاستخدام المكثف خلال أشهر موسم البورو.

وأدى الاهتمام الشديد بانتاج الأرز الى ركود المحاصيل الأخرى غير الحبوب، مثل البقول والبطاطس والبذور الزيتية والخضر. وجرى تحويل الأراضى التى كانت تستخدم فى السابق فى زراعة البقول الى انتاج الأرز. وقد تحققت زيادات متواضعة فى غلات الأرز المحلى، الا أن متوسط الغلات المحلية كان يعادل نصف ماحققته أصناف الأرز وفيرة الغلة، ومع ذلك، بدأت علامات الركود تظهر مؤخرا على غلات الأصناف الحديثة.

اصلاح السياسات الزراعية

كان تركيز السياسات الزراعية الحكومية ينصب على انتاج الحبوب الغذائية. ففى أوائل الستينات، نظمت الحكومة حملة «زيادة انتاج الأغذية» بالاضافة الى تطبيق مجموعة من السياسات شملت اشراك الدولة بصورة مباشرة فى توريد وتوزيع المدخلات الزراعية الحديثة بأسعار مدعمة بدرجة كبيرة، ودعم البحوث الزراعية وخدمات الارشاد، والاستثمار العام فى تنمية موارد المياه.

وكانت الاصلاحات الأخيرة، التى أدخلت على القطاع الزراعى، جزءا أساسيا وجوهريا من اصلاحات السياسات الجارية الرامية الى تحرير الأسواق. وتساهم تدابير الاصلاح الجارية فى دعم الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومة المتعلقة بالأغذية التى تشمل :

- تحقيق الاكتفاء الذاتى؛
- ضمان استقرار أسعار الأغذية مع تقليل الاعانات؛
- زيادة كميات الأغذية المتاحة للفئات الحساسة؛
- الترويج لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى تجارة الحبوب الغذائية.

وخلال العقدين الأخيرين، تقلصت، بالتدريج، سيطرة الحكومة على الأسمدة والمبيدات ومعدات الرى. وأصبح استيراد هذه المدخلات وتوزيعها الآن فى يد القطاع الخاص. كما خفضت، بالتدريج، رسوم الاستيراد المفروضة على المدخلات الزراعية الأخرى والآلات وقطع الغيار. واصبح انتاج المنتجات الزراعية الآن، بالكامل، فى يد القطاع الخاص، باستثناء بعض مزارع الشاى المؤممة. ويضطلع القطاع الخاص أيضا بقدر كبير من عمليات التصنيع الزراعى مثل تصنيع الأرز. ومع ذلك، مازالت هناك بعض المرافق، مثل معامل الجوت ومصانع السكر، تخضع لسيطرة الحكومة.

وتمثلت التأثيرات الكبرى الناجمة عن الغاء القيود وتحرير التجارة فى زيادة الحصول على التكنولوجيا المحسنة (بما فى ذلك بعض معدات الرى الصغيرة والأسمدة والمحاريث العاملة بالطاقة والمبيدات والبذور نتيجة للانخفاض الشديد الذى حدث فى أسعارها)، فضلا عن توافر استثمارات ضخمة من القطاع الخاص فى الآلات الزراعية. ويعتبر التطور الهائل فى استخدام نظم الرى صغيرة النطاق (وخاصة الآبار الارتوازية الضحلة منخفضة التكلفة) العامل الرئيسى الذى ساعد على التحول من الأصناف التقليدية للأرز الى الأصناف وفيرة الغلة. فقد زادت نسبة الأراضى المحصولية المروية باستخدام الطاقة من ١٧ فى المائة فى ١٩٧٩-١٩٨١ الى ٣١ فى المائة فى ١٩٨٩-١٩٩١، ثم قفزت مرة أخرى الى ٤٠ فى المائة من مجموع المساحة المزروعة بالمحاصيل فى ١٩٩٣/١٩٩٤. وخلال فترة السنوات الثلاث من ١٩٨٩ الى ١٩٩١، زادت المساحة المروية بما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ هكتار، وهو ما يزيد عن مجموع المساحة المروية التى أضيفت خلال السنوات الثمانى السابقة. وخلال الفترة مابين ١٩٨٨/١٩٨٩ و ١٩٩٤/١٩٩٥ تم حفر ٧٨٤ ١٩٧

بئرا ارتوازية. كما أسهم التوسع فى مرافق الرى الحديثة فى توفير فرص العمل فى المناطق الريفية.

وفى حين أدى تحرير الأسمدة الى تحقيق تقدم كبير فى انتاج الأرز، فان سياسة تسعير اليوريا الحالية لا تتسق مع الاتجاه العام للتجارة وتحرير أسعار الصرف. ومازال يتعين خصخصة تصنيع اليوريا، اذ يجرى انتاج هذه المادة من الغاز المدعم، ويبيعها القطاع العام (مؤسسة الصناعات الكيماوية فى بنغلاديش) بأقل من تكلفة الانتاج للمتعاملين مباشرة. ولذا فان أسعارها المنخفضة فى السوق تظل أقل من أسعار السوبر فوسفات الثلاثى وكلوريد البوتاس. وتشير التقارير الى أنه نتيجة لذلك لا يستخدم المزارعون هذين النوعين الأخيرين بالكميات اللازمة، فى حين يستخدمون كميات كبيرة من اليوريا مما يعرض خصوبة التربة للاصابة بأضرار كبيرة. كما أدت الأسعار المصطنعة لليوريا أيضا الى نقصها من الأسواق، والى سعى أولئك الذين لديهم حق فى الحصول على امدادات منها بالبطاقات الى بيعها. وكان ذلك، فى الواقع، السبب فى أزمة اليوريا التى حدثت عام ١٩٩٥ وأوائل ١٩٩٦. وعلى الرغم من خفض أسعار اليوريا، تسببت التدخلات، وعمليات الاختزان من جانب متعهدى الامدادات بالبطاقات، الى رفع أسعار التجزئة الى الدرجة التى أدت الى خفض استخدام الأسمدة بدرجة كبيرة. وأدى ذلك، فى نهاية الأمر، الى اصابة انتاج الأرز بخسائر ضخمة خلال ذلك العام، الأمر الذى أدى بدوره الى حدوث عجز غذائى شديد، وارتفاع أسعار الأغذية، وزيادة معدلات التضخم. وقد تسبب ذلك فى احداث نكسة فى سياسات الأسمدة. فقد عادت الحكومة الى التدخل فى توزيع الأسمدة من خلال السيطرة على تعيين المتعاملين وتخصيص حصص الأسمدة لهم، وتحديد المناطق التى تدخل ضمن اختصاصاتهم.

واتساقا مع سياسة الحكومة تجاه البذور التى ووفق عليها فى أواخر عام ١٩٩٢، انتقلت مسؤولية اكثار البذور المحسنة، وتصنيعها وتسويقها، من مؤسسة التنمية الزراعية فى بنغلاديش الى القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسة مازالت تشارك فى توزيع البذور، فقد سُمح للقطاع

الخاص باستيراد أية مادة وراثية محسنة لازمة للبحوث والتطوير، واقامة المرافق الخاصة به لانتاج البذور المعتمدة. كما سُمح لهذا القطاع باستيراد البذور، باستثناء تلك الخاصة بخمسة محاصيل محددة هى الأرز والقمح والجوت وقصب السكر والبطاطس. وقد استورد القطاع الخاص، خلال السنوات الأخيرة، البذور المهجنة الخاصة بالذرة والخضر وعباد الشمس والذرة الرفيعة وبذور اللفت. وينتج القطاع الآن بذور البطاطس بكميات محدودة باستخدام البذور المعتمدة التى تقدمها مؤسسة التنمية الزراعية فى بنغلاديش. غير أنه لا يهتم بانتاج البذور المعتمدة لأى محصول بالنظر الى ارتفاع احتياجات الاستثمار.

ومازالت بنغلاديش تواجه، بعد خصخصة توزيع البذور، مشكلة جارية تتعلق بجودة البذور، واحلال الأصناف. فقد أخذت الجودة الوراثية والمادية للبذور فى التدهور. اذ يمكن المحافظة على الجودة المادية للبذور من خلال التصنيع الفعال ومراقبة الجودة، والتعفير الكيماوى، والمناولة والتحسين (٣٧). غير أنه من المتعذر للغاية المحافظة على الجودة المادية للبذور على مستوى المزرعة، بالنظر الى أن المزارعين يستخدمون نحو ٩٥ فى المائة من البذور من المحاصيل السابقة وليس من خلال تجديد مخزونات البذور بشراء بذور معتمدة. كما أن انتاج البذور ذات النوعية الجيدة وتوزيعها لا يكفيان لتلبية الطلب. اذ تعمل مؤسسة التنمية الزراعية فى بنغلاديش فى الوقت الحاضر وفق معدل احلال للبذور قدره ٣ فى المائة، الا أنه هناك حاجة، حسب قول الخبراء القطريين، الى معدل قدره ١٠ فى المائة، باعتبار ذلك الحد الأدنى الأساسى لتمكين البلاد من مواصلة طريق النمو الزراعى المؤدى الى تحقيق الاكتفاء الذاتى.

وقد تخلت الحكومة عن تدخلها السابق فى سوق الحبوب الغذائية، ففى أغسطس/آب ١٩٩٢، ألغت، لأول مرة، قيود الاستيراد التى كانت مفروضة على الحبوب الغذائية. وقد استجاب تجار القطاع الخاص على الفور باستيراد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طن من القمح قبل نهاية ذلك العام. كما استورد القطاع الخاص أكثر من ثلث مجموع الواردات من الحبوب الغذائية فى ١٩٩٥/١٩٩٦. وقامت الحكومة بتقليص نظام

(٣٧) Z. Karim، أنظر الحاشية رقم ٣٣ المنشورة على الصفحة رقم ١٦٣.

توزيع الأغذية التابع لها من خلال الغاء قنوات التوزيع بالبطاقات فى الريف التى كانت تحصل على اعانات ضخمة، وقللت، بدرجة كبيرة، من الحجم الكلى للأغذية الموزعة. فقد كان برنامج التوزيع بالبطاقات فى الريف يكلف الحكومة ٦٠ مليون دولار سنويا فى شكل اعانات، فى حين يقدر أن ٧٠ فى المائة من الحبوب الغذائية لم تصل الى المنتفعين المستهدفين من البرنامج. ونتيجة للخصخصة الجزئية لتجارة الحبوب، والالغاء الجزئى لنظام توزيع الحبوب الغذائية لدى القطاع العام، خفضت الحكومة من الانفاق العام على اعانات الأغذية، كما قللت بصورة كبيرة من التوريد المحلى للحبوب الغذائية. وأسندت الحكومة بعد ذلك أولوية متقدمة للبرامج الموجهة غير النقدية، مثل الغذاء مقابل العمل، وتنمية الفئات الحساسة وصيانة الريف، والغذاء مقابل التعليم، وكان البرنامجان الأولان يحصلان على دعم كبير من المعونة الغذائية الدولية.

ويمكن القول، بصفة عامة، إن اصلاح السياسات على مستوى الاقتصاد الكلى والمستوى القطاعى قد حد من العديد من التشوهات السعرية، وجعل قرارات وضع المخصصات للقطاع الزراعى أكثر حساسية للمؤشرات السعرية فى الأسواق الخارجية. وقد تم توسيع نطاق الدور الذى يضطلع به القطاع الخاص فى مجال المدخلات الزراعية وتوفير الخدمات بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أن معظم سياسات الخصخصة كانت ناجحة، بصفة عامة، فمازالت هناك بعض المشكلات قصيرة الأجل يتعين التغلب عليها، كما يتضح من أزمة الأسمدة ومسألة احلال البذور. وحتى اذا استطاعت قوى السوق أن توفر الاستقرار للأوضاع فى نهاية المطاف، فان أشد التأثيرات سوف تقع فى الأجلين القصير والمتوسط على كاهل المزارعين الأكثر فقرا.

التحديات التى تواجه الزراعة فى بنغلاديش

يعتمد اقتصاد بنغلاديش على الزراعة، ونظرا لتزايد عدد السكان، ولأن نصيب الفرد من مساحة الأراضى هو من بين أدنى المستويات فى العالم، فان أهم قضية تواجه الزراعة فى

بنغلاديش هى تعزيز انتاج المحاصيل واقامتها على أسس قابلة للاستدامة. ولذا، فان أكثر المشكلات الحاحا هى حالة الركود الحالية التى تتعرض لها الغلات، وتناقص الانتاجية فى مجموعة من المحاصيل الغذائية وغير الغذائية. وتتفق اسقاطات العرض والطلب على الحبوب الغذائية فى النتائج التى توصلت اليها والتى تفيد بأن هناك فجوة فى الامدادات من الحبوب الغذائية وان هذه الفجوة آخذة فى الاتساع.

ونظرا لأن امكانيات التوسع فى المساحة هى امكانيات تكاد لا تذكر، حيث أن معظم الأراضى الصالحة للزراعة فى بنغلاديش قد زرعت بالفعل، فلابد أن يظل النمو فى المستقبل يعتمد على زيادة الانتاجية لكل وحدة من الأراضى. ولهذا السبب، تبذل جهود دؤوبة من أجل استنباط أصناف جديدة من البذور المحسنة. كما لوحظ أن القطاع الزراعى لم يستغل بعد امكانياته الكاملة على الاطلاق فى انتاج المحاصيل، وأن هناك العديد من الفرص لزيادة الكثافة المحصولية بدرجة كبيرة. ففى الوقت الحاضر، لا يستفيد من الرى بالفعل سوى ما لا يتجاوز ٤٠ فى المائة من المساحة التى يمكن ريها، فى حين لا تغطى الأصناف الحديثة سوى ٥٥ فى المائة من المساحة المزروعة، والأهم من ذلك، أن هناك فجوات واسعة بين امكانيات غلات جميع المحاصيل وما يتحقق منها بالفعل فى البلاد.

غير أن ليس من السهل سد الفجوات بين الغلات الفعلية والممكنة، فهناك فى الواقع العديد من المشاكل والمعوقات الرئيسية التى تحد من الانتاجية، وتتجاوز حدود التكنولوجيا وتحتاج الى ثورة خضراء جديدة. فالتفكير فى أن زيادة انتاج المحاصيل وتحقيق هدف الاكتفاء الذاتى يعتمدان بصورة كاملة تقريبا على التقدم التكنولوجى، ليس بالأمر المضلل فحسب بل ويضر التنمية المستدامة طويلة الأجل فى البلاد. فالى جانب أن بنغلاديش من البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية المتكررة، توجد عوامل مهمة أخرى، مؤسسية واجتماعية واقتصادية، تضطلع بدور هام فى تحديد انتاجية القطاع الزراعى وأوضاع الأمن الغذائى فى البلاد، وتشمل هذه العوامل:

- ملكية الأراضى؛
- تدهور البيئة؛
- تنويع المحاصيل؛
- البنية الأساسية الاجتماعية والمادية، والخدمات المعاونة.

ملكية الأراضى : أن المشكلة الأساسية التى تواجه بنغلاديش هى فى الواقع ندرة الأراضى. فقد أخذ حجم المزارع فى التقلص بسرعة، وظاهرة المعدمين فى التزايد بسبب ارتفاع أعداد سكان الريف واستمرار تزايدهم. وطبقا لقوانين الارث، تقسم الأراضى بالتساوى فيما بين الأقرباء، وقد تسبب تفتيت ملكية الأراضى فى ظهور صعوبات شديدة. اذ أن تفتيت الملكية يشكل، بصفة عامة، عائقا أمام التحديث فهو يحد من كفاءة الخدمات وامكانية الحصول عليها. اذ تقل فرص المزارع الصغيرة فى الحصول على القروض والآلات وغير ذلك من المدخلات المعززة للانتاجية. كما تقل مرونتها التسويقية. وعلى ذلك، فان تقلص نصيب الفرد من موارد الأراضى هو من أسباب استمرار الفقر وانعدام الأمن الغذائى فى البلاد.

وفى حين تتقلص مساحة معظم المزارع فى بنغلاديش، يمتلك نحو ١٠ فى المائة من الأسر الزراعية ويشغل ٥١ فى المائة من الأراضى الزراعية فى الوقت الذى لاتمتلك فيه نسبة الأربعين فى المائة الدنيا سوى ٢ فى المائة (٣٨). وقد أخذت فئة كبار الملاك فى الزيادة من حيث الحجم والنفوذ. وغالبية المزارعين فى بنغلاديش هى من المزارعين بالمشاركة فى المحصول أو من العاملين فى الأراضى كعمال لدى كبار الملاك. ويوجد فى البلاد العديد من ترتيبات الاجارة، الا ان أكثرها انتشارا هى الزراعة بالمشاركة فى المحصول، التى بمقتضاها يوافق المستأجرون على تحمل جميع التكاليف، ويقدمون نصف (وفى بعض الحالات ثلثى) الناتج الاجمالى لملاك الأرض. وفى بعض أنحاء البلاد، يتقاسم الملاك والمستأجرون تكاليف الأسمدة والرى لزراعة أصناف الأرز وفيرة الغلة، وفى بعض الحالات تتحول ترتيبات الاجارة بالمشاركة الى ايجار محدد، وهو الأمر الذى يؤدى أكثر من غيره الى ادخال الأصناف وفيرة الغلة. غير أنه نظرا لعدم

(٣٨) M. Hossain. 1996. Rural income and poverty trends. In H.Z. Rahman, M. Hossain and B. Sen, eds. *1987-1994: Dynamics of rural poverty in Bangladesh*. Dhaka, Bangladesh Institute of Development Studies.

ضمان الحيازة بالنسبة لمعظم المزارعين، فلا يتوافر الكثير من الحوافز لديهم للتفكير فى ضمان الاستدامة طويلة الأجل للأراضى. ولذا، لا توظف أية استثمارات فى الانتاجية طويلة الأجل للأراضى، فى حين تنتشر المدخلات والأساليب قصيرة الأجل التى تفتقر الى الاهتمام بالبيئة.

تدهور البيئة : تظهر علامات الاجهاد على موارد الأراضى فى بنغلاديش، الأمر الذى يؤدى الى ركود غلات المحاصيل المهمة. وعلى الرغم من تزايد استخدام الأصناف الحديثة، فان غلاتها انخفضت فى السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، كان الكيلوغرام الواحد من الأسمدة الأزوتية المضافة يعطى، أثناء الثورة الخضراء، ٢٠ كيلوغراما من الحبوب، أما الآن فانه لايعطى سوى محصول يتراوح بين ٨ و١٠ كيلوغرامات. وأصبح انخفاض الانتاجية نتيجة لتدهور التربة من المعوقات الرئيسية الآن. ويتردد أن المادة العضوية فى أكثر من ٥٠ فى المائة من التربة المزروعة فى بنغلاديش تقل عن المستوى الحرج البالغ ٥ر١ فى المائة، ومازالت تنخفض بمعدلات مثيرة للقلق (٣٩). وقد ظهر عدد من المشكلات المرتبطة بالتربة والناجمة، على وجه الخصوص، عن أساليب الزراعة الحالية، مثل عدم كفاية وتوازن استخدام الأسمدة، وأسلوب زراعة المحصول الواحد المستخدم فى انتاج الأرز. وتعد الملوحة، وتعرية التربة، ونقص المغذيات الدقيقة، والتغدق، والقلوية مجرد أمثلة قليلة على المشكلات المتصلة بالتربة. وما لم يتم النظر بجدية فى استخدام الأسمدة المتوازنة، والمادة العضوية فى التربة، لن يتسنى زيادة الانتاجية وضمان استدامتها.

وبدأ الكثيرون فى الشعور بالقلق ازاء استغلال المياه الجوفية، والمستقبل طويل الأجل للرى بالآبار الارتوازية الذى يوفر المياه لأكثر من ٦٠ فى المائة من المساحة المزروعة، والذى يعتبر المحفز الرئيسى فى زيادة انتاج الأرز. فالاستخدام المكثف والمتزايد للرى بواسطة الآبار الارتوازية الضحلة أدى الى خفض مستوى الماء الأرضى فى كثير من مناطق الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من البلاد. بل ان الكثير من هذه الآبار بدأ فى النضوب كلية خلال فترات

(٣٩) Z. Karim، أنظر الحاشية رقم ٣٣ المنشورة على الصفحة رقم ١٦٣.

الجفاف. كما ان نوعية المياه الجوفية قد أخذت فى التدهور نتيجة للاسراف فى استخدام المبيدات الكيماوية. وكان تزايد أعداد الآفات النتيجة المباشرة لتكثيف المحاصيل باستخدام الأصناف وفيرة الغلة، مما تسبب فى حدوث انعكاسات مباشرة ومثيرة للقلق على صحة الانسان.

وفى بعض الحالات، مثلما حدث فى المناطق الساحلية، يوجد تضارب فى استخدام الأراضى بين استزراع الأربيان وزراعة الأرز. فالمياه المالحة اللازمة لاستزراع الأربيان تلوث حقول الأرز المجاورة، وتتسبب فى تدهور التربة وجعلها غير صالحة لانتاج المحاصيل. وثمة مشكلة أخرى مهمة وعسيرة، تتمثل فى الكيفية التى يمكن بها التعامل مع مشكلة المتعهدين، الذين من المعروف أنهم يأتون ويستأجرون الأراضى، وينتجون الأربيان للتصدير، ثم يرحلون تاركين وراءهم مشكلة الملوحة.

وجرى التسليم، بصفة عامة فى بنغلاديش، بالحاجة الى وجود ادارة للنظام الايكولوجى، أى ادارة مغذيات النبات وادارة المياه، وتقوم الآن المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة بورشيكا، بمتابعة ذلك باهتمام شديد. وتكمن الصعوبة فى تحويل الممارسات الزراعية للسكان، التى كانت قد تغيرت بدرجة كبيرة خلال الثورة الخضراء، الى أساليب الزراعة الايكولوجية. ونظرا لأن هناك حاجة الى بعض الوقت للتحول بصورة سليمة عن الأساليب القديمة الى الممارسات الجديدة، والتحقق من زيادة الغلات بالنظر الى الوقت الذى تحتاجه التربة لتجديد عناصرها، فان من العسير اقناع المزارعين بتغيير عاداتهم. وليست هناك حوافز تشجع الغالبية العظمى، التى لا تقوم فعليا بزراعة أراضيها الخاصة، على تطبيق الممارسات الجديدة. وسوف يواصل المزارعون، الى أن يتحولوا الى الأساليب الايكولوجية، اذا كتب لهم ذلك ، انفاق موارد متزايدة على المدخلات الزراعية مع تزايد الحاجة اليها ، والحصول على عائدات صافية متضائلة من أراضيهم.

تنويع المحاصيل : نظرا لأن الأرز يحتل مايقرب من ٧٥ فى المائة من المساحة المحصولية، يليه القمح الذى يحتل ما يقرب من ٤ فى المائة، والجوت مايقرب من ٣ فى المائة،

لا يخصص للمحاصيل الأخرى سوى أقل من ٢٠ فى المائة من المساحة المحصولية. ويبدو أن منافع تنويع المحاصيل معروفة جيدا فى البلاد، وجرى التسليم بها منذ فترة طويلة. غير أنه يبدو أن جميع الجهود قد أجهضت نتيجة لسيطرة انتاج الأرز، ومن ثم استمرت المساحة المخصصة للمحاصيل من غير الحبوب فى التقلص. وقد سلمت الحكومة الآن بالحاجة العاجلة الى التنويع الزراعى، وقد بدأ الانتاج يتجه بالفعل نحو هذا التنويع، وان كان البعض يدعى بأنه يسير بوتيرة غير متسارعة.

وثمة أسباب مباشرة عديدة لضرورة أن يتضمن التركيز على النمو الزراعى عناصر أكثر من مجرد الاهتمام بانتاج الحبوب الغذائية بمفردها، وادراج العديد من المحاصيل غير الأرز، مثل الذرة والبقول والبذور الزيتية والبطاطس والخضر الأخرى، فضلا عن الدواجن والثروة الحيوانية بل وحتى تربية دودة الحرير، وهذه الأسباب هى (١) ان مشكلة التغذية الخطيرة فى بنغلاديش تحتاج الى اهتمام فورى. ففى حين يفى النظام الغذائى للمواطنين العاديين بالاحتياجات من الكاربوهيدرات، فانه يفتقر بدرجة كبيرة الى البروتين والفيتامينات والأملاح؛ (٢) ستؤدى زيادة الامكانيات المحصولية للمزارعين فى بنغلاديش الى تمكينهم من تخصيص مواردهم الانتاجية بصورة أفضل وتعظيم دخلهم. فهناك الكثير من الفرص لتنويع المنتجات الزراعية والمنتجات الثانوية لدعم الصناعات الزراعية؛ (٣) يضر النظام المحصولى الحالى، باعتماده المبالغ على انتاج الأرز طوال العام، بخصوبة التربة، كما أنه يعرض المحاصيل لهجمات الآفات. فبوسع التنويع المحصولى أن يساعد فى المحافظة على قوام جيد للتربة لضمان استدامتها على المدى الطويل؛ (٤) يمكن الاستعاضة عن نسبة كبيرة من المحاصيل التى تستورد حاليا بالانتاج المحلى، والقمح مثال على ذلك. ففى حين أن قضية التذوق كانت العائق أمام زيادة انتاج القمح واستهلاكه فى منتصف السبعينات، أصبح القمح بالتدريج جزءا من النظام الغذائى فى الريف. فهذا المحصول لايحتاج فقط الى كميات من المياه تقل بنحو أربع مرات عما يحتاجه الأرز، مما يجعله أقل تكلفة فى الانتاج، بل انه كذلك أقل

اضرارا بالبيئة. غير ان القيود المناخية سوف تحد من ناحية أخرى من امكانية تحقيق زيادة ملموسة فى محصول القمح: (٥) وسوف يؤدى الانخفاض الملموس فى انتاج الجوت، وضعف فرص صادرات الأرز بسبب حدة المنافسة فى الخارج، الى ضرورة تنويع الانتاج الزراعى حتى يستطيع الانطلاق الى أسواق التصدير ومواصلة مساهمته الكبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى.

وهناك بعض العقبات التى تقف أمام التنويع الزراعى وتحتاج الى حلول. فقد أعاق تطوير التكنولوجيا الحديثة الخاصة بزراعة الأرز والقمح تنمية البذور الخاصة بالمحاصيل الأخرى، وحد من القدرة التنافسية للبقول والبذور الزيتية التى تعد من مصادر البروتين المهمة للفقراء. ويحتاج الأمر الى اجراء المزيد من البحوث لاستنباط أصناف ملائمة وفيرة الغلة، وذات قدرة تنافسية فى مواجهة الأصناف الحديثة للأرز والقمح. وثمة مشكلة كامنة ترتبط أيضا بالتضارب بين المحاصيل، نجمت عن التنافس على المساحة المحدودة من الأراضى. فالبطاطس والخضر والموز والبصل والتوابل تزرع بسهولة فى بنغلاديش. غير أن البنية الأساسية للتخزين والنقل لم تكن كافية حتى الآن للتشجيع على زراعة هذه المحاصيل على نطاق واسع. كذلك فان المخاطر السعرية العالية المرتبطة بتسويق هذه المحاصيل ثبطت المزارعين عن انتاجها. وعلاوة على ذلك، لم يتوافر القدر الكافى من الخدمات الارشادية عن تكنولوجيا ادارة المياه على مستوى المزرعة بالنسبة للمحاصيل غير الأرز. ولا شك فى أن نجاح أى برنامج لتنويع المحاصيل يقتضى خلق طلب فعال للانتاج من خلال سياسات دعم الأسعار، وتوعية المستهلكين وتحفيزهم، وضمان توافق سوق سليمة من خلال سياسات الاستيراد والتصدير الملائمة.

البنية الاجتماعية والمادية والخدمات المعاونة : تعانى المناطق الريفية فى بنغلاديش من معوقات شديدة، تتمثل فى عدم كفاية البنية الأساسية الاجتماعية والمادية، والخدمات المعاونة العامة. فعلى سبيل المثال، تعانى خدمات الارشاد الحكومية من الضعف الشديد والبيروقراطية المفرطة. كما أن

هذه الخدمات تكنولوجية التوجيه (التشجيع على انتاج الأرز) وليست موجهة الى السكان (للاستجابة لمصالح المزارعين). فالفروق بين الغلات فى رقع البيانات العملية وحقول المزارعين، كبيرة للغاية، وهى لصالح رقع البيانات العملية. وهذا دليل جزئى على الضعف الذى تعانيه الخدمات الارشادية فيما يتعلق بأساليب الادارة.

ومن الصعب للغاية نشر المعلومات فى المناطق الريفية، وخاصة فيما يتعلق بالخيارات التكنولوجية، بالنظر الى أن الغالبية العظمى من المزارعين تعانى من الأمية، ولاتتوافر لها سوى وسائل اتصال محدودة. وقد بدأت التعاونيات فى الظهور ببطء . الا أنه لا تتوافر الآن، بصفة عامة، امكانيات كبيرة لتقاسم المعلومات والأساليب الجيدة.

ومن ناحية أخرى، فان الوصول الى الخدمات المالية محدود فى المناطق الريفية وخاصة بالنسبة للغالبية العظمى من صغار المزارعين. فالمزارعون من المستوى الصغير والمتوسط ليس لديهم أية فرصة للحصول على القروض المصرفية، حيث أنهم يفتقرون الى الضمانات اللازمة. وتسعى المنظمات غير الحكومية، مثل بنك جرامين ولجنة تقدم الريف فى بنغلاديش، الى التعويض عن ذلك بتقديم القروض الموجهة للأسر الريفية الفقيرة، الا أن المنتفعين الفعليين مازالوا يمثلون أقلية ضئيلة.

ويعد انعدام فرص الوصول الى الأسواق المنظمة من المعوقات الأخرى الشائعة، بالاضافة الى نقص البنية الأساسية المادية، مثل الطرق الفرعية، وشبكة النقل النهرى، والجسور، والمخازن، ووحدات التبريد، على سبيل المثال لا الحصر. وكان المزارعون، فى سنوات الانتاج الجيد، ضحايا للبيع الاضطرارى، لانهم كانوا مرغمين على البيع بأسعار منخفضة للغاية للتخلص من انتاجهم بسبب نقص مرافق التخزين.

مرحلة جديدة من التنمية الزراعية

على الرغم من أن بنغلاديش قد اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية على المستوى القطرى،

فمازال يتعين توفير الأمن الغذائى(٤٠) وخاصة على مستوى الأسرة. فالحصول على الأغذية مازال يشكل مشكلة كبيرة، حيث تعانى نسبة ضخمة من سكان الريف من انعدام الأمن الغذائى المزمن والمؤقت. ويرتبط انعدام الأمن الغذائى فى بنغلاديش ارتباطا وثيقا بالفقر، اذ يعانى نحو نصف السكان من الفقر الشديد، مما يحول دون حصولهم على حصة معقولة من الأغذية المتوافرة فى الأسواق. ولذا فان التخفيف من الفقر المنتشر يعد تحديا رئيسيا أمام حكومة بنغلاديش.

ومن الواضح أن القطاع الزراعى فى هذا البلد ينطوى على امكانيات كبيرة للمساهمة فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى، والتخفيف من حدة الفقر، وخاصة بالنظر الى أن ٦٢ فى المائة من دخل الأسرة ينفق على الأغذية. غير أن زيادة انتاج الأرز ليس بالحل الكافى لهذه المشكلة. وتدخل بنغلاديش الآن مرحلة جديدة للتنمية الزراعية مليئة بالتحديات، فالامكانيات والمعوقات التى تواجه القطاع الزراعى خلال السنوات القادمة، كما أشير سلفا، تختلف عن تلك التى واجهها القطاع خلال العقدين الأخيرين. فالكثير من الصعوبات، التى تعوق حاليا نمو الغلات الزراعية والدخل والتنويع والصادرات، يمكن التغلب عليها من خلال اجراء تغييرات فى مناخ السياسات، والاستثمار فى البنية الأساسية الريفية والتغيرات التكنولوجية.

وينبغى النظر الى هدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأغذية من حيث مدى تطابقه مع الاحتياجات الأخرى للسكان والاقتصاد، بما فى ذلك التجارة الخارجية. لقد حان الوقت للتخلى عن النمو الذى يتصدره الأرز، الى قاعدة انتاجية أكثر تنوعا تشمل العديد من المحاصيل غير الأرز، مثل محاصيل الخضر والفاكهة. ويعد تنويع الزراعة، الذى يهدف الى تحقيق أفضل استفادة من الأسواق الدولية، ضروريا لنمو الزراعة على قاعدة عريضة. وينبغى اعادة النظر فى البحوث الزراعية وتحديد الميزات المقارنة للمنتجات الزراعية فى ضوء الحاجة الى التنويع.

ولا يكفى لتحقيق النتائج المرجوة وضع استراتيجية للتنمية الزراعية تستند الى الغاء الاعانات، وخصخصة نظم تسليم المدخلات، والتركيز على الحاجة الى تحقيق المزيد من

---

(٤٠) يتوافر الأمن الغذائى عندما يكون لدى جميع السكان الفرصة المادية والاقتصادية للحصول على الأغذية السليمة والمغذية والكافية لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لكى يتمكنوا من ممارسة حياة نشطة ومليئة بالصحة. خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية، المنظمة ١٩٩٦، روما.

التطوير لتكنولوجيات البذور عالية الجودة والرى. فالاسراع بادخال التحسينات على البنية الأساسية الريفية أمر ضرورى ليس فقط لتنويع انتاج الحبوب الغذائية، بل أيضا لتيسير تنويع النشاطات غير الزراعية وتوسيع نطاقها. فاقامة البنية الأساسية للنقل لن تساعد فى توفير فرص العمل فحسب، بل أيضا فى ربط المناطق الريفية بالأسواق الرئيسية. «فالمفتاح الى التنمية الزراعية فى بنغلاديش يكمن فى تحويل المزارعين الى متعهدين زراعيين. فالمزارعون لا يفتقرون الى الحافز، بل تعوزهم الخبرات والموارد»(٤٧). وعلى ذلك فان تنمية الموارد البشرية ونشر التعليم هما من الأمور الأساسية. وينبغى بذل الجهود أيضا لضمان توافر القروض بأسعار فائدة معقولة، وزيادة فرص صغار المزارعين والمهمشين، بما فى ذلك النساء، فى الحصول عليها. لذلك فان تعزيز خدمات الارشاد، لكل من المحاصيل الغذائية وغير الغذائية، يعد عنصرا رئيسيا. ويتعين تطوير نظام التسويق الذى يعد الآن أضعف حلقة فى تنمية الزراعة فى بنغلاديش. وسوف تيسر الصلات مع المنظمات غير الحكومية، التى تقيم فى الوقت الحاضر أوثق الصلات مع مزارعى الريف، وخاصة المهمشين، تنمية جميع هذه المجالات. كما ان الحاجة الى خدمات معاونة لتيسير استثمارات القطاع الخاص فى المناطق الريفية لا تقل عن ذلك أهمية.

ويمكن أن يسهم تطوير البنية الأساسية فى الريف بدرجة كبيرة فى زيادة الانتاج الزراعى، الا أنه ينبغى النظر أيضا الى خلق اقتصاد ريفى أكثر استدامة. ونظرا لأن متوسط حجم حيازة الأراضى صغير للغاية، وان عدد الفقراء المعدمين ضخم جدا، ينبغى استكشاف الفرص فى المصادر الأخرى للمعيشة. ومن الضرورى توفير فرص عمل كافية زراعية وغير زراعية، وفرص لادرار الدخل (تدعمها الخدمات المالية والفنية والبنية الأساسية)، لدعم دخول صغار المزارعين، وتمكين العمال المعدمين من اكتساب قوتهم. وعلاوة على ذلك، لا ينبغى التقليل من أهمية ما تنطوى عليه التنمية الأسرية المتكاملة من امكانيات انتاجية. ولذا ينبغى توجيه الاستثمار نحو النشاطات التى تنطوى على أعظم الامكانيات لخلق اقتصاد دينامى يتسم بالكفاءة ، وتتسق مع الميزة

(٤٧) M. Hossain. Food aid, food security and Development. Paper 7 of the Seminar on Food Strategies in Bangladesh, organized by the Government of Bangladesh and the European Economic Community. October 1988. Dhaka.

الاطار رقم ٨

قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش

تعتبر بنغلاديش من أغنى بلدان العالم بموارد مصايد الأسماك الداخلية. ويسهم قطاع المصايد فى اقتصاد البلاد من خلال عدد من الطرق المهمة، ويضطلع بدور رئيسى كمصدر للتغذية والدخل وفرص العمل والعائدات من النقد الأجنبى.

ويسهم قطاع مصايد الأسماك بنحو ٨ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة، ونحو ٥ فى المائة من مجموع الناتج المحلى الاجمالى، و ١٢ فى المائة من عائدات التصدير. وتوفر مصايد الأسماك البحرية والداخلية العمل طول الوقت لما يقرب من ٥ر١ مليون نسمة من سكان الريف، والعمل بعض الوقت لأكثر من ١١ مليون نسمة. ومازالت الأسماك توفر ٧١ فى المائة من نصيب الفرد اليومى من المتحصلات من البروتين الحيوانى على الرغم من انخفاض استهلاكها منذ السبعينات. وقد نما هذا القطاع بمعدل سنوى يقترب من ٣ر٢ فى المائة خلال العقد الماضى.

فجزء كبير من بنغلاديش عبارة عن دلتا شاسعة تتخللها ثلاثة أنهار رئيسية، وأكثر من ٧٠٠ نهر ومجرى مائى آخر. والسهول الفيضية غنية بالأسماك، وتغطى المياه نحو ثلث البلاد لمدة ستة أشهر كل عام. وتنتشر برك الأسماك، التى تقدم نحو ٨٥ فى المائة من مجموع الانتاج السمكى المعتمد على الاستزراع، كما تنتشر الأحواض على نطاق واسع فى الريف. وتفسر هذه الموارد الضخمة من المياه العذبة السبب فى أن مصايد الأسماك الداخلية (المصايد الطبيعية والاستزراع) تقدم أكثر من ثلاثة أرباع (٧٧ فى المائة) مجموع الانتاج السمكى فى البلاد، أما الباقى فيأتى من مصايد الأسماك البحرية.

وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها لقاعدة الموارد هذه، يتعرض قطاع مصايد الأسماك للاجهاد الشديد بسبب الافراط فى الصيد، وتدهور البيئة والموئل، والاستخدامات المتعددة وغير المنسقة للمسطحات المائية. فقد تعرض الانتاج من المصايد الطبيعية للأضرار، ويواجه تهديدات خطيرة من جراء انتشار التدخلات المتعلقة بالسيطرة على الفيضانات، والصرف، واقامة جسور الطرق، وشبكات الرى، والمبيدات، والأسمدة. فأسماك البلطى الكبيرة، مثل الكاتلا ومريجال وروى، التى كانت تشكل عادة مايقرب من ٢٠ فى المائة من المصيد من أسماك المياه المفتوحة، لا توفر الآن سوى أقل من ١ فى المائة. كما أن الاخفاق فى المحافظة على الأراضى الغدقة فى مواجهة التدخلات الهندسية الجذرية، يقوض انتاج الأسماك الطبيعية بسبب امتلاء القنوات والمصبات بالغرين. وتشير التقديرات الى أن الخسائر السنوية فى الانتاج السمكى يمكن أن تعادل، خلال السنوات العشر القادمة، ما يتراوح بين ١٢ و ١٨ فى المائة من المصيد الحالى، اذا استمرت هذه العملية بالمعدل الحالى.

ومن المفارقات، أن نفس السياسات والمشروعات الزراعية التى تتيح لمزارعى الأرز زيادة انتاجيتهم، وتساعد بعض المعدمين على العثور على مزيد من فرص العمل، هى التى تفعل ذلك على حساب مصايد الأسماك الطبيعية. كما أن مشروعات التحكم فى المياه، التى تستهدف توفير الظروف المواتية لانتاج الأرز، تؤدى فى كثير من الأحيان الى انقاص فترة الفيضان ومساحته. فالجسور ووسائل التنظيم، على سبيل المثال، تمنع الأسماك من اتمام عملية الارتحال لأغراض التكاثر، حيث أن هذه المنشآت تقام لتلافى تخطى الجسور والفيضانات مما يؤدى الى زيادة التغرين فى أسفل المجرى، ومن ثم الاضرار بالانتاج السمكى فى القنوات النهرية.

ويهدد الانخفاض الناجم عن كل هذه الأعمال، وخاصة فى مصايد الأسماك الداخلية، أولئك المواطنين الذين يعتمدون على الوصول الحر لهذه الموارد، باعتبار ذلك المصدر الوحيد للبروتين الحيوانى. وكان لتكثيف عملية الحيازة بالايجار تأثيرات عملية على وصول فقراء الريف الى المصايد الداخلية. فمشروعات تنمية المصايد، التى تفرض نظما للايجار، تحرم الفقراء من حقوق وميزات الصيد التقليدى التى كانوا يتمتعون بها. غير أن السياسات الحكومية الجديدة بشأن ادارة مصايد الأسماك الحكومية قد اعترفت بهذه المشكلة المتعلقة بوصول الفقراء الى الموارد ذات الملكية المشاع، وتعمل على تخطى المتعهدين ومنح التراخيص مباشرة للصيادين الحقيقيين.

وفى حين يواجه قطاع مصايد الأسماك عقبات بيئية واجتماعية واقتصادية وأخرى تتعلق بالبنية الأساسية، حدثت بعض التطورات الايجابية مؤخرا: فعلى الرغم من تقلص مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية، والصناعية البحرية، حدث نمو مطرد فى تكنولوجيا الاستزراع فى مزارع وبرك تربية الأربيان، وبذلت جهود ضخمة لادخال تكنولوجيا زراعة الأرز والأسماك (تقوم منظمة كير غير الحكومية الآن بأعمال واسعة النطاق فى هذا المجال)، وشهدت نشاطات القطاع الخاص مثل تطوير المفاقس، والتصنيع، والحفظ، والتصدير، توسعا كبيرا فى الآونة الأخيرة، وتقوم الحكومة بالتدريج بتنفيذ التدابير الرامية الى التخفيف من الأضرار البيئية التى تلحق بمصايد الأسماك. ومع أنه مازال هناك الكثير الذى ينبغى عمله، فان هذه التحسينات، والكثير غيرها، قد تزيد من فرص بنغلاديش فى مجالى الانتاج المحلى والتصدير، وتساهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

النسبية للبلد، وتهدف الى التخفيف من حدة الفقر. وفى هذا الصدد، يعتبر النمو الذى يستند الى التصدير والاستخدام الكثيف للعمالة أمرا ضروريا لتحقيق الزيادات المستمرة فى النمو، وتوفير فرص العمل وبالتالى التخفيف من حدة الفقر. وعلاوة على ذلك ينبغى النظر الى ان تعزيز مساهمة الزراعة فى النمو الاقتصادى، وتعزيز النمو الكبير فى الصناعات التى تنطوى على امكانيات تصنيعية دينامية، مثل صناعة الملابس، هما من الأهداف التى يدعم بعضها البعض.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

نظرة عامة على الاقليم

تشير الاتجاهات الاقتصادية والمالية الأخيرة الى حدوث تحسن عام ملحوظ فى الأوضاع الاقتصادية وتوقعاتها فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. فقد حقق النمو الاقتصادى انتعاشا كبيرا، تقدر نسبته بـ ٣ر٥ فى المائة خلال ١٩٩٦، وذلك مقارنة بنسبة ١ر٣ فى المائة فى العام السابق، ويتوقع أن تتسارع هذه النسبة لتصل الى ٤ر٤ فى المائة فى ١٩٩٧ ثم مرة أخرى الى ٥ فى المائة فى ١٩٩٨. بيد أن الأداء كان متباينا من بلد لآخر وفى الأقاليم الفرعية. فقد زادت أكبر الاقتصاديات، الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك، بمعدلات تتراوح بين ٣ و ٥ر٤ فى المائة، وان كان هذا المعدل لا يشكل فى الأرجنتين والمكسيك سوى انتعاش جزئى من الانخفاض الذى شهده النظام الاقتصادى فى العام السابق [٤٢].

واستمر الاقتصاد البوليفى، من بين اقتصاديات بلدان الانديز، فى التوسع بمعدلات متواصلة تبلغ نحو ٤ فى المائة، فى حين لم يحقق النمو فى اكوادور وبيرو سوى نحو ٢ فى المائة، وهو ما يمثل انخفاضا عن السنوات السابقة فى البلد الأخير. وظل اقتصاد شيلى مزدهرا حيث توسع بنسبة تزيد على ٦ فى المائة للمرة الخامسة فى غضون السنوات الست الماضية، وبنسبة تبلغ فى المتوسط ٧ فى المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦. وتباطأ النمو فى معظم بلدان أمريكا الوسطى، وان ظل مستمرا بمعدلات ضخمة تتراوح بين ٣ و ٥ر٣ فى المائة فى كوستاريكا والسلفادور وهندوراس.

ويبدو أن الأداء قد تحسن فى منطقة البحر الكاريبى بصورة عامة، على الرغم من الاختلافات الشاسعة بين البلدان. فقد حققت الجمهورية الدومينيكية وكوبا معدلات نمو تربو على ٧ فى المائة، ترجع أساسا الى الأداء الدينامى لقطاعات الاتصالات والتشييد والزراعة فى البلد الأول، والى

(٤٢) استمدت بيانات الاقتصاد الكلى والتقديرات الواردة فى هذا القسم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى.

الشكل رقم ١١ - أ

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

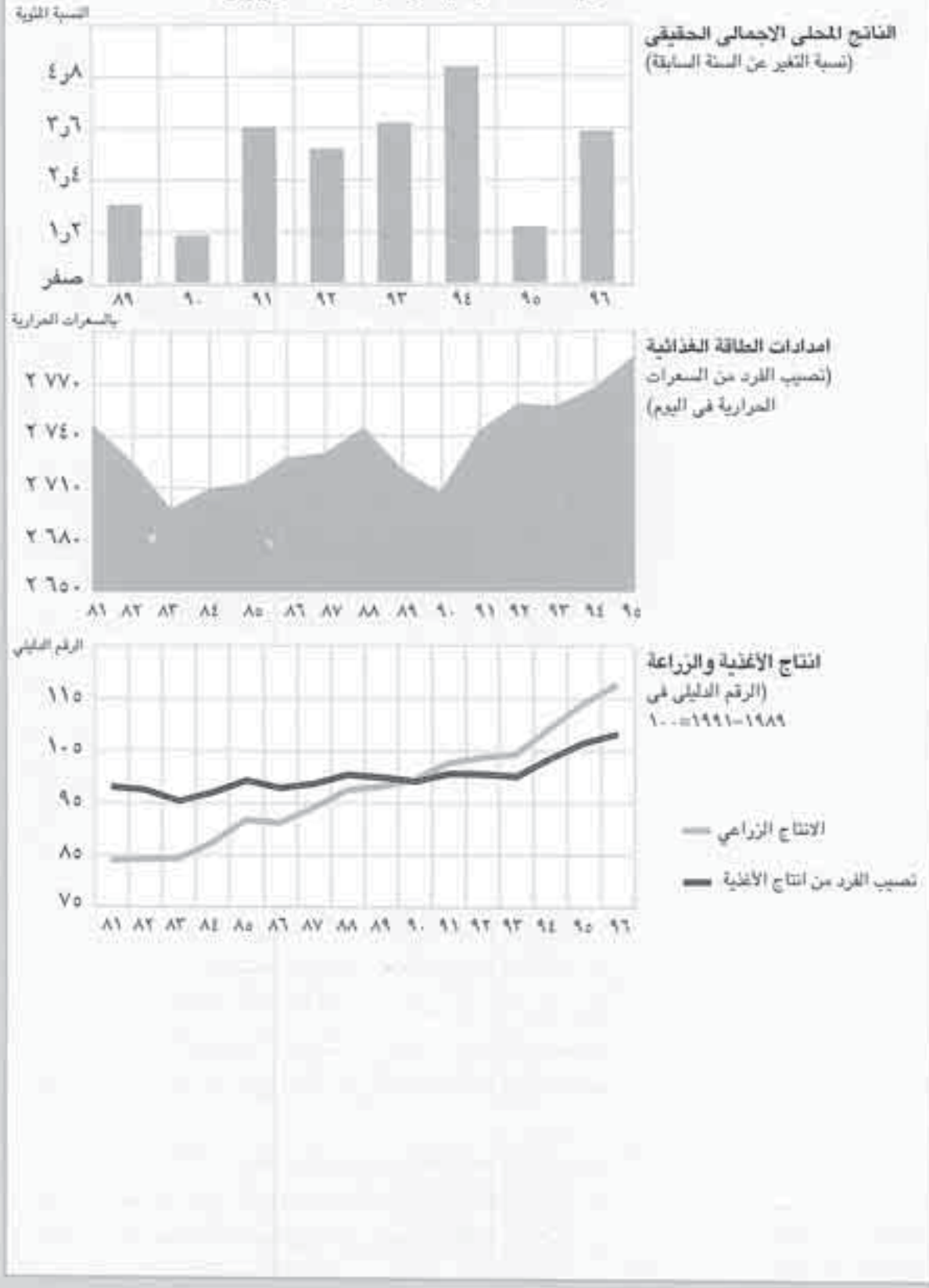

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

الشكل رقم ١١ – ب

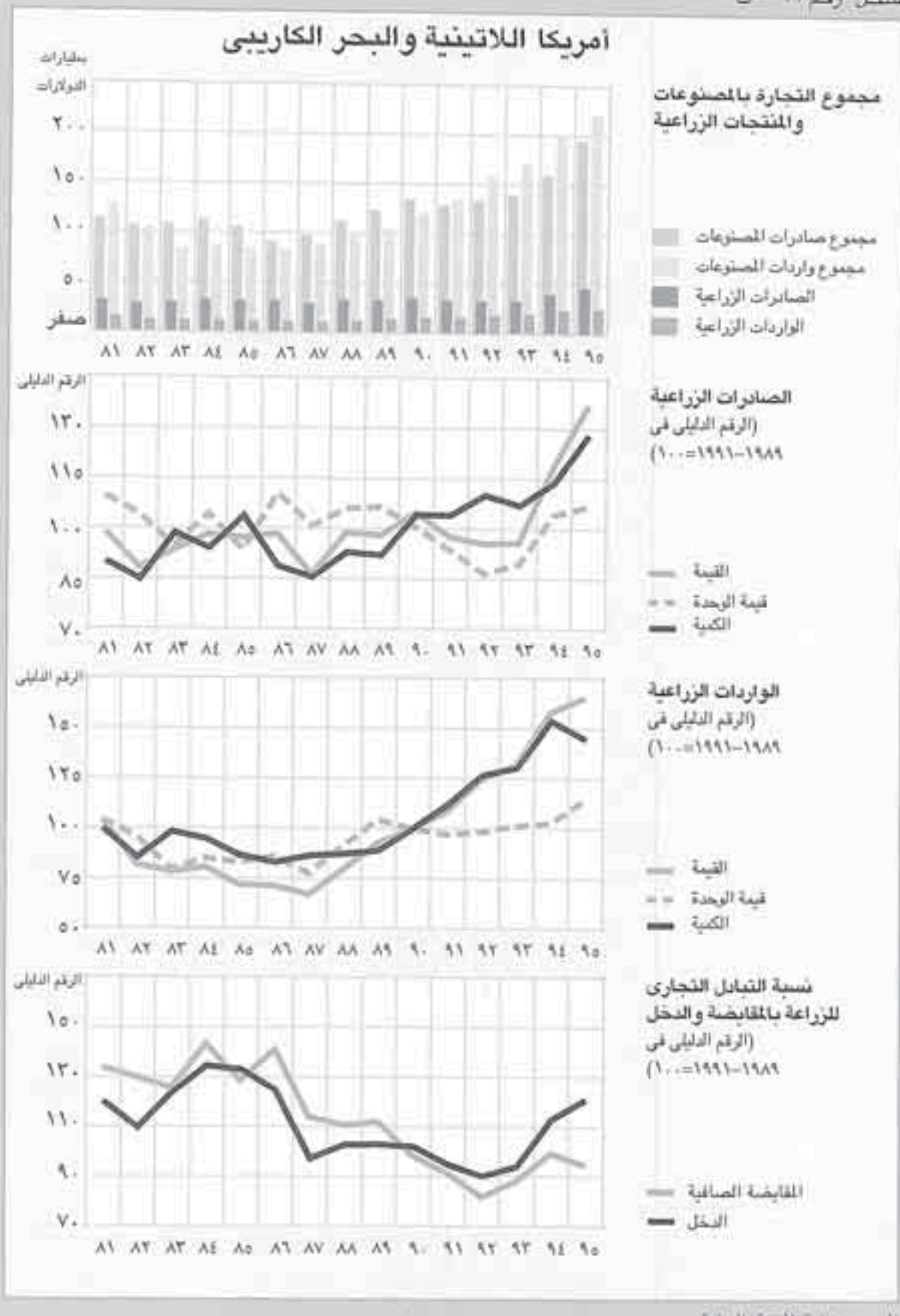

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

السكر والسياحة فى البلد الأخير. كما توسعت اقتصاديات بربادوس وغيانا وسانت لوسيا بمعدلات سريعة فى حين عادت هايتى الى معدلات النمو الايجابية بعد ثلاث سنوات من الركود المروع، الا أن جامايكا استمرت فى حالة الركود التى كانت عليها.

وواصل الاقليم تحقيق التقدم المشجع صوب استقرار الأسعار. وانخفض متوسط معدل التضخم فى الاقليم من ٥ر٢٥ فى المائة فى ١٩٩٦ الى ٣ر١٩ فى المائة فى ١٩٩٧، ويتوقع أن ينخفض مرة أخرى فى ١٩٩٨. وكان أبرز الأداء فى البرازيل، حيث لم ترتفع أسعار المستهلكين الا بنحو ١٠ فى المائة فى ١٩٩٦، منخفضة بذلك من النسبة التى كانت قد وصلتها والبالغة ٢٢ فى المائة فى ١٩٩٥، ومستويات التضخم الجامح فى السنوات الأولى. وزادت التدفقات الرأسمالية، بما فى ذلك عنصر ضخم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة ملموسة، حيث تعاظمت ثقة المستثمرين بعد الاستمرارية التى اتسمت بها السياسات الاقتصادية منذ أزمة المكسيك. والواقع أن التدفقات الرأسمالية قد ارتفعت الى مايقدر بنحو ٥٠ مليار دولار فى ١٩٩٦، وبالتالى تجاوزت بكثير العجز فى الحساب الجارى (الذى كان يمثل ٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى)، ومن ثم أمكن بفضل ذلك تحقيق زيادة كبيرة فى الاحتياطى من النقد الأجنبى. ونشأ هذا الانتعاش السريع، بعد الأزمة، بفضل الاستثمارات القوية وزيادة الصادرات، وتيسر بفضل المركز القوى الأولى لاقتصاديات الاقليم بعد اتمام الاصلاح الاقتصادى. وفى اطار هذه الصورة الايجابية بشكل عام، استمر عدد من المشكلات والشكوك الكامنة. فانتعاش النشاط الاقتصادى لم يحقق أى خفض فى البطالة التى، على العكس من ذلك، استمرت فى الارتفاع خلال الأشهر التسع الأولى من عام ١٩٩٦، بعد أن كانت قد زادت أيضا بدرجة كبيرة فى ١٩٩٥. وساعدت عملية تعزيز أسعار الصرف فى الكثير من بلدان الاقليم[٤٣] فى كبح التضخم، الا أنها عرقلت نمو الصادرات. وقد تفاقم الصعوبات المستمرة فى موازنة الميزانيات الحكومية فى العديد من البلدان، نتيجة لاتجاه الحكومات الى الافراط فى

(٤٣) جرت زيادة أسعار الصرف الحقيقية فى ١١ بلدا، فى حين تعرضت خمسة بلدان لخفض حقيقى فى قيمة عملاتها.

الانفاق خلال الفترات الايجابية. كما يشكل مناخ التجارة الدولية جوانب سلبية وشكوكا فى الاقليم. فعلى وجه الخصوص، شهدت نسب التبادل التجارى للصادرات غير النفطية تدهورا ملحوظا كنتيجة صافية لانخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع أسعار النفط ، وانخفاض معدلات التضخم فى البلدان الصناعية.

القطاع الزراعى

واصل القطاع الزراعى فى الاقليم اتجاهه التوسعى بمعدل عال نسبيا فى ١٩٩٦، بعد عامين من النمو فوق المتوسط. فقد ارتفع مجموع الانتاج الغذائى والزراعى فى الاقليم بما يقدر بنسبة ٢ر٣ فى المائة فى ١٩٩٦، وهو مايقل عما كان عليه فى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (٩ر٤ و ٤ر٤ فى المائة على التوالى). الا أنه مازال يزيد بصورة كبيرة عن الاتجاهات السائدة منذ فترة طويلة (نحو ٩ر١ فى المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، و ٤ر١ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤). وعلى الرغم من الاختلافات الشائعة بين البلدان والسلع، فان الصورة العامة هى صورة انتعاش واسع النطاق للقطاع الزراعى، يمكن ملاحظته فى المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية.

وأدى الأداء القوى نسبيا للانتاج الزراعى فى الاقليم لمدة ثلاث سنوات متوالية، بعد فترة طويلة من النمو الطفيف، الى زيادة التوقعات باحتمال ظهور اتجاه أكثر ايجابية. غير أن هذه الفترة القصيرة من الانتعاش لا تسمح بالتوصل الى تقدير قاطع لأهمية السوق العابرة والعوامل المناخية، مقابل التقدم ذى الطابع الهيكلى الأكبر المرتبط ، على وجه الخصوص، بالاصلاح الاقتصادى والزراعى. كما أن من المتعذر التوصل الى هذا التقدير بالنظر الى الفروق الشاسعة فى عوامل الأداء والسياسات التى تؤثر فى حالات الأداء هذه. فخلف النمو القوى نسبيا، الذى حدث فى ١٩٩٦، يكمن الحصاد الوافر فى المكسيك والأرجنتين، والحصاد الجيد نسبيا فى البرازيل، والتباطؤ الملحوظ فى نمو الانتاج فى شيلى، ونقص المحاصيل فى كولومبيا وعدد من البلدان

المنتجة الصغيرة الأخرى. ومن بين السلع الأساسية، أظهرت الحبوب وقصب السكر معدلات نمو نشطة، فى حين حقق البن انتعاشا قويا، بينما انخفض انتاج قرون الكاكاو للعام الثانى على التوالى، كما انخفض انتاج الجذور والدرنات. وأخيرا، فانه فى حين أن عملية التحرير تنتشر على نطاق واسع فى البلدان المختلفة، فان هناك اختلافات كبيرة فى وتيرة هذه العملية وعمقها، وفى آليات دعم التنمية الزراعية والريفية، على النحو الذى سيجرى استعراضه فى القسم التالى.

التطورات فى السياسات الزراعية

كان الأمن الغذائى موضوعا متكررا فى عملية صياغة السياسات وتنفيذها فى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. فقد شهد الماضى القريب اتخاذ وتعزيز العديد من المبادرات الملموسة الرامية الى معالجة الأبعاد المختلفة للمشكلات. وتتراوح هذه المبادرات بين التدابير التى تركز على جوانب معينة، مثل الجهود التى بذلتها السلفادور لاعادة مساحات شاسعة من الأراضى البور فى الاقليم الشرقى الى انتاج الحبوب، وبرامج الأمن الغذائى المتكاملة، مثل تلك التى نفذت فى فنزويلا وهندوراس حيث أنشئ مجلسان قوميان للأغذية. واتساقا مع اطار السياسات العامة، الذى هيأته خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية، يضطلع هذان المجلسان بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية القطرية بمهمة صياغة خطط الأمن الغذائى القطرية، التى تحدد استراتيجيات وأهداف وبرامج منظمات القطاع العام المعنية. وعلاوة على ذلك، تولت لجنة رئاسية، تشترك فيها جميع قطاعات المجتمع، صياغة مشروع قانون بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائى فى فنزويلا، وذلك بمشورة متخصصة من منظمة الأغذية والزراعة. وسوف يقدم هذا المشروع الى كونجرس الجمهورية لتحويله الى قانون.

وجرت أيضا معالجة قضية الأمن الغذائى القطرى من خلال مجموعة من تدابير السياسات، التى وضعت من أجل تشجيع الانتاج الغذائى والزراعى. وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو تحرير الأسواق، استمر العديد من البلدان فى

تنفيذ برامج لدعم أسعار المحاصيل التى رؤى أنها ذات أهمية للأمن الغذائى. وقد استفادت الألبان والأرز والسكر من أعلى مستويات الحماية، وخاصة فى بلاد الانديز، فى حين حظى القمح والذرة وفول الصويا بحماية واسعة فى هذه البلدان وغيرها من بلدان الاقليم. غير أن درجة هذه التدخلات تتباين بدرجة كبيرة من بلد لآخر. ففى حين أن بلدانا مثل كولومبيا وفنزويلا واكوادور احتفظت بسياسات قطاعية نشطة نسبيا، نهجت بوليفيا وبيرو منهجا أكثر تحررا. ولم تعد الأرجنتين تتدخل فى أى برنامج لدعم الزراعة بصورة مباشرة، فيما عدا ما يتعلق منها بمنتجى التبغ الذين يستفيدون من حساب خاص يجرى تكوينه من الضرائب المفروضة على السجائر. ويقدم الدعم فى المكسيك من خلال برنامج التحالف فى الريف، الذى يشمل العمل الذى ينفذ فى اطار برنامج الدعم المباشر والانتاجى للمناطق الريفية (PROCAMPO & PRODUCE)، وبرامج خدمات الدعم الأخرى. وقد أدخل برنامج التحالف فى الريف، فى سياق السعى الى تطبيق اللامركزية، التى تتيح زيادة التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والقطاع الخاص، من أجل توفير فرص الدخل فى المناطق الريفية والحد من الفروق بين الدخول. وواصلت الحكومة الكولومبية تنفيذ برامج الدعم الزراعى فى شكل الأسعار الدنيا المضمونة للذرة البيضاء والأرز الشعير والفاصوليا الجافة وفول الصويا وبذور السمسم. غير أن الهدف ظل العمل على الربط بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية بالتدريج، كى تعتمد قرارات المزارعين على حقائق السوق.

ويمكن العثور على عوامل قلق مماثلة فى البلدان الأخرى، التى تتطلب فيها أهداف الدعم الزراعى والتحرير، فى كثير من الأحيان، خيارات صعبة فى مجال السياسات. فقد كانت حكومة كوستاريكا تواجه ضغوطا لابطاء وتيرة الاصلاح أو تقديم المزيد من المساعدات التعويضية لأولئك الذين تضرروا من التحرير. ونظم العديد من روابط وجماعات المنتجين حملات للترويج لانتاج المواد الغذائية الأساسية، بما فى ذلك الأرز والفاصوليا والذرة البيضاء، كرد فعل لكل من تزايد اعتماد البلاد على الواردات الغذائية وارتفاع أسعار العديد

من هذه المنتجات. وفى الجمهورية الدومينيكية، تم خفض برامج دعم الأسعار نتيجة للسعى الى التحرير بصفة عامة، ولقيود الميزانية ومشكلات الادارة فضلا عن مديونية السلطات المسؤولة عن استقرار الأسعار. كما خُفض الدعم المباشر الذى كان يقدم لقطاع المزارع الصغيرة، وأصبح يقتصر على برامج الاغاثة من الطوارئ فى حالة حدوث انخفاض شديد فى الأسعار. واستفاد صغار المزارعين كذلك من التوزيع المحدود للبذور، وبعض فرص الحصول على معدات الميكنة.

وفى البرازيل، شملت الجولة الجديدة لالغاء القيود فى السنة المحصولية ١٩٩٦/١٩٩٧، الانهاء التدريجى للأسعار الدنيا، حيث أصبحت منذ ذلك الوقت تقتصر على صغار المزارعين. وتعد الحكومة الآن تشريعا يتيح خصخصة مرافق التخزين المملوكة للحكومة. ومن المتوقع أن يؤدى التخلى عن شراء السلع وبيعها بمقتضى اجراءات دعم الأسعار، الى تحقيق وفورات ضخمة للخزانة، فضلا عن القضاء على المشكلات والمنازعات المعقدة التى ظهرت لدى التعامل مع العاملين فى المخازن ووسائل النقل. واشتملت عملية اصلاح الخدمات المالية الزراعية الغاء القروض منخفضة السعر، وأصبح يتعين الآن على المزارعين الاستناد، بدرجة كبيرة، الى توقعات السوق لدى اتخاذهم قرارات الانتاج.

وأدى الخفض المطرد للتدخلات بالدعم المباشر الى تحويل تركيز صانعى القرارات نحو الوسائل البديلة التى تلائم الزراعة التى تركز على التحديث والقدرة التنافسية. فقد استطاعت الأرجنتين أن تكتسب قدرة تنافسية فى الأسواق الدولية بعد الغائها الكامل تقريبا لضرائب التصدير، بفضل التحسينات الضخمة التى أدخلتها على خدمات السكك الحديدية ومرافق الموانئ. وتهدف السياسات الحالية فى شيلى الى تحديث القطاعات التقليدية التى أظهرت تباطؤا فى الأداء (الحبوب والبذور الزيتية واللحوم البقرية وبنجر السكر)، والى التوسع فى منتجات وأسواق التصدير وتنويعها. وسوف يتحقق ذلك من خلال مجموعة من البرامج التى أعلنها رئيس الجمهورية فى مايو/أيار ١٩٩٦، والتى تشمل النهوض بالبنية الأساسية الريفية، والاهتمام بالبحوث

ونقل التكنولوجيا وزيادة تنقيح نظم التسويق، والحد من الرسوم الجمركية على المستلزمات الزراعية، وتحديث نظم القروض والخدمات المالية لمصلحة صغار المزارعين. ومازال الترويج للمنتجات عالية القيمة ذات الفرص التسويقية الكبيرة يشكل عنصرا رئيسيا فى استراتيجيات البلاد. وطبقا للتقديرات التى أعلنها وزير الزراعة، يمكن أن تتضاعف صادرات شيلى من المنتجات الزراعية والحرجية فى غضون ١٥ عاما، لتصل الى ١٢ مليار دولار. ويسود قلق شديد فى باراغواى ازاء الصناعات القطنية الرئيسية التى تواجه مشكلات انخفاض الانتاجية، وتدنى القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية، والقابلية للتعرض للصدمات وظروف الكساد فى الأسواق الدولية. وسعيا الى زيادة الانتاجية، طبقت الحكومة برنامجا لتحديث الانتاج بهدف معلن، هو ميكنة ١٠ ٠٠٠ هكتار سنويا. غير أن الحكومة واجهت مشكلات ضخمة لدى محاولة تنفيذ هذا الهدف، بسبب رداءة تضاريس المناطق الشاسعة المزروعة بالقطن. وفى السلفادور، حدثت زيادات كبيرة فى ميزانية البحوث ونشر التكنولوجيا عن طريق المركز الوطنى للتكنولوجيا الزراعية، ويتوقع أن يؤدى ذلك الى توفير حافز على المدى البعيد للتنمية الغذائية والزراعية. وفى كوبا، تُبذل الجهود للنهوض بنظم الادارة وتحقيق الكفاءة فى الوحدات الأساسية للانتاج التعاونى، التى أخذت تحل مكان المزارع الحكومية.

غير أن هناك عاملا مقيدا رئيسيا يعرقل تحديث القطاع يتمثل فى نقص التمويل اللازم للاستثمار الزراعى، وهو نقص يزيد من حدته، فى كثير من الأحيان، انسحاب القطاع العام من عمليات الائتمان الزراعى. وهذا هو الوضع فى كولومبيا، حيث مازالت استثمارات القطاع الخاص تواجه العقبات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ومديونية المزارعين، والصعوبات التى تواجه الكثير من المزارعين فى الحصول على فرص الوصول الى قروض المصارف التجارية. ومن ناحية أخرى، فانه فى حين انخفضت الفوائد على القروض التجارية فى الجمهورية الدومينيكية فى ١٩٩٦، بالمقارنة بالعام السابق، ظلت هذه الفوائد فوق طاقة معظم المزارعين. وفى البرازيل، كانت قروض القطاع الخاص، التى كانت تقدم

بأسعار فائدة مرتفعة، تمثل أعباء مالية ضخمة لأعداد كبيرة من المزارعين المديونين، فضلا عن أولئك الذين يعتمدون على قروض الانتاج. وسعيا الى التخفيف من هذه المشكلات على مستوى الأسرة الزراعية، وضعت فى مايو/أيار ١٩٩٦ خطة قومية لتقديم القروض من أجل تعزيز الزراعة الأسرية. وفى هندوراس، أنشئ الصندوق الوطنى للضمانات التكميلية فى ١٩٩٦ لضمان التمويل اللازم للانتاج الزراعى ونشاطات التسويق. وسوف يوجه نحو ٧٠ فى المائة من الضمانات نحو انتاج الحبوب الأساسية. وفى كوبا، مازال نقص التمويل يشكل عقبة رئيسية تؤثر على الزراعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية، على الرغم من أن بعض قطاعات الأغذية الزراعية، مثل صناعة منتجات الألبان التى تعانى من الكساد، قد اجتذبت مؤخرا استثمارات خارجية مباشرة كانت فى مسيس الحاجة اليها.

وأثر نقص القروض على المزارعين حتى فى الأرجنتين وأوروغواى، على الرغم من ظروف السوق المواتية للمنتجات الرئيسية الداخلة فى التجارة لهذين البلدين، وانتشار التفاؤل ازاء توقعاتهما الزراعية. ففى أوروغواى، يعد المستوى القياسى لطلبات المزارعين للحصول على قروض من بنك الجمهورية فى ١٩٩٦ مؤشرا على التفاؤل الذى يشعر به المزارعون ازاء آفاق الزراعة فى البلاد، واستعدادهم للاستثمار فى طائفة واسعة من النشاطات الزراعية. وفيما يتعلق بالأرجنتين، تمكن الكثير من المزارعين، بفضل المحاصيل القياسية من الحبوب التى تحققت فى ١٩٩٦، والمستويات غير المسبوقة للعائدات، من زيادة استخدامهم للمدخلات والآلات الحديثة وتحسين البنية الأساسية واعادة جدولة الديون. ومع ذلك، ظل الكثير من المزارعين من المستويين المتوسط والصغير، ومنتجى المحاصيل غير الحبوب والبذور الزيتية، يواجهون مشكلات خطيرة فى المديونية. وعلى الرغم من عدم وجود تفكير فى الوقت الحاضر فى أية خطط شاملة لاعادة تمويل الديون، تدرس حكومة الأرجنتين مشكلة مديونية المزارعين على أساس كل حالة على حدة. ويبين الوضع فى بيرو، الذى سيتناوله القسم التالى، المشكلة التى تواجه الكثير من البلدان الأخرى المتمثلة فى عدم كفاية

التمويل اللازم للزراعة، ونقص فرص الحصول على القروض، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين، ضمن السياق الجديد للأسواق الرأسمالية التى جرى تحريرها.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجى، استمرت السياسات فى التركيز على الانفتاح التجارى، على الرغم من مواصلة تطبيق قدر من الحماية على النشاطات الزراعية الرئيسية، وفرض أشكال مختلفة من القيود التجارية. وقد قامت الحكومة البرازيلية، كاجراء للحد من الاختلالات فى الحساب الخارجى، بابطاء منح تراخيص الاستيراد، والغاء ضرائب التصدير على المنتجات الزراعية الخام وشبه المصنعة. وفى كولومبيا، استمر تطبيق التدخلات من خلال النطاقات السعرية أو الرسوم الجمركية المختلفة وتراخيص الاستيراد. وقد حدث انخفاض حاد فى انتاج الكثير من المحاصيل فى ١٩٩٦، مما أسهم فى خفض الانتاج الزراعى العام بنسبة تقدر بنحو ١ فى المائة، ويعزى هذا الانخفاض، بدرجة كبيرة، الى المنافسة التى لقيها من الواردات، وانخفاض ربحية الانتاج المحصولى الذى أدى الى تحويل استخدام الأراضى نحو نشاطات بديلة. وعلى الرغم من بعض التخفيف من صرامة النظام التجارى فى الجمهورية الدومينيكية، استمر فرض القيود فى شكل شهادات الاستيراد، وارتفاع التعريفة الجمركية لحماية عدد من السلع، مثل الذرة والسكر والدواجن والبطاطس ولحوم الخنازير والأرز، التى تعد ضرورية لاقتصاد البلاد.

وواصلت السلفادور تنفيذ سياساتها الخاصة بالتحرير، وكان توحيد الرسوم الجمركية مع البلدان الأخرى فى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (لنطاق يتراوح بين ٥ و ٢٠ فى المائة)، والغاء جميع تصاريح الاستيراد والتصدير، من بين الخطوات الهامة التى اتخذت فى هذا الاتجاه. وتتمثل الخطط الحالية فى خفض الرسوم الجمركية بالتدريج لتصل الى نطاق يتراوح بين ١ و ٦ فى المائة فى ١٩٩٩. وفرضت رسوم جمركية ثابتة نسبتها ٢٠ فى المائة على جميع الحبوب الأساسية، باستثناء الذرة التى تطبق بشأنها آلية رسوم جمركية موسمية لحماية المنتجين المحليين. وبغية مواجهة الانخفاض فى أسعار البن ووجود كميات فائضة منه فى

السوق، طبق منتجو هذه السلعة خطة لاتمام المبيعات على أساس ربع سنوى، ووضع مجلس البن نظاما للصادرات ربع السنوية. وتتخذ الاجراءات الآن لخصخصة مصانع السكر التى مازالت تحت سيطرة الحكومة، والتى تعمل بكفاءة أقل من تلك السائدة فى مصانع القطاع الخاص. وأكدت التدابير الحكومية بقوة على تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية، مثل الفاكهة الطازجة والزهور والبن العضوى وبذور السمسم، وخاصة من خلال العمل التعاونى بين القطاع الخاص ومؤسسة التنمية الاقتصادية فى السلفادور.

وفى اكوادور، يتوقع أن تمكنها عضويتها فى منظمة التجارة العالمية من زيادة الفرص أمام منتجاتها من الصناعات الزراعية للوصول الى الأسواق، ومن ثم ازدهار القطاع الزراعى بأسره. كما قد يؤدى خفض الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة والآلات الى خفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.

وفى أعقاب توقيع بلدان أمريكا الوسطى على اتفاقية لنظام التعريفات والجمارك فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، أجرى عدد من التخفيضات الجمركية على عدد من المواد الرأسمالية والخام خلال عام ١٩٩٦. وسمحت الاتفاقية بخفض التعريفات الجمركية على المنتجات الرأسمالية والمواد الخام بحسب تقدير البلدان المعنية، من ٥ الى ١ فى المائة اعتبارا من أول يناير/كانون الثانى ١٩٩٦. أما بالنسبة للسلع الوسيطة والمصنعة فقد يكون الخفض من ٢٠ الى ١٥ فى المائة. وهذه الاتفاقية جزء من عملية التحرير، التى زاد من وتيرتها الخفض القوى فى الرسوم الجمركية الذى نفذته السلفادور بصورة افرادية عام ١٩٩٤، وهو الخفض الذى أثار مسألة المدى الذى ستصل اليه بلدان أمريكا الوسطى الأخرى فى الحذو حذوها.

وفى أول يناير/كانون الثانى ١٩٩٥، ألغيت بصورة كاملة الرسوم الجمركية فيما بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى، وهى البلدان الأعضاء فى السوق المشتركة الجنوبية، وان كانت هناك بعض الاستثناءات، وطبقت تعريفة موحدة على معظم المنتجات. ومن المتوقع أن تختفى الاستثناءات الخاصة بالتعريفة المتفق عليها بحلول عام

٢٠٠٦. وفى أعقاب المفاوضات التى اختتمت بنجاح خلال عام ١٩٩٦، أصبحت شيلى (فى ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦) وبوليفيا (فى ١ يناير/كانون الثانى ١٩٩٧) عضوين منتسبين فى السوق المشتركة الجنوبية. وتجرى الآن المفاوضات مع بلدان حلف الانديز الأخرى لاقامة علاقات تجارية خالية من الرسوم الجمركية. وتعنى العضوية المنتسبة لشيلى فى السوق المشتركة الجنوبية ضمان الوصول الى سوق تضم ٢٠٠ مليون مستهلك، ومن ثم توافر فرص كبيرة لتنويع الأسواق وزيادة الصادرات. وفى حين قد يستفيد قطاع الصناعات الزراعية الحديث بدرجة كبيرة من هذا الانتساب، سوف يتعين على بعض قطاعات الانتاج التقليدية الحساسة أن تعدل أوضاعها لمواجهة المنافسة التجارية من جانب الأرجنتين، وسوف يتيسر اجراء هذا التعديل بفضل الفترات الممتدة التى منحت لاجراء التخفيضات الجمركية، والتى تتراوح بين ١٠ و ١٨ سنة، فضلا عن برامج الاستثمار الجديدة فى البنية الأساسية الريفية.

وفى اطار نظام النطاق السعرى فى شيلى، الذى وضع كآلية لاستقرار الأسعار، زيدت الرسوم الجمركية على القمح والسكر والزيوت النباتية فى ١٩٩٥، اتساقا مع انخفاض أسعار هذه المنتجات دون المستويات المحددة سلفا، الأمر الذى أدى بعد ذلك الى زيادة الأسعار وان لم تفرض رسوم جمركية على هذه المنتجات فى ١٩٩٦.

وفى أوروغواى، شهدت منتجات الألبان والمنتجات الحيوانية زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة، نتيجة للطلب القوى عليها فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة، والفرص التفضيلية للدخول الى أسواق البرازيل فى اطار السوق المشتركة الجنوبية. كما استفادت الصادرات الزراعية للأرجنتين من تكثيف التجارة فى اطار هذه السوق.

وثمة قضية مهمة أخرى تناولها صانعو السياسات فى الاقليم، هى قضية صيانة البيئة بما فى ذلك المحافظة على التنوع البيولوجى واعادة التشجير. وتشمل المبادرات الأخيرة فى هذا المجال خطة العمل طويلة الأجل للغابات، التى وضعت فى هندوراس فى ١٩٩٦، وتشتمل على برامج استراتيجية فى ١٠ مناطق مختلفة فى البلاد. وقد تأثر نحو

مليون هكتار من مساحة الغابات بخطط الادارة. ويوفر قانون حوافز الحراجة واعادة التشجير حوافز مالية وغير مالية لهذه النشاطات.

ويأتى قطاع الغابات فى شيلى فى المرتبة الثالثة، من حيث ما يقدمه من نقد أجنبى للبلاد من خلال صادراته السنوية التى تبلغ نحو مليارى دولار. وتغطى المزارع الحرجية التى تزرع فيها الأنواع الشجرية سريعة النمو ١٫٩٥ مليون هكتار، فى حين تقدر مساحة الغابات الطبيعية بنحو ١٢ مليون هكتار. ويتجاوز المعدل السنوى لاعادة التشجير (أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ هكتار) المعدل الذى تستغل به الغابات (نحو ٥٠ ٠٠٠ هكتار). ويتم نحو ٨٥ فى المائة من قطع الأشجار للأغراض الصناعية (مايقدر بنحو ٢٥ مليون متر مكعب سنويا) فى المزارع الحرجية، ولم تؤثر عمليات تحويل الغابات الطبيعية الى مزارع حرجية الا فى ١٣٢ ٠٠٠ هكتار خلال الثلاثين عاما الماضية. وتتزايد المعايير القطرية لاستغلال الغابات صرامة. اذ ينص أحد الأحكام الواردة فى تشريع وطنى حديث، على اخضاع أى تدخل يتم لخدمة الأغراض الصناعية، ويؤثر على الموارد الحرجية، لدراسة نوعية لتحديد مدى تأثيره على البيئة.

وفى المكسيك، تعتبر تعرية التربة (نحو ٨٠ فى المائة من الأراضى الزراعية معرض لتعرية التربة)، واستنزاف موارد المياه، وفقدان التنوع البيولوجى، من المشكلات الخطيرة التى ترتبط بدرجة كبيرة بالنشاطات الزراعية. وقد أثارت هذه المشكلات مناقشات بشأن وضع خطة شاملة لضمان استدامة البيئة الزراعية. ولا يتوافر فى الوقت الحاضر سوى لوائح متناثرة فى هذا الاتجاه، مثل تسجيل درجة سمية المبيدات.

بيـرو

الخصائص العامة

تنقسم بيرو من الناحية الطوبوغرافية الى ثلاثة أقاليم: سهل ساحلى قاحل، ومرتفعات الانديز، والأرض المنخفضة الشرقية التى تضم الغابات شبه الاستوائية. ويعنى ذلك أنه يمكن زراعة أى محصول تقريبا فى هذا البلد. وتشير التقديرات الى أن نحو ٣ر٤ مليون هكتار هى من الأراضى الصالحة للزراعة وأراضى المحاصيل المعمرة، التى يخضع للرى منها ما يقرب من ٤٠ فى المائة. وقد تفاوتت المساحة المزروعة بالفعل خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من ٥ر١ مليون هكتار الى مالا يتجاوز ١ر١ مليون هكتار فى ١٩٩٢، وهو العام الذى شهد أشد حالات الجفاف. وتسهم الزراعة بنحو ١٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، ويعمل بها مايقرب من ٤٠ فى المائة من السكان النشطين اقتصاديا.

وأسفر التعداد ، الذى أجرى فى بيرو عام ١٩٩٣، عن تقدير عدد السكان فى منتصف العام باكثر قليلا من ٥ر٢٢ مليون نسمة، من بينهم عدد يقدر بنحو ٥٣٢ ٠٠٠ نسمة لم يستطع رجال التعداد الوصول اليهم، ونحو ٦٠ ٠٠٠ نسمة من الهنود ساكنى الغابات. وبلغ معدل الزيادة فى عدد السكان نحو ١ر٨ فى المائة فى المتوسط فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥.

ويعيش ٧٠ فى المائة من سكان بيرو الآن فى المناطق الحضرية، فى حين كانت هذه النسبة ٦٥ فى المائة قبل ذلك بعشرة أعوام. وقد اضطرت نسبة كبيرة من السكان لمغادرة منازلهم فى المناطق الريفية بسبب التهديدات الخطيرة التى تعرضوا لها من حركات حرب العصابات، وانخفاض مستوى مرافق الرعاية الصحية والتعليم، التى تعانى من نقصها عادة المجتمعات المحلية الريفية. ويتوقع أن يستمر الاتجاه نحو التوسع العمرانى، وان كان بوتيرة أقل، نظرا لعودة قدر أكبر من الأحوال السلمية، وانخفاض جاذبية مدن الأكواخ المكتظة بالسكان للمهاجرين المحتملين.

وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون فى ظل الفقر (أى أولئك الذين يعيشون بمبلغ ٦٥ دولارا شهريا أو أقل من ذلك ويعجزون عن تغطية احتياجاتهم الأساسية من الأغذية والملبس والمسكن والنقل) من ٥٤ فى المائة فى ١٩٩٠ الى ٥٠ فى المائة فى ١٩٩٤ ومرة أخرى الى ٤٩ فى المائة فى منتصف عام ١٩٩٥. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى الى النمو الاقتصادى السريع ومشروعات التنمية الاجتماعية التى تنفذها الحكومة. غير أن من المحتمل أن يكون التقدم صوب الحد من الفقر قد توقف بسبب تباطؤ النمو الاقتصادى فى ١٩٩٦.

وقد حدث بعض التقدم فى الرعاية الصحية خلال العقود القليلة الماضية. فعلى سبيل المثال، زاد العمر المرتقب عند الميلاد عن ٤٧ عاما فى ١٩٦٠ الى ٦٩ عاما فى ١٩٩٥ (١ر٧١ عام بالنسبة للنساء و ٢ر٦٦ سنة للرجال). وأدى التحسن فى الرعاية الصحية الى خفض معدل الوفيات بين الرضع من ١٠٩ فى الألف فى ١٩٧٢ الى ٤٨ فى الألف فى نهاية ١٩٩٦. غير أن مستويات التغذية ظلت منخفضة بين قطاعات كبيرة من السكان. ففى ١٩٩٥، كان خمس جميع السكان (٧ر٤ مليون نسمة) عاجزين عن تلبية احتياجاتهم التغذوية الأساسية. وظل سوء التغذية بين الأطفال، مقاسا على أساس احصاءات الطول الى الوزن، يشكل مشكلة خطيرة، وخاصة فى المناطق الريفية النائية.

ومن ناحية أخرى، فان مستويات التعليم العام هى من بين أسوأ المستويات فى أمريكا اللاتينية، ويشاهد ذلك على وجه الخصوص فى المناطق الريفية، حيث أدى الارهاب والافتقار الى الانضباط بين المدرسين، الذين يحصلون على أجور منخفضة، الى خفض ساعات التعليم انخفاضا شديدا. وطبقا لتعداد عام ١٩٩٣، يعانى ٧ر٨ فى المائة من السكان (١ر٧٨ مليون نسمة) من الأمية، من بينهم ٣ر١ مليون امرأة. وكانت نسبة الأمية العامة فى المناطق الريفية قد بلغت ٨ر٢٩ فى المائة، مقابل ٧ر٦ فى المائة فى المناطق الحضرية. والآن بعد أن انفتح الاقتصاد فى بيرو، واضطرت الشركات الى التنافس فى السوق الدولية، أصبح النهوض بمستوى التعليم، وخاصة التعليم الابتدائى، من الأولويات. ففى عام ١٩٩٥، كانت مخصصات التعليم فى الميزانية تعادل ٩ر٣ فى المائة

من الناتج المحلى الاجمالى، بعد أن كانت ١ر٢ فى المائة فى ١٩٩٠.

التطورات والسياسات الاقتصادية

تواجه حكومة بيرو المهمة الصعبة المتمثلة فى تعزيز الاستقرار والانتعاش فى الميدان الاقتصادى، بعد التجربة المروعة التى مرت بها البلاد فى الثمانينات، وهى الفترة التى اتسمت بالركود الاقتصادى العميق، والقلاقل المدنية، والنشاطات الارهابية. كما كانت هذه الفترة من الفترات التى شهدت انخفاض الامدادات الزراعية بالاضافة الى انخفاض الواردات الغذائية وتقلص القدرة الشرائية لدى المستهلكين، مما أدى الى حدوث تدهور ملحوظ فى أوضاع الأمن الغذائى فى هذا البلد. وعلى الرغم مما شهدته الحالة الاقتصادية وأوضاع الأمن الغذائى من تحسن كبير خلال السنوات الأخيرة، فان العودة الكاملة الى مستويات ماقبل الأزمة لم تتحقق بعد. والواقع أنه يتعين النظر الى النمو الاقتصادى القوى الذى حدث فى السنوات الأخيرة فى ضوء الانخفاض البالغ ٢٩ فى المائة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، الذى حدث خلال الثمانينات (تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى).

وترجع الأسباب المباشرة للأزمة الاقتصادية التى شهدتها الثمانينات الى الانخفاض الشديد فى الأسعار العالمية لسلع التصدير الرئيسية فى البلاد، وارتفاع أسعار الفائدة على الدين الخارجى المتصاعد، وتزامن ذلك مع تعرض البلاد لتيار النينيو المدمر فى الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣(٤٤)، وتزايد حركات حرب العصابات التى تطلبت تحويل موارد متزايدة باطراد الى العمليات العسكرية واعادة التعمير. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تستهدف تحرير الأسواق، أصيب برنامجها الاصلاحى بالفشل نتيجة للحاجة الى ايلاء الأولوية للأهداف قصيرة الأجل، المتعلقة بالاستقرار الاقتصادى والسيطرة على العنف والقلاقل المدنية. وأدى الرفض الشعبى لتدابير التقشف الى هزيمة الحزب الحاكم فى الانتخابات الرياسية التى جرت عام ١٩٨٥.

---

(٤٤) تحدث ظاهرة النينيو، التى تتبدى فى شكل ارتفاع فى درجة حرارة المحيط أمام ساحل اكوادور وبيرو على فترات كل عدة سنوات، فى أعياد الميلاد عادة. غير أن تيار النينيو فى ١٩٨٢ بدأ فى أكتوبر/تشرين الأول واستمر طوال عام ١٩٨٣. ومن خلال التفاعل بين المحيط والجو، ارتبط هذا التيار بالكوارث الطبيعية الكبرى فى جميع أنحاء العالم، أما فى حالة بيرو، فقد ارتبط بنقص الانتاج الزراعى، والانهيارات الطينية التى دفنت تحتها قرى كاملة، وانخفاض المخزونات السمكية.

ملحوظة: كانت القرائن فى منتصف عام ١٩٩٧ تشير الى ان موجة شديدة من تيار النينيو، قد تكون أشدها فى هذا القرن، ستوف تحدث فى نهاية العام.

ومع تولى الحزب الأمريكى الثورى الشعبى الحكم فى البلاد عام ١٩٨٥، حدث تحول جوهرى فى السياسات. فقد اتخذت الحكومة منهجا مبتكرا تجاه ادارة الاقتصاد الكلى، لعبت فيه اعتبارات اعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية دورا رئيسيا. ووضعت السياسة الاقتصادية على أساس فرضية، ترى أن التضخم هو فى أساسه مشكلة «ارتفاع التكاليف»، حيث تتوافر هوامش كبيرة لزيادة النمو الذى يقوده الطلب، من خلال التوسع فى القدرة على الانفاق وخاصة بين الفقراء. وقد رؤى أيضا أن تكاليف التكيف – وليس الالتزامات الضخمة لأزمة الديون – ليست غير مقبولة من الناحية الاجتماعية فحسب، بل انها تشكل عقبات أساسية أمام الانتعاش المتواصل. وعلى ذلك، أصبحت السياسات المالية والنقدية سياسات توسعية بصورة ملحوظة، وزادت الأجور فى البداية بدرجة كبيرة بالأرقام الحقيقية. وفى القطاع الزراعى، الذى يعتبر من المجالات ذات الأولوية، أتيحت القروض الوفيرة بشروط ملائمة للغاية، بالاضافة الى الأسعار الزراعية المجزية. وبغية احتواء تكاليف الانتاج وضمان استجابة كافية من جانب الامدادات، احتفظ بسعر صرف ثابت فى حين أخضعت أسعار عدد من المدخلات للقيود. وكانت التكاليف المالية لهذا البرنامج ستغطى من خلال قرار انفرادى بتكريس نسبة لا تزيد على ١٠ فى المائة من عائدات التصدير لخدمة الدين الخارجى البالغ ١٤ مليار دولار– وهو قرار أصاب المجتمع المالى الدولى بصدمة، وحرم بيرو من الحصول على قروض وائتمانات فى المستقبل – ومن خلال السحب مما كان يعرف فى ذلك الوقت بالاحتياطيات الدولية الضخمة نسبيا.

وحققت هذه السياسات نجاحا فى أول الأمر، لدرجة أن النمو فى الناتج المحلى الاجمالى زاد من ٢٫٣ فى المائة فى ١٩٨٥ الى ٩٫٢ فى المائة فى ١٩٨٦ و ٨٫٥ فى المائة فى ١٩٨٧، فى حين انخفض معدل التضخم من ١٥٨ فى المائة فى ١٩٨٥ الى ٦٣ فى المائة فى ١٩٨٦. واستفاد القطاع الزراعى أيضا من زيادة نسب التبادل التجارى فى البلاد، حيث ارتفعت الأسعار الموجهة بنسبة ٢٥ فى المائة، فى حين ارتفعت تلك غير الموجهة (وخاصة أسعار المنتجات الزراعية) بما يقرب من ١٠٠ فى المائة.

غير أنه بعد أن وصل استخدام المجالات الانتاجية الى كامل طاقته، أصبح من الواضح عدم قدرة سياسات النمو بقيادة الطلب على هذه الاستدامة. وانخفض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٣ر٨ فى المائة فى ١٩٨٨ ثم بنسبة ٧ر١١ فى المائة أخرى فى ١٩٨٩، أى بأكثر مما تحقق من مكاسب خلال العامين السابقين. ودخلت الأسعار دوامة متسارعة تحولت باطراد الى تضخم جامح: فارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ١١٤ فى المائة فى ١٩٨٧ و ٢٧٧٥ فى المائة فى ١٩٨٨، وأكثر من ٣٠٠ ٥ فى المائة سنويا خلال الأشهر الستة الأخيرة من حكم الحزب الأمريكى الثورى الشعبى. وزاد العجز فى القطاع العام بأكثر من الضعف، حيث ارتفع من ٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٥ الى نحو ٨ فى المائة فى ١٩٨٧-١٩٨٩، واستنزفت الاحتياطيات الدولية، وتزايد تمويل الانفاق المالى من اصدار النقود الأولية. ونظرا لأن الركود والتضخم الجامح قد أصابا فئات الدخل المنخفض والأجراء بأشد مما أصاب الفئات الأخرى، انتهت العملية بالقضاء على نفس أهداف عدالة التوزيع التى كانت تعمل على تنفيذها الحكومة. واتسمت نهاية فترة حكم هذا الحزب بالمواجهات السياسية (حتى داخل الحزب الحاكم نفسه)، وبسلسلة من الاضطرابات العامة التى شلت حركة البلاد، والدعوة على نطاق واسع الى «التغيير».

وطبقت الادارة الجديدة، التى تولت مقاليد الحكم فى التسعينات، تحولا جذريا آخر فى السياسات فى اتجاه الاستقرار والاصلاحات الموجهة نحو السوق. وتضمن برنامج الاصلاح خصخصة الشركات المملوكة للدولة، واجراء تخفيضات جذرية فى اليد العاملة بالقطاع العام، والغاء الرقابة على الأسعار والاعانات الحكومية، والتقشف المالى والاقتصادى. وعلى الرغم من أن هذه التدابير قد أدت فى البداية الى تفاقم التضخم والركود الاقتصادى، فان نتائجها الايجابية بدأت فى الظهور بعد ذلك ببضعة أشهر. فبعد أن انخفض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تقرب من ٤ر٥ فى المائة فى ١٩٩٠، ارتفع بنحو ٣ فى المائة فى ١٩٩١ ثم انخفض مرة أخرى فى ١٩٩٢، وعاد الى الزيادة بقوة بنسبة

٦ر١٣ فى المائة و ٧ فى المائة على التوالى فى السنوات الثلاث التالية، حيث حقق أعلى معدلات للنمو فى الاقليم. أما فى عام ١٩٩٦ فقد تباطأت الزيادة بدرجة ملحوظة ووصلت الى ٨ر٢ فى المائة نتيجة للتدابير التى اتخذت لاحتواء العجز فى الحساب الجارى، والمحافظة على التوازن المالى، والحد من النمو الجامح للاقتصاد. وتتوقع الحكومة تحقيق معدل نمو سنوى يتراوح بين ٤ و ٥ فى المائة خلال الفترة الباقية من العقد، وهو معدل سيكون أقل ازدهارا، الا أنه سيكون أكثر استدامة من أداء الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥.

وقد تحققت نتائج باهرة بصورة خاصة فى مجال استقرار الأسعار. فانخفضت الزيادة فى أسعار المستهلكين من المعدل الشهرى البالغ ٤٠ فى المائة فى أوائل التسعينات الى معدل سنوى يبلغ نحو ١٥ فى المائة فى ١٩٩٤، ونحو ١٠ الى ١٢ فى المائة فى ١٩٩٥ و ١٩٩٦. والرقم المستهدف الرسمى لعام ١٩٩٧ هو ٩ فى المائة.

وفيما يتعلق بالحسابات الخارجية، أدى تحرير التجارة الى حدوث قفزة قوية فى الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وقد أسفر هذا، بالاقتران مع انخفاض أسعار الصادرات السلعية لبيرو، عن حدوث تدهور شديد فى الموازين التجارية فى ١٩٩٠-١٩٩٣. وعلى الرغم من أن الازدهار السلعى، الذى حدث فى ١٩٩٤-١٩٩٥، قد مكن من تحقيق توسع كبير فى الصادرات، فان العجز فى الحساب التجارى والحساب الجارى استمر فى الاتساع. ومن ناحية أخرى، أدى الاستقرار وتحسن التوقعات الى عودة ثقة المستثمرين، ومن ثم التحفيز على حدوث تحول فى التدفقات الرأسمالية الصافية التى ارتفعت، من رقم سالب قدره ٦ر١٤ مليار دولار فى ١٩٩١، الى رقم موجب قدره ١ر٩٢ مليار دولار فى ١٩٩٤.

وقدرت الديون الخارجية لبيرو بمبلغ ٦ر٢٢ مليار دولار فى ١٩٩٤ (نحو ٥٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى) منها ٩ر١٧ مليار دولار ديون طويلة الأجل عامة، أو مضمونة من القطاع العام، فى حين بلغ الدين قصير الأجل ٥ر٣ مليار دولار. وقد أخفقت بيرو فى خدمة دينها الخارجى فى الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠، الا انها استأنفت مدفوعات السداد

لجهات الاقراض الرسمية فى ١٩٩١. وتمثل خدمة الديون نحو ربع قيمة الصادرات فى ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ٦٠ فى المائة فى ١٩٩٣ و ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٤. وجرت مفاوضات بشأن اتفاقيات لاعادة جدولة الديون خلال السنوات الأخيرة، مما حقق بعض التخفيف الذى يدعو الى الارتياح. وعلى وجه الخصوص يتوقع أن تؤدى الاتفاقية المهمة، التى وقعت فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ على نسق خطة برادى، الى اعادة جدولة الديون بشروط ملائمة للغاية، وانهاء ما تبقى من منازعات بشأن الديون، والسماح لبيرو بالعودة الى أسواق الائتمان التجارية العالمية. ومع ذلك، مازالت التزامات سداد الديون تشكل عبئا ماليا ضخما.

وكان القضاء على منظمات حرب العصابات والمنظمات الارهابية فى السنوات الأخيرة عاملا مهما أسهم فى تحقيق الاستقرار والانتعاش فى الميدان الاقتصادى. ويعتبر حادث احتجاز الرهائن فى السفارة اليابانية مؤخرا فى ليما، رغم دراميته، حادثا منعزلا من حوادث الارهاب المنظم. غير أن التوقعات مازالت حافلة بالشكوك وعدم اليقين. فالمصاعب الاجتماعية ذات الصلة بالاصلاح قد أمكن تحملها حتى الآن، باعتبارها تكلفة لا يمكن تجنبها للتغلب على الاضطرابات الاقتصادية، واقامة أساس للانتعاش. ومع ذلك، فان التباطؤ الاقتصادى فى ١٩٩٦، وتوقعات النمو المتواضع فى المدى المتوسط، يثيران القلق ازاء قدرة البلد على الحد بعض الشئ من البطالة والفقر، وتوفير السرعة اللازمة لاقامة الاستقرار السياسى والاجتماعى.

اداء القطاع الزراعى وسياساته قبل عام ١٩٩٠

على الرغم من أهمية الزراعة باعتبارها عنصرا مساهما فى النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل، كان أداء هذا القطاع سيئا بصورة عامة منذ فترة طويلة. فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة بمعدل سنوى يبلغ ٢ر١ فى المائة فى الفترة ١٩٥٠-١٩٨٩، أى بما يقل كثيرا عن معدل نمو المصنوعات (٣ر٨ فى المائة) والتعدين (٣ر٨ فى المائة)، والخدمات (٣ر٥ فى المائة) والسكان (٢ر٦ فى المائة).

وواكب الانتاج الغذائى بالكاد زيادة عدد السكان، وشهدت بعض الفترات، وخاصة الفترة ١٩٧١-١٩٨٠، انخفاضا واضحا فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى. ويتطلب عدم كفاية الامدادات المحلية زيادة اللجوء الى الواردات الغذائية التى زادت بنحو ٤ و ٩ و ٣ فى المائة على التوالى خلال الستينات والسبعينات والثمانينات، ويرجع الانخفاض فى زيادة الواردات فى الفترة الأخيرة الى حدوث بعض التحسن فى أداء الانتاج، والقيود على النقد الأجنبى. غير أنه يمكن القول بصورة عامة أن الواردات الغذائية لم تستطع أن تحول دون تدهور مستويات الاستهلاك الغذائى لدى السكان. والواقع أن المتحصل الفردى من الأغذية قد انخفض من ٢ ٣١٧ سعرا يوميا فى ١٩٦٩-١٩٧١ الى نحو ٢ ٢٠٠ سعر فى ١٩٧٩-١٩٨١ والى أقل من ٢ ٠٠٠ سعر فى ١٩٩٠-١٩٩٢. ولذا زادت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من ٢٠ الى ٤٩ فى المائة من السكان فيما بين ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٩٠-١٩٩٢ (تقديرات منظمة الأغذية والزراعة).

وعلى الرغم من أن سوء الأداء الزراعى قبل عام ١٩٩٠ يرجع الى الكثير من القيود على الموارد الانمائية والطبيعية فضلا عن الصدمات والتأثيرات الخارجية، فان عامل السياسات لعب دورا رئيسيا فى ذلك. فالسياسات التدخلية المعلنة، التى اتسمت بها السياسات الحكومية حتى أوائل التسعينات، كانت تنطوى على تحيزات ملحوظة ضد الزراعة، وهو الأمر الذى أمكن تعويضه، جزئيا فقط، من خلال الدعم الزراعى المباشر. ويفسر هذا الاهمال الذى تعرض له القطاع، الى حد كبير، ارتفاع مستوى عدم الكفاءة والفقر اللذين سادا المناطق الريفية. وقد تفاقمت التشوهات التى أثرت فى القطاع خلال النصف الثانى من الثمانينات، وهى الفترة التى تدخل فيها القطاع العام بشدة فى الأسواق والأسعار والائتمان. ويتعين، فى ضوء هذه الخلفية التاريخية (٤٥)، تقييم المحاولات التى تبذل حاليا لمعالجة التحيزات ضد الزراعة، الواردة فى النماذج الانمائية السابقة، ووضع الزراعة فى مناخ اقتصادى وسوقى خال من الاختلالات.

(٤٥) أخذ جزء كبير من الفصل التالى من J. Escobal D'Angelo 1992. Impacto de la política de precios y de crédito agrícola sobre la distribución del ingreso en el Perú: 1985-1990. Lima, GRADE.

الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠

سعت الاجراءات الحكومية، التى اتخذت خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠، الى تشجيع الدخل والاستثمار والانتاجية فى القطاع الزراعى من خلال مختلف اليات الأسعار والقروض وغير ذلك من آليات الدعم. وجرى توفير دعم الأسعار، وهو الوسيلة الأساسية للترويج للانتاج، من خلال برنامج تنشيط الزراعة والأمن الغذائى الذى كانت عناصره الأساسية هى : شراء الأغذية الأساسية (الذرة والبطاطس والقمح والشعير والكوينا والفاصوليا والبازلاء) بأسعار مضمونة فى الأقاليم المستهدفة (٤٦)؛ تكوين مخزونات استراتيجية من البطاطس والذرة وغير ذلك من منتجات الانديز التى تخضع للتقلبات السعرية الشديدة؛ الاستيراد الاحتكارى للقمح والذرة والذرة الرفيعة ومنتجات الألبان والزيوت النباتية من خلال مؤسسة تسويق وطنية؛ الغاء اعانات الأغذية وتطبيق تعريفة جمركية اضافية نسبتها ١٥ فى المائة على الواردات من هذه المنتجات فى ١٩٨٦. كما طبقت الحكومة نظام الرقابة السعرية على عدد من المواد الغذائية الأساسية.

وكان من المقرر تغطية التكاليف المرتفعة لعملية تنظيم السوق تغطية داخلية، أى من العائدات التى يتم الحصول عليها من استيراد الأغذية بأسعار صرف تفضيلية، والتعريفات الجمركية المفروضة على هذه الواردات، غير أنه تبين أن هذه الأشكال من العائدات غير كافية، ولذا كان لابد من التدخل من جانب الخزانة.

وكانت الوسيلة الأساسية للحد من تكاليف الانتاج هى تقديم اعانات ضخمة للأسمدة والمبيدات المستوردة. وفيما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٧، تضاعفت الاعانات الضمنية المقدمة لواردات الأسمدة بالأرقام الحقيقية، من خلال أسعار الصرف التفضيلية، حتى أصبحت تشكل ما يقدر بنحو ٧ر٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة. وعلاوة على ذلك، قدرت الاعانة المباشرة المقدمة لسماد يوريا والأسمدة الأخرى بنحو ٦ر٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة.

(٤٦) كان حجم الانتاج الذى تشتريه الحكومة بأسعار مضمونة يمثل، فى بعض الحالات، نسبة كبيرة من الانتاج الكلى الا أنه اتجه بعد ذلك الى الانخفاض بصورة ملحوظة فى أواخر الثمانينات. فعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة عندما كانت فى مستوى الذروة فى ١٩٨٦-١٩٨٧ نحو ٥٠ فى المائة من الذرة الرفيعة و٦٦ فى المائة من فول الصويا، و٢٥ فى المائة من الذرة و١٥ فى المائة من القمح.

وأتيحت مقادير ضخمة من القروض الزراعية بأسعار فائدة تقل عن معدلات التضخم، مما يعنى مرة أخرى اعانات ضخمة ومتزايدة (٤٧). وكان البنك الزراعى هو المصدر الرئيسى لهذه القروض، فى حين لم يلعب قطاع المصارف الخاص سوى دور ضئيل . وبلغت القروض من البنك الزراعى خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ نحو ٢ ٩٥٠ مليون دولار، أى ما يزيد بنحو ٢٧ فى المائة عن مستويات السنوات الخمس السابقة. فقد بلغت هذه القروض المقدمة من البنك الزراعى فى ذروتها عام ١٩٨٧ نحو ١ ٥٧٦ مليون دولار من مجموع القروض الزراعية التى بلغت ١ ٨٢٤ مليون دولار. وعمل نحو ٢ر٤ مليون نسمة فى قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ونتيجة لذلك، حصل كل منهم على ٢٥٠ دولارا فى المتوسط سنويا، وقد وصل هذا المبلغ الى ٧٦٠ دولارا فى ١٩٨٧، وهو مايزيد عن متوسط الأجور الزراعية. غير أن توزيع هذه القروض كان أبعد مايكون عن العدالة. فقد ذهب معظمها الى المزارع المتوسطة والكبرى الواقعة فى الاقليم الساحلى، وهى المزارع التى كانت أكثر ثراء فى الموارد والتكنولوجيا، وأفضل اندماجا فى الأسواق المحلية والدولية. ولم يكن لدى صغار المنتجين أية فرصة تقريبا للحصول على القروض، باستثناء القروض المرهقة التى كانوا يحصلون عليها من المصادر غير الرسمية. وتمثلت احدى العقبات أمام الحصول على القروض فى عجز المزارعين عن استخدام الأرض كضمانات للقروض، بسبب القواعد التى كانت سارية بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى لعام ١٩٦٩. والواقع أنه تبين من مسح أجرى، أن مالا يتجاوز ١٦ فى المائة من الأسر الريفية قد استطاع الحصول على شكل من أشكال القروض، وكان القطاع الرسمى مصدر هذه القروض لنسبة لا تتجاوز ٥٠ فى المائة من هذه الحالات (٤٨). وعلاوة على ذلك، استخدمت مبالغ كبيرة من القروض خارج قطاع الزراعة، وأدى العديد من حالات عدم السداد، أو الغاء التزامات الديون، الى تزايد التحويلات من مصرف الاحتياط المركزى.

وباختصار يبدو أن المصرف الزراعى قد أخفق الى حد كبير فى محاولاته لزيادة الكفاءة التكاليفية وتحقيق الاعتماد

---

(٤٧) أشارت التقديرات الى أن قروض دعم الزراعة من البنك الزراعى قد زادت من ٩٩ مليون دولار فى ١٩٨٠ الى ٤٩٥ مليون دولار فى ١٩٨٧ A. Gonzáles. 1989. Los subsidios financieros a la agricultura en el Perú, 1980-88. Debate Agrario, 6 (April-June).

(٤٨) Government of Peru. *Encuesta nacional sobre niveles de vida, 1985-86*. Lima.

الذاتى للانتاج الزراعى، بل انه قد يكون قد أسهم فى الواقع اسهاما كبيرا فى زيادة الفوارق بين الدخول فى الريف.

وقد حققت سياسات الأسواق والأسعار والقروض درجات متفاوتة من النجاح، الا انه يبدو، اجمالا، انها لم تسهم بالكثير فى النهوض بالأوضاع السائدة فى القطاع الزراعى. وتشير مقارنة بين الأسعار التى حصل عليها المنتجون وأسعار الواردات، بما فى ذلك تكاليف النقل، فيما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ الى ان منتجى المواد الزراعية الأساسية قد دفعوا فى الواقع اعانات سلبية كبيرة (ضرائب). وبأسلوب آخر أخفق الدعم المباشر للأسعار فى تعويض المزارعين عن المكاسب التى يمكنهم تحقيقها من الأسواق التى لا تخطى بالحماية.

وأظهرت نسب التبادل التجارى للمنتجات الزراعية المحلية (العلاقات السعرية بين أسعار الجملة الشاملة وأسعار المزرعة) وجود تباين كبير بين المنتجات والمناطق والفترات. غير أن الاتجاه العام كان يتمثل فى وجود تحسن ملحوظ حتى ١٩٨٧-١٩٨٨، تلاه تدهور أكثر وضوحا، لدرجة أن نسب التبادل التجارى للمنتجات الزراعية كانت فى أوائل التسعينات دون مستويات ١٩٨٥. وأظهرت الدخول الزراعية الحقيقية (قيمة المنتجات الزراعية مخفضة بحسب أسعار الجملة) نمطا مماثلا. فقد سجلت زيادات كبيرة فيما بين نهاية ١٩٨٥ ونهاية ١٩٨٧، ثم تلا ذلك انخفاض أدى الى هبوط مستويات الدخل الى ما دون تلك التى كانت سائدة فى ١٩٨٥.

الأداء والسياسات الزراعية منذ ١٩٩٠

بعد فترة النمو المنخفض (١ فى المائة سنويا خلال ١٩٨١-١٩٩٠) ارتفع الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة بنسبة تجميعية تبلغ نحو ٢٠ر٧ فى المائة فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ (٤ر٨ فى المائة فى المتوسط سنويا). وبعد فترة تقلص شديد فى ١٩٩١-١٩٩٣، عندما أضاف سوء الأحوال الجوية [٤٩] المزيد الى التأثيرات الأولى لبرامج الاستقرار والاصلاح الهيكلى، شهد الانتاج الزراعى انتعاشا قويا فى

(٤٩) شهد عام ١٩٩٢ أقل مستوى للأمطار منذ ٧٠ عاما.

١٩٩٤-١٩٩٦. وكان تحسن الأحوال الجوية سببا رئيسيا من أسباب هذا الانتعاش، الا أن هناك عوامل أخرى تتعلق بالأسواق والسياسات لعبت دورا أيضا. وقد حققت السلع القابلة للتصدير، وخاصة البن والقطن اللذين استفادا من تحسن أحوال السوق والأسعار، أبرز الزيادات فى الانتاج. غير أن انتاج الأغذية الأساسية الأخرى غير الداخلة فى التجارة (الذرة والبطاطس والأغنام) أظهر أيضا زيادة كبيرة. كما اكتسبت التجارة بالسلع الزراعية حيوية كبيرة فى السنوات الأخيرة سواء من جانب التصدير أو الاستيراد.

ومن العسير تقييم ما اذا كان الأداء المشجع، الذى شهدته السنوات الثلاث الماضية، يشكل انتعاشا دوريا نجم عن الطقس وعوامل السوق العابرة، أو بداية اتجاه جديد تحقق من جراء المناخ الاقتصادى واطار السياسات الجديدين. وقد أكدت الادارة الحالية مرارا الحاجة الى مد تطبيق مبادئ السوق الحرة الى الزراعة، على أساس أن الأسواق الحرة، وتحسن البنية الأساسية للتسويق وخدماته، فضلا عما يقترن بذلك من مناخ موات للاستثمارات الخاصة، سوف تحقق للزراعة، فى المدى البعيد، أكثر مما تحققه القروض المباشرة والأسعار ودعم الأسواق.

وقد شملت الاصلاحات التى أجريت لتحرير أسواق المدخلات والمنتجات، الحد من الرسوم الجمركية وتوحيدها، والتخفيف من مراقبة أسعار المدخلات والمنتجات الغذائية والزراعية، ووضع حد لاحتكارات الدولة للتسويق. وعلى ذلك، تجرى الآن خصخصة المجلس الوطنى لتسويق المدخلات، كما ألغى مجلس تسويق الأغذية الغاء تاما.

ومع ذلك، ترى الحكومة أن الزراعة تحتاج الى حماية أكثر فعالية من المنافسة الدولية عن أى قطاع آخر، بالنظر الى ضعف الزراعة المحلية بعد عقود من الاهمال، والمنافسة غير العادلة من القطاعات الأخرى التى تتمتع بدعم كبير فى الكثير من البلدان المصدرة. وتتمثل الوسيلة الرئيسية للحماية عند الحدود فى نظام، طبق عام ١٩٩١، للرسوم المرنة على الواردات من الأرز والقمح والدقيق والسكر والذرة الصفراء الصلبة ومسحوق اللبن كامل الدسم والمخيض. وفى أبريل/نيسان ١٩٩٧، زيدت التعريفات الجمركية من ١٥ الى

٢٥ فى المائة على معظم الواردات من السلع الغذائية، فى حين خفضت، فى نفس الوقت، الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات الزراعية والموارد الوراثية، وغيرها من المدخلات، من ١٥ الى ١٢ فى المائة. وكان لعدد من قواعد الصحة والصحة النباتية تأثيرات على الحد من الواردات، على الرغم من أنه لم يكن المقصود منها صراحة حماية الأسواق الداخلية.

وعلى العكس من المحافظة على الحماية الخارجية، ألغيت تقريبا جميع التدخلات فى الأسواق الداخلية. فلم تجر سوى مشتريات عابرة من الأرز والبطاطس فى سنوات الانتاج المفرط (مثلما كان فى ١٩٩٣/١٩٩٤) بمقتضى البرنامج الوطنى للمساعدات الغذائية. وكان الهدف من هذا البرنامج اجتماعيا أساسا بحكم طبيعته، نظرا لأن هذا البرنامج يقدم عناصر اغاثة قصيرة الأجل للمنتجين فى فترات الظروف السعرية السيئة بصورة خاصة، مع توفير الأغذية المحلية لشديدى الفقر من المستهلكين. وفى حين أن مشتريات هذا البرنامج كانت، فى بعض الأحيان، بأسعار أعلى من تلك السائدة فى الأسواق، فان أحجام هذه المشتريات ومن ثم تأثيراتها العامة على الأسواق والأسعار كانت محدودة للغاية.

وعقب انهاء الدعم المقدم للقروض، وضع نظام جديد للتمويل الزراعى يضم المؤسسة المالية الانمائية، وهى مصرف تجارى يختص بتوفير الاحتياجات المالية للقطاع الزراعى الحديث، وصناديق التسليف والادخار الريفية التى تقدم القروض لصغار المزارعين والعمال الريفيين. وعلاوة على ذلك، يقدم نظام مؤقت لصناديق التنمية الزراعية، وضع على مستوى الحكومات المحلية، القروض لمجموعات المزارعين المنظمة. وأخيرا، يستفيد أشد فئات المزارعين فقرا فى المناطق الحدية من الصناديق الدوارة التى تقدم القروض فى شكل بذور وأسمدة ومبيدات ومعدات انتاجية.

وكان قانون ترويج الاستثمار فى القطاع الزراعى تطورا هاما له انعكاسات رئيسية على التمويل الزراعى. فقد وضع هذا القانون نهاية للقيود المفروضة على الملكية العقارية الخاصة، وأتاح لملاك الأراضى بيع أراضيهم أو اعارتها أو نقل ملكيتها. ويتوقع أن تؤدى قدرة ملاك الأراضى على استخدام أراضيهم كضمانات للقروض الى ازالة احدى

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

العقبات الرئيسية أمام الاستثمار فى القطاع الزراعى. غير أنه فى الوقت الذى تسارعت فيه عملية اضفاء الطابع الرسمى على ملكية الأراضى تسارعا كبيرا فى السنوات الأخيرة، مازال هناك الكثير الذى ينبغى عمله (٥٠). وثمة تطور مؤسسى بارز أخر يتمثل فى صدور قانون المياه، الذى لم يعد يربط بين استخدام المياه ومساحة الأراضى، وأدخل أحكاما تنظم سداد تكاليف المياه التى يستخدمها المزارعون.

وعلى الرغم من جميع خطط الائتمان السارية، والتحسينات فى المناخ الاقتصادى والمؤسسى، ظل نقص التمويل يشكل عاملا مقيدا أمام تحديث الزراعة. وترك الغاء البنك الزراعى فراغا تتوقع الحكومة أن تملأه، فى النهاية، مصادر التمويل الخاصة. غير أن نمو التمويل الخاص تباطأ ويرجع ذلك، بصفة خاصة، الى انخفاض الأرباح من الاستثمار الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، فضلا عن بطء التقدم فى تسجيل ملكية الأراضى.

وفى قطاع التجارة، تسعى السياسات الحالية الى تشجيع قطاع الصادرات الزراعية، الذى كان يفقد بسرعة أهميته الاقتصادية النسبية، والى احتواء التدهور فى الموازين التجارية الزراعية (٥١). وقد وضعت الحكومة هدف زيادة قيمة الصادرات الزراعية الى مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار فى منتصف التسعينات. وسوف يتحقق جانب كبير من هذه الزيادة من خلال تحرير التجارة والاستثمار، وتوافر العملة الأجنبية، مع تولى القطاع الخاص مركز القيادة فى هذه المجالات. وبجانب منتجات التصدير التقليدية وهى البن والقطن والخضر والسكر، يتوقع ان تحصل المنتجات الأخرى ذات الامكانيات التسويقية، مثل الفاكهة الطازجة والاسبارجوس والزهور والمنتجات الحيوانية لمنطقة الانديز، على حصص متزايدة فى الأسواق (٥٢). وعلى الرغم من عدم وجود دعم حكومى مباشر للصادرات الزراعية، فان عددا من البرامج الحكومية يعزز بصورة غير مباشرة القدرة التنافسية الخارجية. فعلى وجه الخصوص، يتيح تعزيز سلطات الصحة النباتية القطرية امكانية تشجيع الصادرات من خلال العديد من نشاطات الصحة النباتية وصحة الحيوان.

---

(٥٠) بلغ عدد صكوك الملكية التى صدرت خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٩٢ نحو ١٢٣ ٠٠٠ صك، كان مايقل عن ١٠ آلاف منها، أى ٨ فى المائة فقط، هو المسجل رسميا. وفيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦، صدر ١٦٠ ٠٠٠ صك ملكية، كان ٩٠ ٠٠٠ منها مسجلا بصورة رسمية. وتشير التقديرات الى أن ١٧ فى المائة من رقع الأراضى، البالغة ٨ر٥ مليون رقعة، التى سجلت فى التعداد الزراعى القطرى لعام ١٩٩٤، كانت صكوكا رسمية.

(٥١) تشكل الصادرات الزراعية الآن نسبة ١٤ فى المائة من قيمة الصادرات الكلية للبضائع، مقابل ٢١ فى المائة فى ١٩٧٩-١٩٨١ و ١٦ فى المائة فى أواخر الثمانينات، وتتجاوز قيمة الصادرات الزراعية حاليا بالكاد نسبة ٣٠ فى المائة من الواردات الزراعية بعد أن كانت قد وصلت الى ٦٨ فى المائة فى ١٩٧٩-١٩٨١، و ٤٩ فى المائة فى ١٩٨٩-١٩٩١.

(٥٢) تعتبر الحاجة الى المحافظة على الموارد الوراثية من العوامل التى تحد من التوسع فى التجارة بالمنتجات الحيوانية فى منطقة الانديز، وقد أدى ذلك مؤخرا الى فرض حصص للتصدير تقصر الصادرات من اللاما على ٦٠٠ وحدة، والاباكا على ٧٠٠ ١ وحدة سنويا.

الاطار رقم ٩

قطاع مصايد الأسماك فى بيرو

مازال قطاع مصايد الأسماك، رغم ما فقده من أهمية بالمقارنة بالقطاعات الأخرى فى العشرين عاما الأخيرة، يشكل قطاعا اقتصاديا مهما فى بيرو، حيث تدور مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى حول نسبة ١ فى المائة فى السنوات الأخيرة منخفضة بذلك عن نسبة ٩ر١ فى المائة تقريبا التى حققها فى ١٩٧٠. وقد أسهم القطاع فى ١٩٩٤ بنحو ١٩ فى المائة (٤ر٨٥٦ مليون دولار) من مجموع عائدات التصدير، حيث تأتى المساحيق السمكية فى المرتبة الثانية من حيث أهمية الصادرات فى بيرو بعد النحاس. ويوفر القطاع فرص عمل مباشرة لما يتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ و٦٠٠ ٠٠٠ نسمة، يعمل ثلاثة أرباعهم فى قطاع المصايد الطبيعية، والربع الباقى فى قطاع التصنيع.

ويعد ساحل بيرو المطل على المحيط الهادى من أغنى مناطق الصيد فى العالم. فالانتاج السمكى فى بيرو يأتى فى المرتبة الثانية من حيث الحجم، بعد الصين، فى العالم، اذ تشير التقديرات الى أن الانتاج بلغ نحو ١٢ مليون طن فى ١٩٩٤ ونحو ٩ر٨ مليون طن فى ١٩٩٥. وأصبح تصنيع المساحيق السمكية وصناعة التعليب أكبر مصدر للعائدات من النقد الأجنبى فى الستينات ثم تعرضت عائدات هذا المصدر لانخفاض شديد فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣. وتلا ذلك أداء منخفض حتى منتصف الثمانينات، نتيجة لاجتماع الافراط فى الصيد، وتعرض البلاد لتيار النينيو. غير أن الانتاج حقق انتعاشا فى أواخر الثمانينات، حيث عاد المصيد الى المستويات التى كان عليها فى أواخر الستينات. وشهد القطاع فى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ عامين من أفضل ما شهده من أعوام.

وتشكل الأنشوجة والسردين الجانب الأكبر من المصيد فى بيرو، ويرسل معظم هذا الانتاج الى صناعة المساحيق السمكية. وتمثل الأنشوجة، على وجه الخصوص، نحو ٨٠ فى المائة من مجموع الانتاج، وتعد أكبر مصدر بمفرده للأسماك التى تخصص للتحويل الى مساحيق وزيوت سمكية. وقد تعرضت المصايد التقليدية مثل مصايد الأنشوجة والسردين للافراط فى الصيد، فى حين أن المصايد الأخرى، مثل تلك التى تستهدف مخزونات الماكريل الوثاب والجبار (وهى مخزونات واقرة أيضا)، تنطوى على امكانيات للتوسع.

وقد دخلت صناعة الصيد وانتاج المساحيق والزيوت السمكية تحت سيطرة

الحكومة فى ١٩٧٣. غير أن القطاع الخاص أخذ، فى ١٩٩٠، طريقه للعودة بالتدريج الى انتاج نصف المساحيق السمكية فى بيرو. وقد استمرت عملية التحرير هذه، منذ ذلك الوقت، حتى أنه فى نهاية عام ١٩٩٦ بيعت عشرة مصانع للمساحيق السمكية، كانت تملكها الدولة، للقطاع الخاص عن طريق المزايدة.

وتتولى صناعة المساحيق والزيوت السمكية تصنيع ٩٠ فى المائة من المصيد القطرى، ولديها طاقات زائدة على الرغم من أن بعض المصانع مازال يستخدم تكنولوجيا قديمة ويعمل دون حدوده المثلى للطاقة. ونظرا لضعف امكانيات التوسع المستدام فى حجم المصيد، لا يوجد أى مبرر لزيادة طاقة التصنيع الكلية، ومن الأفضل أن توجه الاستثمارات فى المستقبل الى تحسين المصانع والعمليات وتحديثها، من خلال تحديث واحلال المعدات البالية. وسوف يشمل ذلك الاهتمام بالجوانب الصحية وجوانب النظافة العامة، وتحسين عمليات المناولة وحفظ المواد الخام، والنهوض بالمحصول، وزيادة كفاءة العمليات. وقد بدأ بعض المتعهدين فى انتاج مساحيق سمكية خاصة عالية الجودة، وينبغى تشجيع ذلك من خلال الاهتمام بحدود امكانيات السوق.

وكما يمكن لمسه من صناعة المساحيق والزيوت السمكية وحدها، يعانى أسطول بيرو وطاقة مصانعها من الزيادة الشديدة فى الحجم، حيث أنهما يزيدان ثلاثة مرات عن الطاقة اللازمة فى سنوات الوفرة، مثل تلك التى حدثت فى ١٩٩٤. ولذا، فان على أى قرار يتخذ لزيادة حجم أسطول الصيد فى بيرو أن يراعى أولا مدى توافر الموارد السمكية والقدرة على انزال المصيد ومناولته وتسويقه. والواقع أنه ينبغى اسناد الأولوية القصوى للنهوض بالمرافق والعمليات الحالية فى قطاع الصيد. فعلى سبيل المثال، يتعين على صناعة التعليب، التى لا تستخدم سوى ٧ فى المائة من طاقتها، أن تحصل على مزيد من التكنولوجيا والبنية الأساسية الحديثة لانتاج منتجات أقل تكلفة، حتى تستطيع أن تدخل أسواقا أكثر نموا وطلبا. ومن ناحية أخرى، تمتلك صناعة الأسماك المجمدة، التى لديها طاقات ضخمة غير مستغلة، قدرات كبيرة على التوسع، حيث أن بعض منتجاتها تلقى قبولا حسنا فى الأسواق الدولية. وسوف يتعين اجراء تحسينات على مرافق مناولة الأسماك ومعالجتها على ظهر السفن وفى البر، من أجل زيادة انتاج الأسماك الطازجة.

والواقع أن السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت بعض الانتعاش فى صناعة الصيد فى بيرو. وبذلت الجهود لتحديث أسطول الصيد الحرفى العتيق وردئ المعدات. وشملت الاستثمارات شراء قوارب صيد جديدة، ومصانع تعمل بالتكنولوجيا الرفيعة لانتاج المساحيق السمكية عالية الجودة، التى تستخدم فى الاستزراع السمكى وتربية الأحياء المائية.

ويبدو أنه لا توجد مشكلات كبيرة فى زيادة التجارة الداخلية بالمنتجات الصناعية التقليدية، مثل الأسماك المجمدة والمعلبة، الا أن ذلك لا ينطبق على الأسماك الطازجة، أو المنتجات غير التقليدية التى لم تدخل بعد قنوات التسويق التجارى. وتتوافر امكانيات تطوير جيدة للسوق الداخلية فى ضوء اسقاطات النمو السكانى، وعزم الحكومة على زيادة استهلاك الأسماك، رغم أن ذلك سوف يحتاج الى النهوض بقدرات الانزال والمناولة والتخزين والبيع على ظهر السفن والنقل والتسويق، ومن ثم الى استثمارات ضخمة ومشاركة حكومية ودعم.

ولاشك فى أن تصدير المنتجات عالية الجودة والأسعار، وذات القيمة المضافة العالية، يشكل بديلا مهما لهذا البلد. فتوقعات زيادة التسويق الدولى لهذه المنتجات السمكية القطرية هى توقعات جيدة بصفة عامة، الا أنها سوف تعتمد، الى حد كبير، على عمليات التحسين والتحديث اللازمة للعديد من جوانب صيد الأسماك وتصنيعها، وعلى الترويج للمنتجات السمكية القطرية فى الخارج.

وقد وضعت وزارة مصايد الأسماك فى بيرو خطة جديدة للادارة والتنمية، سعيا الى تحقيق الاستدامة لكل من الموارد والصناعة، ومواكبة مدونة السلوك التى وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد. وتتمثل أحدى التطورات المهمة الأخيرة فى تطبيق خطة منح التراخيص التى تتطلب دفع مقابل للحصول على حق الصيد. ومن المتوخى استخدام عائدات هذه الخطة فى رصد قواعد واجراءات الوصول الى مناطق الصيد، وفى البحوث والصيانة والاستغلال الرشيد للموارد السمكية، والمنافع التى يحصل عليها حائزو التراخيص.

ملاحظات ختامية

يرجع الفضل الى حكومة بيرو فى تحقيق انجازات ملحوظة صوب معالجة ماكان يشكل فى بداية التسعينات أوضاعا اقتصادية وسياسية واجتماعية حافلة بالفوضى. وكان نجاحها فى مكافحة الارهاب والعنف عاملا مهما فى التمكين من تحقيق هذه الانجازات (٥٣). وأدت الاجراءات الحكومية أيضا الى اقامة أساس أقل اختلالا للنمو الزراعى، مع المحافظة فى نفس الوقت على درجة من الحماية للقطاع وللفئات الأقل حظا فى المجتمع الريفى الزراعى. وأدى التركيز على تحسين البنية الأساسية الى زيادة كفاءة التسويق بطرق أكثر فعالية من آليات التدخل المباشر (٥٤) التى كانت تستخدم فى السابق.

ومع ذلك، مازال هناك الكثير الذى ينبغى عمله لتحويل الزراعة الى قطاع حديث قادر على المنافسة. وسوف يحتاج التغلب على المشكلات الطبيعية والانمائية والاجتماعية، بالدرجة الأولى، الى استمرار الاستقرار السياسى الذى يكفل تعزيز الاستقرار والاصلاح على مستوى الاقتصاد الكلى. ولاشك فى أن متابعة عمليات الاصلاح، التى تشمل اعادة الانضباط المالى والنقدى، خيار عسير للغاية من خيارات السياسات فى بلد يعانى من الفقر الجماعى والبطالة مثل بيرو. وقد اتضح ذلك مؤخرا من مجموعة التدابير التى اتخذت لابطاء الجموح الاقتصادى فى ١٩٩٦: فهذه التدابير، بصرف النظر عن مبرراتها الاقتصادية، خاطرت بمواجهة معارضة شعبية نتيجة لتأثيراتها السلبية قصيرة الأجل على النمو والأجور وفرص العمل.

وسوف تشمل عملية تحديث الزراعة أيضا تنشيط الاستثمار من القطاعين العام والخاص. فقد كان الاستثمار العام يتناقص (٥٥)، وقد يستمر فى الانخفاض الى أن يتم تعزيز الاستقرار. وعلى ذلك فان مستقبل التمويل الزراعى سوف يعتمد كثيرا على نجاح سياسات الاستثمار العام الحالية، التى تركز على نوعية هذا الاستثمار لا حجمه. والأمر الأكثر أهمية أن هذا التمويل سوف يعتمد على قدرة الحكومة على اجتذاب رأس المال الخاص، المحلى والدولى،

---

(٥٣) كان دور مجموعات المقاومة المنظمة فى المناطق الريفية حاسما، مثله مثل أعمال الشرطة والجيش، فى القضاء على الارهاب. وعلى الرغم من الطابع السلمى للكثير من المزارعين، ومحدودية ما لديهم من أسلحة، فقد أصبحوا من المقاتلين الملتزمين ضد رجال حرب العصابات. بعد سنوات من التحرش والعنف أودت بحياة ما بين ٢٥٠٠٠ و٣٠٠٠٠ شخص فى المناطق الريفية.

(٥٤) تسببت رداءة الطرق فى ارتفاع تكاليف النقل البرى، لدرجة أن سعر الاستهلاك للأرز، الذى ينقل من منطقة تارابوتو ٧٠٠ كلم شمال ليما، قد وصل الى ضعف سعر مثيله المستورد من تايلند. وقد أسفر انشاء ١٠٠٠٠ كلم من الطرق فى أوائل التسعينات عن استعادة الأرز المحلى لقدرته على منافسة مثيله المستورد.

(٥٥) انخفض الاستثمار العام فى الزراعة من نحو ٤٠٠ مليون دولار فى ١٩٨٥-١٩٩٠ الى ٣٢٥ مليون دولار فى ١٩٩٠-١٩٩٣ (بالمتوسط السنوى لسعر الدولار الثابت فى ١٩٩٣)، على الرغم من اتجاه نسبته فى مجموع الاستثمار العام الى الزيادة (الى نحو ٢٨ فى المائة فى ١٩٩٠-١٩٩٣ بعد أن كان ١٦ فى المائة فى ١٩٨٠ و ٢٤ فى المائة فى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩).

لتمويل لا البنية الأساسية المادية، وخاصة مشروعات الرى، ومرافق النقل والتسويق فحسب (٥٦)، بل والنشاطات المتعلقة بالقروض والبحوث والارشاد ونقل التكنولوجيا. وسوف يقتضى اشراك القطاع الخاص بهذا الشكل، توافر الثقة فى المناخ السياسى والاقتصادى العام، فضلا عن الثقة فى امكانيات القطاع الزراعى باعتباره خيارا استثماريا مجزيا وقادرا على المنافسة.

وفى ضوء احتمال استمرار التقشف المالى، والانتقاء فى تخصيص الموارد يتردد السؤال : ما هى مجالات الأولوية فى التمويل الزراعى؟ وربما يكون أهم رأى قاطع فى هذه المسألة هو رأى المزارعين أنفسهم. وقد أجرى مؤخرا مسح لمعرفة العناصر الأساسية لتحديث الزراعة واكتساب القدرة التنافسية فى رأى مجموعة تمثل المزارعين الناجحين فى بيرو(٥٧). وفيما يلى ما رؤى أنه يشكل مجالات الأولوية القصوى: الارشاد، ونشر التكنولوجيا، وتنظيم عمليات المتعهدين، والقروض والحوافز الزراعية الواضحة. أما بالنسبة للمسائل التى تأتى فى المرتبة الثانية، فقد أشير الى المساعدات الفنية وكفاءة التسويق والأسعار. ويرى المزارعون أن جميع هذه العناصر لم تعالج بعد بطريقة كافية من جانب السياسات الحكومية، على الرغم من الاعتراف، بشكل عام، بأن اطار السياسات قد وفر ظروفا أفضل للزراعة.

ولا شك فى أن وضع المزارعين الخدمات الارشادية والتكنولوجيا والمسائل التنظيمية على رأس اهتماماتهم يعد أمرا مثيرا للاهتمام الشديد، نظرا لأنه يشير الى حدوث تحول فى تصورات المزارعين ازاء الأمور التى تعنيهم أفضل من غيرها، وبعيدا عن الدعم الحكومى المباشر من أعلى لأسفل. ويشير هذا التصور الجديد الى ادراك الأهمية القصوى للتنمية البشرية، واستعداد المزارعين «لخدمة أنفسهم» من خلال الحصول على الخبرات التكنولوجية والادارية اللازمة. ويعتبر ذلك رسالة مهمة موجهة الى صانعى السياسات. فهناك قرائن وافرة تؤكد أن الارشاد الزراعى يمكن أن يصبح، فى ظروف الكثير من البلدان، أفضل وسيلة لتحقيق التنمية طويلة الأجل فى كل من عنصرى نموها الاقتصادى ومواردها البشرية. ولدى بيرو

(٥٦) استوعبت مشروعات الرى الضخمة، التى بدأت فى عهد الادارات السابقة، جزءا كبيرا من استثمارات القطاع العام فى الزراعة خلال السنوات الأخيرة. وتركز السياسات الحالية على الحاجة الى اعادة النظر فى المنهج المتبع ازاء الرى فى ضوء اخفاق هذه المشروعات فى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

(٥٧) أجرى المسح فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥ بواسطة معهد البلدان الأمريكية للتعاون فى مجال الزراعة ورابطة الترويج الزراعى تحت اشراف مؤسسة كوتراد ايشاور. وقد شمل المسح ١٠٠ مزارع من مختلف أنحاء القطر، تم اختيارهم على أساس ما حققوه من نجاح فى الانتاج والأداء الاقتصادى.

مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة التى توفر مختلف أشكال الارشاد ونقل التكنولوجيا والمساعدات الفنية. ومع ذلك، فان النظام يعانى من أوجه قصور قديمة، فى حين أخذت شكوك جديدة فى الظهور. فعلى الرغم من وفرة موظفى الارشاد، فان النزر القليل منهم هو الذى حصل على تدريبات فنية جيدة ويعد من الموظفين المحنكين. وهناك جوانب رئيسية كثيرة، مثل ادارة ما بعد الحصاد، ومعلومات التسويق، والصلات بين الارشاد والبحوث، لم تعالج فى كثير من الأحيان بالقدر الكافى فى البرامج الارشادية. وقد أخفقت خدمات الارشاد فى الوصول الى مزارعى الكفاف الصغار، وخاصة الأسر الزراعية التى ترأسها النساء وأسر المزارعين الشبان. وهنا، مثلما الحال فى الكثير من المشكلات الانمائية الأخرى، يعد العائق المالى هو العامل المشترك. ويثير ذلك قضيتين جوهريتين هما (١) الأهمية التى ينبغى اسنادها للارشاد الزراعى بالمقارنة بالمجالات الأخرى، التى قد تكون أكثر وضوحا وذات عائد مباشر؛ (٢) الدور الذى تضطلع به الدولة، مقارنة بالقطاع الخاص، فى تمويل الخدمات الارشادية والبحوث والتكنولوجيا. وفى حين تؤكد السياسات الحالية على زيادة دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية واقامة خدمات ارشادية مكتفية ذاتيا، فان سلامة هذا المنهج تعتمد على وجود فرص تسويق مجزية. والواقع أن القطاع الخاص قد أظهر دينامية ملحوظة فى استيراد التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية الخاصة ببعض المحاصيل، مثل الاسباراجوس والبروكلى والخضر والفاكهة. غير أن من المهم ألا يؤدى الحد من اشراك الدولة، واعتبارات الاستدامة المالية، ومردودية التكاليف، الى التقليل من حصول الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين على المستحدثات التكنولوجية والتدريب. وتعد هذه المسائل ذات أهمية خاصة فى سياق الاصلاح المؤسسى، والجهود التى تبذل لوضع خطة قطرية للبحوث ونقل التكنولوجيا.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

إزداد معدل النمو الاقتصادي في معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عام ١٩٩٦. وقدرت الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في الاقليم كله فى عام ١٩٩٦ بحوالي ٥ر٤٪، في حين أن متوسط الزيادة في الأعوام الخمسة السابقة كان لا يتجاوز ٥ر٣٪. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق هذا النمو الاقتصادي، الذي يعتبر أعلى من المتوسط، ارتفاع أسعار النفط الذي أدى الى حدوث زيادة غير متوقعة في دخل البلدان المنتجة للنفط؛ وهطول الأمطار في الوقت المناسب في كثير من بلدان الإقليم؛ واحراز تقدم في تثبيت دعائم الاستقرار مما أدى الى انخفاض معدلات التضخم (من ٣٤٪ في المتوسط عام ١٩٩٥ الى ٥ر٢٤٪ عام ١٩٩٦)، وخفض الاختلال في الحسابات الجارية؛ وتعميق الاصلاحات الهيكلية مما ساعد على تهيئة بيئة أفضل للتجارة واستثمارات القطاع الخاص. ومع ذلك عرقلت التوترات السياسية التقدم في بلدان عديدة في الإقليم، في حين واجهت بلدان أخرى مشاكل طاحنة بسبب تسارع التضخم وتنامي العجز المالى.

وأسهمت زيادة أسعار النفط فى ١٩٩٦، التي لم تتأثر بدخول العراق سوق النفط، في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة بنسبة ٩ر٩٪، وفي ايران بنسبة ٢ر٤٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة ٥ر٢٪، ومع ذلك تعتبر هذه الزيادة المتواضعة في المملكة العربية السعودية تقدما مقارنة بالعام السابق الذي لم يشهد أي نمو على الاطلاق في الناتج المحلي الاجمالي. وكان المحور الرئيسي لجهود الاصلاح في المملكة العربية السعودية هو الدعم التدريجي للوضع المالي. وعلى الرغم من أن الحد من الانفاق العام كان له تأثير انكماشي في هذا البلد، إلا أنه

الشكل رقم ١٢ - أ

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولى.

* باستثناء الجزائر والمغرب وتونس
(طبقا لتصنيف البلدان الذى وضعه صندوق النقد الدولى)

الشكل رقم ١٢ - ب

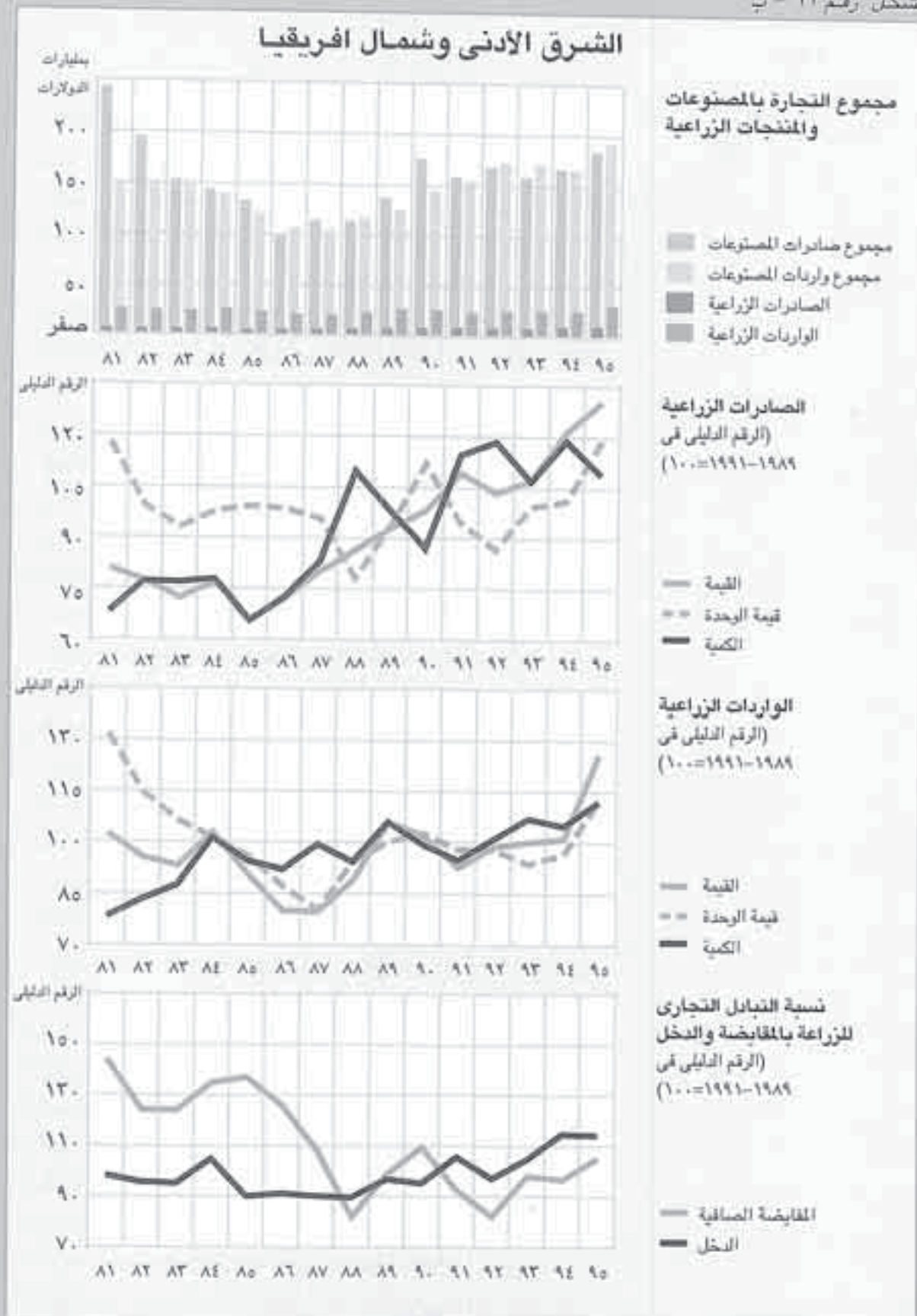

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أسهم في زيادة ثقة القطاع الخاص وفي انتعاش النشاط الاقتصادي. وكان الدافع الى زيادة النمو في مصر، من ٢ر٣٪ عام ١٩٩٥ الى ٣ر٤٪ عام ١٩٩٦، هو ارتفاع عائد النفط والتقدم الملموس في الاصلاحات الهيكلية. فقد تراجعت أوجه الخلل الداخلي والخارجي في مصر، وانخفض التضخم الى ٢ر٧٪ عام ١٩٩٦، بعد أن كان معدله قد وصل الى ٤ر٩٪ في عام ١٩٩٥. وفي تركيا استمر النمو الاقتصادي المرتفع للعام الثاني على التوالي في ١٩٩٦، اذ بلغ ٤ر٦ في المائة بالاضافة الى الزيادة التي شهدها عام ١٩٩٥ ونسبتها ٥ر٧ في المائة. وبذلك تمكن الاقتصاد من التغلب على تأثير التعديلات الاقتصادية الانكماشية التي نفذت عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من التدابير الصارمة التي اتخذت للسيطرة على الطلب، تجاوز العجز المالي نسبة ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي في تركيا، وبلغت معدلات الفائدة أكثر من ١٢٠٪. وعلى الرغم من النجاح النسبي للجهود التي بذلت للحد من التضخم بأرقامه الثلاثة، والذي وصل ذروته في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣ر١٠٦٪، ظل التضخم مرتفعا في عام ١٩٩٦، إذ قدر بنحو ٣ر٨٢٪. وكان لهذه الضغوط التضخمية انعكاساتها أيضا على المنطقة التركية القبرصية، المرتبطة بالاقتصاد التركي. فقد أدت هذه الضغوط المقترنة بعدم الاستقرار السياسي، وتأثيراته على عائدات السياحة، الى تباطؤ النمو الاقتصادي في قبرص.

واستمرت تدابير التكيف الاقتصادي في معظم بلدان الاقليم، إلا أن مدى التقدم كان يختلف من بلد الى آخر. فقد أحرزت بلدان مثل مصر والأردن وتونس تقدما كبيرا في مجال الخصخصة، في حين لايزال الشوط طويلا أمام بلدان أخرى مثل الجمهورية العربية السورية واليمن. وأدت التوترات السياسية في بلدان عديدة الى عرقلة عمليات الاصلاح. ففي السودان، أفضت الحرب الأهلية الى حدوث ركود اقتصادي، وارتفاع معدل التضخم الى ٨٥٪، وعرقلة عمليات التجارة والتسويق الداخلي، مما أسفر عن نقص حاد في المواد الغذائية. وقبيل نهاية عام ١٩٩٦، أوقف السودان دفع ما عليه من ديون متأخرة لصندوق النقد الدولي، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية شديدة على أهلية هذا البلد للحصول على القروض. وفي الجزائر، أمكن تحقيق معظم

الشرق الادنى وشمال افريقيا

الأهداف الاقتصادية الكلية بموجب برنامج الاصلاح الهيكلي، بل وتجاوزها في بعض الحالات، بفضل الأداء الجيد في قطاعي النفط والزراعة، إلا أن اتجاهات الركود ظلت ماثلة، فقد بلغ معدل البطالة نسبة ٢٨٪ على سبيل المثال. وفي لبنان، تزايدت الديون الخارجية، مما حدا بالحكومة الى إيلاء الأولوية لادارة الديون ودعم الوضع المالي، وستواصل الحكومة هذه المساعي في السنوات القليلة القادمة. ولم تتمكن عُمان من تنويع الصادرات، الذي يعد هدفا رئيسيا للاصلاح الهيكلي في هذا البلد، ويعزى ذلك الى ركود النشاط الاقتصادي الذي لا يرتكز على النفط.

وتبدو الاحتمالات على المدى القصير والمتوسط مبشرة بوجه عام. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار النفط ولو بدرجة معتدلة، ومن المنتظر أن يساعد ذلك على مساندة النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، وسيكون له انعكاسات ايجابية أيضا على البلدان الأخرى في الإقليم. ومن المحتمل أن تسفر الجهود الراهنة، التي يبذلها كثير من بلدان الإقليم، مثل تركيا والأردن والمغرب وقبرص، من أجل دعم الروابط الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي، عن تحسين آفاق التجارة والنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن الشك فى امكانية تحقيق السلام والموقف السياسي الإقليمي، سيؤدي على الأرجح الى عرقلة التوقعات السابقة بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي وخاصة في الأردن وفلسطين، وفي مصر الى حد ما. ومن المحتمل أن يؤدي استحكام الأزمة بشأن السلام بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية، الى إرجاء تحقيق التقدم الاقتصادي الموعود في الإقليم كله. وقد يتطلب تحقيق المشروعات المخطط لها أو المحتملة، وخاصة في قطاع المياه، مزيدا من الوقت وذلك بالنظر الى الشكوك السياسية والنزاعات الداخلية في بعض بلدان شمال افريقيا.

الأداء الزراعي وقضايا الزراعة

كان معدل نمو القطاع الزراعي في ١٩٩٦ أعلى مما كان عليه في العام الماضي في معظم بلدان شمال افريقيا.

وخاصة تونس والمغرب والجزائر وفي السودان، مما ساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. فقد زاد انتاج القمح في شمال افريقيا في ١٩٩٦ بنسبة ٥ر٧٪ ليبلغ رقما قياسيا قدره ٥ر١٦ مليون طن، نتيجة للانتاج الذي فاق المتوسط في البلدان كافة. وزاد انتاج البذور الخشنة في ١٩٩٦ بنسبة ٦٠٪، ووصل الى ٦ر١٣ مليون طن. وقد ساعد هطول الأمطار في الوقت المناسب وبكميات تفوق المعدل المتوسط، وتحسن الممارسات الإدارية، على زيادة محصول الحبوب والشعير والمحاصيل الأخرى مثل الموالح والزيتون والعدس.

وقد حظي المغرب، الذي عانى من الجفاف الشديد في ١٩٩٥، بأعلى معدل من الأمطار في ١٩٩٦، وهو معدل لم تشهده البلاد منذ ثلاثين عاما. وبناء على ذلك، تشير التقديرات الى ان انتاج القمح قد وصل الى ٩ر٥ مليون طن في ١٩٩٦، أى الى أكثر من خمسة أضعاف انتاج محصول العام السابق الذي لم يتجاوز ١ر١ مليون طن. وبلغ انتاج الشعير ٨ر٣ مليون طن، أى بزيادة قدرها ٢ر٣ مليون طن، ووصل انتاج الذرة الى ٠٠٠ ٢٣٥ طن، وقدرت الزيادة في كلا المحصولين بنحو خمسة أضعاف ما كانا عليه في العام السابق. وبلغ محصول الموالح ٤ر١ مليون طن في ١٩٩٦، أى بزيادة كبيرة نسبتها ٣٥٪. ونتيجة لذلك تشير التقديرات الى أن صادرات الموالح قد زادت بنحو ٥٠٪.

وفي تونس، ساعد تحسن الأحوال الزراعية طوال العام على تحقيق زيادة تقديرية نسبتها ١٨٪ في الانتاج الزراعي بوجه عام، مقارنة بنسبة ٧ر٩ في المائة فى ١٩٩٥. وحقق انتاج الحبوب رقما قياسيا إذ بلغ ٨ر٢ مليون طن – أى ما يعادل ثلاثة أضعاف انتاج المحصول في ١٩٩٥. ويصدق هذا أيضا على انتاج زيت الزيتون، الذي من المتوقع أن يتجاوز ٠٠٠ ٢٠٠ طن.

وفي الجمهورية العربية السورية ساعدت الاستثمارات وتحسين إدارة الري، بالإضافة الى ارتفاع الأسعار الدولية، على حفز الانتاج الداخلي للمحاصيل الزراعية. وبعد أن تمكنت الجمهورية العربية السورية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في عام ١٩٩٢، أنتجت أكثر من ٢ر٤ مليون طن من القمح في ١٩٩٦. وهو انتاج يزيد بنحو ٢ مليون طن عن

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

الاحتياجات الداخلية. وفي الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٦، أمكن تصدير ٨٥٠ ٠٠٠ طن من الحبوب، بالمقارنة بكمية قدرها ٦٠٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥ كله. ومن المتوقع أن تزداد صادرات الحبوب في المستقبل القريب بالنظر الى الاستثمارات التي خصصت لتعزيز امكانات التخزين، وخاصة بمساعدة من بنك التنمية الاسلامي. أما فيما يتعلق بالمحاصيل غير الغذائية في هذا القطر، فقد حقق انتاج محصول القطن رقما قياسيا، بزيادة نسبتها ٥ر١١٪ عن مستوى عام ١٩٩٥، وحوالي ٢٠٪ عن متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. وقد ساعد هطول الأمطار في الوقت المناسب على زيادة الانتاج، وإن كان العامل الرئيسي وراء هذه الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في الغلة التي وصلت الى ٤ر٣ طن/هكتار، بعد أن كانت ١ر٣ طن/هكتار في ١٩٩٥، و ٦ر١ طن/هكتار فقط في ١٩٩١.

وساعدت الظروف المناخية المواتية في السودان على زيادة انتاج القمح في ١٩٩٦ بالمقارنة بالعام السابق. وزاد انتاج السلع الأخرى مثل بذور السمسم. كما زاد انتاج القطن بنسبة ١٢٪ عن العام السابق بفضل هطول الأمطار في الوقت الملائم، على الرغم من أن الغلة تنزع نحو الانخفاض وتقل كثيرا عن مستوى المتوسطات العالمية. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض، نقص الصيانة وما يترتب على ذلك من زيادة في ترسب الطمي في القنوات مما يعرقل تدفق المياه، علما بأن المياه تنطوي على أهمية فائقة لمحصول القطن. ويعد هذا الوضع مدعاة للقلق والانشغال، حيث أن القطن هو المصدر الرئيسي للدخل المكتسب من الصادرات، ويسهم بقسط كبير في النمو الاقتصادي.

وفي المملكة العربية السعودية، اقتضت القيود التي فرضت على الميزانية في السنوات القليلة الأخيرة، إعادة النظر في سياسات الدعم الزراعي. واستمرت الاصلاحات التي بدأت عام ١٩٩١، والتي تهدف الى تخفيض انتاج القمح المدعوم ماليا الى حد كبير في ظروف الصحراء القاسية، وأسفر ذلك عن مزيد من التخفيض في الدعم المالي للقمح. ونتيجة لذلك انخفض انتاج القمح الذي بلغ ذروته في ١٩٩٢/١٩٩١ بمحصول قدره ١ر٤ مليون طن، الى انتاج يتراوح بين مليون

الاطار رقم ١٠

الافتقار الى الأمن الغذائي في العراق

تعاني مجموعات كبيرة من سكان العراق من مشكلات حادة ناجمة عن انعدام الأمن الغذائي. ففي حين ظلت مستويات نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الشرق الأدنى وشمال افريقيا بدون تغيير بوجه عام في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٤، يلاحظ أنها انخفضت بنسبة ٣٤٪ في العراق خلال الفترة ذاتها. والأسوأ من ذلك ان المتحصل من البروتينات انخفض بنسبة ٤٣٪. وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة مزيدا من التدهور الخطير في أحوال السكان التغذوية والصحية.

ومن المنتظر أن يساعد تنفيذ الاتفاق، الذي تم التوصل اليه بين العراق والأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، على التخفيف كثيرا من وطأة هذه الأوضاع. فبموجب هذا الاتفاق، الذي يطلق عليه اتفاق النفط مقابل الغذاء، يُسمح للعراق بتصدير كميات من النفط تبلغ قيمتها الاجمالية مليار دولار، في كل فترة من ٩٠ يوما، مقابل استيراد سلع ذات طابع انساني مثل الأغذية واللوازم الصحية والأدوية وغيرها من الضروريات الأساسية. واتفاق النفط مقابل الغذاء هذا يغطي فترة ستة أشهر، كمرحلة أولى، وقرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجديده لمدة ستة أشهر أخرى في ٤ يوليو/تموز ١٩٩٧.

وبموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء، خصص مبلغ ٨٠٤ر٦٣ مليون دولار أمريكي (من مبلغ اجمالي قدره ١ر٣ مليار دولار أمريكي للمساعدة الانسانية) لشراء السلع الغذائية التي تكفل للفرد ٢٠٣٠ سعرا حراريا في اليوم، و ٤٧ غراما من البروتينات. وبانتهاء شهر مايو/أيار كان العراق قد تلقى ٦٩٢ ٠٠٠ طن من الأغذية، أي نحو ثلث الكميات المنتظر وصولها طبقا للاتفاق والتي تبلغ ٢ر٢ مليون طن. وقد بدأت السلع الأولى تصل في نهاية شهر مارس/آذار، وبدأ توزيع دقيق القمح في أبريل/نيسان. وفي شهر مايو/أيار، اشتملت عملية توزيع الأغذية على حصص مقننة من دقيق القمح والأرز والبقول والزيت. أما فيما يتعلق بالملح والسكر والشاي، فلم تكن الكميات الواردة كافية للتوزيع الشهري. ومن المتوقع أن يبدأ في شهر يوليو/تموز توزيع الحصص الكاملة من السلع. وقد وافقت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على عملية طارئة لتقديم الغذاء في

الفترة من أول أبريل/نيسان الى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، الى الجماعات الضعيفة، التي لا يغطي الاتفاق سالف الذكر احتياجاتها الغذائية الخاصة. وتشير التقديرات الى ان الاعتماد المخصص للأغذية والبالغ ٨٠٤٫٦٣ مليون دولار أمريكي لا يغطي سوى ما يزيد قليلا على ٥٠٪ من واردات الأغذية المطلوبة لتلبية الاحتياجات.

وعلى الرغم من أن اتفاق النفط مقابل الغذاء سيسهم بلا شك في تخفيف العجز الغذائي الخطير الراهن (حيث أن مجموع الحصص الشهرية من السلع سيزيد بنسبة ٢٠٪ عند وصول الأغذية بموجب الاتفاق)، وسيساعد الى حد ما على تحسين الأوضاع التغذوية والصحية للسكان المتضررين، فسيظل الأمن الغذائي مزعزعا. وقد أدت ندرة المدخلات الزراعية الأساسية، مثل البذور وقطع الغيار والأمصال والمعدات الزراعية الكيميائية، بالإضافة الى تفشي الحشرات والأعشاب وأمراض الحيوان، الى انخفاض الغلة والانتاجية. وفضلا عن ذلك، فإن الأداء العام للقطاع الزراعي، وخاصة في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧، يدعو الى القلق، وتشير التنبؤات الى أن محصول القمح والشعير لفصل الشتاء ١٩٩٦/١٩٩٧ سيكون أقل من المتوسط الى حد بعيد.

وبالنظر الى توقع استمرار العقوبات المفروضة على العراق، فإن زيادة الانتاج المحلي من الأغذية لاتزال تنطوي على أهمية حيوية، وتبذل الحكومة جهودا حثيثة في هذا الاتجاه. ويندرج في هذه الجهود، تركيز الاهتمام حاليا على استصلاح الأراضي والري في منطقة الجنوب، وتزويد الأراضي المستصلحة بالخدمات بما فيها الكهرباء، والتعليم والرعاية الصحية. وتجري البحوث الآن في العراق لاستحداث أصناف زراعية جديدة، وزيادة انتاج البذور وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الثروة الحيوانية. وتفكر السلطات العراقية حاليا في السبل الكفيلة بإعطاء حصة مالية للمزارعين في أطار هذه المشروعات، لكي يتسنى اشراكهم فيها على نحو كامل.

ومليوني طن بحلول عام ١٩٩٦. وحيث أن الاستهلاك المحلي يقدر بـ ١ر٨ مليون طن، فمن المنتظر أن يتم تغطية العجز من المخزون الحالي. أما بالنسبة لانتاج الشعير فتشير التقديرات الى أنه انخفض الى ٤٥٠ ٠٠٠ طن، أى الى نصف مستواه السابق. وأدى انتاج الحبوب الذي يعتمد أساسا على مصادر المياه الجوفية الى سرعة نضوب هذا المورد غير المتجدد. وبالنظر الى أن قطاع الزراعة يستخدم نحو ٨٠٪ من المياه المتوافرة في المملكة العربية السعودية، فإن الإدارة الناجعة للموارد المائية تحتل مكان الصدارة في اهتمامات الحكومة، مما يؤثر على انتاج الحبوب. وتشجع السلطات الآن على تنويع الزراعة والانتقال من زراعة الحبوب الى المحاصيل التي تستهلك قدرا أقل من المياه مثل الفواكه والخضر.

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

مصر

عرض عام للوضع الاقتصادي

يعد برنامج التكيف الاقتصادي الذي استهل عام ١٩٩١، نقطة تحول في السياسة الاقتصادية الكلية والقطاعية في مصر. فحتى بداية السبعينات كانت سياسات النمو الاقتصادي التي ترعاها الدولة، والتي تركز على الأوضاع الداخلية، هي حجر الزاوية في الاستراتيجية الانمائية في مصر، مع إيلاء عناية خاصة للرعاية الاجتماعية والدعم المالي للاحتياجات الأساسية. وعلى الرغم من أن هذا النهج قد ساعد بحق على تحسين الظروف المعيشية لأغلبية المصريين في الستينات والسبعينات، إلا أنه أرسى أسس الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري، الذي اتضح، بحلول عقد التسعينات، انه لم يعد بالامكان تحمله على المدى البعيد.

وعلى الرغم من المبادرات القليلة التي اتخذت في منتصف السبعينات لتحرير الاقتصاد، ظل الاقتصاد يتسم في مجموعه بطابع التحكم والرقابة، ويرتكز على نظام قوامه الاستعاضة عن الواردات. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، وما صاحبه من تحويلات المصريين العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الى عائدات قناة السويس، واصل الاقتصاد نموه بمعدل سريع. واستمرت السياسات التوسعية حتى عقد الثمانينات، عندما أخذت أسعار النفط في الانخفاض، وعندما بدأ الخلل المالي وعدم التوازن في الحسابات الخارجية يبرزان كمشكلة خطيرة.

وبانتهاء عقد الثمانينات، وما اقترن به من انخفاض في أسعار النفط بعد عام ١٩٨٢، اتضحت أبعاد الضعف الهيكلي في الاقتصاد نتيجة للمناخ الاقتصادي العالمي الذي ساده الركود لفترة طويلة. وتفاقمت أوجه الضعف هذه من جراء تزايد الدين الخارجي والعجز المالي. ولم يعد بالإمكان ضمان استدامة نمط النمو هذا بسبب الاعتماد المفرط على صادرات النفط، وانخفاض الصادرات غير النفطية وعدم الكفاءة في استخدام الموارد. وحدث تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزء الأخير من عقد الثمانينات،

نجم عنه هبوط متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٦١٥ دولارا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ الى ٥٨٨ دولارا في نهاية العقد[٥٨]. وأدى العجز في الميزانية، الذي كان يمول أساسا عن طريق طبع العملة، الى حدوث تضخم من رقمين وتباطؤ في النمو. وتراكمت المتأخرات نتيجة لتزايد مدفوعات خدمة الديون.

وفي عام ١٩٩١، اعتمدت مصر برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي كان يرمي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة في استغلال الموارد واستعادة النمو الاقتصادي الكلي. واشتمل جدول أعمال السياسة العامة الجديدة على تحرير سوق العملات الأجنبية، وتحرير التجارة، واصلاح القطاع المالي، واصلاح الشركات العامة وبيعها عند الاقتضاء، والغاء الرقابة على الأسعار واصلاح النظام الضريبي، واقامة إطار تنظيمي فعّال. وفي إطار المرحلة الأولى من البرنامج، كانت الاصلاحات الرئيسية تشمل تنظيم سعر الصرف على أسس واقعية، وإلغاء الرقابة على أسعار المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية، والتخفيض التدريجي في الدعم المالي للسلع الاستهلاكية، والتحرك صوب مزيد من الخصخصة من أجل بناء نظام اقتصادي يرتكز بدرجة كبيرة على آليات السوق.

وتلا برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٩١، برنامج آخر للاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٣. وساعدت الاصلاحات في هذه المرحلة الثانية على تحقيق مزيد من الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، وتمكنت على الرغم مما اكتنفها من صعوبات في البداية، من انعاش الاقتصاد. وظل النمو الاقتصادي ضعيفا في بداية التسعينات، إذ كان يتجاوز في المتوسط نسبة ١٪ بدرجة طفيفة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤، إلا أنه اكتسب قوة في ١٩٩٥ (+٢ر٣٪) وإزداد ارتفاعا في ١٩٩٦ (+٤٪ حسب التقديرات). أما بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨، وهي السنة الأولى من الخطة الخمسية التالية، فإن الأهداف تشمل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢ر٦٪. ويعزى تحسن النمو في السنوات الأخيرة الى ما أحرز من تقدم كبير في الاستقرار الاقتصادي. وعلى

(٥٨) UN. 1995. *Impact of selected macroeconomic and social policies on poverty: The case of Egypt, Jordan and the Republic of Yemen*, P. 14. E/ESCWA/ED/1995/6. New York.

الرغم من انخفاض الايرادات المالية من الرسوم، فإن عجز الميزانية، الذي كان يبلغ ٨٪ في نهاية الثمانينات، يُنتظر أن ينخفض انخفاضا ملموسا الى ١ر١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٦/١٩٩٧. وقد ساعد ترشيد الانفاق الحكومي والسياسة النقدية المتقشفة على تحقيق التوازن تقريبا في الحساب الجاري في ١٩٩٦، بينما انخفض التضخم من نحو ٢٠٪ في ١٩٩١ الى نحو ٢ر٧٪ في ١٩٩٦. ويعتبر هذا انجازا كبيرا وخاصة بعد رفع الرقابة عن أسعار السلع الغذائية الأساسية والكهرباء والنفط والمواصلات وغيرها. ومن المتوقع في السنوات القادمة إجراء مزيد من التخفيض في الدعم المالي المقدم لمنتجات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء. وبعد انخفاض يتجاوز ٣٠٠٪ في قيمة العملة في الفترة ١٩٨٨-١٩٩١، ساعد تحرير أسعار العملات الأجنبية على استقرار سعر العملة المصرية التي أصبحت الآن قابلة للتحويل.

وعلى الرغم من أن برنامج الخصخصة كان بطيئا في البداية، إلا أنه حقق قدرا من التقدم. ومن المتوقع أن تتحول أكثر من ٩٠ شركة تابعة للدولة الى القطاع الخاص في منتصف ١٩٩٨، رغم أن الجدل قد يحتدم حول تقدير قيمة الشركات. وعلاوة على ذلك، فإن من المنتظر أن يعرض للبيع أحد المصارف الأربعة الكبرى التابعة للقطاع العام في غضون عام ١٩٩٧. ومن المتوقع كذلك أن تساعد إعادة جدولة ديون الشركات العامة على تحقيق قدر من الدخل. ومن المنتظر أن تدر عمليات الخصخصة في ١٩٩٧ فقط ايرادات تعادل نحو ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، يمكن أن يخصص جزء منها لخدمة الدين الخارجي الذي يقدر حاليا بنحو ٣٧ مليار دولار. وتشجع الحكومة إشراك القطاع الخاص في مشروعات الطاقة. ومن المتوقع أن يصدر في عام ١٩٩٧ قانون لتيسير نظم الاستثمار، وقانون مكافحة الاحتكار.

وفي نهاية ١٩٩٦، أبرمت مصر اتفاقية جاهزة أخرى قيمتها ٣٩١ مليون دولار مع صندوق النقد الدولي، ريثما يعقد اجتماع نادي باريس، لتسهيل إسقاط الشريحة الثالثة والأخيرة من الدين المصري، التي تبلغ ٤ مليارات دولار من مبلغ إجمالي قدره ١٠ مليارات دولار شطبها نادي باريس،

وذلك شريطة استكمال البرنامج الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ومع ذلك فإن هذا يقترن بمعايير صارمة تطالب باجراء مزيد من الاصلاحات الاقتصادية الكلية، والاصلاحات المالية، واصلاحات في مجال التجارة والخصخصة، خلال الأشهر القادمة. ومن المتوقع أن يساعد تخفيف الدين على توفير أكثر من ٢٩٠ مليون دولار سنويا في نفقات خدمة الدين، وتخفيض الدين الخارجي كله الى حوالي ٢٨ مليار دولار، وهو رقم يزيد قليلا عن نصف إجمالي الدين الذي كان يبلغ ٥٠ مليار دولار، عندما اعتمد برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١.

الموارد الزراعية والتوقعات

تشكل ندرة المياه بوجه عام عقبة أمام توسع الأراضي الزراعية في مصر. وعلاوة على ذلك، أضافت الزيادة السريعة في السكان، التي حدثت خلال العقدين الماضيين، ضغوطا جديدة على الانتاج المحلى للأغذية، بينما امتد التوسع العمراني الكاسح فوق مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة.

ومن المعروف أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في مصر محدودة. ويعيش السكان على أقل من ٤٪ من المساحة الاجمالية لمصر التي تبلغ نحو مليون كيلومتر مربع، ويوجد معظم الأراضى الصالحة للزراعة على امتداد نهر النيل حيث يتركز معظم سكان مصر الذين يتجاوز عددهم ٦٠ مليونا. ويكاد النيل أن يكون المصدر الوحيد للمياه، بالنظر الى قلة الأمطار، ولذلك فإن قاعدة الأراضي الصالحة للزراعة، التي تقدر مساحتها بحوالي ٣ر٧ مليون هكتار، تقتصر أساسا على المناطق المروية. ومن ثم فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة، الذي يبلغ ٠ر٠٦ هكتار، يعد من أقل المعدلات في العالم. والمحاصيل الرئيسية في مصر هي القطن والأرز والقمح والذرة وقصب السكر والبرسيم والفول والفواكه والخضروات.

ويجري الآن النظر في عدد من المشروعات الانمائية الكبرى وذلك بفضل تحسن مناخ الاستثمار، والاقتصاد الذي

يسير قدما على طريق الاصلاح. ومن المشروعات فائقة الطموح التي أعلن عنها في الآونة الأخيرة، خطة النيل للرى، التي ترمي الى تحويل عشر مياه النيل لري الصحراء الغربية. وهذا المشروع الذي من المتوقع أن يستغرق أكثر من عشرين عاما، يرمي الى ضخ المياه لمسافة ٥ كيلومترات عبر صحارة الى قناة، ثم رفع المياه الى ارتفاع ٥٥ مترا، الأمر الذي يقتضي اقامة أضخم محطة ضخ في العالم. ومن المنتظر أن تغطي الحكومة ٢٠٪ فقط من تكاليف المشروع، أما الباقي فيموله مستثمرون من القطاع الخاص ينتظر أن تجتذبهم حوافز كثيرة منها انخفاض ثمن الأرض في منطقة المشروع. ومع ذلك يرى بعض المحللين أن التكاليف المرتفعة جدا لهذا المشروع لا تبررها الاعتبارات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، قد يكون تدفق المياه أقل مما تتوقعه مصر، حيث أن السودان واثيوبيا يقيمان أيضا سدودا على النهر ذاته. وقد بذلت فى الماضى محاولات لري الصحراء في مصر بواسطة قنوات طويلة، ولكن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح التام نظرا للخسائر الكبيرة الناجمة عن تبخر المياه ومشكلة الكثبان الرملية المتحركة. وحيث أن الموقع المقترح هو منخفض، فإن التغدق هو من العيوب المحتملة فى المنطقة.

الأداء الزراعي والسياسات الزراعية

على الرغم من أن الزراعة لاتزال تعد قطاعا هاما في الاقتصاد المصري، إلا أن حصتها من الناتج المحلي الاجمالي انخفضت بشكل ملحوظ، من أكثر من ٣٨٪ في عام ١٩٧٥ الى ٢٥٫٦٪ في ١٩٨٥ و ١٦٪ في ١٩٩٤-١٩٩٥. ويرجع انخفاض الأهمية الاقتصادية للزراعة الى النشاط الكبير للقطاعات الأخرى، وخاصة ارتفاع إيرادات النفط وقناة السويس. ومع ذلك يرجع هذا الانخفاض الى ضعف أداء القطاع الزراعي، الذي عانى من قصور الموارد الطبيعية، فضلا عن أشكال الرقابة التي فرضت عليه في العقود الماضية والتي كانت تشكل عقبة كأداء أمامه. وقد شهد هذا القطاع كثيرا من التقلبات القوية، إلا أن الانتاج الغذائي والزراعي كان يرتفع بمعدل بطئ، وخاصة بين أواخر

الستينات وأوائل الثمانينات عندما انخفض فعلا نصيب الفرد منه بحوالي ١٠٪. ثم أخذ الانتاج ينمو بوتيرة سريعة الى أن وصل الى معدله الأقصى تقريبا، مع بعض النكسات المؤقتة، وخاصة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ وفي ١٩٩٤. ومع ذلك يمكن القول إن الانتاج المحلي لم يكن كافيا لتلبية احتياجات السكان الذين يزدادون بمعدل سريع، ومن ثم كان من الضروري استيراد كميات ضخمة من الأغذية سواء على المستوى التجاري أو في شكل معونات غذائية. وقد زادت قيمة واردات الحبوب، التي تشكل أكثر من ثلث الواردات الزراعية، بدرجة كبيرة في السبعينات، وبلغت ذروتها في ١٩٨٢ عندما وصلت الى ١ر٧ مليار دولار، ولكنها تراجعت منذ نهاية الثمانينات لتصل الى حوالي ٩٠٠ مليون دولار في السنوات الأخيرة. وفي فترات معينة، وخاصة في ١٩٨٧-١٩٩٠، تجاوزت قيمة واردات الأغذية، الى حد بعيد، القيمة الاجمالية للصادرات من السلع. وكان هذا يعزى في كثير من الحالات الى أن الواردات الغذائية كانت تحظى بقدر وفير من الشروط الميسّرة أو المنح. والواقع أن مصر تلقت، بعد ١٩٧٥-١٩٧٦، كميات ضخمة من المعونة الغذائية في شكل حبوب، وقد تجاوز حجم هذه المعونة في بعض سنوات ٢ مليون طن الى حد بعيد، وهو ما يعادل تقريبا ثلث مجموع واردات البلد من الحبوب. وفي سنوات الذروة هذه كانت مصر تتلقى من ١٥ الى ٢٠ في المائة من مجموع المعونة الغذائية في العالم من الحبوب. ومع ذلك انخفضت هذه المعونة الغذائية الى مصر منذ ١٩٩١ بدرجة كبيرة، لتصل الى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طن في السنوات الأخيرة.

ومن المعروف أن حكومة مصر تولي عادة في سياساتها أهمية فائقة لاعتبارات الرفاهية الاجتماعية. وترمي السياسات الزراعية والغذائية الى تأمين توافر الأغذية الأساسية بأسعار زهيدة بحيث تكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان. ويمكن القول بأن هذه السياسات أصابت نجاحا من حيث أنها أسهمت في زيادة متوسط المتحصلات من الأغذية، وفي تخفيف حدة الفقر. ومع ذلك فقد أثرت هذه السياسات تأثيرا سلبيا في المناخ الاقتصادي للتنمية الزراعية. ولكي يتسنى بلوغ هدف «الطعام

الرخيص»، كان على الحكومة أن تتدخل في انتاج الطعام واستهلاكه، عن طريق الرقابة المباشرة على الأسعار، وأن تتدخل أيضا بطريقة غير مباشرة من خلال سياسات سعر الصرف. وحتى تعويم أسعار الصرف فى ١٩٩١ أدى تقدير قيمة السلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية طبقا للسعر الرسمي للصرف (المبالغ فيه) الى تخفيض الأسعار بصورة مصطنعة، سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية المستوردة أو السلع المنتجة محليا. وترتب على ذلك إثقال المنتجين المحليين بالضرائب المرتفعة، اذ زادت الضريبة غير المباشرة على القمح من ٤٢٪ في ١٩٧٣-١٩٧٩ الى ٥٥٪ في ١٩٨٠-١٩٨٥، وكان ذلك يصدق أيضا على الأرز والذرة. وقد تغيرت هذه الأوضاع إثر تعديل وتنظيم سعر العملة على أسس واقعية في عام ١٩٩١.

وكان الدعم المالي يقدم في الوقت نفسه الى الانتاج من خلال قيام القطاع العام بتوفير الخدمات الزراعية، وتغطية تكاليف التشغيل والصيانة، واسترجاعها من المزارعين بمعدلات منخفضة أو اعفائهم منها تماما. وفي مطلع السبعينات بدأ تقديم الدعم المالي المباشر للمدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور وعلف الحيوان. وقد شملت السياسات الاشتراكية إعادة توزيع الأراضي، وإنشاء التعاونيات الزراعية، وفرض رقابة الدولة على الأراضي الزراعية وأنماط المحاصيل. ونفذت الحكومة مشروعات استثمارية كبيرة في مجال الري لاستصلاح الأراضي النائية، مما أسهم فعلا في زيادة رقعة الأراضي القابلة للزراعة. وقد شمل تدخل الدولة أيضا تأميم تجارة القطن، والاحتكارات الحكومية، ووضع نظام للتسليم الاجباري لمحاصيل التصدير.

ومنذ بداية برنامج الاصلاح، ألغيت بوجه عام مختلف أشكال التدخل المباشر وغير المباشر في الزراعة، وتوقفت معظم أنواع الدعم المالي. ومما لا شك فيه أن الاصلاحات الاقتصادية في قطاع الزراعة قد أسهمت في تهيئة ظروف أفضل للنشاط الزراعي، إلا أنه يصعب تقدير مدى تأثيرها على زيادة الانتاج والانتاجية. ويمكن القول بوجه عام إن النمو في الانتاج الزراعي قد بلغ في المتوسط ٧ر٢٪ سنويا

خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، وهي نسبة تقترب من معدل الزيادة السكانية، مما يشير الى تحسن الأداء بالمقارنة بالعقود الماضية. ومع ذلك فإن الصورة تختلف اختلافا بينا بحسب المحاصيل، كما ظل الانتاج الزراعي خاضعا لتقلبات شديدة. ومن ذلك مثلا أن معدل النمو في التسعينات كان يتراوح بين -٣ر٣٪ في ١٩٩٤ و ٤ر٧٪ في ١٩٩٥. فبالنسبة لكل محصول على حدة، حقق انتاج القمح، زيادة ملموسة نسبتها ٣٤٪ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، تعزى بوجه خاص الى تحسن نوعية برامج الارشاد الزراعي واستصلاح الأراضي التي بدأت في منتصف الثمانينات، في حين زاد انتاج الذرة بنسبة ١٤٪ فقط في الفترة ذاتها. أما محصول القطن، فبعد عامين من انخفاض الانتاج الى أقل مستوى شهده منذ عدة قرون، ارتفعت حصيلته بما يقترب من ٥٠٪ في ١٩٩٦ (عن مستوى عام ١٩٩٥)، نتيجة لزيادة المساحات المزروعة قطنا بنسبة ٤٠٪، واستخدام أساليب فعالة فى مكافحة الحشرات، وتحسن أسعار السوق. وبالمثل أسهم الغاء الرقابة على الأسعار عبر السنين في زيادة انتاج الأرز ليصل الى رقم قياسى يقدر بنحو ٢ر٨ مليون طن في ١٩٩٦، مع فائض متوقع للتصدير يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ طن. ومع ذلك فإن ما يتطلبه هذا المحصول من كميات كبيرة من المياه، فضلا عن ارتفاع تكاليف انتاجه واشتداد الطلب الداخلي عليه، تعد كلها عوامل قد لا تساعد على توافر فائض كبير للتصدير في المستقبل.

اعانات المستهلكين والأمن الغذائي

على الرغم من أوجه القصور في النظام الداخلي لتوفير الغذاء والصعوبات المالية الناجمة عن الحاجة الى استيراد كميات ضخمة من الأغذية، حققت مصر نجاحا ملحوظا في تحسين الحالة التغذوية لسكانها. فقد زادت إمدادات السعرات الحرارية بدرجة كبيرة من نحو ٢ ٥٠٠ سعر حراري يوميا في أوائل السبعينات الى أكثر من ٣ ٢٠٠ سعر حراري يوميا في أوائل الثمانينات، وظلت في مستوى رفيع بعد ذلك. والمستوى الحالي لهذه الإمدادات،

الشرق الادنى وشمال افريقيا

الذي يصل الى ٣٤٠ سعرا حراريا يوميا، يعد أعلى بنحو ١٥٪ من المتوسط السائد في إقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا، وأعلى بنسبة ٢٥٪ من المتوسط في البلدان النامية بوجه عام.

وقد أمكن تحسين مستويات استهلاك الأغذية للأغلبية الساحقة من السكان بفضل تدابير رفع مستوى المعيشة في المقام الأول، بما في ذلك الدعم المالي للأغذية الاستهلاكية الذي قدم بسخاء في ظل السياسات المالية التوسعية التي طبقت في العقدين الماضيين.

ومع بداية عقد الثمانينات، كانت مصر تطبق نظاما لاعانات المستهلكين يعد من أكثر هذه النظم اتساعا في العالم. فقد كانت الحكومة تكفل حصصا من الأرز والزيت والسكر والشاي والصابون لكل فرد عن طريق نظام بطاقات التموين. وبالإضافة الى ذلك كانت الجمعيات التعاونية التابعة للدولة تبيع سلعا غذائية مثل المكرونة والبيض والجبن والسكر والشاي بأسعار تقل عن أسعار السوق. وكان الخبز، ولايزال حتى الآن، متوافرا بأسعار مدعومة وبكميات غير محدودة.

بالإضافة الى نظام بطاقات التموين، كانت أسعار السلع الاستهلاكية الغذائية تخضع للرقابة الرسمية. ففي الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩، كان سعر القمح المنتج محليا للمستهلك يعادل نصف تكلفته للحكومة، في حين كان سعر القمح المستورد يعادل ثلث التكلفة الدولية. وطبقت سياسات مماثلة بالنسبة للأرز ودقيق القمح والفول.

وبفضل سياسات دعم الأغذية، التي طبقت أثناء فترة النمو الاقتصادي السريع، هبطت النسبة المئوية لفقراء المدن التي كانت تقدر بنحو ٣٧٪ من السكان في ١٩٧٤/١٩٧٥، الى نحو ٢٣٪ في ١٩٨١/١٩٨٢، وكان الانخفاض أكثر وضوحا في المناطق الريفية.

ومع ذلك فقد أدى توافر هذا المستوى المرتفع من الحماية للمستهلكين الى عجز في الميزانية لا سبيل الى تحمله، بلغ ذروته في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ عندما وصلت نسبته الى نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وكان ما يقرب من نصف الدعم المالي مخصصا لتغطية تكاليف القمح الذي كان يحظى بدعم كبير، في حين كان الثلث موجها لدعم السكر.

وبالنظر الى الكساد العالمي والإقليمي الذى ساد الجزء الأكبر من عقد الثمانينات، والذي أدى في مصر الى حدوث خلل اقتصادي كلي وتباطؤ في النمو الاقتصادي، تراجعت المكاسب التي تحققت على طريق تعزيز الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر. ففي الجزء الأول من الثمانينات كان أداء الانتاج الغذائي سيئا الى حد كبير، وزادت تكاليف استيراد الحبوب الى أكثر من الضعف في الفترة ١٩٧٨-١٩٨١. وكان العبء المالي للدعم العام غير المحدود، الذى يقدم لانتاج الأغذية واستهلاكها، يتجاوز كثيرا قدرات الحكومة. وبدا واضحا أن المكاسب قصيرة الأجل التي تحققت في مجال الرفاهية الاجتماعية، بفضل الدعم المالي، كانت أقل الى حد كبير من الخسائر المتمثلة في أوجه الخلل المالي والتشوهات طويلة الأجل الناجمة عن نظم مشمولة بالحماية.

وهكذا كان تخفيض الدعم المالي المقدم للسلع الاستهلاكية هو أحد العناصر الهامة في برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ١٩٩١. وقد انخفضت نسبة هذا الدعم الى ٣ر٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٠-١٩٩٣. وإذا ما تناولنا هذه المسألة من حيث نصيب الفرد، نلاحظ أن القيمة الفعلية لمتوسط الدعم المالي هبطت من ٤ر١٠٨ جنيه مصري في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ الى أقل من نصف هذا المستوى، أي ٨ر٤١ جنيه مصري في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. وفى عام ١٩٩٣ ألغيت معظم أنواع الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية، باستثناء القمح والزيت ومنتجات الزيت والسكر. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت تدريجيا أسعار معظم السلع المدعومة، واقترب سعر القمح من تكلفته الحقيقية.

وبعد فترة من الهبوط في الرفاهية الاجتماعية أثناء المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادي، يبدو الآن أن هناك زيادة في إمدادات الأغذية وإمكانات الحصول عليها في مصر. وزادت معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح من نحو ٢٠٪ في منتصف الثمانينات الى نحو ٤٥٪ في ١٩٩٦. وقد زادت غلة القمح وانتاجه بفضل اتباع السياسات الرامية الى تخصيص مزيد من الاستثمارات لخدمات الارشاد الزراعي، واستصلاح الأراضي، والبحث والتطوير في مجال الأصناف

الشرق الادنى وشمال افريقيا

وفيرة الغلة، والتخطيط السكاني، منذ الثمانينات، بالإضافة الى تحرير الأسعار بوجه خاص وإلغاء الرقابة على القطاع الزراعي بوجه عام. كما تحسن انتاج مصر من الفواكه والخضروات وزادت كميات المعروض منها. وكان لتحرير الاقتصاد فوائد من حيث تحقيق الاستقرار، وتخفيض أسعار المواد الغذائية لاسيما في السنوات القليلة الأخيرة.

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

أوروبا الوسطى والشرقية

تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور الأداء الزراعي

بعد سلسلة من التطورات المشجعة في عام ١٩٩٥، أثبت عام ١٩٩٦ أنه عام عسير بالنسبة لعملية التحول كلها في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية(٥٩). وبينما لاتزال هذه البلدان تعتبر من أسرع البلدان نموا في أوروبا، انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر٥٪ الى ٤٪ في هذا الإقليم الفرعي. ومع ذلك فإن انخفاض المعدل الكلى للنمو، ينطوي على اتجاهات اقتصادية تتفاوت بشدة من بلد الى آخر. وفيما عدا المجر، التى انخفض فيها معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ١٪ في ١٩٩٦ نتيجة لتطبيق برنامج صارم، وإن كان ناجحا، لتحقيق الاستقرار، تمكنت المجموعة الأساسية من الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (CEFTA)(٦٠)، من إحراز توسع كبير. فقد زاد معدل النمو فى بولندا بنسبة ٦٪، وفى سلوفاكيا بنسبة ٧٪، وكلاهما يعتبر من أعلى معدلات النمو في هذه البلدان. ومن جهة أخرى واجهت عدة بلدان في جنوب شرق أوروبا نكسات كبيرة، وخاصة بلغاريا حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٠٪ في ١٩٩٦. وزادت معدلات التضخم في بلغاريا وألبانيا ورومانيا بما يتراوح بين ضعفين وعشرة أضعاف. وهذه التطورات تؤكد، على ما يبدو، القرائن السابقة التي تشير الى وجود عملية تحول «ذات سرعتين» صوب اقتصاد السوق في هذا الإقليم الفرعي، وكان أكثر البلدان تقدما في عملية الاصلاح، تلك التي تنتمي الى عضوية اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

ويعزى التباطؤ في التطور الاقتصادي العام في الإقليم الفرعي الى تأثير عدة عوامل مترابطة، منها التأثير الهام للتباطؤ الاقتصادي لدى شركاء التجارة الرئيسيين في أوروبا

---

(٥٩) لأغراض استعراض هذا الإقليم الفرعي، تشمل أوروبا الوسطى والشرقية البلدان التالية: ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، كرواتيا، المجر، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

(٦٠) اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى تشمل الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

الغربية لعدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وبالإضافة الى ذلك لم يعد بوسع بعض البلدان، التي بلغت مرحلة متقدمة من التحول الاقتصادي، أن تلجأ الى العمالة الرخيصة والتخفيض الشديد لقيمة العملة كوسيلة للحفاظ على قدراتها التنافسية. وفضلا عن ذلك فإن ارتفاع التضخم في البلدان التي كان معدل الاصلاح فيها سريعا (على سبيل المثال ٢٤٪ في المجر و ١٩٪ في بولندا)، عرقل تكوين رأس المال المحلي. وكانت الزيادة في الأجور الحقيقية تتجاوز بوجه عام الزيادة في الانتاجية، مما أدى الى زيادة تكاليف العمالة والتضخم في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وعانى الانتاج الزراعي في الإقليم الفرعي من سوء الأحوال الجوية، مما أدى الى انخفاضه بنسبة ٤ر٦٪ في ١٩٩٦(٦١)، مقتربا بذلك من مستويات ١٩٩٤. وكانت المجر وسلوفاكيا وكرواتيا من الاستثناءات المشجعة، اذ حققت سلوفاكيا وكرواتيا معدلين مرتفعين جدا للنمو هما ٦٪ و ٨٪ على التوالي. وشهدت بلغاريا أشد هبوط في الانتاج الزراعي (-٣٠٪)، حيث انخفض مجموع الانتاج المحصولي والحيواني الى نحو نصف ما كان عليه في ١٩٨٩. ويعزى الضعف العام في الأداء الزراعي للإقليم الفرعي بالدرجة الأولى الى انخفاض انتاج الحبوب بنسبة تزيد على ١٢٪. وكان الانخفاض معتدلا نسبيا في بولندا والمجر، ولكنه كان حادا في بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا (٤٦٪ و ٢٨٪ و ١٩٪ على التوالي، وانخفضت غلة الهكتار بنسبة ٣٥٪ و ٢١٪ و ١٤٪ في البلدان الثلاثة على التوالي). وجاء هذا القصور بوجه عام نتيجة لسوء الأحوال الجوية والقيود المالية التي حدت من استخدام المدخلات في هذه البلدان. وقد أدى نقص استخدام المدخلات الصناعية كالأسمدة والمبيدات الحشرية أثناء سنوات التحول الصعبة، الى ضعف قدرة محصول الحبوب على تحمل الظروف والتقلبات الجوية. وقد تعرض الانتاج الحيواني لانخفاض أقل حدة في ١٩٩٦ نتيجة للمحاصيل الجيدة التي حصدت في العام السابق. وهكذا هبط انتاج اللحوم في الإقليم الفرعي كله بنحو ٢٪ في ١٩٩٦، مع زيادات عارضة قصيرة الأجل نتيجة لذبح الحيوانات وقت الأزمة في بلدان جنوب شرق أوروبا.

---

(٦١) لا يشمل هذا المتوسط ألبانيا والبوسنة والهرسك.

وأدى انتكاس الانتاج الزراعي لاسيما انتاج الحبوب، فضلا عن ارتفاع أسعارها الدولية، الى زيادة أسعار المنتجين في مختلف أنحاء الإقليم الفرعي. فقد زادت أسعار منتجى الحبوب بنحو ٤٠٪ في الجمهورية التشيكية وبولندا في ١٩٩٦، في حين تضاعفت أسعار العقود الأجلة للقمح في المجر خلال عام واحد. وفي رومانيا كان سعر الشراء الذي حددته الدولة لمحصول ١٩٩٦ أعلى بنسبة ٤٠٪ مما كان عليه في ١٩٩٥، في حين أنه كان يقل كثيرا عن سعر السوق الحرة.

وكان لارتفاع أسعار منتجى الحبوب تأثيرات قوية في أسعار المنتجات الأخرى مثل بذور اللفت في بولندا، والألبان ومنتجاتها في رومانيا، وحيوانات الذبح في عدة بلدان. وحيث أن الزيادة في أسعار المنتجين فاقت المعدل العام للتضخم، اتجهت نسب التبادل التجاري للمنتجات الزراعية المحلية نحو التحسن، ولاسيما في سلوفاكيا والمجر والجمهورية التشيكية. ويعزى التحسن في البلد الأخير الى التنظيم الأفضل للمنتجين في بعض القطاعات الفرعية.

وأدت الزيادة في الأسعار تسليم المزرعة الى زيادة الأسعار الاستهلاكية للأغذية في ١٩٩٦، على الرغم من أنه من المتوقع أن لا يبلغ هذا التأثير كامل مداه إلا في عام ١٩٩٧. ففى بولندا والمجر زادت الأسعار الاستهلاكية للأغذية بنسبة تتراوح بين ١٩ و ٢٠٪ في ١٩٩٦، وهي أقل بكثير من الزيادة في الأسعار التى يحصل عليها المنتجون. ومن جهة أخرى، واجه المستهلكون في بعض بلدان جنوب شرق أوروبا مشكلة انفجار أسعار الغذاء (٥٧٪ في رومانيا و ٣١١٪ في بلغاريا في ١٩٩٦)، التي ترجع الى التضخم العام الناجم عن زيادة أسعار الاستهلاك وقلة الامدادات الداخلية من بعض المواد الغذائية الأساسية.

وتزايد الاتساق بين السياسات الزراعية لأوروبا الوسطى والشرقية من جهة، وسياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المضمار من جهة أخرى. وقدم دعم محدود، وإن كان لايزال متناميا، للمنتجين والأسواق الزراعية عن طريق تحديد حصص الانتاج وضمان الحد الأدنى للأسعار (مثل اللبن في المجر وسلوفاكيا). وينزع المؤشر الخاص بمعادل الدعم المالي

الذى يقدم للمنتجين (٦٢) الى الزيادة في بعض البلدان (ارتفع في المجر على سبيل المثال من ١١٪ الى أكثر من ٢٠٪ بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦)، وإن كان لايزال أقل بكثير عن مستويات الاتحاد الأوروبي. ويشتمل البرنامج الزراعي الجديد في الجمهورية التشيكية على أحكام لحماية الزراعة والمناطق الريفية في مجموعها، على أن تقدم الدولة نصف المعونات المتزايدة التى تخصصها للزراعة فى شكل مدفوعات مباشرة للمزارع.

ونظرا لما تعانيه بعض بلدان جنوب شرق أوروبا من اضطراب في انتاجها الزراعي وامداداتها الداخلية، فقد استحدثت تدابير سياسية (مثل الزيادة الحادة في الأسعار الرسمية، والحظر على الصادرات، والاستعانة بالمعونات الغذائية) لمواجهة الأوضاع الخاصة أو الطارئة، وقد أسفرت هذه التدابير عن تحسين الوضع فى الأجل القصير.

ومع ذلك فإن المشكلات الحادة التي تواجهها هذه البلاد إنما تكمن في الاصلاحات الهيكلية التى نفذت بقليل من الحماس خلال السنوات الماضية، والفراغ المؤسسي الناشئ عن اندثار النمط السابق للتنظيم الاقتصادي في قطاع الأغذية والزراعة. ولا شك فى أن استدامة النظام الجديد، القائم على اقتصاد السوق فى هذا القطاع، ستتوقف على قدرة بلدان جنوب شرق أوروبا على بناء آليات مؤسسية وآليات لتنفيذ السياسات، شريطة أن تكون ذات طابع عملي وقادرة على مساندة التغيرات الهيكلية.

التطورات في التجارة بالسلع الغذائية الزراعية

أسفر التحول الاقتصادي وتحرير التجارة عن حدوث عجز عام في موازين التجارة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في منتصف التسعينات. وتفاقم هذا العجز الى حد كبير، اذ زاد من ٢٠ مليار دولار الى ٣٢ مليار دولار في ١٩٩٦، في حين انخفض صافي تدفقات رأس المال من ٢٤ مليار دولار الى ١٥٫٤ مليار دولار في العام ذاته. وقد أسهم قطاع الأغذية والزراعة بقسط وافر في هذا العجز العام الذي شهدته التجارة. وبينما أظهرت التجارة بالسلع الغذائية

(٦٢) القرض من النسبة المئوية لمعادل الدعم المالي للمنتج هو قياس مجموع الدعم المقدم للمنتجين فيما يتعلق بمنتج واحد أو مجموعة من المنتجات، كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لانتاج هذا المنتج أو هذه المنتجات.

والزراعية قدرا كبيرا من الحيوية في الفترة بين ١٩٩٣ و ١٩٩٥، فساق نمو الواردات (+٢٠٪) نمو الصادرات (+١٧٪). وتمكنت بلغاريا والمجر فقط من تحقيق فائض في المنتجات الزراعية والغذائية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

وتزايد العجز في موازين التجارة بالسلع الغذائية والزراعية، ويرجع ذلك، بوجه خاص، الى تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية وزيادة الواردات نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الغذائية جيدة النوعية ذات القيمة المرتفعة من جانب فئة قليلة من المستهلكين الموسرين في أوروبا الوسطى والشرقية. وأدى انخفاض الانتاج الزراعي ابتداء من منتصف عام ١٩٩٦ الى الحد من الصادرات في بعض البلدان.

وقد فرضت على صانعي السياسات في أوروبا الوسطى والشرقية خيارات صعبة من جراء الضغوط الداخلية لزيادة اجراءات الحماية (للتعويض عن انخفاض القدرة التنافسية) من جهة، والضغوط الخارجية للوفاء بالالتزامات الدولية (منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى) من جهة أخرى. ولذلك كانت هذه السياسات تتسم بالتقلب في كثير من الأحيان. واستخدمت بلدان كثيرة سياسات تجارية كوسيلة قصيرة الأجل لمواجهة مشكلات السوق الداخلية. وفي الوقت الذي جرى فيه تخفيض الرسوم الإضافية التي كانت قد فرضت على الواردات (في المجر وبولندا وسلوفاكيا على سبيل المثال)، طبقت عدة بلدان (البلدان ذاتها في بعض الأحيان) تعريفات جديدة على منتجات معينة من الواردات لفترات محدودة من أجل حماية المنتجين المحليين. ومن المؤكد أن هذا لم يساعد على استقرار النشاط التجارى ولم يسهم في اجتذاب ثقة المستثمرين والتجار.

وثمة تطور ايجابي وهو أن تحرير التجارة في بلدان اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى قد ساعد على تكثيف التدفقات التجارية داخل هذه المجموعة. كما أن التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية كانت تنمو بمعدل أسرع من نمو مجموع التجارة بين البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقية. وكان للتوسع الدينامي في التجارة بين هذه البلدان تأثيرات متباينة على الميزان التجاري للأغذية الزراعية في مختلف البلدان الأعضاء

(على سبيل المثال، تأثير ايجابي في سلوفاكيا وتأثير سلبي في بولندا في ١٩٩٥). ولعل من أسباب هذا التفاوت في أداء التجارة في مختلف البلدان الأعضاء هو اختلاف مستويات الحماية الجمركية فى هذه البلدان عندما انضمت الى هذه الاتفاقية. وقد اتخذت خطوة هامة في الأونة الأخيرة لدعم اجراءات تحرير التجارة داخل البلدان الأعضاء في الاتفاقية، تتمثل في القرار الذي اتخذ في ١٩٩٦ لتطبيق معدل صفري فى التعريفات الجمركية على أكثر من نصف المواد الغذائية الزراعية التي يجري تبادلها بين البلدان الأعضاء. كما تقرر إلغاء جميع القيود المفروضة على الحدود بحلول عام ١٩٩٩.

وسيتطلب تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بذل مزيد من الجهود فى المستقبل لخفض اجراءات حماية السوق الى أدنى حد ممكن، والقضاء على الاختلافات الحالية في سياسات السوق والتجارة. ومما لا شك فيه أن هذا التقارب المتزايد في السياسات سيعطي دفعة جديدة للتجارة بالسلع الغذائية والزراعية داخل البلدان الأعضاء.

وقد تدعمت العلاقات بين أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الأوروبى فى مجال التجارة بالسلع الزراعية خلال ١٩٩٦، بفضل الزيادة السنوية في حصص الاستيراد فى الاتحاد الأوروبي التي تمنح بموجب اتفاقات التجارة التفضيلية، على الرغم من التفاوت في معدل استخدام مثل هذه الحصص، وكان هذا المعدل في بعض الحالات المتطرفة يقل عن ٥٠٪. فقد شهدت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تدهورا تدريجيا في ميزانها التجارى بالسلع الغذائية والزراعية مع الاتحاد الأوروبي منذ ١٩٩٣. وقد جاءت هذه الظاهرة نتيجة انخفاض القدرة التنافسية لهذا الإقليم الفرعي وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية جيدة النوعية، ولكن كانت هناك عوامل أخرى ذات صلة بنظام الحصص.

وكانت حصص الاستيراد فى الاتحاد الأوروبي، بموجب الاتفاقات الأوروبية، قد حددت على أساس أنماط التجارة السائدة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قبل عملية الاصلاح. وحيث أن معظم التجارة يجري الآن خارج نظام الحصص، فإن ذلك يعني أن هذا النظام لم يعد يستجيب تماما للهياكل الحالية للشركاء الشرقيين، الموجهة بدرجة

كبيرة نحو تلبية احتياجات السوق ومقتضيات التصدير. وعلاوة على ذلك، أثبتت تجارب الماضي أن وكلاء الاستيراد في الاتحاد الأوروبي فازوا بالقسط الأكبر من المزايا الاقتصادية عن طريق استخدام الحصص. وبعبارة أخرى، لم تكفل الاتفاقات الأوروبية تحسن أسعار الصادرات فى البلدان الشرقية المورّدة. وكان ذلك نتيجة للنظام الراهن لإدارة الحصص التفضيلية للاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تستفيد أوروبا الوسطى والشرقية اقتصاديا من تعديل هذا النظام على نحو يكفل تقاسم هامش التفضيل على نحو أفضل، ومن التوسع في حجم حصص التصدير.

وقد اتضح من المفاوضات والمناقشات بشأن السياسات، التى دارت طوال عام ١٩٩٦، أن توسيع الاتحاد الأوروبي صوب الشرق لن يحدث قبل عام ٢٠٠٣. وعندما يحل هذا الموعد قد تكون السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي قد تعرضت لتغيرات هامة. ومن هذا المنطلق، فإن التكيف مع السياسة الزراعية المشتركة المقبلة قد طرح نفسه بقوة كهدف لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، التي أعلنت في ١٩٩٦ عن رغبتها في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون لاتفاقية جولة أوروغواي بشأن الزراعة تأثير قوي على السياسات الزراعية مستقبلا، سواء في الاتحاد الأوروبي أو في دول الإقليم الفرعي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى، كانت التعريفات الجمركية الزراعية الملزمة لأوروبا الوسطى والشرقية مرتفعة جدا في كثير من الحالات، بحيث أن تخفيضها أثناء فترة سريان الاتفاق الحالي مع منظمة التجارة العالمية لن يؤثر كثيرا في تحرير الواردات. وجدير بالذكر، من جهة أخرى، أن التزامات منظمة التجارة العالمية تنطوي على الضغط المتزايد من أجل اتباع سياسات زراعية أكثر تحررا في الإقليمي الفرعي.

الاصلاح الموجه نحو السوق، والأمن الغذائي

في عصر ما قبل الاصلاح كانت بلدان هذا الإقليم الفرعي تتمتع عامة بمتوسط أكثر من كاف فيما يتعلق

بنصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائية، بإستثناء ألبانيا، كما كانت تتمتع بتنوع الأغذية. وكان من بين الأهداف الرئيسية لسياسة الحكومات الشيوعية العمل على تأمين إمدادات وفيرة من الأغذية بأسعار في متناول الجميع، وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال أسعار استهلاكية شديدة الانخفاض يساندها دعم مالي قوي.

وكان لعملية الاصلاح الموجه نحو السوق، والغاء الدعم المالي للسلع الاستهلاكية، وانخفاض الدخول الحقيقية لشرائح كبيرة من السكان، تأثير سلبي عميق على طلب الأغذية وأنماط التغذية في البلدان كافة. فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائية والبروتين في معظم البلدان. ففي بلغاريا انخفض نصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائية من ٣ ٦٢٠ الى ٣ ١٦٠ سعرا حراريا يوميا بين الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، وربما تكون التطورات في السنوات القليلة الأخيرة قد أدت الى مزيد من التدهور. وفي المجر، التي كان لديها عادة فائض من انتاج الأغذية، انخفض نصيب الفرد اليومي من امدادات البروتين من ٩٦ الى ٨٩ غراما بين الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ والفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. وفي البلدان الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (سيفتا)، التي شهدت اصلاحات سريعة، لم تتأثر امدادات الأغذية على المستوى القطرى بصورة خطيرة نتيجة لهذه الاصلاحات، ولكن ظهرت مشكلات تتعلق بالحصول على الأغذية في مواقع محددة، الأمر الذي أدى الى انعدام الأمن الغذائي الأسري بين مجموعات السكان الأكثر فقرا. ويشير بعض التقديرات الى أن نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ من السكان في هذه البلدان كانت تعاني الفقر في أوائل التسعينات، وتدهورت مستوياتها التغذوية والصحية وتلقت أقل قدر من الرعاية والخدمات الاجتماعية. وبالنظر الى الاتجاه نحو الانخفاض العام في الانتاج، اكتسبت التجارة بالسلع الغذائية والزراعية أهمية بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي في بلدان سيفتا.

وقد تعرض الهدفان الأساسيان الآخران للأمن الغذائي، وهما توافر الامدادات الغذائية واستقرارها، لمشكلات

خطيرة، خاصة في بلدان جنوب شرق أوروبا. فقد اضطرت رومانيا الى زيادة وارداتها الغذائية الى أكثر من الضعف أثناء التسعينات (بينما انخفضت صادراتها بدرجة حادة) حتى تتمكن من تلبية احتياجاتها الداخلية من الأغذية. وأكثر خطورة من ذلك ما واجهته بلغاريا وألبانيا من اضطراب اقتصادي فضلا عن قصور سياسات التخزين والتجارة، مما أدى الى تعرضهما لأزمات غذائية خطيرة أثناء التسعينات. ونظرا لعدم توافر الامكانات المالية في بلغاريا لاستيراد الأغذية على أساس تجاري، كان عليها أن تلجأ الى المعونات الغذائية في ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٧، مثلما فعلت ألبانيا في ١٩٩٧. وتبين هذه التطورات أن الاخفاق في تعميق التحول الاقتصادي ودعمه يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على مختلف أبعاد الأمن الغذائي، حتى في بلدان الإقليم الفرعي التي تحظى بأكبر قدر من الموارد الطبيعية اللازمة لانتاج الأغذية.

انخفاض كثافة الانتاج وآثاره البيئية

اقترنت عملية التحول في أوروبا الوسطى والشرقية بتدهور شديد في استخدام المدخلات الصناعية وفي الاستثمارات الزراعية، مما أدى الى انخفاض كثافة الانتاج. ويطرح هذا الوضع سؤالا هاما يتعلق بما إذا كانت هذه التطورات قد أدت الى زيادة احتمالات ظهور نمط أكثر استدامة للتنمية الزراعية في الإقليم الفرعي.

وقد يرجع انخفاض كثافة الانتاج الى الهبوط الحاد (من ٥٥٪ الى ٧٥٪) في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية بين ١٩٨٩/١٩٩٠ و ١٩٩٤/١٩٩٥؛ وانخفاض واسع النطاق في غلة المحاصيل، يتراوح بين ٢٥ و ٣٥٪ في حالة الحبوب، بالإضافة الى انخفاض قوي في أعداد القطعان وانتاجيتها. وثمة جوانب أخرى مرتبطة بذلك مثل انتشار زراعة الكفاف، وانخفاض معدل استخدام الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة حصة الزراعة في مجموع فرص العمل المتاحة في جنوب شرق أوروبا (من ١٨٪ الى ٢٢٪ في بلغاريا، ومن ٢٨٪ الى ٣٦٪ في رومانيا على سبيل المثال). واقترن

انخفاض الانتاج الزراعي في البلدان التي شهدت اصلاحات سريعة، بهبوط حاد في العمالة الزراعية (بنحو الثلثين في المجر والجمهورية التشيكية فى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٦٠ على سبيل المثال). وكان الانخفاض أقل حدة في البلدان التي تعتمد تقليديا على البنية الزراعية محدودة النطاق، كما هو الحال في بولندا وسلوفينيا.

وعلى الرغم من أن انخفاض كثافة الانتاج كان يرجع الى التغير في هياكل المدخلات والأسعار الزراعية في أعقاب تخفيض الاعانات المالية، فانه كان يمثل عاملا رئيسيا أسهم في الانخفاض العام في الانتاج الزراعي والاستثمار والدخول الزراعية الحقيقية والربحية في الإقليم الفرعي. وارتبط هذا العامل أيضا بانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي في الأغذية على الصعيد القطرى والتدهور البين في الوضع التجاري لعدة بلدان وقطاعات فرعية. وهناك جانب ايجابي لهذه العملية، كان يتمثل، كما ذكر آنفا، في تراجع الضغوط على البيئة.

وتوفر تجارب أوروبا الغربية فى هذا المجال مرجعا مقارنا يستعان به في تناول هذه القضية. ففى ١٩٩٦، كانت مستويات الكثافة الزراعية في أوروبا الوسطى والشرقية (تقاس بأنماط انتاجها وغلاتها واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات) تقل كثيرا عن مثيلاتها في أوروبا الغربية، والواقع أنها كانت منخفضة حتى قبل بداية عملية التحول. ومع ذلك فقد تسببت النشاطات الزراعية فى حدوث تلوث بيئى شديد، يعزى الى الممارسات غير المهنية الضارة بالبيئة (مثل سوء التخزين واستخدام المدخلات الصناعية، وارتفاع معدلات تركيز عمليات تربية الحيوانات، والسياسات الموجهة بصورة محددة نحو زيادة الانتاج المادي) أكثر منها الى الارتفاع الفائق في مستويات المدخلات الصناعية. وكان لابد من اتخاذ تدابير لحماية البيئة في مناطق كثيرة من الإقليم الفرعي وللحد من الأضرار البيئية الناجمة عن هذا الوضع.

وفي حالة أوروبا الغربية اتضحت بصورة متزايدة الآثار الجانبية غير السليمة بيئيا الناتجة عن بعض الممارسات الزراعية (التى كان لها تأثير على المياه والتربة والنباتات الطبيعية والحيوانات والمنتجات الزراعية) أثناء الجزء الأخير

من الثمانينات وبداية التسعينات. ولمواجهة هذا الوضع، بُذلت الجهود لدمج مختلف التدابير الزراعية البيئية في إطار سياسة شاملة. واستحدثت حوافز اقتصادية وتدابير إدارية للحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، ولتحسين تقنيات التطبيق والممارسات الزراعية كوسيلة للتقليل من عمليات غسيل النترات وانبعاثات الفوسفور ومخلفات المبيدات. وأسفرت هذه التدابير، التي اقترنت ببرامج لصيانة البيئة، عن توسيع نطاق الانتاج الزراعي تدريجيا في عدة بلدان. ومع ذلك فإن التخفيض الملحوظ لاستخدام الأسمدة والمبيدات في عدة قطاعات فرعية لم يؤد الى انخفاض الغلات، بل الى تباطؤ التقدم في انتاجية الأرض. وقد أمكن تحقيق نتائج طيبة في الزراعة العضوية في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي (مثل النمسا وفنلندا وألمانيا) سواء من وجهة النظر الايكولوجية أو الاقتصادية.

وإن ما يميز عملية توسيع نطاق الانتاج الزراعي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية عن مثيلتها في بلدان أوروبا الغربية، هو أنها كانت في الحالة الأولى عملية تلقائية ناجمة عن الصعوبات الاقتصادية والمالية على مستوى المزرعة، في حين أنها جاءت في أوروبا الغربية نتيجة لسياسات مقصودة استهدفت تحسين التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية، وتحقيق تنمية زراعية وريفية تتوافر لها مقومات البقاء.

وعلى الرغم من أن بعض البلدان أصدر عددا من القوانين والنظم بشأن استخدام المبيدات ومشكلة البقايا المتخلفة في الأغذية، فإنه لم يتسن بعد إدراج الزراعة المستدامة في إطار متكامل للسياسات، ومعاملتها كهدف إنمائي رئيسي في هذا الإقليم الفرعي. فالمنهج الذي يضع زيادة الانتاج في المرتبة الأولى، والذي لايزال سائدا في أوروبا الوسطى والشرقية، باستثناء حالات قليلة مثل حالة سلوفينيا والجمهورية التشيكية، ليس كافيا لتحقيق الاستدامة بطريقة ناجعة. ومع ذلك فمن المتوقع أن إغفال جوانب الاستدامة هذا سوف يتغير، وإن كان بخطوات بطيئة، نتيجة المواءمة التدريجية بين الإقليم الفرعي والاتحاد الأوروبي في مجال السياسات.

ومن المنتظر أن تؤدي استعادة التنمية الاقتصادية، ومن ثم ارتفاع الطلب على الأغذية، الى زيادة تكثيف الانتاج في السنوات القادمة. وسيكون في مقدور الزراعة حينئذ أن تنتهج سبيلا أكثر استدامة. وفيما يلي بعض الشروط الأساسية لتحقيق ذلك:

- وضع سياسات قطرية شاملة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، تستند الى أحدث البحوث العلمية، والخبرات العملية المستمدة من الممارسات السليمة بيئيا التى اتبعتها بلدان أوروبا الغربية وبعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية؛
- اقامة إطار مؤسسي وقانوني لتخطيط وتنفيذ التدابير المحفزة أو المثبطة أو العقابية، الرامية الى تأمين الاستدامة في ممارسات الانتاج الزراعي؛
- تعزيز تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق الانتاج الغذائي المستدام. فتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة مفهوم حديث نسبيا ومتطور في الإقليم الفرعي. وينبغي أن تعمل النظم الجديدة للتعليم المهني الزراعي، والخدمات الارشادية، والتدريب وإعادة التدريب، على نشر مفهوم استدامة الاستخدام والممارسات في مجال الزراعة. وينبغي خلق الوعي بالأهمية الجوهرية للمحافظة على الاستدامة البيئية بين صفوف القائمين على إدارة المزارع، الذين تقتصر تصوراتهم للنشاط الزراعي في معظم الأحيان على الانتاجية والربحية. ويستطيع التعاون الدولي ان يسهم فى هذه المجالات بما يعود بالفائدة على الإقليم الفرعي.

الاتحاد الروسي

يركز استعراض هذا العام لرابطة الدول المستقلة على الاتحاد الروسي الذى يواصل عملية التحول الى الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق. وقد استمر أداؤه الاقتصادي الكلي في التحسن وخاصة في مجال الاستقرار النقدي والسعري. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي انخفض في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بنسبة ٢ر٤٪ و ٦٪ على التوالي، فإن هذا الوضع يعد أفضل نسبيا مما كان عليه في ١٩٩٣ و ١٩٩٤، حيث كانت نسبة الانخفاض ٧ر٨٪ و ٦ر١٢٪ على التوالي. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل أن تكون هناك مبالغة في أرقام الانخفاض، بالنظر الى النزوع المحتمل الى التقليل من النشاط الاقتصادي الجديد للقطاع الخاص في الاحصاءات الرسمية. ويمكن أن ينظر الى هبوط الانتاج على أنه جزء من عملية واسعة النطاق يقوم بها الاتحاد الروسي لإعادة تخصيص الموارد وإعادة هيكلة الانتاج، حيث أصبحت أفضليات المستهلكين هى القوة المحركة للانتاج، وليس رغبات المخططين الحكوميين، نتيجة لاندماج هذا البلد فى الاقتصاد العالمي. وقد عادت السياسات الصارمة التى اتبعها الاتحاد الروسى فى ١٩٩٦ لتحقيق الاستقرار بفوائد جمة، إذ انخفض التضخم الى ٢٢٪، مقابل ٢١٥٪ و ١٣٠٪ في العامين السابقين، وتوقف الهبوط في سعر صرف الروبل. ففي ١٩٩٦، انخفضت قيمته مقابل الدولار الأمريكي بنحو ١٦٪ من حيث القيمة الاسمية، بعد أن كانت قد هبطت بنسبة مجموعها ٧٣٪ في العامين السابقين. ولكن لاتزال هناك بعض المشكلات الهامة، وكان أكثرها الحاحا انهيار نظام تحصيل الضرائب وتأخر المدفوعات على مستوى الاقتصاد كله.

وكان لإعادة هيكلة الانتاج الروسي، بفعل عملية الاصلاح، تأثير قوي على الزراعة. ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ هبط مجموع الانتاج الزراعي بنسبة ٣٨٪، وانخفض نصيب القطاع الزراعي من الانتاج المحلي الاجمالي من ٢٢٪ الى ١٢٪ (طبقا للأرقام الرسمية، التى تحدد الحصص فى الناتج

المحلي الاجمالي على أساس الأسعار الجارية). وبينما تراجع انتاج المحاصيل والمنتجات الحيوانية، انخفض نصيب هذه الأخيرة من مجموع الانتاج الزراعي في الفترة المذكورة من ٦٣٪ الى ٤٥٪. وفي حين يعتبر انكماش الزراعة الروسية، وخاصة قطاع الثروة الحيوانية الفرعي، كارثة للقطاع الزراعي بأسره، الا أنه من الممكن تفسير ذلك بطريقة أكثر واقعية على أنه عنصر ضرورى فى عمليات الاصلاح طويلة الأجل، ودليل على ماكان يحدث فى السابق من استخدام الموارد بطريقة غير رشيدة.

الاصلاح المؤسسي

هناك عنصران رئيسيان يمكن تمييزهما في الاصلاح الزراعي الروسي: وهما الاصلاح المؤسسي وإعادة الهيكلة الاقتصادية. ويشمل الاصلاح المؤسسي الخصخصة، والاصلاح الزراعى، واقامة البنية الأساسية للتسويق، مثل نظم القانون التجاري، والشؤون المصرفية والمالية في الريف. أما إعادة الهيكلة الاقتصادية فتنطوي على ادخال تعديلات على تدفق واستخدام الموارد الحقيقية والسلع في الاقتصاد الزراعي والغذائي، حسبما يتضح من التغييرات التي تطرأ على حجم الانتاج وتركيبته، والاستهلاك، والتجارة.

ونظرا لأن الاصلاح الاقتصادي قد بدأ في أوائل ١٩٩٢، فان الاصلاح المؤسسي للزراعة الروسية كان بطيئا. فلا تزال المزارع الحكومية والجماعية، التي خلّفها العهد السوفييتي، هي السائدة في القطاع، إذ أنها لم تتغير، من حيث طبيعتها ووظيفتها، الا بصورة ظاهرية. ففي ١٩٩٦ بلغ نصيب هذه المزارع من مجموع الانتاج الحيوانى ٦٣٪، ومن انتاج المحاصيل ٤٧٪ (بما في ذلك ٩٤٪ من انتاج الحبوب). وكانت الحكومة المركزية، فى ١٩٩٢-١٩٩٣، قد طلبت من المزارع الحكومية والجماعية أن تعيد تنظيم نفسها. وكانت الخيارات الرئيسية المطروحة أمامها، هي أن تصبح شركات مساهمة (أكثر الخيارات شيوعا)، أو كيانات تقوم على الشراكة، أو رابطات أو تعاونيات، أو تقسم الى مزارع خاصة، أو تحتفظ بوضعها الحالي. ومع ذلك لم تشهد عملية إعادة التنظيم

الرسمية للمزارع أى تغيير ملموس من حيث تنظيمها الفعلى أو سلوكها الإداري أو حوافزها الداخلية. وقد أدى تقلص اقتصاد التوجيه المخطط في الزراعة الى تقوية مديرى المزارع، الذين يعارضون تطبيق الاصلاحات الجوهرية في الزراعة وخاصة إذا كان له تأثير على مزارعهم.

وقد شجعت الحكومة الاتحادية، في مستهل فترة الاصلاح، تزايد مشاركة القطاع الخاص فى قطاع الزراعة. وبلغ عدد المزارع الخاصة ذروته في ١٩٩٤، عندما بلغ نحو ٢٨٠ ٠٠٠ مزرعة (على الرغم من أنها لم تكن تعمل كلها)، وقد انخفض هذا العدد بدرجة طفيفة منذ ذلك الحين. وفي ١٩٩٦، كان نصيب المزارع الخاصة من مجموع الأراضي الزراعية ضئيلا، إذ لم يتجاوز نسبة ٦٪.

ومن العقبات الرئيسية أمام المزارع الخاصة انعدام الاصلاح الزراعى الحقيقى الذى يكفل حقوق الملكية الآمنة للأرض. فالاصلاح الزراعى يرتكز أساسا، حتى الآن، على مرسوم جمهوري صدر في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ (تنظيم علاقات الأراضي وتطوير الاصلاح الزراعي في روسيا)، وعززه مرسوم رئاسي آخر صدر في مارس/آذار ١٩٩٦. وطبقا لمرسوم ١٩٩٣، تمتلك المزارع الحكومية والجماعية أولا الأرض التي تقع فى حيازتها، ثم تعطي لكل عضو في المزرعة أسهما تخوّل له تملك قطعة من الأرض داخل المزرعة. ويجوز للملاك الجدد زراعة الأرض التي حصلوا عليها أو تأجيرها إما لمزارع آخر أو للمزرعة التي يتبعونها، أو استثمار حصتهم في المزرعة ذاتها. وتستخدم الأراضي لأغراض زراعية فقط ولا يمكن بيعها خارج المزرعة الرئيسية. وعلى الرغم من أن المرسومين الجمهوريين قد أقرا حقوقا معينة لملاك الأراضي المحتملين، فإن الاصلاح الزراعى الحقيقي يتطلب تشريعات معينة (قانون للأراضي على وجه التحديد) ترسّخ حقوق الملكية الآمنة في الأرض، وتخوّل لملاك الأراضي حق توريثها أو بيعها أو شرائها أو تأجيرها أو رهنها بحرية تامة. وفي صيف ١٩٩٥، تخطى قانون الأراضي العقبات الأولى في الجمعية التشريعية الروسية (الدوما) وتم اعتماده، ولكن مجلس الاتحاد (مجلس الشيوخ) رفضه. واقترح قانون آخر يرمي الى إعادة النظر

في حصص الأراضي باعتبارها أسهما في المشروع، ولا يخول للحائزين على الأرض حق تملكها تلقائيا. وطبقا للقانون المقترح، لابد من الحصول على موافقة حاملي الأسهم بالاجماع قبل السماح لشخص بأن يبيع حصته أو أن يستخدمها لاقامة مزرعة مستقلة. ومن شأن هذا القانون أن يحول دون إقرار حقوق ملكية الأراضي، بل ويمكن أن يعرقل توزيع الأراضي على المزارعين الأفراد الذين يتطلعون لزراعة الأرض لحسابهم الخاص. وهكذا فإنه بدون قانون تشريعي سيظل اصلاح الأراضي في الاتحاد الروسي نسيا منسيا.

وثمة عقبة أخرى تواجه مزارعي القطاع الخاص وهي تخلف البنية الأساسية التجارية، وخدمات الدعم والقروض في الاقتصاد الريفي في روسيا. فالمزارعون في حاجة الى نظام يكفل نشر المعلومات عن السوق بسرعة ودون تكلفة عالية، ونظام مالي ييسر الحصول دون إبطاء على رأس المال، ونظام تجارى قانونى قوى يكفل حقوق التعاقد. وثمة حاجة ماسة الى نظام يكفل توفير القروض التجارية لأغراض الزراعة. ومع ذلك، فإن عدم إقرار الملكية الخاصة للأراضي، يؤجل تحسينها، لأنه يحول دون استخدام الأرض كضمان للقروض. وعلى الرغم من أن صغار مزارعى القطاع الخاص هم عادة أشد المزارعين احتياجا، فإن جميع المشروعات والشركات في إطار الاقتصاد الزراعي والغذائي ستستفيد من تطوير البنية الأساسية للسوق التجارية.

وعلى الرغم من أن ازدهار المزارع الخاصة أثناء فترة الاصلاح كان محفوفا بالصعاب، فان الانتاج الزراعي من هذه المزارع ارتفع الى نحو ٤٦٪ (بينما ظلت هذه الأراضى تشكل نحو ٦٪ فقط من مجموع الأراضي الزراعية). فهذه المزارع تنتج القسط الأعظم من محصول البطاطس والخضر في البلد، ونحو نصف لحومه وألبانه. وكان معظم هذا الانتاج يستهلكه الحائزون على هذه الأراضي أو يباع مباشرة للمستهلكين في أسواق المزارعين. وكان التغير المؤسسي الرئيسي الناجم عن الاصلاح في الزراعة الروسية هو تدهور نظام الشراء الذي تتولى الدولة إدارته، حيث أن قسطا متناميا من الانتاج يجري بيعه عن طريق القنوات الخاصة.

وكانت مشتريات الدولة من الحبوب في عام ١٩٩٦ تعادل نحو ١٢٪ فقط من الانتاج، وكانت السلطات الإقليمية، لا الاتحادية، هي التي تقوم بالجزء الأعظم من عمليات الشراء. وعلى الرغم من أن المقايضات السلعية كانت هي الوسيلة الخاصة الأولى لتسويق الحبوب، فان تجار القطاع الخاص تجاوزوا هذه العمليات الى حد كبير، ذلك أنهم بالمقارنة بالدولة، يعرضون على المنتجين أسعارا أعلى، ويدفعون ما عليهم دون إبطاء.

إعادة الهيكلة الاقتصادية

على الرغم من أن الاصلاح المؤسسي في الزراعة الروسية كان طفيفا، فان الاصلاح الاقتصادي أحدث تغييرات واسعة النطاق في الهياكل الاقتصادية. وكان تحرير الأسعار وتخفيض الاعانات المقدمة للاقتصاد الزراعي والغذائي وراء التغيرات في السياسات التي كان لها أكبر تأثير في تحريك عملية إعادة الهيكلة. وعلى الرغم من أن تحرير الأسعار وخفض الاعانات قد فُرضا على الزراعة بالدرجة الأولى كجزء من البرنامج الحكومي الأوسع نطاقا، الرامي الى تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فان التغيرات في السياسات أثرت بدرجة كبيرة على قرارات المزارعين فيما يتعلق باستخدام المدخلات والمخرجات.

وقد أدى تحرير الأسعار، الذي بدأ في أوائل ١٩٩٢، الى رفع القيود المفروضة على أسعار معظم المدخلات والمنتجات الزراعية. الا أنه كانت هناك بعض الاستثناءات التي تتمثل في استمرار عمليات التوريد للدولة (رغم تراجعها)، مما أدى الى تثبيت أسعار بعض المنتجات الزراعية في واقع الأمر؛ واستمرار انخفاض أسعار الطاقة المحكومة عن مستوى الأسعار العالمية (التي تواصل ارتفاعها)؛ واستمرار الحكومات الإقليمية والمحلية في تنظيم الأسعار الاستهلاكية للسلع الغذائية (الى حد ما). وفي ١٩٩٠، كانت الإعانات السوفييتية للاقتصاد الزراعي والغذائي تعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أنها انخفضت الى نحو ٤٪ فقط في ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، تغيرت طبيعة

الإعانات، إذ انخفضت الإعانات المالية المباشرة (وخاصة للمدخلات) بينما ارتفعت الإعانات غير المباشرة عن طريق الاعفاءات الضريبية وإسقاط الديون المستحقة للدولة.

وكان التطور الرئيسي في مجال إعادة الهيكلة الاقتصادية للزراعة الروسية يتمثل في الانكماش الشديد في قطاع الثروة الحيوانية. ففي الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٦ انخفضت أعداد قطعان الأبقار والخنازير والدواجن بنسبة ٣٢٪ و ٤٣٪ و ٣٣٪ على التوالي. وانخفض انتاج اللحوم في تلك الفترة من ١ر١٠ مليون طن الى ٤ر٥ مليون طن، واللبن من ٧ر٥٥ مليون طن الى ٣٦ مليون طن، والبيض من ٥ر٤٧ الى ٥ر٣١ مليار بيضة.

وفي أواخر الثمانينات، كان نصيب الفرد فى الاتحاد السوفييتي من استهلاك معظم المنتجات الحيوانية، يعادل ما هو عليه في كثير من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وحيث أن النصيب الحقيقي للفرد فى الاتحاد السوفييتي من الناتج المحلي الاجمالي كان يبلغ، في أحسن الحالات، نحو نصف متوسط نصيب الفرد في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فإن الاتحاد السوفييتي السابق كان ينتج ويستهلك منتجات حيوانية مرتفعة القيمة، وكان مستوى الانتاج والاستهلاك أكبر مما كان متوقعا بالنظر الى الثروة الحقيقية والدخل الحقيقي لهذا البلد. وعندما أدى الاصلاح الاقتصادي الى تحرير الأسعار وتخفيض الاعانات، تزايدت الأسعار الاستهلاكية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج، ليس فقط بالنسبة للمواد الغذائية، بل للسلع الاستهلاكية في مجموعها. ونظرا لارتفاع الأسعار عن الأجور، انخفضت الدخول الحقيقية للمستهلكين، ونتيجة لذلك، انخفض الطلب على الأغذية التي تتسم بارتفاع مرونة الدخل [٦٣]، مثل اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية، فى حين لم ينخفض الطلب كثيرا على الأغذية التي تتسم بانخفاض مرونة الدخل، بل ارتفع فعلا في حالة بعض السلع الأساسية مثل الخبز والبطاطس.

وكان لتحرير الأسعار تأثير جانبي سلبي أيضا على الامدادات، إذ ساءت نسب التبادل التجاري بالنسبة للمنتجين، ليس فقط فيما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية بل

(٦٣) ارتفاع مرونة الدخل يعني أن التغير الذي يطرأ على دخل المستهلكين سيؤدي الى تغير كبير في طلبهم على سلعة معينة؛ أما انخفاض مرونة الدخل، من جهة أخرى، فإنه يعني أن طلب المستهلكين على سلعة من السلع أقل تأثرا بمستوى دخلهم. ويصدق هذا تماما في حالة السلع الغذائية الأساسية.

أيضا قطاع الزراعة كله. ففي الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٦ زادت أسعار المدخلات الزراعية بنسبة تعادل أربعة أضعاف نسبة الزيادة في أسعار المنتجات. وكان التدهور في معدلات التبادل التجاري، عقب تحرير الأسعار، يعزى الى أن الزراعة، أثناء العهد السوفييتي، كانت تتلقى الدعم لا عن طريق الاعانات المالية المباشرة فحسب، وإنما بطريقة غير مباشرة أيضا من خلال نظام الأسعار.

كما تسبب الاصلاح فى الحاق الضرر بقطاع الثروة الحيوانية، وذلك بفتح البلاد أمام المنافسة الأجنبية. ففي الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦، زاد مجموع الواردات الروسية من اللحوم من ٠٠٠ ٧٠٠ طن الى ٢ر٢ مليون طن. وكانت الدواجن تحتل مكان الصدارة، إذ ارتفعت وارداتها من ٠٠٠ ٥٥ الى ٠٠٠ ٩٥٠ طن. وتعد الزيادة في واردات اللحوم جزءا من تحول عام واسع النطاق في الواردات الزراعية والغذائية الروسية نحو المنتجات عالية القيمة، وخاصة في التجارة مع البلدان التي لم تكن جزءا من الاتحاد السوفييتي السابق. ففي ١٩٩٦ كانت المنتجات عالية القيمة تشكل نحو ٩٠٪ من الواردات الزراعية والغذائية الروسية من هذه البلدان.

والسبب الرئيسي في زيادة الواردات من اللحوم، على الرغم من انخفاض الطلب على استهلاك المنتجات الحيوانية بوجه عام، هو أن الاتحاد الروسي يتحمل تكاليف مرتفعة في انتاج اللحوم. ففي الثمانينات، كان انتاج اللحوم في وضع غير موات إذا ما قورن بانتاج الآلات والمعدات، وكان الوضع أكثر سوءا إذا ما قورن انتاج اللحوم بانتاج الحبوب [٦٤]. وبالنظر الى أن تكاليف انتاج اللحوم هى أكثر ارتفاعا في الاتحاد الروسي منها في أوكرانيا أو بيلاروس، وإذا كان الاتحاد السوفييتي السابق قد عانى بوجه عام من سوء حالة انتاج اللحوم، فإن هذا الوضع كان يعزى بوجه خاص الى الاتحاد الروسي.

ولا تقوى أسعار اللحوم الروسية على المنافسة، ليس فقط بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج الأولي، ولكن أيضا بسبب ارتفاع نفقات النقل من مواقع الانتاج الى الأماكن المختلفة في روسيا (المدن الكبيرة أساسا) حيث يتنافس الانتاج

---

(٦٤) R. Koopman. 1991. Agriculture's role during the transition from plan to market: real prices, real incentives, and potential equilibrium. In *Economic Statistics for Economies in Transition: Eastern Europe in the 1990s*, p. 127-156. Washington, DC, US Bureau of Labor Statistics and Eurostat; W. Liefert, R. Koopman and E. Cook. 1993. Agricultural reform in the former USSR. *Comparative Economic Studies, 35: 49-68*; R. Tyers. 1994. *Economic reform in Europe and the former Soviet Union: implications for international food markets*. Research Report No. 99. Washington, DC, IFPRI.

المحلي مع اللحوم المستوردة. ويعزى ارتفاع تكاليف التوزيع، في المقام الأول، الى أوجه القصور في البنية الأساسية المادية والمؤسسية لنقل الانتاج الزراعي بين مختلف بلدان الاقليم. وثمة ميزة أخرى للحوم المستوردة على الانتاج المحلي، تتمثل في ارتفاع نوعيتها، وليس بالضرورة في نوعية المنتج ذاته، وإنما لتنوعه وحسن تعبئته وطول بقائه دون تلف وسهولة إعداده. وقد أدت زيادة التفاوت في توزيع الدخل، نتيجة للاصلاح، الى ظهور طبقة ذات دخول مرتفعة بين المستهلكين الروس يفضلون الأغذية الغربية ذات النوعية الجيدة.

كما أعيدت هيكلة قطاع المحاصيل. فعلى الرغم من أن انتاج الخضروات ظل مستقرا، ارتفع انتاج البطاطس، في حين انخفض انتاج الحبوب وبنجر السكر بشكل ملموس. فقد انخفض متوسط انتاج الحبوب السنوي من ١٠٤ ملايين طن في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ الى ٧١ مليون طن في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، بينما انخفض انتاج بنجر السكر في الفترة ذاتها من ٣٣ مليون طن الى ١٦ مليون طن.

وقد أثر انكماش قطاع الثروة الحيوانية بدرجة كبيرة على اقتصاد الحبوب، عن طريق انخفاض الطلب على الأعلاف. وقد عانى انتاج الحبوب وغيرها من المحاصيل من صدمة التدهور الذي أصاب معدلات التبادل التجاري في أعقاب تحرير الأسعار. وقد درج منتجو الأسمدة الروس، منذ عدة سنوات، على تصدير القسط الأعظم من انتاجهم مقابل حصولهم على العملة الصعبة، ويستطيع منتجو الطاقة الحصول على أسعار أكثر ارتفاعا إذا باعوا انتاجهم في السوق العالمية بدلا من المزارع الداخلية. وإزاء توقف الدولة عن ضمان توفير الامدادات من المدخلات الزراعية، وما تواجهه المزارع من ارتفاع في الأسعار الحقيقية للموارد، عمد منتجو المحاصيل الى تخفيض استخدام المدخلات اللازمة لهم، مثل الآلات والأسمدة والمبيدات الحشرية والوقود، بدرجة كبيرة. إلا أن نسبة انخفاض غلات معظم المحاصيل كانت أقل من معدل انخفاض استخدام المدخلات. والواقع أن متوسط الغلة السنوية للحبوب، الذي كان يقدر بنحو ١ر٤٤ طن للهكتار أثناء التسعينات، لم يطرأ عليه أي تغيير تقريبا منذ الثمانينات. وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار

وانخفاض معدل توافر المدخلات دفعا بالمزارع الى استخدام مواردها المحدودة على نحو يزيد من انتاجها.

كما أدى انكماش قطاع الثروة الحيوانية الى التقليل بدرجة كبيرة من واردات روسيا من الحبوب، والى وقف الواردات من فول الصويا ومسحوق فول الصويا. وكان صافي الواردات الروسية من الحبوب في ١٩٩٤/١٩٩٥ (يونيو/حزيران - يوليو/تموز) وفي ١٩٩٥/١٩٩٦ يعادل فقط ٢ر٠ مليون طن و ٥ ملايين طن على التوالي، مقابل متوسط سنوي قدره ٢٢ مليون طن للفترة ١٩٨٧-١٩٩٢. أما متوسط صافي الواردات السنوية من فول الصويا ومسحوق فول الصويا في ١٩٩٥/١٩٩٦ فقد وصل الى ٨٠٠٠ طن و ٥٧٠٠٠ طن فقط.

السياسة التجارية

تحولت سياسة التجارة بالسلع الزراعية فى روسيا منذ بداية الاصلاحات، من الرقابة على الصادرات الى فرض القيود على الواردات. ففى ١٩٩٢، كانت الحكومة قد فرضت رقابة شديدة على الصادرات الزراعية، مستخدمة لهذا الغرض نظام الحصص والتراخيص والضرائب، بل والحظر التام في بعض الأحيان. وبحلول عام ١٩٩٤، ألغيت معظم أشكال الرقابة على الصادرات على الصعيد المحلى، وبدأ فرض القيود على الواردات. وهناك سببان رئيسيان لهذا التحول في السياسة التجارية. أولهما، أن الاصلاح يجبر المزارع على أن تصبح أكثر اعتمادا على التمويل الذاتي وأن تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية في تسويق انتاجها، أي أن تمارس نشاطها على غرار المنتجين المتنافسين الذين يضعون الأسواق نصب أعينهم. وانشغال المزارع ببيع انتاجها (بأعلى سعر ممكن) دفعها الى ممارسة الضغط للحصول على دعم حكومى يتلاءم مع اقتصاد السوق أكثر منه مع الاقتصاد القائم على التخطيط، ومثال ذلك التدابير التي من شأنها أن تحد من المنافسة الأجنبية.

والسبب الثاني يكمن في أن الارتفاع الملموس في القيمة الحقيقية للروبل أثناء فترة الاصلاح قد نال من القدرة

التنافسية للمنتجين (ليس فقط في الزراعة، ولكن على مستوى الاقتصاد كله)، بأن جعل الواردات أقل تكلفة بالنسبة الى الانتاج المحلي. والواقع أنه على الرغم من انخفاض القيمة الاسمية للروبل، إلا أن معدل التضخم تجاوز معدل الانخفاض الاسمي هذا، مما أدى الى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة. وهكذا ارتفعت القيمة الحقيقية للروبل مقابل الدولار الأمريكي بنحو ٦٠٠٪ منذ نهاية ١٩٩٢.

ومع ذلك تعد القيود الروسية على الواردات معتدلة، وتتراوح التعريفات الجمركية بين ٢٪ و ١٠٪ بالنسبة لمعظم المحاصيل، وبين ١٠٪ و ٣٠٪ لمنتجات الثروة الحيوانية. ولا توجد هناك حصص أو غيرها من القيود الكمية على الواردات، ومع ذلك فإن الضغط يتزايد من جانب المؤسسة الزراعية من أجل تطبيق مزيد من اجراءات الحماية. وعلى الرغم من أن المحاولات التي بذلت في ١٩٩٦ لتطبيق نظام الحصص على الواردات من السكر وكحول الايثيل والفودكا قد باءت بالفشل، إلا أن نظام التراخيص طبق على كحول الايثيل والفودكا.

وهناك عاملان من شأنهما كبح الضغوط التى تمارس لفرض الحماية على السلع الزراعية، وهما معارضة المناطق الرئيسية المستهلكة للواردات (المدن الكبرى أساسا)، ورغبة الاتحاد الروسي في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (تقدم البلد بطلب للانضمام الى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في ١٩٩٣، وهو الاتفاق الذي حلت محله المنظمة العالمية للتجارة في ١٩٩٥). فالاتفاق الخاص بالزراعة، الذي تم التوصل اليه مؤخرا أثناء جولة أوروغواي، يحظر فرض حصص أو غيرها من القيود الكمية على الواردات (رغم أنه يسمح بحصص لمعدلات التعريفات). ويتعين على الاتحاد الروسي أيضا أن يقبل، كشرط للانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية، الحد الأقصى من التعريفات المسموح بها بالنسبة الى المنتجات الزراعية.

الآفاق بعيدة المدى وقضايا السياسات

من المرجح أن يواصل قطاع الثروة الحيوانية فى روسيا انكماشه لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى. ومن المستبعد أن

يكون النمو اللاحق سريعا. وقد يواصل هذا البلد استيراد كميات كبيرة من اللحوم والمنتجات عالية القيمة بوجه عام لفترات طويلة.

ومن المنتظر أن تؤدي القيود المفروضة على الميزانية، والمعارضة من جانب الليبراليين، الى استبعاد عودة الاعانات المالية السخية التي كانت تقدم للانتاج الحيواني في الأعوام السابقة.

ومن غير المحتمل كذلك تعزيز اجراءات الحماية التجارية للصناعة، وذلك للأسباب المذكورة أنفا. وثمة تطور واحد يمكن أن يساعد هذا القطاع، وهو زيادة الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول الحقيقية. ويرى بعض الخبراء أن الناتج المحلي الاجمالي للبلد يحتمل أن يبدأ في الزيادة خلال عام أو عامين، وتشير الدلائل الى أن الدخول الحقيقية بدأت تزيد فعلا. ولكن، بالنظر الى أن الاتحاد الروسي غير قادر حاليا على منافسة السوق العالمية فى مجال الانتاج الحيوانى، سواء من حيث التكلفة أو النوعية، فمن المحتمل تغطية الجزء الأكبر من أي زيادة في الطلب الاستهلاكي من زيادة الواردات وليس من الانتاج المحلي.

ولهذه الأسباب جميعا، فإن أي زيادة كبيرة في الانتاج الحيوانى، وأى انخفاض فى الواردات سيتطلبان تخفيض تكاليف الانتاج المحلي والتسويق الداخلي. ويشمل تخفيض تكاليف الانتاج أسعار المدخلات والانتاجية أيضا. وعلى الرغم من أن معدلات التبادل التجاري لمنتجي السلع الحيوانية قد تحسنت بدرجة طفيفة في ١٩٩٥، إلا أنه يبدو أنها ساءت مرة أخرى في ١٩٩٦. وحيث أن أسعار الطاقة الروسية لاتزال أقل من المستويات العالمية، وأنها تقترب منها على نحو مطرد، فإن من المحتمل أن تميل الأسعار الحقيقية للمدخلات في مجموعها الى الارتفاع، لا الى الانخفاض، على المدى القريب والمتوسط. ولا تبدو آفاق زيادة انتاجية المزارع مشجعة، إذ لم يتقرر إدخال اصلاحات مؤسسية كبيرة من شأنها أن تسهم اسهاما ملموسا في تعزيز الحوافز على استخدام المدخلات بطريقة أكثر كفاءة. ولاتزال مزارع الدولة والمزارع الجماعية السابقة تسود قطاع الانتاج، ومازالت المزارع الخاصة في مهدها، كما أن مزارع

القطاع الخاص، التى زاد فيها الانتاج الحيوانى، لا يمكن أن تكون أساسا للزراعة الحديثة القادرة على مواجهة المنافسة. وبالإضافة الى ذلك فإن البنية الأساسية للسوق التجارية، التي تعد ضرورية لتخفيض تكاليف المعاملات الداخلية، من المحتمل أن تواصل نموها ولكن بمعدل بطيء فحسب. وإذا لم تتمكن صناعة اللحوم الروسية من تخفيض نفقات انتاجها وتوزيعها، سيستمر الوضع السيء نسبيا للحوم في هذا البلد. ومن غير المحتمل أيضا أن تتمكن الصناعة في المستقبل القريب من تحسين نوعية وجاذبية الانتاج بالمقارنة مع الواردات. ولهذه الأسباب كلها فإن صافي الواردات الروسية من اللحوم في السنوات العشر القادمة يمكن أن يظل في حدود ٢ مليون طن، وربما تشكل الدواجن نحو نصف حجم هذه الواردات.

غير ان احدى النقاط المبشرة تتمثل فى توقف قيمة الروبل الحقيقية عن الارتفاع في ١٩٩٦ مقابل العملات الغربية، مما أدى الى استبعاد سعر الروبل كسبب من أسباب تدهور قدرة التجارة على المنافسة. وإذا استمر استقرار الأسعار والسعر الاسمي للعملة، وهو أمر يبدو محتملا، فسيظل الروبل مستقرا بوجه عام من حيث القيمة الحقيقية.

وفي بداية التسعينات، تنبأ عدد من الدراسات بأن نجاح الاصلاح الاقتصادي في الاتحاد الروسي قد يجعل هذا البلد مصدّرا للحبوب له شأنه، إذ قد يتراوح صافي الصادرات بين ١٠ و ٢٠ مليون طن[٦٥]. وتستند هذه التنبؤات الى افتراض رئيسي مؤداه أن الاصلاح الزراعي سيساعد على تحسين الانتاجية في اقتصاد الحبوب. ولكن بعد انقضاء خمسة أعوام على الاصلاح، لايزال البلد يستورد الحبوب بكميات كبيرة (٥ ملايين طن في ١٩٩٥/١٩٩٦).

ولم تتنبأ الدراسات بتدهور هيكل التكاليف الزراعية، إذ تحركت أسعار المدخلات الزراعية نحو مستويات السوق العالمية في أعقاب تحرير الأسعار والتجارة. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار المدخلات وانخفاض معدلات استخدامها قد دفعا منتجي الحبوب الى استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة والتقليل من الفاقد، فإن الإصلاح المؤسسي العميق

(٦٥) انظر الحاشية رقم ٦٤ المنشورة على الصفحة رقم ٢٥٦.

الذي من شأنه أن يساعد على مزيد من التحسن في الانتاجية، لم يتحقق حتى الآن. وبدون تخفيض التكاليف الناجم عن زيادة الانتاجية، فإن من المحتمل ألا تتمكن الحبوب الروسية من اكتساب القدرة الكافية على المنافسة في الأسواق العالمية، بحيث تصبح من الصادرات الرئيسية. بيد أنه من غير المحتمل أيضا أن يعود الاتحاد الروسي الى وضعه السابق كمستورد رئيسي للحبوب. فقد أدى انكماش قطاع الثروة الحيوانية الى خفض الطلب على حبوب العلف المستوردة، بل وسيسفر عن وقف هذه الواردات فى الأجل البعيد. وعلى عكس اللحوم، فإنه لا يبدو أن تكلفة الانتاج الروسي من الحبوب مرتفعة جدا مقارنة بالأسواق العالمية، ذلك أن الحبوب منتج أكثر تجانسا، مما يخفض من الاختلاف المحتمل بين الانتاج الأجنبي والانتاج المحلي من حيث النوعية، كما أنها أقل عرضة للتلف من اللحوم، مما يقلل نسبيا من تكاليف النقل الداخلي ومخاطره.

وهكذا فان ضعف الاصلاح المؤسسى قد يؤدى الى أن يصبح الاتحاد الروسي إما مستوردا أو مصدرا لكميات صغيرة من الحبوب، وألا يتجاوز ميزانه التجاري ٥ ملايين طن في أي من الاتجاهين [٦٦]. وإذا قدر للاتحاد الروسي أن يصدّر، فإن المنتجات المرشحة لذلك هي الشعير والحبوب الخشنة على الأرجح. ومن غير المحتمل أيضا أن تعود الواردات الضخمة من فول الصويا ومسحوقه، على الرغم من أن بالامكان أن تصل الواردات السنوية من مسحوق فول الصويا الى بعض مئات من آلاف الأطنان.

ويبدو أن الطريقة الممكنة المتمشية مع منطق الاصلاح، التي يمكن من خلالها للزراعة أن تنطلق من جديد وتعزز قدرتها التنافسية فى مواجهة السوق العالمية، هي الاصلاح المؤسسي الذي يهدف الى تحسين الانتاجية وتخفيض تكاليف الانتاج والتوزيع. وبغض النظر عن سبل تنظيم الانتاج الأولي، فإن القطاع بحاجة الى نظام قوى يقوم على البنية الأساسية التجارية المساندة، ولاسيما نظام للتمويل الريفي، وقانون للأراضي يكفل حقوق ملكية الأرض. وهذان السندان ينطويان على أهمية فائقة لنمو الزراعة فى القطاع الخاص.

(٦٦) تتنبأ الدراسات المشار اليها من قبل (الحاشية ٦٤) أنه نظرا لعدم تحقق مكاسب في الانتاجية ناشئة عن الاصلاح الزراعي، سيظل الاتحاد الروسي مستوردا لكميات صغيرة من الحبوب. وبالإضافة الى ذلك تتنبأ الدراسات بأنه في حالة إصلاح على درجة غير كافية من القوة، سيظل البلد مستوردا للحوم.

ويذهب بعض المراقبين للزراعة الروسية الى أنه لا سبيل الى اصلاح القطاع، إلا بالغاء الحكومة لمزارع الدولة والمزارع الجماعية السابقة. ومع ذلك فإن هناك تطورا من شأنه أن يساعد هذه المزارع على أن تعمل في البيئة الجديدة الموجهة نحو السوق، ويتمثل في إعفائها من عبء توفير الرعاية الاجتماعية للعاملين بها (الاسكان، الصحة، التعليم، الترفيه). وعلى الرغم من أن الحكومات المحلية فى بعض المناطق قد بدأت في الاضطلاع بهذه المسؤوليات، فان بالامكان الاسراع بوتيرة هذه العملية.

ومن الضروري أن تتمشى السياسة الزراعية الفعّالة مع أهداف السياسة العامة للاصلاح الاقتصادي. ومن المرجح أن تظل الأهداف الرئيسية للاصلاح هي تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، والخصخصة، وتنمية القاعدة المؤسسية لاقتصاد السوق، والاندماج في الاقتصاد العالمي (بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية كأولوية رئيسية). أما الآثار المترتبة على هذه الأهداف بالنسبة الى اقتصاد الأغذية والزراعة، فتتمثل في أن الأسواق لابد أن تكون هي العامل الأساسي المحدد لأسعار المدخلات والمخرجات، وفى خفض الدعم المالي على نحو مطرد، وفى الحد من الحواجز التجارية، وإعطاء دفعة قوية لتنشيط الخصخصة.

وتختلف الأهداف السياسية للمؤسسة الزراعية الروسية المحافظة عن أهداف الحكومة الاتحادية التي تنزع نحو الاصلاح. والهدف الرئيسي المعلن للمؤسسة الزراعية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة. والوسائل المحددة لبلوغ ذلك الهدف، التي تضغط من أجلها جماعات المصالح الزراعية، هي زيادة الدعم المالي من الدولة، وتكافؤ الأسعار (مما يتطلب من الحكومة أن تحدد أسعار المدخلات والمخرجات على أسس مواتية للزراعة)، والحماية ضد الواردات. ولم تفلح المؤسسة الزراعية المحافظة في أن تستحث الاصلاح داخل القطاع، وكثيرا ما عرقلته. ومايزال السير بالاصلاح قدما الى الأمام، بدون تأييد المصالح الزراعية الرئيسية في البلاد، من أهم التحديات التي تواجه الحكومة.

الجـزء الثـالث

الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

مقدمة

ينظر عادة الى الزراعة والصناعة على أنهما قطاعان منفصلان سواء من حيث خصائصهما أو من حيث دورهما في التنمية الاقتصادية. وتعتبر الزراعة السمة المميزة للمرحلة الأولى من التنمية، بينما تعد درجة التصنيع مؤشرا هاما على الشوط الذي قطعه بلد ما على طريق التنمية. وبالإضافة إلى ذلك ساد تصور بأن الاستراتيجية المناسبة للنمو هي التحول التدريجي عموما من الزراعة إلى الصناعة، مع تحميل القطاع الزراعي أعباء تمويل المرحلة الأولى من ذلك التحول.

غير أن وجهة النظر هذه لم تعد مناسبة كما يبدو. فمن جهة أعيد تقدير وتقييم دور الزراعة في عملية التنمية سواء من حيث مساهمتها في التصنيع، وأهميتها في التنمية المتناسقة، والاستقرار السياسي والاقتصادي. ومن جهة أخرى غدت الزراعة ذاتها شكلا من أشكال الصناعة، إذ أن التكنولوجيا، والتكامل الرأسي، والتسويق، وأفضليات المستهلكين، قد تطورت على نسق يقتفي بصورة وثيقة النسق الذى سارت عليه القطاعات الصناعية المشابهة، التى كثيرا ما تتسم بالتعقيد الملحوظ وكثرة التنوع والنطاقات. ويعنى ذلك ان استخدام

الموارد فى الزراعة قد أخذ يستجيب بصورة مطردة لقوى السوق، ويندمج شيئا فشيئا مع شبكة الصناعات المختلطة المعتمدة على بعضها البعض. وتتخذ المنتجات الزراعية الآن أشكالا مختلفة تعتمد على التكنولوجيات متزايدة التعقيد، التى أسفرت عنها الجهود المبذولة فى مجالات البحوث والتطوير الرئيسية، الى جانب زيادة تطور الأذواق والأفضليات الغذائية والصحية والبيئية الفردية والجماعية المتقدمة. وفى حين أنه مازال بالمستطاع تمييز مرحلة انتاج المواد الخام عن مرحلة التجهيز والتحويل، فان هذا الفارق يفقد وضوحه فى الغالب بفعل تعقيد التكنولوجيا، ومدى التكامل الرأسى بينها، وهكذا فان أنشطة تصنيع المنتجات الزراعية وتطوير الصناعات الزراعية هى عملية مشتركة تسفر عن ظهور نوع جديد من الصناعات.

ويسعى هذا الفصل إلى استعراض بعض هذه المسائل وتقدير الدور الفعلي والمحتمل للصناعة الزراعية في التنمية الاقتصادية. ويبدأ الفصل بمناقشة تعريف القطاع واستعراض بعض الأدلة الإحصائية على أهميته الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم. ثم ينتقل إلى مناقشة الدور الذي يمكن أن تضطلع به الصناعة الزراعية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ويعقب ذلك استعراض للتغيرات التى طرأت على ظروف التنمية الصناعية – الزراعية في الوقت الراهن فى مختلف أنحاء العالم نتيجة لتغير الأنظمة والسياسات التجارية من جهة، وتطور التكنولوجيا وأنماط الاستهلاك الغذائي على حد سواء من جهة أخرى. ويبرز الفصل بعد ذلك ظاهرة التدويل المتزايد لأنشطة الصناعات الزراعية، ولاسيما من خلال الأهمية المتصاعدة للأنشطة الرأسمالية الدولية، والدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في هذه العملية. وأخيراً يناقش الفصل عناصر بيئة السياسات المواتية اللازمة لترويج الصناعات الزراعية، وضمان إسهام القطاع على النحو الأمثل في التنمية الاقتصادية.

الصناعات الزراعية : التعريف والأبعاد

أنواع الصناعات الزراعية

يشير تعريف شائع وتقليدي للصناعات الزراعية إلى تلك المجموعة الفرعية لعمليات التصنيع، التي تتولى تجهيز المواد الخام والمنتجات الوسيطة المستمدة من القطاع الزراعي. وهكذا فإن الصناعة الزراعية تعني تجهيز وتصنيع المنتجات، التي ترجع في منشئها إلى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

والواقع ان قدرا كبيرا للغاية من الإنتاج الزراعي يخضع إلى قسط ما من عمليات التجهيز فيما بين مرحلتي الحصاد والاستخدام النهائي. وتضم الصناعات التي تستخدم المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية كمواد خام طائفة متنوعة جدا، إذ تتراوح هذه الصناعات من الحفظ البسيط (مثل التجفيف الشمسي) والعمليات المرتبطة بصورة وثيقة بالحصاد، إلى الإنتاج المعتمد على الطرق الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية لسلع مثل المنسوجات واللب والورق.

وتعتبر الصناعات الغذائية أكثر اتساقا وأيسر تصنيفا، بالمقارنة مع الصناعات غير الغذائية، نظراً لتماثل الاستخدام النهائي لكل منتجاتها. فعلى سبيل المثال يتشابه معظم تقنيات الحفظ بالنسبة لطائفة كاملة من المنتجات الغذائية سريعة التلف، سواء أكانت هذه المنتجات من الفاكهة أو الخضر أو الألبان أو اللحوم أو الأسماك. وفي الواقع فإن تجهيز المنتجات الغذائية سريعة التلف يستهدف إلى حد كبير ضمان حفظها.

وعلى عكس الصناعات الغذائية فإن للصناعات غير الغذائية استخدامات نهائية متنوعة تنوعا كبيرا. وتتطلب المنتجات الزراعية غير الغذائية برمتها تقريبا درجة عالية من التجهيز. وهناك عادة، وبشكل أشد جلاء مما هو قائم بالنسبة للصناعات الغذائية، تسلسل محدد لعمليات تقود عبر منتجات وسيطة مختلفة وصولا إلى السلعة النهائية. وبالنظر إلى القيمة المضافة في كل مرحلة من هذه المراحل المتتابعة من التجهيز، فإن النسبة التي تمثلها المادة الخام الأصلية في التكلفة الإجمالية تتناقص باطراد. وثمة سمة أخرى للصناعات غير الغذائية وهي أن العديد منها يستعمل الآن المواد التخليقية والبدائل الصناعية الأخرى (ولاسيما الألياف) الى جانب المواد الأولية الطبيعية.

وهناك تصنيف مفيد آخر للصناعات الزراعية يميز بين الصناعات السابقة والصناعات اللاحقة. وتُعنى الصناعات السابقة بالتجهيز الأولي للسلع الزراعية. ومن أمثلة ذلك ضرب الأرز وطحن الحبوب، ودباغة الجلود، وحلج القطن، وعصر الزيوت، ونشر الأخشاب، وتعليب الأسماك. وتشمل الصناعات اللاحقة عمليات تصنيع إضافية للمنتجات الوسيطة المصنوعة من المواد الزراعية، ومن بين هذه الصناعات صناعة الخبز

والبسكويت والمقرونة، والغزل والنسيج، وصناعة الملابس، والأحذية، وإنتاج الورق، والمنتجات المطاطية.

وهناك تحديد آخر لطابع عملية تجهيز المنتجات، يتراوح في العديد من الحالات بين الطابع الحرفي وحتى التنظيم الصناعي. ففي بعض البلدان، مثلا، يمكن الحصول على السلعة ذاتها من النساجين ذوي الأنوال اليدوية العاملين في منازلهم وكذلك من مصانع النسيج الضخمة المجهزة بآلات متطورة، والخاضعة لترتيبات تنظيمية معقدة، والمنتجة لطائفة من المنتجات الصناعية للأسواق المحلية والخارجية على حد سواء. وفي هذه الحالات فإن من المضلل أن يتم تعريف الصناعات الزراعية على أساس السلع المنتجة وحدها، لأن طريقة الإنتاج الثانية المذكورة هي وحدها التي تتمتع بسمات صناعية.

على أن من العسير الآن وبصورة متزايدة اعتماد تمييز دقيق للأنشطة التي تعتبر أنشطة صناعية زراعية : إذ أن أثر العمليات الابتكارية والتكنولوجيات الجديدة يوحي بوجوب اتساع طائفة مدخلات الصناعة الزراعية [1] التي ينبغي أن تراعى بما في ذلك مثلا منتجات التكنولوجيا البيولوجية والمنتجات التخليقية. ويعني ذلك ضمنا أن الصناعة الزراعية في عالم اليوم تواصل تجهيز السلع الزراعية البسيطة، وتتولى أيضاً تحويل مدخلات صناعية بالغة التطور ومتولدة في الغالب عن استثمارات ضخمة في البحوث والتكنولوجيا والابتكار. وفي موازاة هذا التعقيد المتزايد في المدخلات فإن هناك طائفة كبيرة من عمليات التحويل المتسمة بإدخال تغييرات فيزيائية وكيميائية، تهدف إلى زيادة تسويق المواد الخام وفقا لاستخداماتها النهائية.

وهكذا فإن كل هذه العوامل، أي التعقيد المتزايد في المدخلات، وأثر العمليات الابتكارية والتكنولوجيات الجديدة، وتطور نطاق العمليات التحويلية وتوسعه، تزيد أكثر فأكثر من صعوبة وضع تمييز واضح بين ما يمكن أن يعتبر صناعة محضة وبين ما يمكن أن يصنف كصناعة زراعية.

وهناك تصنيف تقليدي، ولكنه مفيد للأغراض الإحصائية، وهو التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكل الأنشطة الاقتصادية الذي تعتمده الأمم المتحدة (التصنيف الدولي) حيث يندرج الإنتاج الصناعي – الزراعي في العديد من القطاعات التصنيعية : ٣-١ تصنيع الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ؛ و٣-٢ صناعات المنسوجات والملابس والجلود؛ و٣-٣ تصنيع الأخشاب والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث؛ و٣-٤ تصنيع الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر؛ و٣-٥-٥ تصنيع المنتجات المطاطية. وعلى الرغم من أن هذا الفصل يعنى بكل مجالات الصناعة الزراعية هذه، فإنه يركز في الغالب على مجموعة الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ المهمة.

(١) يستخدم مصطلح «الصناعة الزراعية» أحيانا في هذا الفصل كاختصار ملائم لتعبير «صناعة التجهيز الزراعي»، غير أنه ينبغي ألا يفهم منه بأنه يشمل الصناعات التي تزود الزراعة بالآلات الصناعية والمدخلات والأدوات.

الجدول رقم ٣

نصيب الصناعات الزراعية من إجمالي القيمة المضافة التصنيعية [١] في مجموعات مختارة من البلدان، ١٩٨٠ و ١٩٩٤[٢]

مجموعات البلدان	الأغذية والمشروبات والتبغ		المنسوجات والملابس والجلود والأحذية		المنتجات الخشبية والأثاث		الورق والمنتجات الورقية والطباعة		المنتجات المطاطية		جميع الصناعات الزراعية
	(١-٣)		(٢-٣)		(٣-٣)		(٤-٣)		(٥-٥-٣)		(٥-٥-٣,٤-٣,١-٣)
	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٤
البلدان الصناعية	١٣ر٣	١٢ر٦	٨ر٣	٧ر٥	٣ر٦	٣ر١	٧ر٩	٨ر٩	١ر٢	١ر١	٣١ر٤
المجموعة الأوروبية	١١ر٩	١٣ر٥	٨ر٥	٦ر٠	٣ر٧	٣ر٤	٦ر٨	٧ر٦	١ر٣	١ر١	٣١ر٦
اليابان	١١ر٣	٩ر٤	٧ر٢	٤ر٣	٤ر٤	٢ر٣	٨ر٨	٩ر٢	١ر٤	١ر٢	٢٦ر٤
أمريكا الشمالية	١٣ر٧	١١ر٩	٦ر٤	٤ر٨	٢ر٨	٣ر٠	١١ر٤	١١ر٣	١ر٠	١ر١	٣٢ر١
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٢٠ر٨	٢٠ر٥	١٤ر٤	١٣ر٧	٢ر٧	٣ر٢	٢ر٢	١ر٨	١ر٤	١ر١	٤٠ر٣
البلدان النامية	١٨ر٢	١٧ر٧	١٥ر٢	١١ر٤	٢ر٨	٢ر٢	٤ر٣	٤ر٦	١ر٥	١ر٧	٣٧ر٦
البلدان شبه الصناعية [٣]	١٥ر١	١٤ر٥	١٥ر٠	١٠ر٨	٢ر٤	١ر٦	٤ر٥	٥ر٠	١ر٦	١ر٨	٣٣ر٧
البلدان شبه الصناعية – الجيل الثاني [٤]	٢٣ر٥	١٩ر٧	١٦ر٢	١٣ر٠	٣ر٢	٣ر٨	٣ر٣	٣ر٨	٢ر٠	٢ر٢	٤٢ر٥

ملحوظة : التصنيف الدولي يرد بين أقواس.

(١) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠.

(٢) ١٩٩٣ بالنسبة للبلدان النامية.

(٣) البلدان شبه الصناعية : الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، يوغوسلافيا سابقا، هونغ كونغ، الهند، جمهورية كوريا، سنغافورة، مقاطعة تايوان في الصين.

(٤) البلدان شبه الصناعية – الجيل الثاني : المغرب، تونس، شيلي، تركيا، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند.

المصدر : UNIDO. 1997. International Yearbook of Industrial Statistics 1997. Vienna.

الصناعات الزراعية بالأرقام

يبين الجدول رقم ٣ مساهمة الصناعات الزراعية في إجمالي القيمة المضافة للصناعات في مجموعات مختارة من البلدان في ١٩٨٠ و ١٩٩٣ – ١٩٩٤، استنادا إلى التصنيف الدولي الواسع المحدد سابقا. وتشكل هذه الصناعات جزءا كبيرا من النشاط الصناعي الكلي حتى في أكثر الاقتصاديات تقدما. وفي

حين أن الزراعة الأولية في البلدان الصناعية تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الناتج، فإن الصناعات المختلفة المستمدة من التحويل الزراعي شكلت نحو ثلث إجمالي القيمة المضافة التصنيعية في عام ١٩٩٤. بل أن هذا النصيب كان أكبر من ذلك في البلدان النامية (٣٧ر٦ في المائة)، حيث تمثل الصناعة الزراعية في الغالب النشاط الصناعي الأساسي، وتسهم إسهاما رئيسيا في الإنتاج، وعائدات التصدير، والعمالة. غير أن نصيب الصناعات الزراعية قد انخفض بما يتراوح بين ٣ و ٤ نقاط مئوية في مجموعتي البلدان النامية والصناعية على حد سواء منذ عام ١٩٨٠، وكان هذا الانخفاض أعلى قليلا في المجموعة الأولى وأدنى قليلا في المجموعة الثانية.

وكانت صناعة الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ تمثل العنصر الرئيسي في الأنشطة الصناعية - الزراعية سواء في البلدان الصناعية أو النامية، حيث بلغت في عام ١٩٩٤ نسبة تقرب من ١٣ في المائة من إجمالي القيمة المضافة التصنيعية في البلدان الصناعية و ١٨ في المائة في البلدان النامية، رغم أن هذه النسبة أخذة في الانخفاض في كلتا المجموعتين.

وفيما يتعلق بتوزيع القيمة المضافة العالمية بحسب مختلف فروع الصناعات الزراعية، فقد زاد نصيب البلدان النامية بشكل ملموس في كل هذه الفروع بحيث قارب نسبة ثلث الاجمالي العالمي في قطاعات التبغ والأحذية والمنسوجات، كما أنه شهد ارتفاعا كبيرا في حالة المشروبات الخفيفة والجلود بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤ (الجدول رقم ٤).

وفيما يتعلق بالبلدان الصناعية سجلت المجموعة الأوروبية تقدما كبيرا في صناعات المنتجات الغذائية، والمشروبات الخفيفة، والتبغ، والجلود، إلا أن ذلك ترافق مع الانخفاض النسبي في معظم الفروع الصناعية - الزراعية الأخرى. وعززت أمريكا الشمالية من هيمنتها السوقية بالنسبة للمنتجات الخشبية والورقية، كما زادت حصتها في الصناعات المطاطية والنسيجية. وعلى النقيض من ذلك، فقد حدثت انخفاضات حادة نسبيا في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، حيث تسببت مشكلات التحول الاقتصادي في إلحاق خسائر باهظة بالنشاط الصناعي - الزراعي. فقد انخفض انتاج كل الفروع الصناعية في هذا الإقليم بما يتراوح بين نحو ثلاث نقاط مئوية فيما يتصل بالأحذية والمنتجات الخشبية والتبغ، وما يصل إلى تسع/ عشر نقاط بالنسبة للأغذية والمشروبات الخفيفة والمنسوجات والجلود.

وترجع الزيادة الكلية في انتاج البلدان النامية الى سرعة توسع صناعاتها بالمقارنة مع معدلات البلدان الصناعية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ (الجدول رقم ٥). فقد تفوقت معدلات نمو جميع فروع النشاط الصناعي في هذه البلدان على معدلات الاقتصاديات الصناعية وتلك التي تمر بمرحلة التحول، خلال الثمانينات ومرة أخرى خلال ١٩٩٠ - ١٩٩٤. وعلى وجه الخصوص

الجدول رقم ٤

توزيع القيمة المضافة العالمية [١] بحسب فروع الصناعات الزراعية، ١٩٨٠ و ١٩٩٤[٢]

الفرع (التصنيف الدولي)	السنة	البلدان الصناعية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة التحول					البلدان النامية		العالم[١]
		المجموع	الاتحاد الأوروبي	اليابان	أمريكا الشمالية	أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	المجموع	البلدان شبه الصناعية	
الأغذية (٣-١-١/٢)	١٩٨٠	٨٥ر٥	٢٨ر٠	١٤ر٨	٢٢ر٣	١٦ر٣	١٤ر٥	٧ر٤	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٨٢ر٠	٣٢ر٣	١٣ر٧	٢٤ر٧	٦ر٩	١٨ر٠	٩ر٠	١٠٠ر٠
المشروبات الخفيفة (٣-١-٣)	١٩٨٠	٧٩ر٣	٣٢ر٦	١٠ر٤	١٨ر٦	١٤ر٠	٢٠ر٧	١١ر١	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٧٣ر٢	٣٦ر٣	٨ر٨	١٩ر٢	٤ر٨	٢٦ر٨	١٣ر٦	١٠٠ر٠
التبغ (٣-١-٤)	١٩٨٠	٧٣ر٧	٣٣ر٧	٣ر٢	٢٩ر٣	٥ر٨	٢٦ر٣	١٢ر٢	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٦٦ر٨	٣٥ر٩	٢ر٨	٢٣ر٤	٢ر٨	٣٣ر٢	١٤ر٧	١٠٠ر٠
المنسوجات (٣-٢-١)	١٩٨٠	٧٨ر١	٢٩ر٣	١٤ر٤	١٤ر٠	١٧ر٩	٢١ر٩	١٣ر٢	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٧١ر٣	٢٩ر٧	١١ر٤	١٩ر٠	٨ر٨	٢٨ر٧	١٦ر٥	١٠٠ر٠
الملابس (٣-٢-٢)	١٩٨٠	٨١ر٥	٣٤ر٢	١١ر١	٢١ر٧	١١ر٦	١٨ر٥	١٠ر٩	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٧٦ر٠	٢٩ر٣	١٠ر٣	٢٥ر٩	٧ر٤	٢٤ر٠	١٢ر٦	١٠٠ر٠
الجلود (٣-٢-٣)	١٩٨٠	٧٦ر٧	٣٤ر٦	٩ر٩	١٢ر٠	١٨ر٩	٢٣ر٣	١٥ر٣	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٧٢ر٢	٣٩ر١	١٠ر٤	١١ر٥	٩ر١	٢٧ر٨	١٨ر١	١٠٠ر٠
الأحذية (٣-٢-٤)	١٩٨٠	٧٤ر١	٤٢ر١	٤ر٤	١٣ر١	١١ر٧	٢٥ر٩	١٧ر٦	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٦٩ر٣	٤١ر٨	٦ر٤	٨ر٥	٩ر٢	٣٠ر٧	٢٠ر٠	١٠٠ر٠
المنتجات الخشبية (٣-٣-١)	١٩٨٠	٨٩ر٦	٣٣ر٥	٢٢ر١	١٩ر٤	٧ر٦	١٠ر٤	٤ر٩	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٨٧ر٨	٣٤ر٤	١٤ر٧	٢٧ر٥	٤ر٣	١٢ر٢	٤ر٠	١٠٠ر٠
الورق (٣-٤-١)	١٩٨٠	٩٠ر٤	٣٣ر١	١٢ر٧	٣٥ر٠	٦ر١	٩ر٦	٦ر٣	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٨٨ر٣	٣٣ر٥	١٣ر٤	٣٦ر٥	١ر٥	١١ر٧	٧ر٧	١٠٠ر٠
المطاط (٣-٥-٥)	١٩٨٠	٨٤ر٩	٣٦ر٣	١٧ر٢	١٧ر٦	١١ر٣	١٥ر١	١٠ر١	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٧٨ر٢	٣١ر٧	١٦ر٢	٢٤ر٣	٣ر٧	٢١ر٨	١٤ر٢	١٠٠ر٠
جميع الصناعات (٣-١٠-٣-٩)	١٩٨٠	٨٧ر١	٣٥ر٧	١٤ر٢	٢٣ر٩	٩ر٥	١٢ر٩	٨ر٢	١٠٠ر٠
	١٩٩٤	٨٣ر٥	٣٣ر٠	١٧ر١	٢٥ر٩	٤ر٢	١٦ر٥	٩ر٨	١٠٠ر٠

(١) باستثناء الصين التي لم تتوافر عنها البيانات.

(٢) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠.

المصدر : UNIDO. 1997. International Yearbook of Industrial Statistics 1997. Vienna.

الجدول رقم ٥

الزيادة السنوية للقيمة المضافة في الصناعات الزراعية بحسب مجموعات البلدان، ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٠-١٩٩٤(١)

الفرع (التصنيف الدولي)	البلدان الصناعية		أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة		البلدان النامية	
	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤
الأغذية (٣-١-١/٢)	١ر٨	١ر٤	١ر٧	٠٠	٢ر٦	٣ر٤
المشروبات الخفيفة (٣-١-٣)	١ر٨	١ر٢	-١ر٧	٠٠	٢ر٦	٤ر٩
التبغ (٣-١-٤)	٠ر٠	-١ر٤	٠ر٤	٠٠	١ر٨	٢ر١
المنسوجات (٣-٢-١)	٠ر٢	-١ر٥	١ر١	٠٠	٢ر٢	٠ر٨
الملابس (٣-٢-٢)	-٠ر٦	-٢ر٣	١ر٧	٠٠	٢ر٤	-١ر٧
الجلود (٣-٢-٣)	-١ر٤	-١ر٤	٠ر٠	٠٠	٠ر٧	-٣ر٦
الأحذية (٣-٢-٤)	-١ر٣	-٣ر٥	٢ر٤	٠٠	-٠ر٤	-٢ر٤
المنتجات الخشبية (٣-٣-١)	١ر٦	-٠ر١	٢ر١	٠٠	٢ر١	٠٠
الورق (٣-٤-١)	٣ر٤	١ر٨	١ر٢	٠٠	٤ر٣	٤ر٥
المطاط (٣-٥-٥)	٢ر٦	-٠ر٣	١ر٤	٠٠	٤ر٩	٣ر٩
مجموع القيمة المضافة التصنيعية	٢ر٨	-٠ر٤	٢ر٥	-١ر١٠	٤ر٤	٣ر٥

(١) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠.

المصدر: UNIDO, 1997, International Yearbook of Industrial Statistics 1997, Vienna.

اتسم قطاعا المطاط والورق بالنشاط طيلة الفترة، وكذلك قطاع المشروبات الخفيفة لاسيما في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤.

وتمثل صناعات الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ مجتمعة أهم عنصر من عناصر الأنشطة الصناعية - الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنها تساهم بجزء كبير في انتاجها الاقتصادي الكلي. ففي البلدان النامية يساهم تصنيع الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ بنحو ٣ إلى ٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، علما بأن نصيب هذه الصناعات في مختلف الأقاليم قد شهد تقاربا ملحوظا على مدى العقود الماضية (الشكل رقم ١٣).

غير أن تجربة إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تختلف عن تجربة الأقاليم الأخرى. ففي حين كان الوزن الاقتصادي لهذا القطاع الفرعي كبيرا على مدى التاريخ في هذا الإقليم، فانه نحا إلى فقدان أهميته النسبية منذ أواسط الثمانينات، على نقيض ما حدث

في الأقاليم الأخرى حيث تزايدت تلك الأهمية. ومن أبرز الظواهر ذلك التزايد المطرد الذى شهده اقليم آسيا والمحيط الهادي خلال معظم السبعينات والثمانينات، وهو اتجاه تواصل أيضا في التسعينات.

وعلى الصعيد العالمي تهيمن البلدان المتقدمة على صناعات الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ، حيث وصل نصيبها فى عام ١٩٩٤ الى نحو ٨٠ في المائة من القيمة المضافة العالمية في القطاع الفرعي، علما بأن حصة أوروبا الغربية وشمال أمريكا معا وصلت إلى زهاء ٦٠ في المائة (الشكل رقم ١٤).

وفي البلدان النامية، حظى إقليمي آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحصة الأسد من إجمالي انتاج القطاع الفرعي، إذ بلغت حصة كل منهما نسبة ٤٥ في المائة من إنتاج البلدان النامية (الشكل رقم ١٥). وفي حين انخفض نصيب اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بدرجة كبيرة في الثمانينات، بعد أن كان يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة في السبعينات، فقد زادت حصة إقليم آسيا والمحيط الهادي بسرعة خلال الفترة ذاتها. أما الوضع النسبي لإقليم أفريقيا جنوب الصحراء، فقد عانى من تدهور حاد. فبعد أن بلغ نصيب هذا الإقليم من إنتاج البلدان النامية ذروته عام ١٩٨٣، انكمش باطراد حتى غدا أقل من نصيب الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وتوفر القيمة المضافة في الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ، المعبر عنها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، مؤشرا عريضا لأهمية التصنيع بالمقارنة مع الزراعة الأولية (الشكل رقم ١٦). وكما يتبين من الشكل كان التصنيع يمثل عنصرا هاما في الإنتاج الغذائي الزراعي الكلي في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهو ما يشير إلى التطور الكبير نسبيا للسلسلة الغذائية بأكملها في ذلك الإقليم. ومع ذلك بدأ التصنيع يفقد أهميته إزاء إجمالي الناتج المحلي الزراعي الكلي منذ أوائل الثمانينات في الإقليم المذكور. أما بالنسبة للأقاليم النامية الأخرى فقد ازدادت أهمية التصنيع بالمقارنة مع الإنتاج الزراعي الأولي، ولاسيما في إقليم آسيا والمحيط الهادي.

الشكل رقم ١٣

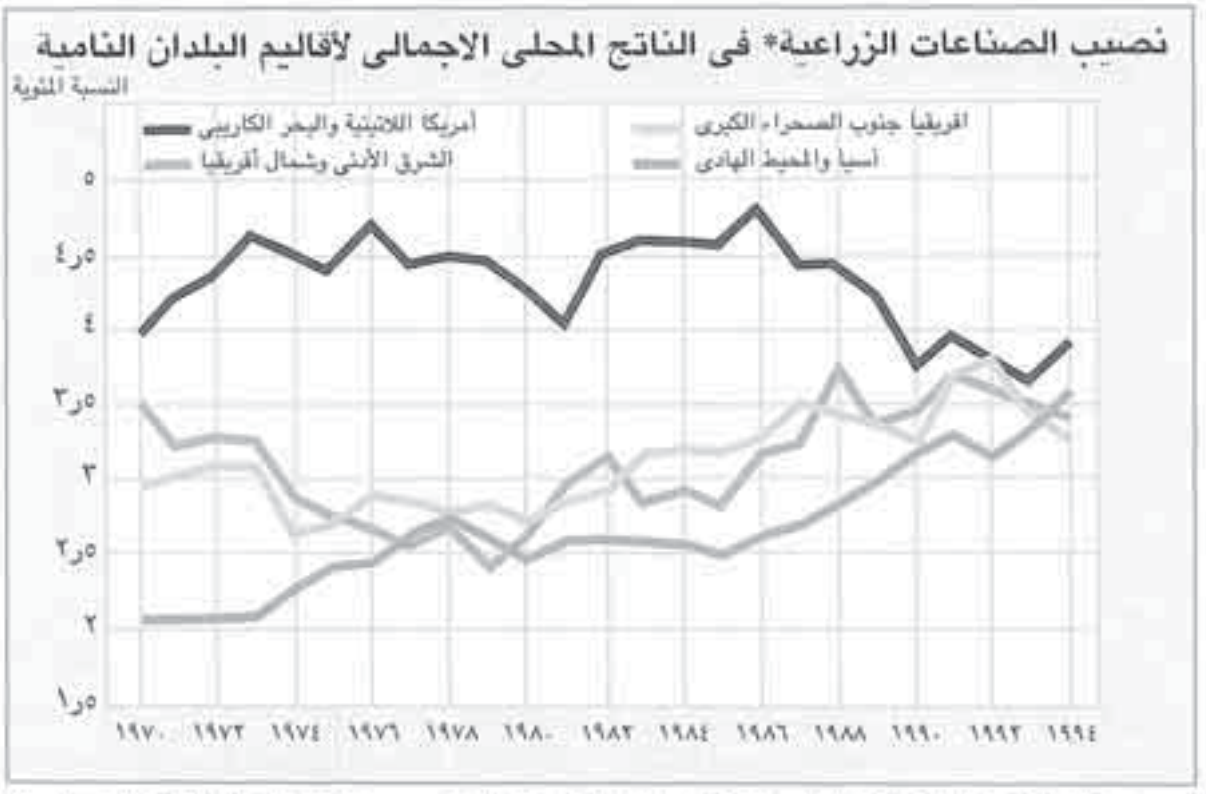

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

*القيمة المضافة للأغذية والمشروبات والتبغ

الشكل رقم ١٤

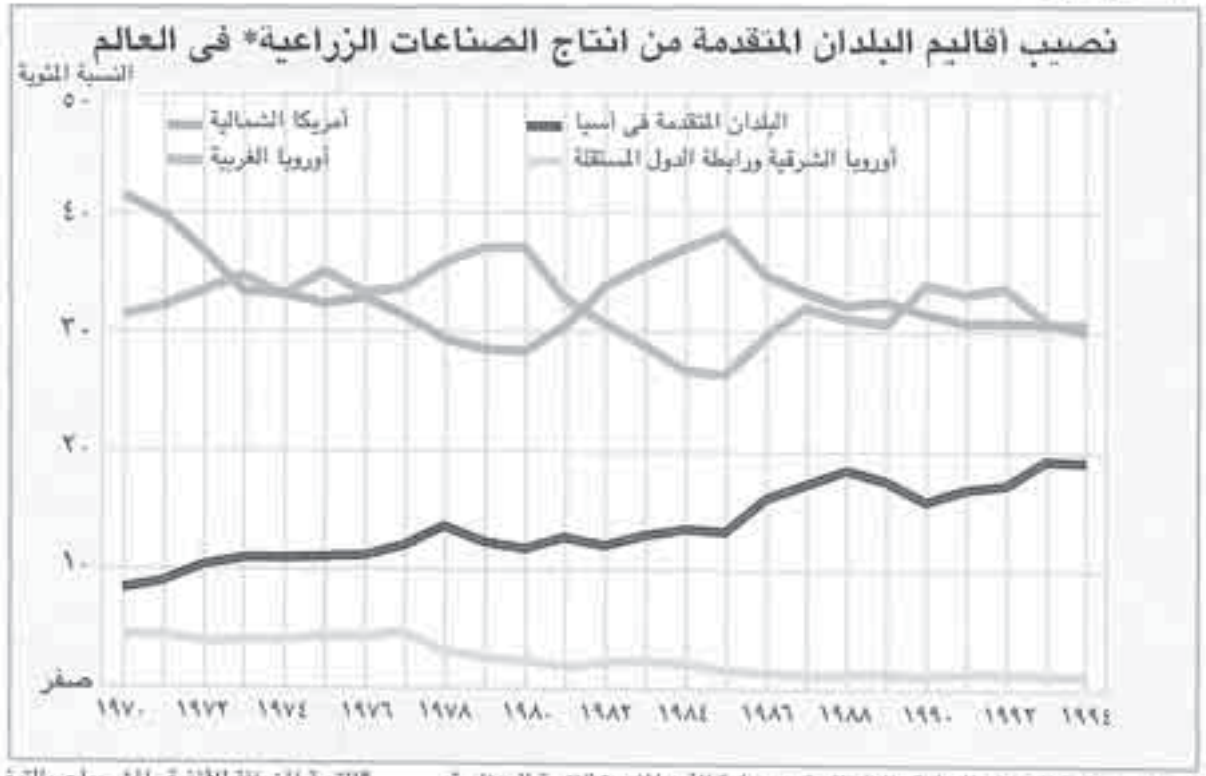

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

*القيمة المضافة للأغذية والمشروبات والتبغ

الشكل رقم ١٥

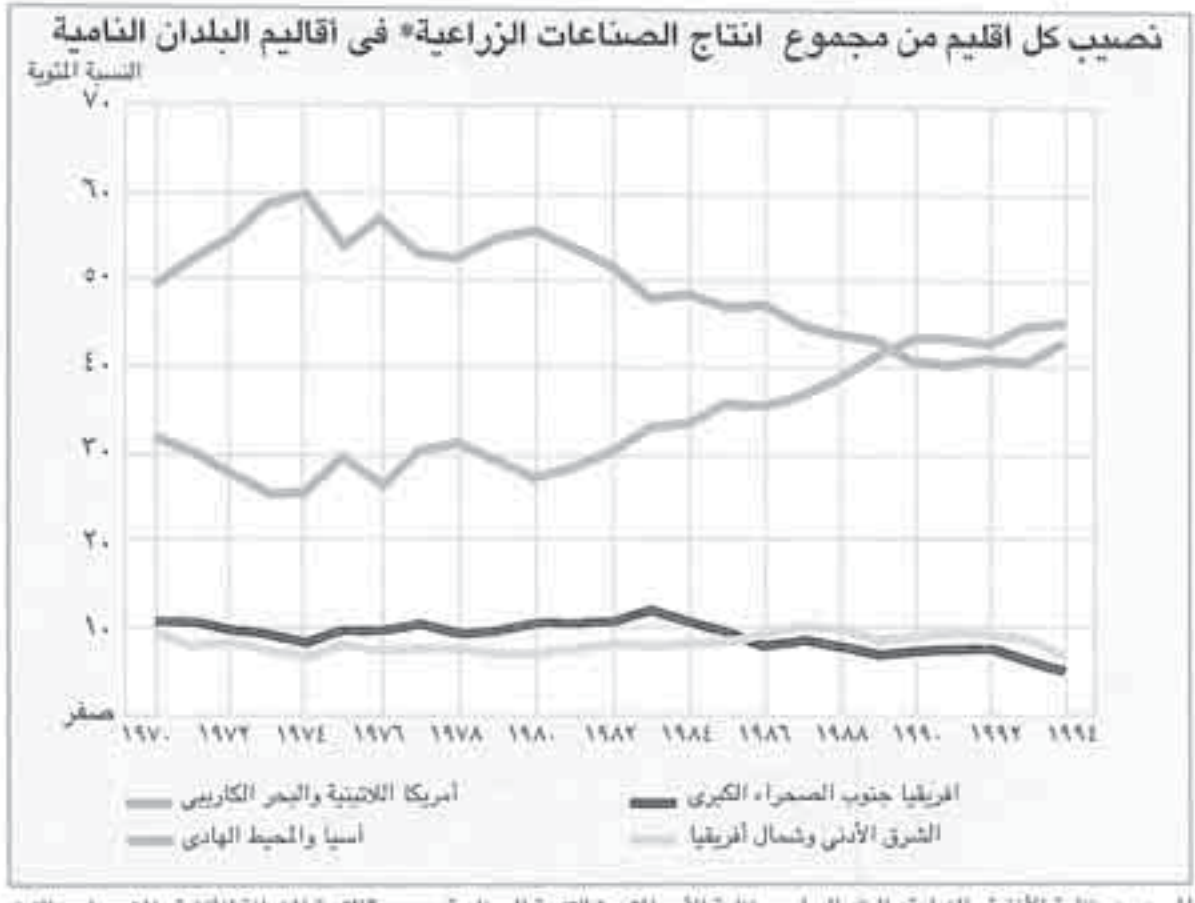

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية *القيمة المضافة للأغذية والمشروبات والتبغ

الشكل رقم ١٦

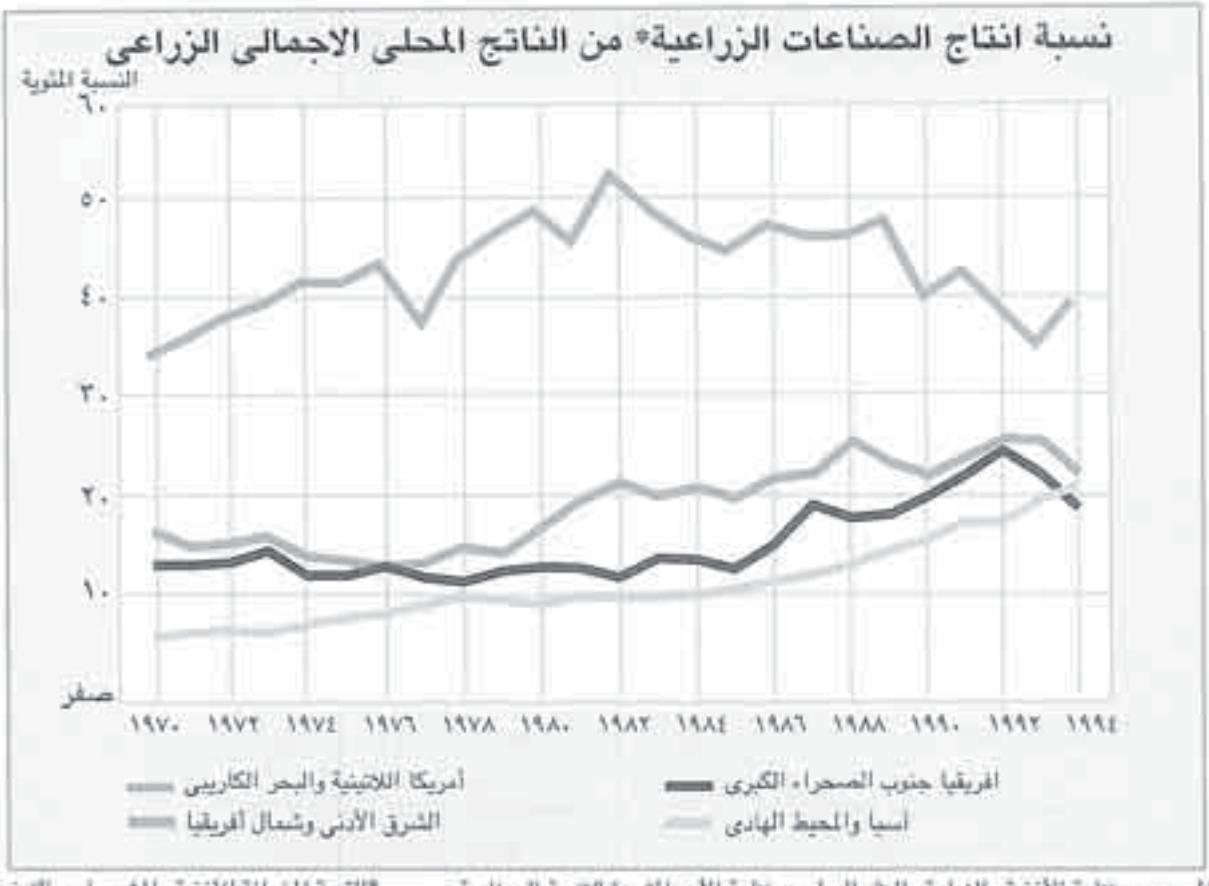

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

*القيمة المضافة للأغذية والمشروبات والتبغ

الدور الإنمائي للصناعات الزراعية

كشفت الدراسات النظرية والتجريبية للتحولات الهيكلية، التي ترافق عملية التنمية، عن وجود عدد من الأنماط الثابتة. وأبرز هذه الأنماط ذلك الانخفاض العام في الوزن النسبي للقطاع الزراعي إزاء القطاعات غير الزراعية مع تزايد الدخل الفردي. ويلاحظ هذا الانخفاض النسبي كهبوط في حصة الزراعة في القيمة المضافة، والعمالة، والتجارة، والاستهلاك الفردي. ويترافق ذلك مع هبوط نصيب الإنتاج الزراعي الأولي في قيمة المنتج النهائي، وزيادة موازية في القيمة المضافة للصناعة الزراعية.

ومن هذه الملاحظات انبثق الرأى الشائع القائل بأن التنمية تشمل بالضرورة تحويلا للموارد عن قطاع الزراعة، وأن ذلك يتزامن مع التنمية الصناعية. على أن المناقشات الدائرة حول التنمية أخذت في الفترة الأخيرة تتركز بصورة متزايدة على موضوع أهم من ذلك بكثير، وهو ما إذا كان بمقدور القطاع الزراعي أن يسهم الإسهام الأمثل في العملية الشاملة للنمو الاقتصادي، وسبل تحقيق ذلك. ويمكن طرح هذا السؤال من زاوية حجم القطاع الزراعي ذاته وسير عمله، ومن زاوية روابطه ببقية قطاعات الاقتصاد. وبصورة أكثر تحديدا فإنه يمكن القول ان تنمية الصناعة الزراعية، في تلك البلدان التي تتمتع بالمزايا النسبية في هذا القطاع، قد تسهم في تحقيق التوازن المناسب بين الزراعة والصناعة.

وتوفر نظرية الروابط (٢)، التي يطرحها هيرشمان، أساسا منطقيا دقيقا للتأكيد على دور الصناعة الزراعية خلال عملية التنمية. وتشير هذه النظرية إلى أن السبيل الإنمائي الأمثل يكمن في انتقاء تلك الأنشطة التي يؤدي التقدم فيها إلى توليد تقدم في مجالات أخرى. وهكذا فإن النشاط الذي يتضمن درجة عالية من الاعتماد المتبادل، والمقاس بنسبة الانتاج المباع للصناعات الأخرى أو المشترى منها، يمكن أن يوفر حافزا قويا للنمو الاقتصادي. وفي حين أن مسألة الروابط ستناقش ببعض الاستفاضة أدناه، فإن من الممكن الآن الإدلاء بملاحظة عامة، وهي أن الصناعة الزراعية يمكن أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في التعجيل بوتيرة الأنشطة الاقتصادية، نظرا لما تتسم به من درجة عالية من الاعتماد المتبادل مع الأنشطة الأمامية والخلفية.

إمكانيات الصناعات الزراعية في البلدان النامية

ترتبط إمكانيات التنمية الصناعية الزراعية في البلدان النامية عموما بالوفرة النسبية للمواد الخام الزراعية ورخص تكاليف اليد العاملة. وبالفعل فإن

(٢) A.O. Hirschman. 1958. *The strategy of economic development.* New Haven, USA, Yale University Press.

الاطار رقم ١١

إنتاجية اليد العاملة وهيكل التكاليف في الصناعة الزراعية

تتباين حصة العامل من القيمة المضافة تباينا كبيرا، سواء بين البلدان أو بين الفروع المختلفة للصناعة الزراعية. ويوضح الجدول التالي (العمود الأول) حصة العامل من القيمة المضافة في أنشطة تصنيع الأغذية في بلدان مختارة، حيث تتراوح هذه الحصة بين مستوى عال قدره ١٠٢٣٠٠ دولار في الولايات المتحدة، ومستوى منخفض يبلغ ١٧٠٠ دولار في الهند، من بين البلدان التي تناولها الجدول. كما أن الفوارق بين

مؤشرات مختارة لصناعات الأغذية[1] في بلدان مختلفة، ١٩٩١-١٩٩٣

البلدان	القيمة المضافة للعامل (بالاف الدولارات)	أجر العامل (بالاف الدولارات)	النسبة المئوية من الانتاج		
			المواد والمرافق (٪)	اليد العاملة (٪)	الفائض التشغيلي (٪)
البلدان الصناعية					
الولايات المتحدة	١٠٢ر٣	٢٤ر٠	٦١ر٨	٨ر٩	٢٩ر٣
المانيا	٨٧ر٣	٢٧ر٨	٦٦ر٢	١٠ر٨	٢٣ر٠
اليابان	٨٣ر٣	٢٦ر٧	٦٠ر٧	١٢ر٦	٢٦ر٧
إيطاليا	٦٦ر١	٠٠	٧٩ر٥	١٢ر٤	٨ر١
فرنسا	٦٣ر٨	٠٠	٦٩ر٥	١٥ر٣	١١ر٤
المملكة المتحدة	٥٦ر٠	٢٠ر٩	٦٤ر٨	١٣ر٢	٢٢ر٠
الاتحاد الروسي	٨ر٤	١ر٩	٦٢ر٩	٨ر٣	٢٨ر٨
البلدان النامية					
جمهورية كوريا	٥٠ر١	١٠ر٧	٦٠ر٠	٨ر٦	٣١ر٤
سنغافورة	٣٧ر٥	١٤ر٦	٦٨ر٢	١٢ر٤	١٩ر٤
شيلي	٢٥ر٧	٥ر١	٦٢ر١	٧ر٦	٣٠ر٣
هونغ كونغ	٢٣ر٦	١١ر٤	٦٦ر٣	١٦ر٣	١٧ر٤
ماليزيا	١٥ر٢	٣ر٦	٨٤ر٥	٣ر٧	١١ر٨
تايلند	١٢ر٣	٢ر٠	٧٢ر٨	٤ر٥	٢٢ر٧
غانا	٦ر٩	١ر٤	٦٥ر٠	٧ر٤	٢٧ر٧
إندونيسيا	٦ر١	٠ر٦	٦٤ر٨	٣ر٧	٣١ر٥
الصين	٣ر٨	٣ر٥	٧١ر٠	٣ر٥	١٢ر٥
كينيا	٢ر٨	٠ر٧	٩٣ر١	١ر٦	٥ر٣
الهند	١ر٧	٠ر٧	٨٩ر٧	٤ر٢	٦ر١

(١) التصنيف الدولي ٣-١-١/١-٢

المصدر: UNIDO. 1996. International Yearbook of Industrial Statistics 1996. Vienna.

البلدان شبه الصناعية (مثل جمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ) والبلدان ذات الدخل المنخفض (مثل الصين وكينيا والهند) كبيرة أيضا، أكثر من ١٠ : ١، وهذا يرجع بالتأكيد الى اختلاف التكنولوجيات المستخدمة والمهارات الإدارية والتشغيلية. كما يبين الجدول (العمود الثاني) أن مستويات الأجور ترتفع، كما هو متوقع، مع ارتفاع الإنتاجية، اذ يتراوح الأجر السنوي للعامل في صناعة المنتجات الغذائية من نقطة دنيا قدرها ٦٠٠ دولار في إندونيسيا إلى نقطة عليا تبلغ ٨٠٠ ٢٧ دولار في ألمانيا. ويتلقى عمال صناعة الأغذية في سنغافورة أجورا تزيد بمقدار عشرين ضعفا في المتوسط عما يتلقاه العاملون في كينيا والهند.

وفيما يتعلق بهيكل التكاليف، فإن تكاليف المواد الخام والمرافق (الماء والطاقة) تشكل نسبة تزيد كثيرا على نصف التكاليف الإجمالية لإنتاج قطاع تصنيع الأغذية (العمود الثالث). وفي معظم البلدان تمثل تكاليف هذه المدخلات نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من قيمة الإنتاج الإجمالي. وتنحو هذه النسبة إلى الانخفاض مع ارتفاع الإنتاجية. وقد بلغت هذه التكاليف أعلى مستويات لها في كل من كينيا والهند، حيث مثلت تكلفة المواد الخام والمرافق نسبة ١ر٩٣ في المائة و ٧ر٨٧ في المائة على التوالي من قيمة الانتاج في عام ١٩٩٣. أما تكاليف اليد العاملة، المعبر عنها كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للانتاج، فإنها تنقلب ضمن مدى ضيق نسبيا، وتتجه هذه النسبة إلى الارتفاع في البلدان الصناعية بالمقارنة بالبلدان النامية. ويغطي الفائض التشغيلي (العمود الخامس) العائدات التي تعود على رأس المال ورجال الأعمال على شكل مدفوعات فوائد، وأرباح، وإيرادات. ولا يستخلص من البيانات أي نمط واضح المعالم. وعلى ما يبدو يعتمد الفائض التشغيلي على ظروف الأسواق ودرجة المنافسة السائدة في كل بلد، أكثر من اعتماده على طبيعة التكنولوجيا المستخدمة.

الصناعات الأكثر ملاءمة في مثل هذه الظروف هي الصناعات المتسمة بالاستخدام الكثيف نسبيا للمواد الأولية الوفيرة والأيدي العاملة غير الماهرة والاستخدام الأقل كثافة لرؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة الشحيحة.

والواقع ان العديد من الصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية تتصف بتلك السمات التي تجعل منها مناسبة على وجه خاص للظروف القائمة في الكثير من البلدان النامية. وحيثما تشكل المواد الخام نسبة كبيرة من التكاليف الإجمالية، فإن إتاحتها الفورية وبتكلفة معقولة تؤدي في الغالب إلى التعويض عن مثالب، مثل الافتقار إلى البنية الأساسية أو العمال المهرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتمتع المصانع الصغيرة بالكفاءة الاقتصادية، في العديد من الصناعات الزراعية، وهو ما يعتبر عاملا مهما آخر في البلدان النامية، التي تتسم أسواقها المحلية بالمحدودية بسبب ضعف القوة الشرائية وصغر حجم تلك الأسواق ذاتها في كثير من الأحيان.

وتتصف العوامل، التي تحدد بالفعل الموقع الاقتصادي الأمثل للصناعة الزراعية، بالتعقيد. وبصورة عامة يعتبر النقل من بين العوامل الرئيسية في ذلك. ويؤدي التصنيع إلى انخفاض وزن معظم المنتجات الزراعية وحجمها، ولذلك فإن بالمستطاع نقلها بتكلفة أرخص بعد تجهيزها. كما أن هذه المنتجات قد تكون سريعة التلف، ولذا فإن من الأيسر نقلها كسلعة مجهزة. ويتأثر الوضع كذلك بإمدادات اليد العاملة وتوافر الطاقة والبنية الأساسية الأخرى، إلا أن من المجدى اقتصاديا في الغالب تصنيع هذه المنتجات في المنطقة المنتجة للمواد الخام. وعلى هذا فإن هذه الصناعات يمكن أن تسهم في التخفيف من البطالة الريفية الجزئية المتفشية في البلدان النامية.

على أن هناك بعض الاستثناءات، فبالنسبة لمعظم الحبوب يكون شحن المواد الخام سائبة أيسر بالفعل في الكثير من الأحيان، في حين أن العديد من منتجات المخابز تتسم بسرعة التلف، مما يتطلب أن يكون موقع الإنتاج قريبا من السوق. ومن بين الاستثناءات أيضا البذور الزيتية (فيما عدا سريعة التلف منها مثل الزيتون وثمار النخيل) حيث يمكن نقلها بصورة مماثلة بسهولة وبتكلفة زهيدة كمادة خام أو كزيوت أو كسب أو مساحيق، ولهذا فإن هناك درجة عالية من حرية الاختيار الفنية فيما يتعلق بموقع التجهيز. وينطبق ذلك أيضا على المراحل اللاحقة من تصنيع بعض السلع. وعلى سبيل المثال، فإنه في حين أن القطن الخام يفقد بعض وزنه في عملية الحلج ولذلك فإن هذه العملية تنفذ في موقع الإنتاج، فإن خيوط الغزل والمنسوجات والملابس يمكن أن تنقل جميعا أيضا بدرجة مماثلة من اليسر ورخص التكاليف.

وحينما تتوافر درجة عالية من حرية الاختيار الفنى للموقع، فإن الصناعات تنحو في كثير من الأحيان إلى انتقاء مواقع قريبة من الأسواق حيث تتوافر الإمدادات الكفوءة من الأيدي العاملة، والبنية الأساسية الجيدة، بالاضافة الى انخفاض تكاليف التوزيع في مراكز

الأسواق الضخمة. وفي حالة الإنتاج الموجه للتصدير، كثيراً ما يؤدي هذا العامل إلى تحبيذ اختيار موقع التصنيع في البلد المستورد. ويتعزز هذا الاتجاه بفعل عوامل أخرى، من بينها الحاجة إلى مواد خام إضافية ومواد ملحقة (ولاسيما الكيماويات)، التي قد لا تتاح بيسر في البلد المنتج للمواد الخام؛ والمرونة الواسعة في تقرير نوع التصنيع وفقا للاستخدام النهائي المزمع للمنتج؛ والانتظام الكبير في الإمدادات وضمان استمرار العمليات عندما تأتي المواد الخام من عدة أرجاء مختلفة من العالم. ومع ذلك فان النهوض بالبنية الأساسية وتحفيز كفاءة الأيدي العاملة في البلدان النامية وتطوير أسواقها المحلية، تؤدي الى زيادة إمكانية توسيع عمليات التصنيع في البلدان المنتجة للمواد الخام. وبالإضافة إلى ذلك سيؤدي تحرير التجارة العالمية الى اتاحة الفرصة لعدد متزايد من البلدان النامية للاستفادة من انخفاض تكاليف الأيدي العاملة وزيادة صادراتها من المنتجات الصناعية الزراعية.

ويبدو ان هناك جانبا مهما آخر بالنسبة لموقع الصناعات الزراعية وهو مدى ملاءمته لاقتصاديات الحجم الكبير. وحينما تتاح وفورات ضخمة من هذا النوع (كما في إنتاج الإطارات المطاطية، واللب، والورق) فإن من الضروري بالطبع أن تتوافر أسواق ضخمة. وفي مثل هذه الحالات فإن حجم السوق اللازم للإنتاج الاقتصادي قد يتجاوز كثيرا حجم السوق المحلي في كل بلد نامي على حدة، وهو سوق محدود النطاق ليس فقط بسبب انخفاض دخل الفرد بل أيضا ضآلة عدد السكان في كثير من الأحيان. ومع أن بالإمكان خفض التكاليف الإنتاجية الوسيطة في معظم الصناعات الزراعية من خلال زيادة حجم المصانع، فإنه يتعين عدم المبالغة في أهمية اقتصاديات الحجم الكبير. فانخفاض تكلفة الإنتاج في مصنع كبير لا ينجم فحسب عن توزيع التكاليف الرأسمالية والعامة الأخرى فحسب، بل أيضا، وفي كثير من الأحيان، عن قلة الاحتياجات من اليد العاملة لوحدة الانتاج الكبير، وهو جانب أقل أهمية بالنسبة للبلدان النامية حيث تنخفض تكاليف الأيدي العاملة.

الطابع الخاص للصناعة الزراعية

يعتبر التصنيع حلقة واحدة فحسب من سلسلة متواصلة تربط بين إنتاج المواد الخام والاستهلاك النهائي. ويكمن الطابع الخاص للصناعة الزراعية، بالمقارنة مع القطاعات الصناعية الفرعية الأخرى عموما، في الطبيعة البيولوجية للمادة الخام. فالمواد الخام المستخدمة في الصناعة الزراعية تتسم بالموسمية وبتنوع الإنتاج إضافة إلى سرعة التلف. وتفرض هذه العوامل مطالب خاصة على تنظيم النشاط الصناعي-الزراعي وعلى قطاع الزراعة المنتج للمدخلات، كما وتعزز الحاجة إلى تكامل وثيق بين إنتاج المواد الخام وتجهيزها.

ولا يمكن التحكم، بقدر كبير من الدقة، بالإنتاج المحصولي والحيواني، إذ

أنه ينحو إلى التفاوت بشدة من عام إلى آخر بفعل عوامل الطقس أو الآفات والأمراض. ومع ذلك، يمكن إلى حد ما، التخفيف من هذه التقلبات بإتباع تدابير مثل تحسين استخدام موارد التربة والمياه ومكافحة الآفات والأمراض. وبشكل عام فإن من مصلحة مصانع التجهيز ضمان ممارسة هذه التدابير وتشجيع المنتجين على إتباعها، نظرا إلى حاجتها إلى إمدادات منتظمة قدر الإمكان من المواد الخام.

كذلك فإن انتاج معظم المحاصيل يكون في موسم معين. ولذلك فقد يكون من المفيد لمصانع التجهيز، ولاسيما العاملة منها في التعليب والتجميد، أن تشجع القيام في منطقة معينة بإنتاج طائفة مناسبة من المحاصيل والأصناف التي تبلغ مرحلة النضج في مواسم مختلفة، وذلك لمواصلة تشغيل مرافق التجهيز لأطول فترة ممكنة. كما أن طبيعة العديد من المنتجات المحصولية والحيوانية واتسامها بسرعة التلف، يتطلبان إقامة صلة وثيقة بين المنتج والقائمين على عملية التصنيع، إلى جانب التخطيط المسبق للحد من الخسائر قدر المستطاع. على أن أقوى الوسائل ينبع من إمكانية التحكم بنوعية المواد الخام. ويمكن تحسين النوعية من خلال اختيار البذور، واستخدام الأسمدة، ومكافحة الأعشاب الضارة والآفات والأمراض، والتصنيف، والتنظيف. ولا يهتم المشرفون على التصنيع بتجانس نوعية الامدادات من المواد الخام فحسب، بل أن لهم أيضا في بعض الحالات احتياجات معينة للغاية. فهناك أصناف محددة لبعض المحاصيل (مثل محاصيل الطماطم والتفاح والكمثرى المستخدمة في التعليب) التي تزرع منذ أمد بعيد لاستخدامها في عمليات التصنيع، إلا أن الاحتياجات لمثل هذه الأصناف تتزايد مع توصل التكنولوجيا الغذائية الى عمليات أكثر تطورا. ويحتاج الأمر في غالب الأحيان الى عوامل معينة مثل الشكل، والحجم، والقوام، واللون، والنكهة، والرائحة، ودرجة الحموضة، واللزوجة، والنضج، والوزن النوعي، والمواد الصلبة الذوابة، والمواد الصلبة الكلية، والمحتوى الفيتاميني.

وفي العادة فإن مبادرة إدخال مثل هذه الأصناف والممارسات تجيء عادة من شركات التصنيع. ونتيجة لذلك فإن إنتاج وتصنيع المواد الخام بالنسبة لبعض السلع، ولاسيما الفاكهة والخضر الموجهة للتعليب والتجميد، يكتسبان بصورة متزايدة في البلدان المتقدمة سمة «التكامل الرأسي»، وذلك عبر صيغ مختلفة من الزراعة التعاقدية. وفي البلدان النامية يستند إنتاج المزارع الضخمة لمحاصيل مثل السكر، والبن، والشاي، والسيزال، والمطاط ، إلى التكامل الرأسي لإنتاج المواد الخام وتجهيزها.

تأثيرات الروابط

تعد القدرة على توليد الطلب على منتجات الصناعات الأخرى من أهم سمات أي صناعة، من زاوية الاستراتيجية

الانمائية. وتعرف هذه الظاهرة باسم «الرابطة». ويمكن لصناعة ما أن تشجع الاستثمار في المراحل اللاحقة من الإنتاج عبر «الرابطة الأمامية» وفي المراحل السابقة من الإنتاج من خلال «الرابطة الخلفية».

ويمكن أن يؤدي إنشاء بعض صناعات التجهيز الأولي، عبر الرابطة الأمامية، إلى ظهور عدد من الصناعات الأكثر تقدما. فالصناعات الحرجية مهمة على وجه الخصوص كقاعدة يستند إليها إنشاء صناعات أخرى بهذه الطريقة. فقد أسفر إنتاج الورق والألواح عن ظهور عدد ضخم من الصناعات التحويلية، مثل صناعة الأكياس الورقية، والقرطاسية، والصناديق والعلب الكرتونية، والأوعية الخشبية، والأثاث، وطائفة واسعة من المنتجات الخشبية. وثمة أمثلة عديدة أخرى. فالمنتجات مثل الزيوت النباتية والمطاط تستخدم في مجموعة واسعة من الأنشطة التصنيعية. كما ان إعداد الجلود الصغيرة والكبيرة يحتاج الى عمليات الدباغة، كما انه أدى الى ظهور صناعة الأحذية والسلع الجلدية الأخرى.

ومن ناحية أخرى تخلف تنمية الصناعات الزراعية العديد من التأثيرات المفيدة للزراعة ذاتها. وأبرز التأثيرات المباشرة بالطبع ما توفره من تحفيز لزيادة الإنتاج الزراعي عبر توسيع الأسواق. وفي الحقيقة فإن إنشاء مرافق التجهيز يشكل في غالب الأحيان خطوة أولى أساسية لتحفيز طلب المستهلكين على المنتجات المصنعة ولتوفير إمدادات كافية من المواد الخام على حد سواء. كما أن توفير مرافق النقل والطاقة، وغيرها من مرافق البنية الأساسية اللازمة للصناعات الزراعية، يعود بالنفع على الإنتاج الزراعي. ويوفر تطوير هذه الصناعات وغيرها بيئة ملائمة للتقدم التقني ولتقبل الأفكار الجديدة في قطاع الزراعة ذاته.

وتعد قدرة الصناعات الزراعية على توليد الطلب والعمالة في الصناعات الأخرى هامة أيضا، بفضل إمكانياتها المتزايدة على تنشيط الروابط الجانبية، أي الروابط المستمدة من استخدام المنتجات الثانوية أو النفايات الناجمة عن النشاط الصناعي الأساسي. فعلى سبيل المثال، يمكن ان تستخدم صناعات الأعلاف الحيوانية الكثير من المنتجات الثانوية للصناعة الزراعية مثل شرش الألبان، وكسب البذور الزيتية، والدم، ومساحيق العظام، ومخلفات الذبائح. كما أن الكثير من الصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية تولد نفايات يمكن استخدامها كوقود، أو لب ورق، أو أسمدة. وتسير أنشطة إعادة استخدام المخلفات جنبا الى جنب مع الزراعة البيولوجية، وذلك استجابة للفكرة الداعية إلى تحقيق الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في إطار سياق صناعي كفوء.

ومن بين التأثيرات التي لا تحظى بالاهتمام في بعض الأحيان، تلك الزيادة الضخمة في فرص العمالة، التي قد تنجم عن إنشاء صناعة تستخدم المواد الخام. فحتى لو كانت العملية الصناعية ذاتها تتسم بالكثافة الرأسمالية، فإن قدرا كبيرا من العمالة يمكن أن يتولد من

توفير قاعدة المواد الخام. وأخيرا فإن الصناعات الزراعية تخلق طلبا على طائفة واسعة من الآلات، والمعدات، ومواد التعبئة، والسلع الوسيطة المستخدمة في عملية التصنيع ذاتها.

دور الصناعات الزراعية في عملية التنمية

هناك جوانب متعددة لدور الصناعات الزراعية كقطاع من قطاعات الاقتصاد، كما أن هذا الدور يتحول في مسار التنمية. ففي المراحل الأولى من النمو ينحو التجهيز الصناعي للمنتجات الزراعية إلى الاقتصار على بضعة محاصيل مخصصة للتصدير، بينما تستهلك غالبية المنتجات الزراعية بعد إخضاعها لعملية تصنيع بسيطة تنفذ كليا ضمن قطاع الزراعة. وفي المرحلة الأولى من عمليات التصنيع تسود العمليات الأولية، مثل ضرب الأرز وطحن الحبوب أو عصر الزيوت، وتعليب الأسماك. كما أن من أمثلة هذه المرحلة اقتصاد المزارع الكبيرة، حيث تظهر الصناعة الزراعية والزراعة الأولية كنشاط متكامل رأسيا، بينما تسيطر صناعات التجهيز «اللاحقة» على القاعدة الزراعية، عبر نظام للإنتاج يستند في الغالب إلى أشكال من حرمان الأجراء وصغار المزارعين من حقوقهم.

ويمكن أن تكون الحالات الأخرى من الأنشطة الزراعية الصناعية، التي تبدو أكثر تنوعا، والتي تعتمد على الفاكهة والخضر أو المنتجات الحيوانية، من النشاطات الأولية من حيث تنظيم الصناعة، وانخفاض درجة القيمة المضافة المحققة، والافتقار إلى الروابط مع كلتا الصناعتين الكيماوية والميكانيكية ومع خدمات التسويق والخدمات المالية. وهذه هي الحال، مثلا، بالنسبة لمصر، إذ على الرغم من زيادة إنتاج الخضر والفاكهة، والصناعة التحويلية المصاحبة، فإن الزراعة الأولية ماتزال مصدر نحو ٩٠ في المائة من مشتريات الصناعة من السلع الوسيطة، ولم تنشأ سلسلة طويلة من الروابط إلا للمنتجات الحيوانية. وبالمثل فإن حصة كبيرة من منتجات المواد الخام الزراعية في مجموع المشتريات الوسيطة تمثل معظم الإنتاج الصناعي – الزراعي للمشروبات الخفيفة الاستوائية والمنتجات الأخرى المستندة إلى محاصيل المزارع الضخمة، وكذلك الخضر والفاكهة والتبغ والثروة الحيوانية في المرحلة الأولى من تطور الصناعة المحلية.

وحتى في حالة الروابط الخلفية المحدودة خارج قطاع الزراعة، يمكن أن يكون تصنيع الأغذية في المراحل الأولى من التنمية عنصرا مكملا مباشرا هاما للزراعة كمصدر للعمالة الموسمية. ويتطلب ذلك القليل من الاستثمارات، ويتيح فرصا وافرة لزيادة القيمة المضافة باستخدام الموارد غير المستغلة على النحو الكافي، ولتحسين الدخول ومستويات التغذية. وتنشأ الصناعات المنزلية بأشكالها المختلفة في كل المناطق تقريبا التي تتنوع فيها الزراعة تنوعا كافيا، وثمة أفق لتوسيع نطاق وتوقيت الإنتاج وذلك لأسباب تغذوية وللحماية من

الظروف غير المستقرة في آن معا. وهكذا فإن فرص العمالة غير الزراعية التي توفرها أنشطة تصنيع الأغذية تشكل الأداة الأولى في الامتداد الزمني لسوق العمل، ومن ثم عاملا مهما لتجميع رأس المال في المناطق الريفية.

وتوفر المغرب مثالا على مرحلة متقدمة على طريق تنمية الصناعة الزراعية، تتسم ببعض الأنشطة الصناعية «اللاحقة» شديدة التعقيد، وحيث تظل العمالة غير الزراعية تمثل محرك النمو الأساسي للصناعة. ففي المغرب أدى وجود صناعة جيدة التطور لحفظ عصير الطماطم، وعصائر الفاكهة، والفواكه المعلبة الأخرى الى قيام روابط فنية مع القطاعات غير الزراعية للحصول على المدخلات (الكيماويات، الزجاج، الألمنيوم، الورق) وعلى الخدمات (خدمات التسويق). ووفقا للتقديرات فإن صناعة الأغذية في المغرب تبتاع فحسب نحو ٧٠ في المائة من احتياجاتها من المواد الخام من قطاع الزراعة، بينما يحتوى المنتج النهائي، الذي يباع للمستهلك ويصدر بكميات متزايدة، على نسبة تزيد على ٤٥ في المائة من المنتجات غير الزراعية.

ويمكن مشاهدة مرحلة أكثر تقدما لتنمية الصناعة الزراعية كمنتج للأغذية والمشروبات الخفيفة في عدد من البلدان ذات الدخل المتوسط مثل تركيا، والأرجنتين، وشيلي. وتتسم هذه المرحلة بالتنمية الكاملة لسلسلة الروابط الأمامية مع دمج العديد من خدمات التسويق وغيرها في المنتج النهائي، وتفوق ابتكارات المنتج على ابتكارات التجهيز لتوفير مزية تنافسية ومصادر نمو للشركات في الأسواق. وتنحو حلقة الربط بسلسلة التسويق إلى أن تكون راسخة، مع وجود صلات تنظيمية ومالية على حد سواء بين المنتجين ومنافذ البيع بالتجزئة. وتتسم وتيرة طرح المنتجات الجديدة بالارتفاع الشديد، وهي تؤكد أهمية ابتكارات المنتج في هذه المرحلة من الدورة الصناعية.

وأخيراً فإنه بالنسبة للمناطق مرتفعة الدخل، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ماتزال مرحلة النضج في الصناعة الغذائية تتسم بالنشاط كما يبدو. وفي حين أن الروابط الخلفية والأمامية لا تتجاوز كثيرا ما تم تحقيقه على يد شركات المرحلة الثالثة في البلدان ذات الدخل المتوسط، فإن إنتاج الآلات المتخصصة وابتكارات التصنيع، تؤدى الى ظهور سلسلة منفصلة من الروابط. وبفضل ما تتمتع به شركات إنتاج الأغذية فى البلدان مرتفعة الدخل من حجم وقيادة سوقية ودرجة من التدويل فإنها في الغالب تكون الوسيلة في إرساء القاعدة لتكنولوجيات الأغذية المصنعة. وتتراوح المجالات المعنية من التخطيط ومراقبة جودة المنتجات الزراعية والمواد الخام الأخرى إلى تصميم الآلات وصناعتها، وتحديد مواصفات الدورة الإنتاجية ورصدها، وتوفير الخدمات المتخصصة من مالية وغيرها.

وهكذا فإن القدرة التضاعفية للصناعات الزراعية على امتداد الاقتصاد، ومن خلال تأثيرات الروابط، تشكل على ما يبدو عاملا مهما من

عوامل النمو فى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وهناك سبب آخر لما تتسم به الصناعات الزراعية من فعالية في تنشيط طلب القطاعات السابقة واللاحقة وهو موقع الأغذية في السلسلة الاستهلاكية. وهكذا فإنه، حتى مع المستوى المنخفض نسبيا من التعقيد والروابط الخلفية والأمامية المحدودة، يمكن ان تظل الصناعات الزراعية فعالة على وجه الخصوص في تحويل الطلب العالمي المتصاعد إلى انتاج متزايد. ويرجع ذلك إلى أنه في المراحل الإنمائية المبكرة يوجه جزء كبير من الإنفاق الخاص نحو انتاج الحبوب والأغذية الأساسية الأخرى، ثم يتحول فيما بعد، ومع تقدم التنمية، نحو الفاكهة والخضر والمنتجات الغذائية الأخرى التي تتسم مرونتها الدخلية [٣] بالارتفاع نسبيا. وفي المراحل اللاحقة من التنمية، يكفل التكامل الكبير للقطاعات الإنتاجية قدرة الإنتاج الغذائي على تنشيط بقية الاقتصاد، رغم أن الاستهلاك مازال يساهم بدرجة كبيرة في مضاعف الصناعة، من خلال تنوع ونمو المنتجات ذات المرونة الدخلية العالية.

ومن بين السمات المهمة للصناعة الزراعية أنها تشكل مصدراً رئيسياً للعمالة والدخل، ومن ثم فإنها تتيح امكانية الوصول إلى الأغذية والضروريات الأخرى لمجموعات واسعة من السكان. وعلى هذا فإنها تعتبر عناصر أساسية في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

وفي العادة توفر الصناعات الزراعية (الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ) فرص العمل لنحو ١٠ في المائة من مجموع الأيدي العاملة المستخدمة في التصنيع في البلدان المتقدمة، ونحو ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في البلدان النامية (الجدول رقم ٦). وتوجد أعلى النسب في أفريقيا، ويرجع ذلك الى ضعف تطور قطاعات التصنيع الأخرى والدور الرائد للصناعة الزراعية، وكذلك في بلدان أمريكا اللاتينية المدرجة في العينة وإن كان ذلك بدرجة أقل. ويبين الجدول رقم ٦ أيضا نسبة أجور ومرتبات العاملين فى الصناعة الزراعية من مجموع أجور العاملين فى التصنيع. وبمقارنة النصيبين يبدو أن عائدات الصناعة الزراعية في البلدان المتقدمة تقل عموماً عن عائدات الأنشطة التصنيعية الأخرى. أما بالنسبة للبلدان النامية فإن الأنماط كانت غير واضحة، الا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن وضع أجور العاملين فى الصناعة الزراعية جيد بالمقارنة مع أجور معظم الأنشطة الصناعية الأخرى، باستثناء الأنشطة المعقدة التي تتطلب عموماً المزيد من المهارات والتدريب (مثل صناعة الطائرات، ومحركات السيارات، وانتاج المعادن، وصناعة الاسمنت والكيماويات).

ويعد التفاوت فى الانتاجية بين انتاج المواد الخام من ناحية، حيث المكاسب هائلة فى كثير من الأحيان، والصناعات الزراعية من ناحية أخرى، من العوامل

---

(٣) تشير المرونة الدخلية للطلب الى مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتحولات فى دخول المستهلكين. وكذا فكلما ارتفعت المرونة الدخلية، كلما اشتد الطلب على السلعة مع زيادة دخول المستهلكين.

الجدول رقم ٦

نسبة اليد العاملة فى الصناعات الزراعية[١] من مجموع العاملين في مجال التصنيع ، ونسبة أجور ومرتبات العاملين فى الصناعات الزراعية من مجموع الأجور في مجال التصنيع في بلدان مختارة ، ١٩٩٢

البلدان	نسبة العاملين في الصناعات الزراعية من مجموع العاملين في التصنيع	نسبة أجور العاملين في الصناعات الزراعية من مجموع الأجور في التصنيع
	(النسبة المئوية)	
المتقدمة		
الولايات المتحدة	٩ر١	٧ر٨
فنلندا	١٣ر٠	١٢ر٨
ألمانيا	٧ر٢	٥ر٩
كندا	١٣ر٦	١٢ر٦
السويد	٩ر٨	٨ر٨
في مرحلة التحول		
بلغاريا	١١ر٧	١٣ر٤
كرواتيا	١٥ر٣	١٦ر٧
قرغيزستان	١٢ر٥	١٠ر٨
الاتحاد الروسي[٢]	١١ر٢	١٩ر٦
ليتوانيا[٣]	١٨ر٧	٢٣ر٧
المجر[٣]	٢٠ر١	٢١ر٥
النامية		
افريقيا		
الكاميرون	٣٥ر٩	٣٨ر٦
كينيا	٣٢ر٤	٢٨ر٤
بوتسوانا	٢٦ر١	٣٦ر٩
السنغال	٥٩ر٣	٥٥ر٦
زمبابوي	١٧ر٧	٢٤ر٤
اسيا والمحيط الهادي		
الهند	٢٢ر٨	١٢ر٠
إندونيسيا	٢٠ر٢	١٤ر٥
جمهورية كوريا	٧ر٢	٦ر٢
ماليزيا	٨ر٤	٨ر٦
الفلبين	٢٠ر٩	٢٢ر٦
سري لانكا	٢٠ر٥	٢٠ر٣
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		
الأرجنتين[٢]	٢٧ر٦	٢٥ر٢
البرازيل	٣٣ر٠	١٢ر٥
كولومبيا	٢٢ر١	٢٢ر٧
إكوادور	٣٦ر١	٣٣ر٢
المكسيك	٢٠ر٩	١٧ر٦
بيرو	٢٣ر٥	٢٥ر٥

(١) الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ. (٢) البيانات تشير إلى عام ١٩٩٣. (٣) البيانات تشير إلى عام ١٩٩٤.

المصدر : UNIDO. 1997. Handbook of Industrial Statistics 1997. Vienna.

التى تقلل من أهمية نشاطات التجهيز الزراعى كمصدر لفرص العمل والدخل. وعلى الرغم من أن المقارنات قد تكون مضللة لدى اجرائها فيما بين عناصر القطاع (فعلى العكس من المواد الخام، قد تكون مكاسب الحجم الكبير فى انتاج الصناعات الزراعية قليلة من حيث وحدة المدخلات، الا أنها تتعرض لتغييرات ملموسة فى النوعية) فان التقدم السريع فى انتاجية اليد العاملة على مستوى المزرعة يشير الى أن القدرة على توفير فرص العمل والاحتفاظ بها هى أقل مما هى عليه فى الصناعات الزراعية. وعلاوة على ذلك، فان نسبة التكاليف الناشئة عن المنتجات الأولية فى مجموع التصنيع تكون، فى كثير من الأحيان، منخفضة بحيث أصبحت لاتشكل أهمية كبيرة لشركة الأغذية. ومع مضي عملية التنمية والنمو الاقتصادي قدماً، يجب تقييم الدور الحيوي للصناعات الزراعية في إطار التعقيد المتزايد لنظم الأغذية والنظم الأخرى المستندة إلى الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. ويترافق هذا التعقيد المتصاعد مع تحول في الأوزان النسبية للقيمة المضافة والعمالة المتولدة في مختلف المراحل ضمن تلك النظم. ويسهم نمو إنتاجية اليد العاملة، الذي يتسم عادة بسرعة أكبر في الزراعة منه في قطاعات الاقتصاد الأخرى، في تحرير اليد العاملة ومن ثم إتاحتها للقطاعات الأخرى، وفي انخفاض قيمة الناتج الأولي للزراعة في قيمة السلع المصنعة النهائية. ويلاحظ ذلك على وجه الخصوص في المنتجات الغذائية؛ ففي حين أن نصيب الأغذية في متوسط إنفاق المستهلك يصل إلى ٢٠ في المائة في اقتصاديات الدخل المرتفع و ٤٠ إلى ٦٠ في المائة فى بلدان الدخل المتوسط والمنخفض، فإن نصيب القيمة المضافة للزراعة في إجمالي الناتج المحلى يقل عن ذلك بمرات عديدة. ويرجع السبب في الجانب الأعظم من هذه الفجوة إلى قطاعات التجهيز الزراعي وكذلك قطاعي التجارة والتوزيع. كما أن قدرة أنشطة التجهيز الزراعي المحلية على اقتناص هذه الفرصة الاقتصادية والإسهام في تقدم القطاع الزراعي، ولاسيما من حيث النوعية، تبشر بآفاق واعدة فى البلدان النامية. وتؤكد ذلك أيضا الأهمية المتواصلة للزراعة من خلال دورها كأساس للتنويع الاقتصادي على المستويين القطري والمحلي، حيث أن الكثير من عمليات التجهيز الزراعي تجري ويمكن تطويرها على المستوى المحلي، وهو ما يسهم بالتالي في إضفاء اللامركزية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

الصناعات الزراعية والبيئة

على الرغم مما تقدمه الصناعات الزراعية من اسهامات مهمة في التنمية الشاملة والزراعية، فإنها قد تسفر عن آثار بيئية جانبية ضارة. اذ يمكن أن تؤدى الصناعة الزراعية شأنها شأن الصناعات الأخرى، إذا ما تركت دون ضوابط، إلى تلوث البيئة أو إلى مخاطر بيئية بطرق مختلفة تشمل : تصريف

الاطار رقم ١٢

استخلاص المنافع من الملوثات : حالة شرش اللبن

يعد شرش اللبن، وهو السائل المتخلف عن تصنيع الجبن والكازيين، من أكبر مستودعات البروتينات الغذائية التي لم تستغل بعد في الاستهلاك البشري. وهكذا فإن جانباً ضخماً من مجموع إمدادات شرش اللبن مايزال يضيع هباء. وكان عادة ينظر إلى الشرش كعنصر غير ذى قيمة أو ذي فائدة طفيفة في أفضل الأحوال وذي تكلفة باهظة للتخلص منه في أسوأ الأحوال. وكانت أكثر الممارسات شيوعاً إزاء الشرش هي التخلص منه ببساطة في المجاري المائية وهو حل بالغ الضرر بيئيا. فتشير التقديرات الى أن مصنع الجبن ينتج ٢٥٠ ٠٠٠ لتر من الشرش يومياً أى ما يكفى لتلويث كمية من المياه تعادل ما تلوثه مدينة يبلغ عدد سكانها ٥٠ ٠٠٠ نسمة. الا ان هناك ممارسة أقل ضرراً وهى تغذية العجول أو الخنازير بالشرش كمادة مكملة لأعلافها المعتادة. ومع انتعاش صناعة الجبن غدا من الواضح أن هذه الحلول التقليدية غير كافية لمعالجة مشكلة تصريف الشرش. وقد وضعت قواعد لمكافحة التلوث وطبقت تدريجياً في البلدان التي ينتج فيها الشرش بوفرة، مما أجبر مصانع الأجبان على معالجة الشرش أو إقامة شبكات للصرف الصحى خاصة بها، وهو ما يعني عائداً سلبياً للوحدة الإنتاجية. وبما أن الخيار الأول هو أهون الشرّين فقد زادت الصناعة من جهودها لتطوير مرافقها القائمة، ولاسيما مرافق التجفيف، والسعي لإيجاد استخدامات جديدة للشرش. وتوصل القائمون بعمليات التصنيع الى ان إنتاج مسحوق شرش الألبان واستخدامه في الأعلاف أساسا هو أفضل حل اقتصادي، وقد توسع هذا النمط في الصناعة بدرجة كبيرة على مدى العقود الماضية. وفي الوقت ذاته بدأ الشرش في الدخول إلى الاستهلاك الغذائي كأحد عناصر طائفة واسعة من المنتجات، ولاسيما المشروبات الخفيفة (أصلاً مشروب رفيلا السويسرى)، المتميزة بطعم الفاكهة وذات المحتوى العالى من البروتين، بل وحتى «شامبانيا شرش اللبن» والمشروبات الخفيفة التى تنتج على نطاق تجاري في بعض بلدان أوروبا الشرقية.

وعلى الرغم من أن عمليات التخلص من الشرش فى شبكات الصرف الصحى مازال تشكل مشكلة خطيرة في بعض البلدان، فإن هذه الممارسة قد تم الحد منها بشكل كبير، ولاسيما في البلدان الصناعية، بفضل تشديد إجراءات مكافحة التلوث، كما أسهمت هذه الإجراءات أيضا في تكثيف البحوث لاكتشاف استخدامات بديلة للشرش، وهو ما يشكل مثالاً على الكيفية التي يمكن بها لعمليات التشجيع واللوائح ان تدفع الصناعات ذاتها إلى استخلاص الأرباح من المخلفات الملوّثة.

النفايات العضوية أو الخطرة في إمدادات المياه؛ وإطلاق سحب الغبار أو الغازات التي تؤثر على جودة الهواء وتسفر عن إنتاج مواد سامة؛ واستخدام آلات خطرة قد تعرض سلامة العمال وصحتهم للخطر. وتتباين خطورة مشكلات التلوث الناجمة عن النشاط الصناعي – الزراعي تبايناً كبيراً، ويبدو أن أنشطة تحويل الأغذية تحتاج الى نسبة قليلة من الطاقة، كما ان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التى تطلقها والمخلفات المعدنية التى تتسبب فيها ضئيلة بالمقارنة مع معظم الأنشطة الصناعية الأخرى. وفي الحقيقة فإن الصناعات الزراعية، مثل مصانع السكر، يمكن أن تصبح ليس فقط صناعة تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الطاقة، من خلال تحويل مخلفات الكتلة الحيوية الى طاقة، بل أيضا منتجة ضخمة للكهرباء التي تغذي الشبكة القطرية، ومن ثم فإنها تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وثمة أخطار بسيطة نسبياً للتلوث في المراحل الأولية للحفظ والتحويل، غير أن هذه الأخطار يمكن أن تزيد مع ارتفاع مستوى التحويل الفيزيائي والكيميائي، ولاسيما في الصناعات التي تستخدم معدات وتكنولوجيات قديمة (تتسبب التكنولوجيات الجديدة في معدلات أقل من التلوث بالمقارنة مع التكنولوجيات القديمة من حيث النفايات والانبعاثات لكل وحدة من وحدات الانتاج). وقد يكون حجم الصناعة عاملاً مهماً في هذا المجال، لكنه ليس بالعامل الحاسم بحد ذاته. وفي الواقع فإن الصناعات الزراعية المركزية الضخمة قد تكون مصادر مهمة للتلوث المنتظم، غير أن الصناعات الصغيرة يمكن أن تولد مواد ملوثة متناثرة ذات أثر تراكمي في إقليم جغرافي محدد، حيث أن الصناعات الصغيرة، ولاسيما في بلدان الدخل المنخفض، تفتقر إلى الموارد المالية لاستخدام تكنولوجيات حديثة ونظيفة. وقد تكون الأضرار والمخاطر الناجمة عن التلوث الصناعي – الزراعي أشد خطورة وأبرز للعيان، لأن تلك الصناعات تتركز في المناطق الحضرية وضواحيها. وأخيراً فإن وجود النفايات الصناعية – الزراعية والتلوث يعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشريعات والتدابير التنظيمية المتخذة لحماية البيئة. وبمقدور قواعد مكافحة التلوث أن تسهم إسهاماً كبيراً، لا في التخفيف من إطلاق المخلفات الملوثة فحسب، بل وفي استخدام هذه المخلفات بطريقة مجزية (انظر الإطار رقم ١٢). على أن العديد من البلدان يفتقر إلى اطار السياسات الذي يعالج على نحو كاف عامل البيئة، فضلا عن الهياكل المؤسسية والقانونية والرصدية الكفيلة بتنفيذ تدابير مكافحة التلوث بصورة فعالة.

الظروف المتغيرة أمام الصناعات الزراعية

نظم الدعم والتجارة بالسلع الزراعية وأنماط انتاج الصناعات الزراعية

تعتبر السياسات الغذائية والزراعية القطرية والسياسات التجارية الدولية عاملاً رئيسياً في تحديد التقسيم الدولي للعمل والتوزيع الجغرافي للإنتاج الزراعي والصناعي - الزراعي. وتعد الدراسات التى أجريت عن توقعات الأسواق المحلية والدولية بشأن المنتجات الغذائية والزراعية عنصراً أساسياً في القرارات التى تتعلق بمجموعة السياسات التي تتيح للمنتجين والقائمين بعمليات التصنيع اكتساب القدرة التنافسية واغتنام الفرص السوقية.

وتتسم السياسات التى تؤثر على أسعار المدخلات والانتاج بأهمية حاسمة بالنسبة للمنتجين والقائمين على التصنيع والمستهلكين. ولذلك ستحظى السياسات المتصلة بفرض الضرائب، ومنح الإعانات، وتقديم الدعم المباشر للأسعار، وتحديد التعريفات، باهتمام كبير فى الأجلين القريب والبعيد على حد سواء.

ويواجه واضعو السياسات محاولات لدفعهم الى توفير الحوافز أو منح مبدأ المعاملة التفضيلية للصناعات الموفرة للمدخلات، أو للمنتجين أو القائمين بعمليات التصنيع أو المستهلكين النهائيين للأغذية. وتأخذ تدخلات السياسات أشكالا مختلفة تشمل : منح الامتيازات الضرائبية لمنتجي المدخلات والمنتجات، ودعم أسعار المدخلات أو الأغذية، ودعما عالى المستوى نسبيا للأسعار التى تقدم للمنتجين، والتعريفات الحمائية أو غيرها من حواجز التجارة الدولية. ويجب التمعن بدقة في مسألة استدامة مثل هذه السياسات قبل اعتمادها، إذ أن التاريخ حافل بأمثلة العواقب الوخيمة المرتبطة بالإلغاء المفاجئ لمثل هذه التدابير التفضيلية.

ومن المهم أن تكون السياسات المطبقة على جميع مستويات الإنتاج الغذائي ونظم التصنيع متناسقة، وأن تسعى لتحقيق الهدف ذاته. وسواء جاءت تدخلات السياسات في شكل ضرائب، أو إعانات، أو دعم، أو تعريفات، فإنها يجب أن تولّد فوائد صافية للمجتمع. وبعبارة أخرى فإن الخسارة في الإيرادات المالية الناجمة عن خفض الضرائب يجب أن تعوض عنها، بل وتتجاوزها، الزيادة التى تتحقق في الوظائف والفوائد المرتبطة بالصناعة؛ وينبغي أن تعوض المكاسب التي يحصل عليها المتلقون المباشرون وغير المباشرين للاعانة تكلفة تلك الإعانة بل وتتجاوزها؛ وينبغي أن تكفل الأسعار العالية نسبياً تحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج والتوسع في الصناعة المعنية وزيادة فرص العمل والدخل؛ كما أن الإعانة المقدمة إلى المستهلكين النهائيين يجب أن تسفر عن فوائد صافية فى التغذية والإنتاجية.

ومن بين الجوانب الهامة لسياسات الحماية الزراعية تلك المتمثلة في أن التعريفات الجمركية المفروضة على

المنتجات الزراعية المصنعة تزيد عموماً عن تلك المفروضة على السلع الأولية. ويشار غالباً إلى الفارق بين التعريفات المفروضة على سلعة مصنعة وتلك المفروضة على السلعة الأولية النظيرة باسم التعريفات الجمركية التصاعدية. ولقد حددت البلدان النامية منذ سنوات عديدة التعريفات التصاعدية على أنها من القضايا الرئيسية التي تتعلق بالوصول إلى الأسواق وعقبة مهمة في وجه جهودها الرامية إلى إنشاء صناعات تجهيزية.

غير أن معظم الدراسات التجريبية المعنية بهذه الظاهرة قد استنفدت أغراضها. وتحلل دراسة أخيرة أعدتها المنظمة[٤] تأثير جولة أوروغواي بشأن التعريفات التصاعدية على المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة. وتبين الدراسة أن تصعيد التعريفات التصاعدية قد انخفض نتيجة لجولة أوروغواي، وهو ما خلق بعض الفرص أمام البلدان النامية لتنويع صادراتها بحيث تشمل السلع المصنعة عالية القيمة. وقد خلصت الدراسة الى أنه مازالت هناك مستويات عالية من التصعيد رغم تنفيذ الامتيازات التي نصت عليها جولة أوروغواي.

وفي العديد من البلدان النامية، فرضت على الزراعة، منذ عهود الاستعمار وحتى أوائل الثمانينات على الأقل، ضرائب مباشرة أو غير مباشرة من خلال مجموعة من التدابير، التي تشمل البيع الإلزامي بأسعار دون أسعار السوق، وفرض الضرائب على المدخلات، وتقديم الإعانات للمصنعين، وتطبيق معدلات للصرف مفرطة القيمة. غير أن هذه الظاهرة تمثل أوضاعا متنوعة. ففي قطاع المشروبات الخفيفة الاستوائية، والزيوت، والكحول، والتبغ نجد أن القطاع الزراعي تفرض عليه الضرائب أو تدفع له أسعار بخسة، في حين تقدم الاعانات الضخمة لقطاع الصناعات الزراعية. وتأخذ هذه الصناعات شكل شركات شبه حكومية (كما في أفريقيا) أو شركات متعددة الجنسيات (كما في أمريكا الوسطى وآسيا)، أو شركات تحتكرها قلة (مثل ما هو الحال في كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية).

ومن جهة أخرى تأخر تحديث قطاع الصناعات الغذائية، بل وتوقف أيضا، في أغلب الأحيان، بسبب فرض الضرائب الزراعية وتقديم الإعانات الاستهلاكية التي هي من سمات السياسات الغذائية التقليدية في البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص تعتمد نظم توزيع الأغذية على التوفير الالزامي للامدادات وعلى دعم الواردات، مما يؤدي الى خفض الامدادات من الانتاج المحلي وخفض أسعار المنتجات الغذائية المصنعة. وهكذا فإن حوافز تطوير الصناعات المحلية لطائفة متنوعة من المنتجات الغذائية قد خفضت اصطناعيا، ولاسيما في قطاعات مثل منتجات الألبان، واللحوم المعبأة، ومشتقات القمح. ومن جهة أخرى أدت

---

(٤) FAO. 1997. *The impact of the Uruguay Round on tariff escalation in agricultural products.* ESCP. No. 3. Rome.

السياسات العقابية الموجهة ضد انتاج السلع الغذائية الأساسية، الى انتعاش التصنيع المحلى للفاكهة والخضر في عدة بلدان نامية. وهكذا فإن سياسة «الإهمال عن حسن نية» أو في بعض الحالات، الإعانات المكشوفة لصالح المحاصيل المروية قد شجعت على انتعاش الصناعات الزراعية التى تعتمد على الفاكهة والخضر في بلدان مختلفة مثل المغرب، وتركيا، والمكسيك، وشيلي، وبالمثل، وفي حالة الفاكهة الاستوائية، فإن العديد من المشروعات الصناعية الجديدة قد نجح في إنتاج عصائر الفاكهة، ومحفوظاتها ومنتجاتها نتيجة الربحية العالية نسبيا لهذه المنتجات، والتطورات التكنولوجية في عمليات التصنيع، والحاجة إلى تنويع المنتجات بعيدا عن السكر ومحاصيل المزارع الكبرى الأخرى.

وتعد البرازيل مثالا مهما للتنمية من النمط الأخير حيث زاد إنتاج العصائر من الفواكه الاستوائية بأكثر من ٢٠ ضعفا في السنوات العشر الماضية. وكانت هذه الفواكه، المنتجة في معظمها في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد، تستهلك عادة في أشكالها المجهزة في الأسواق المحلية فحسب، وذلك أساسا لأن التكنولوجيا المتوافرة لم تكن تتيح إنتاج العصائر التى تتميز بالاستقرار الفيزيوكيميائي اللازم للمحافظة على الخصائص المذاقية للمنتجات بمستوى مقبول تجاريا. وقد أمكن التغلب على هذه العقبة التكنولوجية تماما في الثمانينات. ونتيجة لذلك شهدت صناعة الفواكه الاستوائية البرازيلية، بل وإنتاج الفاكهة ذاتها توسعا كبيرا وحصلت على حصة ضخمة من أسواق التصدير وأصبحت تمارس دورا شبه احتكاري بالنسبة لبعض المنتجات (مثل الماراكويا).

وثمة مشكلة خاصة من مشاكل التغير، تتعلق بسياسات أسعار الأغذية وبالصناعة التجهيزية على حد سواء، وهي مسألة انتقال الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة إلى نظام اقتصاد السوق. ففى هذه البلدان كان نظام التسعير يتسم قبل مرحلة الانتقال بتقديم اعانات مفرطة لمنتجي الأغذية وللمستهلكين في آن معا. وفي حين أن ثلثي الأراضي الزراعية تقريبا كان في يد الدولة أو المزارع الجماعية، فإن جميع الصناعات الزراعية فعليا كانت احتكارات تملكها الدولة. ولم تكن هذه الصناعات توجه انتباها يذكر إلى الجودة والى التطوير التكنولوجي، حتى بالنسبة للمنتجات التي كانت من المصادر عالية القيمة للنقد الأجنبي (مثل الكافيار). وقد بدلت عملية الانتقال البيئة الاقتصادية وذلك بإزالة الإعانات الغذائية أو بخفضها كثيرا، وبخصخصة الزراعة والصناعة، وبإزالة القيود المفروضة على الأسواق المحلية. على أنه في غياب برنامج شامل للتحرير الاقتصادي، فقد نشأت اختلالات جديدة. فالمزارعون لا يستفيدون من أسعار التجزئة المرتفعة للأغذية، لأن الصناعات الزراعية تتمتع بحرية استخدام قوى السوق لتحقيق عائدات

احتكارية مناسبة. وفي الوقت ذاته فإن المنتجين المحليين يواجهون منافسة قوية من واردات الأغذية الغربية المصنعة عالية الجودة.

ويفتح الاتجاه الراهن نحو التحرير الاقتصادي، واتجاه السياسات الزراعية نحو اقتصاديات السوق، سلسلة من الآفاق الهامة للمنتجين الزراعيين والصناعيين الزراعيين. وفي إطار اقتصاد كلي دولي يتسم بانخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة في البلدان الصناعية، يجب أن تحظى التجارة الدولية، ولاسيما اجراءات تحرير الأسواق الزراعية، باهتمام كبير. وتبدو آفاق النمو مواتية، ولاسيما بسبب التنوع المتصاعد للاستهلاك الغذائي، والتحول نحو السلع ذات المرونة الدخلية العالية، وتزايد أهمية التسويق والتصنيع. ويمكن أن تسفر هذه الظواهر عن إعادة توزيع واسعة النطاق لمواقع المنتجات الزراعية على أساس خطوط جديدة من المزايا النسبية، بحيث تتبع الآفاق التسويقية الجديدة والإمكانيات التي تكشف عنها التكنولوجيا وتطور الأذواق.

وعلاوة على ذلك شهد العديد من البلدان النامية منذ منتصف الثمانينات وفي أعقاب التحرك العام نحو زيادة التحرر الاقتصادي والاتجاه نحو السوق، ظهور وعي جديد بأهمية الزراعة والقطاعات المتعلقة بها. وفي الكثير من الحالات ترافق هذا الإدراك الجديد مع تغيرات مهمة في السياسات، مثل خصخصة شركات التسويق والتصنيع الحكومية، والإحجام عن إعانة احتكار القلة الخاصة لقطاع السلع. وعلى ما يبدو فإن الأوضاع مهيأة الآن لنمو داخلي للصناعة الغذائية المحلية حيثما كان بالمستطاع الاستفادة من مزية نسبية. على أن من الواجب التأكيد على أن التحيز ضد الأنشطة الصناعية الغذائية – الزراعية المحلية في البلدان النامية مازال مستمرا فى كثير من الحالات، إذ أن السياسات التميزية قد خفت حدتها فقط ولم تختف تماما.

تطور التكنولوجيا وأنماط الاستهلاك الغذائى

من بين العوامل الأخرى التي تحدد مستقبل انتاج الصناعات الزراعية وتسويقه تطور التكنولوجيا وأنماط الاستهلاك الغذائي، وذلك أساسا في البلدان الصناعية حتى الآن. وفي هذا الصدد يمر التطور التكنولوجي في الزراعة بمرحلة انتقالية ذات أهمية كبيرة. فمن جهة، أتاح تطور التقنيات الإنتاجية، التى تعتمد على الابتكارات التقليدية من النمط الكيمياوي والميكانيكي، تحقيق زيادات استثنائية في الغلات وتحسينات واسعة في النوعية، وهو ما يتعلق في المقام الأول بتجانس المنتجات واختفاء العيوب المادية. ومن جهة أخرى، فإن الاتجاهات الأخيرة في البحوث والتكنولوجيا الزراعية تهدف إلى اكتشاف نماذج مختلفة ترتكز في جانبها الأعظم على ابتكارات ذات نمط بيولوجي أو تكنولوجي حيوي، وعلى تكنولوجيات حديثة للتصنيع كذلك.

وهكذا ففي حين أن زيادة الإنتاجية

والمكاسب السعرية، التى حققها تطوير قطاع التصنيع، كانت العناصر السائدة في الزراعة الأولية، وأمكن نقلها بسهولة إلى القطاع الصناعي - الزراعي، فإن عملية تطوير المنتجات بدأت هى كذلك بالفعل. ومع أن ما يسفر عن ذلك من تحسن في الأصناف وفي نوعية المنتجات النهائية لا يسير بالضرورة جنبا إلى جنب مع انخفاض التكاليف، فإن التطوير يعد بزيادة كفاءة الصناعة الزراعية، ويمكن له، عبر زيادة مناظرة في الطلب على المدخلات الزراعية من جانب صناعة التجهيز، أن يسهم في تخفيف الاتجاه نحو انخفاض الأسعار الذي يواجهه المنتجون الأوليون.

ويسير تطور أنماط استهلاك الأغذية فى البلدان الصناعية جنبا الى جنب مع التطور التكنولوجى (أنظر الجدول رقم ٧). وهبط نصيب الحبوب والسكر والجذور والدرنات على المستوى العالمي بين ١٩٦٩-١٩٧١ و١٩٩٠-١٩٩٢، بينما نحت المنتجات الحيوانية والأسماك والزيوت والدهون النباتية إلى الارتفاع. غير أنه كانت هناك تباينات كبيرة في الأنماط بين مجموعات البلدان والأقاليم. ففي البلدان النامية، مثلاً، برزت الزيادة في نصيب المنتجات الحيوانية في أوضح أشكالها في شرق وجنوب غرب آسيا، ثم في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فى حين لم تشهد بلدان الشرق الأدنى وأفريقيا زيادة مماثلة. وكان التفاوت كبيرا بصورة مماثلة بين البلدان المتقدمة والنامية. فبالنسبة للسكر، كمثال، يرجع انخفاض النصيب الكلي إلى هبوط ملحوظ في نصيب البلدان المتقدمة، فى حين زاد نصيب البلدان النامية. ففي البلدان الصناعية هناك نمطان من القوى يحددان أنماط استهلاك الأغذية، ومن العسير التكهن بالآثار النهائية لهما على نوعية الإنتاج وتكوينه وتوزيعه الجغرافي. وأحد هذين النمطين يتمثل في الاهتمام المتزايد بالصحة واللياقة البدنية. ويعتبر ذلك من بين أسباب الانخفاض الملموس في حصة الفرد من استهلاك السكر. وعلى الرغم من أن استهلاك المنتجات الحيوانية قد شهد زيادة كبيرة على مدى العقود الماضية، فإن الأهمية النسبية لتلك المنتجات آخذة بالانخفاض تدريجياً، بينما تتعزز مكانة منتجات أخرى مثل الخضر والفاكهة، التي كان ينظر إليها حتى وقت قريب على أنها أطعمة تكميلية وذات قيمة أدنى نسبياً من المنتجات الحيوانية. ومن المنتظر أن تستمر هذه الاتجاهات في السنوات المقبلة، حسبما يتضح من البلدان الأوروبية (الجدول رقم ٨).

كما أن الأسماك، وغيرها من المنتجات المائية والبحرية، قد أصبحت، بفضل زيادة إمداداتها وتوسعها نتيجة انتعاش تربية الأحياء المائية وغيرها من تقنيات التربية الأخرى، عنصرا مفضلا في الوجبات الغذائية لذوي الدخل المرتفع في البلدان المتقدمة. وثمة جانب آخر لهذا الاتجاه يتمثل في اعادة تقييم خصائص المنتجات الغذائية، التي يمكن أن تنسب إلى ما يمكن ان يطلق عليه اسم نمط الإنتاج «الأصلي» أو «الطبيعي». وتعتبر الزراعة العضوية، التي تلقى ترحيب دعاة

الجدول رقم ٧

نصيب الأغذية الرئيسية في مجموع امدادات الطاقة الغذائية، ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٩٠-١٩٩٢

الأغذية الرئيسية	العالم		البلدان المتقدمة		البلدان النامية	
	١٩٦٩-١٩٧١	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٦٩-١٩٧١	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٦٩-١٩٧١	١٩٩٠-١٩٩٢
	(النسبة المئوية)					
منتجات الخضر	٨٤ر٤	٨٤ر٣	٧١ر٧	٧٠ر٩	٩٢ر٣	٨٩ر٧
الحبوب	٥٠ر١	٥١ر٢	٣٢ر٦	٣٠ر٤	٦٠ر٩	٥٩ر٦
السكر	٩ر١	٨ر٨	١٣ر٢	١٢ر٨	٦ر٦	٧ر٢
الزيوت والدهون النباتية	٥ر٧	٨ر٢	٨ر٢	١١ر١	٤ر١	٧ر٠
الجذور والدرنات	٧ر٥	٥ر٠	٥ر٠	٣ر٨	٩ر٠	٥ر٤
الخضر والفاكهة	٤ر٢	٤ر٣	٤ر٥	٤ر٩	٤ر٥	٤ر٨
البقول والجوزيات	٤ر٨	٤ر٠	٢ر٣	٢ر٣	٢ر٣	٤ر٧
المشروبات الكحولية	٢ر٧	٢ر٤	٥ر٣	٤ر٩	٥ر٣	١ر٣
التوابل والمنشطات	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٠	٦ر٠	٤ر٠	٠ر٤
المنتجات الحيوانية	١٥ر٦	١٥ر٧	٢٨ر٣	٢٩ر١	٧ر٧	١٠ر٣
اللحوم ومخلفات الذبائح	٦ر٤	٧ر٤	١١ر١	١٢ر٨	٣ر٥	٥ر٢
الألبان	٤ر٨	٤ر٣	٨ر٩	٨ر٦	٢ر٢	٢ر٦
الزيوت والدهون الحيوانية	٢ر٧	٢ر٠	٥ر٤	٤ر٤	١ر٠	١ر١
البيض	٠ر٨	٠ر٩	١ر٥	١ر٨	٠ر٣	٠ر٧
الأسماك	٠ر٩	١ر٠	١ر٤	١ر٣	٠ر٦	٠ر٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المحافظة على البيئة وأصحاب الأحكام الشخصية بشأن السمات المتأصلة للأغذية، جزءا من هذه الاتجاهات شأنها في ذلك شأن الاتجاه نحو المنتجات ذات القيمة الغذائية العالية، والمتسمة أيضا بالفعالية التغذوية وبخاصيات صحية مرغوبة أخرى. وتمثل هذه التغيرات في الأنماط الغذائية للطبقة المتوسطة في البلدان المتقدمة تحولا في المواقف إزاء الغذاء، وهو تحول يمكن أن يخلّف، على الأرجح، تأثيرات عميقة على نمط الإنتاج أيضا.

ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا الحديثة لإنتاج الأغذية أسفرت عن مضاعفة عدد أصناف المنتجات المشتقة من المنتجات الأصلية الطبيعية. وهناك العديد من السلع التي تتميز بصفات جديدة من حيث الشكل، واللون، والخاصيات المذاقية وخاصيات الحفظ، والتي تجتاح المتاجر وتطرح أمام المستهلكين بدائل متنوعة. وهكذا فإن العودة إلى «الطبيعة» وإلى الطبيعة الحرفية للأغذية الأصلية تترافق، وبصورة متناقضة إلى حد ما، مع زيادة الطبيعة

الجدول رقم ٨

النسبة المئوية لمعدل زيادة حصة الفرد من استهلاك أغذية مختارة، أوروبا الغربية، ١٩٧٠-١٩٩٠ ومن ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ٢٠١٠

	١٩٧٠ - ١٩٩٠	من ١٩٨٨ - ١٩٩٠ الى ٢٠١٠
	(النسبة المئوية)	
الحبوب ومنتجاتها	٠ر٢	-٠ر٢
البطاطس	-٠ر٤	-٠ر٤
السكر	-٠ر٥	٠ر٠
البقول	١ر٤	٠ر٠
الخضر ومنتجاتها	١ر٣	٠ر٥
الفاكهة ومنتجاتها	٠ر٨	٠ر٨
الزيوت النباتية	١ر٣	٠ر٨
الألبان ومنتجاتها	٠ر٧	-٠ر٣
البيض	-٠ر٥	-٠ر٢
اللحوم ومنتجاتها	٠ر٨	٠ر٤
معدل النمو السكاني	٠ر٢	٠ر١

المصدر: FAO food balance sheets and projections; FAO. 1995. World Agriculture: towards 2010. Edited by N. Alexandratos. Rome, FAO and Chichester, UK, Wiley.

«الاصطناعية» لتلك المنتجات الجديدة، لاسيما المنتجات الأكثر تعقيدا صناعيا. وفي إطار هذا التناقض يكون التحدي الماثل أمام صناعة الأغذية هو محاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين عبر ابتكارات التصنيع والمنتجات.

ومن بين القضايا الهامة التحولات في الأنماط الاستهلاكية وزيادة أهمية الأغذية المحولة أو المصنعة في الاستهلاك الغذائي الكلي ومدى تأثيرهما على سلامة المستهلكين. وبصفة عامة فإن إسهام الصناعات الغذائية الزراعية في تعزيز جودة الأغذية وتنوعها وقيمتها الغذائية وسلامتها هو إسهام لا يمكن نكرانه. غير أن مخاطر تلوث الأغذية قد تنشأ في كل مراحل تصنيع الأغذية أي الإنتاج والتحويل والتعبئة والتخزين والنقل. كما أن التعقيد المتزايد للمنتجات بإضافة المواد الحافظة والمضافة، وغيرها من المواد التي يمكن أن تعزز من قيمتها السوقية، قد يشكل خطراً على المستهلكين ما لم يخضع لمراقبة كافية. ومن بين العوامل الأخرى المؤثرة على نوعية الأغذية وسلامتها تكثيف التجارة بالمنتجات الغذائية الناجم عن الاعتماد المتبادل للنظم الغذائية الزراعية (انظر الجزء المعنون «تدويل النظم الغذائية - الزراعية» المنشور على الصفحة رقم ٣٠٣)، وعوامل أخرى مثل التحولات في الأذواق وتفضيل المنتجات المستوردة ذات الحملات الدعائية الواسعة، والطلب

الاطار رقم ١٣

قصص ناجحة في ميدان الصناعات الزراعية التصديرية

بدأت شيلي منذ عشر سنوات بترسيخ أقدامها كبلد منتج للفاكهة الطازجة جيدة النوعية. وقد استندت جهود تطوير قدرتها على التصدير، ومواجهة منافسة المنتجين ذوى الخبرة في أوروبا وأمريكا الشمالية والمكسيك، على دراسات دقيقة للمزايا النسبية المحتملة، بما في ذلك التكلفة، والنوعية، والسمات السوقية مثل اللاموسمية وحسن توقيت التسليم. وقد أسفرت هذه الجهود، بعد فترة تجريبية استغرقت بين ثلاث إلى خمس سنوات، عن زيادة هائلة للصادرات على نحو غير مسبوق، لا بالنسبة لفاكهة شيلي الطازجة فحسب، بل والكثير من منتجاتها الصناعية - الزراعية، مثل الخمور والمحفوظات الغذائية. ويعتمد حسن توقيت عمليات الحصاد والتجهيز والنقل على نظام تسويق ذي طابع صناعي صرف لضمان التنسيق الزمني لعقود المبيعات، والتخزين المؤقت، وضوابط الجودة في مختلف مراحل دورة الانتاج. وأسهمت المصداقية من حيث الجودة والتسليم في الموعد المحدد والشروط التعاقدية الأخرى (التركيب، الأسعار، التعبئة، حالة الحفظ، وغير ذلك) تدريجيا في أن تكتسب المنتجات الشيلية سمعة طيبة تكفل لها حصة مستقرة في الأسواق الدولية. وبالإضافة إلى خيارات المنتجات، والموسمية، والتخطيط الدقيق لسمات السوق الأخرى، فإن التحليل التفصيلي للحالة الشيلية يبين ان هناك عوامل رئيسية أخرى للنجاح. فقد انطلق القطاع الزراعي في السبعينات، حينما أسفرت الاصلاحات المواتية للسوق عن إزالة القيود والتخلص من سياسات الاستعاضة عن الواردات التي دامت طويلا. وبالإضافة إلى ذلك اضطلعت الشركات الصناعية الزراعية متعددة الجنسيات بدور رئيسي في نمو القطاع الزراعي، إذ قامت بتخطيط تنمية إنتاج الفاكهة على نحو متكامل رأسيا وفقا للمقاييس الصناعية الحديثة مستعينة بخبرتها في أسواق التصدير.

المتزايد على الأغذية سريعة التحضير. على أن التدفقات التجارية المكثفة تثير احتمالات تعريض المستهلكين في جزء من العالم لمواجهة المشكلات في الأجزاء الأخرى المتعلقة بنوعية الأغذية وسلامتها. ويمكن أن يتيح النقل السريع وتكنولوجيا زيادة العمر التخزيني وصول المنتجات الملوثة إلى المناطق المزمعة بسرعة أكبر وبقائها فترة أطول في الأسواق، ويؤدى هذا الى زيادة عدد المتضررين منها بين المستهلكين. وتبرز هذه المشكلات مدى أهمية تطبيق معايير غذائية كافية ووضع آليات للمراقبة الصارمة والرصد الوثيق لنوعية الأغذية المصنعة وسلامتها، سواء كانت ذات مصدر محلي أو أجنبي.

كما تقدم شيلي مثالا طيبا على أهمية قطاع الزراعة كمحرك لنمو الاقتصاد الكلي. وقد ترافقت عملية تنويع وتكامل القطاع الزراعي مع عمليات موازية لتنويع الاقتصاد الذي كان يعتمد في أوائل السبعينات على صادرات النحاس (التي شكلت أكثر من ٧٠٪ من عائدات التصدير). وسارت عملية التنمية الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، في الثمانينات والتسعينات، جنبا الى جنب مع تنمية قطاع صناعي زراعي حديث، حققت الزراعة الصناعية، عند قاعدته، زيادة في الإنتاجية، تماثل ما تحقق في أكثر أنشطة التصنيع تقدما.

وتقدم تايلند قصة نجاح أخرى في هذا المجال. فقد انضمت في الثمانينات إلى طليعة البلدان المصدرة في العالم، حيث زادت صادراتها بالقيمة الحقيقة في المتوسط بنسبة ٢ر١٣٪ سنويا، وشكلت هذه الصادرات نسبة عالية قدرها ٣٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠. واستمرت هذه الزيادة الهائلة في الصادرات خلال النصف الأول من التسعينات، وتضاعفت قيمتها في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥. وقد تمت تنمية المنتجات الصناعية الزراعية، التي شكلت أكثر من ٦٥ في المائة من الصادرات الإجمالية، من خلال توفير بيئة اقتصادية مواتية للأسواق، وخدمات الدعم اللازمة والخدمات المالية الكافية. ويبرز بعض عناصر هذا النجاح إمكانيات الصناعات الزراعية كقطاع رائد. ففي الواقع تضاعفت فرص العمل في الصناعة في تايلند بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٩١، وشكل العاملون في الصناعات الزراعية نسبة ٦٠ في المائة من مجموع العمال في قطاع الصناعة في عام ١٩٩٠، وبلغت مساهمة الصناعات الزراعية في إجمالي الناتج المحلي نسبة ٤ر١٥٪ (بالمقارنة مع ٧ر٩٪ في عام ١٩٦٠). وحققت الصناعات الزراعية نموا بمعدل يتجاوز ٨٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠، ووصل عدد شركات القطاع الخاص الى ٣٢ ٠٠٠ شركة في عام ١٩٩٠، أي ما يعادل ٦٢٪ من العدد الإجمالي لمنشآت قطاع الصناعة.

تطور الصناعات الزراعية والبلدان النامية

تخلف التطورات في الصناعة الزراعية الدولية المعروضة هنا تأثيرات على البلدان النامية وعلى قدرتها على تطوير هذه الصناعة فيها. فمن جهة من المأمول أن يسفر التقدم التدريجي نحو زيادة تحرير التجارة واتجاه السياسات المحلية في البلدان المتقدمة نحو السوق، عن توفير فرص كبيرة للبلدان النامية. ومن جهة أخرى فإن الحاجة إلى تلبية الإنتاج لمتطلبات الأسواق المتشددة والمتزايدة تطرح تحديات أمام قطاعي الزراعة والصناعة الزراعية، على حد سواء ، في البلدان التي ترغب في تزويد

الأسواق المعنية بالامدادات. وبالفعل فإن نجاح عدد من البلدان النامية في زيادة إنتاجها الصناعي الزراعي وصادراتها قد اعتمد، إلى حد كبير، على قدرتها على تلبية متطلبات أسواق البلدان المتقدمة.

وتستهلك البلدان المتقدمة عمليا الأغذية المجهزة فحسب، إذ أن الخضر الطازجة ذاتها تخضع بأشكال متباينة لعمليات تنظيف وتعبئة وتسليم عند بلوغها منافذ التوزيع، ولذلك فان تنمية الصناعات الزراعية تندمج مع تنمية الزراعة الصناعية لتضحيا أمرا واحدا في نهاية المطاف. ومع أن معظم الجهات المصدرة الجديدة للمنتجات الزراعية، مثل شيلي وتايلند، قد وسعت قدرتها التصديرية لتزويد الأسواق بالمنتجات الطازجة والمجهزة على حد سواء (انظر الإطار رقم ١٣)، فإن النظرة المتفحصة تكشف النقاب عن أنه حتى الفاكهة والخضر «الطازجة» هي ذاتها سلع مجهزة، وتخضع لعمليات معقدة تشمل الجمع، ومراقبة النوعية، والتعبئة، والتخزين، والتبريد، والنقل.

وتشكل الصناعات الزراعية، حتى مع غض النظر عن بعض الحالات غير العادية، عنصر نمو هام في عدد كبير من الاقتصاديات الأفضل أداء في العالم النامي. وتظهر الدراسات الاقتصادية ان هذا النمط الجديد والمتكامل من التنمية الزراعية يعتمد على الدوام على زيادة الإنتاجية والتطور التكنولوجي على غرار ما يحدث في قطاع التصنيع. ويشير العديد من الدراسات إلى أن معدلات النمو في إجمالي عوامل الانتاج أعلى في قطاع الزراعة منها في القطاعات الأخرى[٥]. وثمة جانب لا يقل أهمية عن ذلك وهو التوجه نحو التنويع، الذى يتيح التخلص من نمط الاعتماد على السلع الأولية الذي يشكل، بالنسبة للعديد من البلدان، عقبة كأداء في وجه النمو ذاتي الاستدامة. ويمكن أن تترافق توجهات الاقتصاد بأكمله نحو تنويع مصادره مع نفس الاتجاهات داخل القطاع، مما يؤدى الى تزايد أعداد تكنولوجيات التصنيع المستخدمة التى تضاعف من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وانتاجيتها بما يتجاوز حدود الزراعة التقليدية.

ومن بين سمات التنمية الصناعية – الزراعية الجديدة تلك الأهمية المتزايدة لأنشطة التصنيع والتسويق. وقد ادركت إسرائيل أن ذلك هو أحد العناصر الأساسية للحصول على حصص مستقرة في الأسواق الدولية، وكانت اسرائيل بمثابة قصة نجاح فى السبعينات ونموذج لتجارب مماثلة فى بلدان أخرى، واعتمدت الزيادات الاستثنائية في الصادرات، التي تحققت في الثمانينات

(٥) D. Evans, 1987, The long-run determinants of North-South terms of trade and some recent empirical evidence. *World development*, 15(5): 657-671; D. Jorgenson, F. Gollop and B. Fraumeni, 1987, *Productivity and US economic growth*. Harvard University Press, Cambridge, Mass., USA; P. Lewis, W. Martin and C. Savage, 1988. Capital investment in the agricultural economy. *Quarterly Review of the Rural Economy*, 10 (1): 48-53.

والتسعينات في بعض البلدان، على التخطيط الشامل لكل مراحل تحويل المنتجات، من حيث المكان والزمان والشكل، اعتبارا من المنتجين الأصليين وحتى المستهلكين النهائيين. فبالنسبة للفواكه والخضر المطروحة خارج مواسمها، على سبيل المثال، التي تشكل إحدى السلع التصديرية الرئيسية لشيلي، استخدم التخطيط الزمني الدقيق لضمان دقة وصولها إلى الأسواق الأوروبية في الفترات الفاصلة بين المواسم، أى الفترة التى لا تتوافر فيها المنتجات المحلية، حتى اللاموسمية منها.

تدويل النظم الغذائية - الزراعية

التجارة بالسلع الغذائية - الزراعية والاعتماد المتبادل للنظم الغذائية - الزراعية القطرية

بلغت قيمة التجارة بالسلع الغذائية - الزراعية في العالم عام ١٩٩٤ نحو ٣٩٠ مليار دولار، أي ما يعادل قرابة ١٠ في المائة من مجموع التجارة العالمية، واضطلعت أوروبا بدور هام حيث بلغت حصتها ٥٠ في المائة تقريبا من مجموع الواردات و ٤٥ في المائة من إجمالي الصادرات، وكما يتضح من الشكل رقم ١٧ المنشور على الصفحة رقم ٣٠٦، تشكل آسيا طرفا اقتصاديا مهما حيث تضطلع اليابان بدور رئيسي.

وقد استحوذ إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على حصة كبيرة في الأسواق خلال السنوات العشرين الماضية، بفضل التنويع الواسع للإنتاج الزراعي، والنمو الحيوي لصناعات التجهيز الأولي، وكذلك التدابير المطردة لتحرير التجارة، مما جعل من هذا الإقليم منطقة ذات اندماج ملحوظ في الأسواق الدولية. ومن جهة أخرى مازال حضور أفريقيا في الأسواق الغذائية الزراعية متواضعا. وتشير ضآلة الحصة السوقية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة إلى صعوبة عملية اندماج هذه البلدان فى الأسواق العالمية.

كما أن وتيرة الأنشطة الرأسمالية

الاطار رقم ١٤

التكامل الرأسي

على الرغم مما حققته الصناعات الزراعية من نمو وتنويع، فإن التكامل والتنسيق الرأسيين يتزايدان على ما يبدو في القطاع. ويمكن ملاحظة ذلك في الاندماج التدريجي للمزارع الكبرى في الشركات الغذائية متعددة الجنسيات، وفي الزيادة السريعة في عقود ما قبل الإنتاج بين المزارعين والصناعة. ففي الولايات المتحدة، مثلا، حيث تبرز هذه الظواهر بوضوح كبير وتنحو إلى أن تسبق تطورات مماثلة في بلدان أخرى، كان أكثر من ٥٠ في المائة من إنتاج الدواجن ونحو ١٦ في المائة من إنتاج الفاكهة والخضر فى عام ١٩٩٦، قد نظم في ظل عقود ما قبل الإنتاج.

ويكمن هدف تخفيض تكاليف المعاملات وراء تزايد عدد الشركات المتكاملة رأسيا، ويفسر بعض المحاولات الساعية إلى تنسيق الإمدادات الزراعية مع احتياجات الصناعة. ويمكن للشركة المتكاملة أن تقتصد في الموارد بأن تدمج العقود العديدة المتعلقة ببيع السلع الزراعية في خط تجاري واحد. كما أن تخفيضات التكاليف قد تنبع من إدماج عقود الأنشطة السابقة على عملية التصنيع والمتصلة بالأيدي العاملة والأراضي والمدخلات الأخرى اللازمة للإنتاج الزراعي.

وثمة سبب آخر للتكامل الرأسي، يتمثل في حاجة انتاج الصناعات الزراعية إلى تلبية معايير الجودة التى تمليها احتياجات المستهلكين المتزايدة من حيث التخصص والتنويع. وبسبب التكاليف الإضافية المرتبطة بتطبيق هذه المعايير في هذا المجال، فإن هناك حافزا للشركات الزراعية المختلفة لكى تستفيد دون مقابل من مستوى النوعية الذى تحقق بالفعل. وقد يكون التكامل الرأسي طريقة أيضا للتعامل مع هذا النمط من المشكلات.

الدولية في الصناعة الزراعية قد غدت اليوم عالية للغاية، فقد حصلت الصناعة الزراعية على ٢٥ مليار دولار من اجمالى الاستثمارات المباشرة الأجنبية خلال عام ١٩٩٥ البالغة ٣٠٠ مليار دولار (أنظر الاطار رقم ١٥).

وتكمن وراء الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية على الصناعة الزراعية ظاهرة التدويل التي زادت حدتها خلال العقود الماضية، والتى اتضحت معالمها فيما يلى:

- تزايد الاعتماد المتبادل والتكامل بين الاقتصاديات القطرية والنظم الزراعية المختلفة، بما يناسب، على وجه الخصوص، تحرير الأسواق

الاطار رقم ١٥

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات الزراعية

تشكل الزيادة الضخمة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة، وخاصة في قطاع الصناعات الزراعية خلال الثمانينات والتسعينات جانبا مهما من جوانب عملية التدويل.

ووفقا لنظام تقارير المدينين في البنك الدولي، فإن حجم التدفقات الصافية الإجمالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية قد ارتفع من ٢٤ر٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ٩٥ر٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٥، بينما تشير التقديرات الأولية إلى حدوث زيادة أخرى في هذه الاستثمارات في عام ١٩٩٦ لتبلغ ١٠٩ر٥ مليار دولار أمريكي [١]. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات في البلدان الصناعية المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أنها أسهمت بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة من التدفقات في السنوات الأخيرة.

ولا تتوافر بيانات كافية عن التركيب القطاعي للتدفقات الاستثمارية على البلدان النامية. ومع ذلك، تشير احصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [٢] الى انه، من أصل مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلدانها الأعضاء إلى جميع الاتجاهات، كان نصيب قطاع الصناعة الفرعي للأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ بالغ الضخامة بالنسبة لعدد من الجهات الرئيسية الموفرة لتدفقات الاستثمارات المعنية. وطبقا لبيانات عام ١٩٩٣ بلغت حصة هذا القطاع الفرعي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٩ر٩ في المائة بالنسبة للولايات المتحدة، و ٧ر٥ في المائة للمملكة المتحدة، و ٥ر٢ في المائة لليابان، و ٢ر٤ في المائة لفرنسا، و ٩ر٣٥ في المائة لهولندا، و ٥ر١٣ في المائة لسويسرا، ولكن هذه الحصة بلغت ٥ر٠ في المائة فقط بالنسبة لألمانيا.

---

(١) انظر الاطار رقم ١ المنشور على الصفحة رقم ٤٩.

(٢) OECD, 1995. *International Direct Investment Statistical Yearbook 1995, Paris.*

المحلية وفتحها خارجيا وانشاء مناطق دولية للتبادل الحر؛

- التطور والانتشار السريعان للابتكارات التكنولوجية؛
- الاتجاه نحو منتجات استهلاكية ذات خصائص قياسية على المستوى الدولي، وترتبط هذه الظاهرة بأخرى مناقضة لها، على ما يبدو، وهي ظاهرة تفتيت الأسواق، حيث تتكاثر الشرائح السوقية بسرعة أكثر بكثير مما كان سائدا في الماضي، إضافة إلى أن هذه الظاهرة لم تعد تقتصر على بلد بعينه بل امتدت إلى النطاق الدولي (أنظر الإطار رقم ١٦ المنشور على الصفحة رقم ٣٠٧).

الشكل رقم ١٧

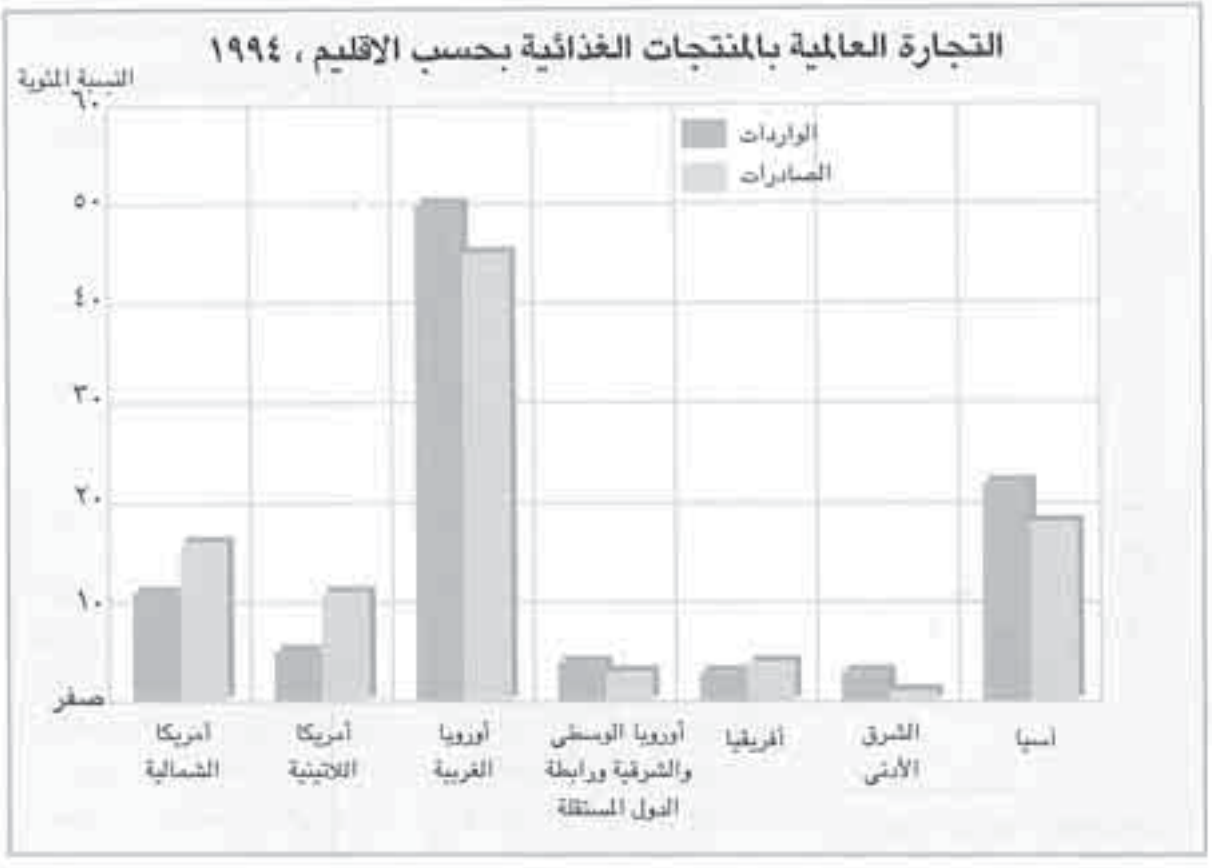

المصدر : الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات).

الاطار رقم ١٦

تفتيت الأسواق

يمكن اعتبار تطور الصناعات الغذائية في السنوات الخمس عشرة الماضية كدراسة حالة لتفتيت الأسواق التى تتزايد عولمتها بفعل تأثير قوتين شديدتين هما: الأنماط المتطورة للاستهلاك والتقدم التكنولوجي. ففي السبعينات كانت الصناعات الغذائية تتسم بنمط ثلاثي الجوانب: (١) عدد كبير من المنتجين المحليين المتخصصين عموما فى انتاج سلعة معينة أو مجموعة من المنتجات ذات الروابط الوثيقة، (٢) عدد صغير من المنتجين القطريين أو الدوليين المتخصصين كذلك فى ميدان رئيسي واحد، (٣) عدد صغير جدا من الشركات متعددة الجنسيات المتسمة اما بتنوع مفرط (Unilever, Nestlé)، أو بالتخصص الصارم (Coca Cola).

وجاءت الطبيعة المفتتة للأسواق نتيجة عوائق طبيعية وأخرى ناجمة عن السياسات على حد سواء، وتتعلق العوائق الطبيعية أمام المنتجات المحلية أساسا بالأذواق، والمعدات المحلية، والالتزام بصنف معين، ومعلومات المستهلكين. وتنبع العوائق الناجمة عن السياسات بصورة رئيسية من الحواجز غير الجمركية المرتبطة بأنظمة الصحة والنظافة، ومن السياسات التمييزية للتجار المحليين ومحلات البيع بالتجزئة. وبما أن المنتجين الكبار غير قادرين على انتاج نفس منتجات المصنعين المحليين بشكلها القياسي، فلقد تمتع هؤلاء المصنعون بميزة مزدوجة تتمثل في الأسعار العالية وتكاليف النقل المنخفضة. كما أن المعدات التقليدية والأصناف المحلية أثبتت أيضا أنها وسيلة فعالة للغاية في تثبيط المنتجين القطريين من محاولة اختراق الأسواق المحلية إلا فيما يتصل بالمنتجات التي لا تتنافس مباشرة مع المنتجات المحلية.

ومع ذلك، بدأ المنتجون الكبار في أوروبا والولايات المتحدة، منذ منتصف الثمانينات، بغزو الأسواق المحلية وذلك بتطوير استراتيجية للنمو المرتفع ترتكز على ثلاثة مبادئ هي: (١) تغطية السوق لتحقيق الهيمنة لبضعة منتجات معتادة، (٢) زيادة درجة التمييز بتملك الشركات المحلية الرئيسية أو تحديها بشكل مباشر، (٣) طرح منتجات جديدة يمكن أن تشتمل على بعض سمات المنتجات المحلية دون محاولة تقليدها. ولم تتطلب هذه الاستراتيجية نموا سريعا فحسب، بل وكذلك سياسة توسعية للتملك الأفقي والسيطرة على أنشطة التسويق عن طريق الإعلانات، والبيع بالتجزئة، والاستثمار فى مجال البحوث والتطوير لابتكار منتجات جديدة، وتتسم معظم الاتجاهات الراهنة، التي تعد استمرارا للتوسع على المستوى القطري، بمحاولات المنتجين القطريين رفع مستوى مراكزهم المتقدمة التقليدية الى المستوى الدولي.

دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية التدويل

يعتبر الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في قطاع الصناعات الزراعية في العديد من البلدان أحد الجوانب الهامة في عملية التدويل. وقد يشكل إنشاء شركة متعددة الجنسيات كوحدة تنظيمية، في العديد من الحالات، القفزة النهائية في عملية التدويل، وهي عملية عادة ما تبدأ بمرحلة التصدير.

وفي ظل الظروف الراهنة لزيادة التنافس في الأسواق الدولية، تتمثل الاستراتيجيات الرئيسية التي اعتمدتها شركات الأغذية الزراعية في أن تحقق، عبر امتلاك شركات أخرى تعمل في الأسواق الأجنبية، مستوى من القدرة التنافسية ما كانت لتحصل عليه بغير ذلك إلا بتكاليف باهظة ومخاطر كبيرة. فقد تأثرت الصناعات الغذائية، منذ أوائل الثمانينات، بعمليات التملك الواسعة، والاندماجات والاتفاقيات. وكانت النتيجة الرئيسية لذلك هي حدوث تركيز شديد للأسواق في العديد من القطاعات. ووفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)(٦)، فإن قيمة عمليات الاندماج والملكية عبر الحدود في القطاعات الفرعية لتصنيع الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ بلغت سنويا في المتوسط ١٢٫٢ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، وهو ما يمثل ٧٫٧ في المائة من مجموع مثل هذه العمليات في الفترة المذكورة.

وفي اطار تركيز الأسواق المتزايد، اضطلعت الشركات متعددة الجنسيات بدور ذي أهمية بالغة، وعززت من وضعها في معظم القطاعات الغذائية الزراعية في العالم، وارتكزت في قوتها التنافسية على تنويع منتجاتها بدرجة كبيرة (الجدول رقم ٩).

وتتمركز غالبية شركات الأغذية الزراعية متعددة الجنسيات المائة الأولى في أوروبا. وخلال السنوات العشرين الماضية زادت حصة الشركات متعددة الجنسيات ذات المنشأ الأوروبي والياباني في قائمة الشركات الأولى بالمقارنة مع الشركات الأمريكية، التي كانت تحتل في عام ١٩٧٤ خمسين مركزا من أصل ١٠٠ مركز (الجدول رقم ١٠).

وبلغت حصة المجموعات متعددة الجنسيات العشر الأولى العاملة في القطاع الغذائي الزراعي نسبة ٣٢ في المائة من مجموع الأنشطة البالغ ٥٩٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠، كما أخذت ظاهرة تركز السوق في أيدي بضعة شركات متعددة الجنسيات في الاتساع.

ويخضع التوزيع الجغرافي للصناعة لتغير سريع، فقد فقدت الولايات المتحدة، التي كانت المنتج الرائد في مطلع الثمانينات، مركزها خلال الثمانينات وأوائل التسعينات، بحيث اصبح الاتحاد الأوروبي الآن المنتج العالمي الرئيسي، اذ بلغت قيمة انتاجه أكثر من ٦٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من ٣٥ في المائة من قيمة الإنتاج الكلي. ومع

(٦) UNCTAD. 1996. *World Investment Report 1996*. Geneva, UN.

الجدول رقم ٩

الشركات متعددة الجنسيات العشرون الأولى فى قطاع الأغذية والزراعة ، ١٩٩٤

المجموعة	البلد	القطاع الرئيسى للانشطة	حجم النشاط الغذائى - الزراعى (بملايين الدولارات)
Philip Morrris	الولايات المتحدة	متعددة المنتجات	٥٣ ٢٨٨
Cargill	الولايات المتحدة	تحويل الحبوب	٥٠ ٠٠٠
Nestlé	سويسرا	متعددة المنتجات	٤٠ ٢٤٧
Pepsico	الولايات المتحدة	المشروبات الخفيفة	٢٨ ٤٧٢
Unilever	هولندا	متعددة المنتجات	٢٦ ١٥٠
Coca Cola	الولايات المتحدة	المشروبات الخفيفة	٢٣ ٨٢٨
Conagra	الولايات المتحدة	متعددة المنتجات	٢٣ ٥١٢
RJB Nabisco	الولايات المتحدة	متعددة المنتجات	١٥ ٣٦٦
Danone (BSN)	فرنسا	متعددة المنتجات	١٢ ٨٤٣
Anheuser Bush	الولايات المتحدة	البيرة	١١ ٣٦٤
Grand Metropolitan	المملكة المتحدة	متعددة المنتجات	١١ ٣٠٠
Snow Brand Milk Products	اليابان	منتجات الألبان	١٠ ٦٠٠
Archer Daniels Midland	الولايات المتحدة	الزيوت والدهون النباتية	١٠ ٣٤٤
Bunge Y born	الأرجنتين	تحويل الحبوب	٩ ٥٠٠
Maruha (Taiyo Fishery)	اليابان	الأسماك	٩ ٢٢١
Eridania/ Beghin-say	ايطاليا	الزيوت والدهون النباتية	٩ ١٥٧
Kirin Brewery	اليابان	البيرة	٩ ٠٢٠
George Weston Ltd	كندا	توزيع الاغذية	٨ ٩٣٩
General Mills	الولايات المتحدة	متعددة المنتجات	٨ ٥١٧
Allied Domecq Plc	المملكة المتحدة	الخمور والمشروبات الكحولية المقطرة	٨ ٣٧٥

المصدر : Agrodata .

الجدول رقم ١٠

تقسيم شركات الأغذية الزراعية متعددة الجنسيات المائة الأولى حسب منطقة المنشأ

البلدان	العدد	
	١٩٧٤	١٩٩٤
الولايات المتحدة	٥٠	٢٨
اوروبا الغربية	٣٧	٤٣
اليابان	٧	٢٠
المناطق الأخرى	٦	٩

المصدر : Agrodata .

الاطار رقم ١٧

فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تناقش منظمة التجارة العالمية في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٦[١] عددا من الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويشتمل هذا التقرير، ضمن أمور أخرى، على استعراض ومناقشة بعض فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكاليفها بالنسبة للبلد المضيف، وهي مسألة كانت مدار نقاش شديد بين مؤيدي هذه الاستثمارات ومعارضيها. ورغم ان المناقشة المعروضة في التقرير تتناول كل أشكال الاستثمارات المذكورة، فإنها ذات أهمية واضحة بالنسبة للنقاش الدائر عن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة الزراعية وفيما يتصل بدور الشركات متعددة الجنسيات. ونورد أدناه ملخصا لبعض النقاط الرئيسية من التقرير المعني.

وتتمثل المنافع التي يجنيها البلد المضيف، بصورة عامة، في رأى مؤيدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ان يحقق الانتاج والدخل الوطنيين زيادة تتجاوز المكاسب التي يحصل عليها المستثمر. وبالإمكان أن يستفيد من هذه المنافع اليد العاملة المحلية (على شكل أجور حقيقية متزايدة)، والمستهلكون (من خلال خفض الأسعار و/ أو تحسن نوعية المنتجات)، والحكومة (من خلال زيادة العائدات).

على أن هناك الكثير من النقد والقلق إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور الشركات متعددة الجنسيات. ويشير المنتقدون إلى الآثار السلبية التي قد يتعرض لها ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط، حيث تزيد الشركات متعددة الجنسيات من واردات السلع الوسيطة، وتبدأ في إرسال الأرباح إلى بلدانها. ومن النقاط الأخرى التي تثير القلق أو النقد، القوة السوقية المحتملة للشركات متعددة الجنسيات في السوق المحلية للبلد المضيف، وهو ما يتيح لها الانخراط في مختلف الممارسات التقييدية للتقليل من المنافسة بالإضافة إلى احتمال تعرض حكومات البلدان المضيفة للضغوط السياسية. وبصورة عامة فإن منظمة التجارة العالمية لا تعتقد أن هذه المشاغل تشكل حججا كافية ضد الاستثمارات الأجنبية

(١) WTO. 1996. Annual Report 1996. Geneva.

ذلك كان انكماش سيطرة الولايات المتحدة أقل بروزا من حيث ضخامة الحيازات، إذ مازالت شركات Kraft و Cargill و Pepsico و Coca Cola على رأس الصناعة، إذ أنها تحتل على التوالي المراتب الأولى والثالثة والخامسة والسادسة فى الإنتاج على مستوى العالم، بينما تحتل شركة Nestlé السويسرية وشركة Unilever الهولندية – الإنكليزية المركزين الثاني والرابع على التوالي.

وأسفرت الحاجة إلى مراقبة إمدادات

المباشرة بحد ذاتها. أما فيما يتعلق بالأثر السلبي على ميزان المدفوعات، فإنه يشار إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان ذات المستويات العالية من الحماية الاستيرادية تنحو إلى أن تكون أقل تركيزا على التصدير مما هو الحال في البلدان ذات مستويات الحماية المنخفضة، وأن أي أثر على ميزان المدفوعات سيعتمد على نظام صرف العملات في البلد. وعلى أية حال فإنه لا يبدو أن تكاليف الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفوق المنافع المستقاة منها. وتعتقد منظمة التجارة العالمية أيضا أن بعض المشاكل والاهتمامات المرتبطة بالاستثمارات المذكورة يمكن أن تعالج بصورة وافية في إطار اتفاقية متعددة الأطراف بشأن تلك الاستثمارات.

فعلى الجانب الإيجابي تتسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأهمية كبيرة كوسيلة لنقل التكنولوجيا. ومع أن هذا النقل يمكن أن يتم مباشرة إلى الشركات المعنية، فقد تكون هناك آثار مهمة ناجمة عن الانتشار غير المباشر للتكنولوجيا في البلد المضيف. وقد يكون هذا الانتشار متعمدا، وذلك، مثلا عبر الارتقاء بمستوى التكنولوجيات المستخدمة في الشركات المحلية الأخرى المتعاملة مع المؤسسة الأجنبية، أو على شكل الانتشار الثانوي للتكنولوجيا، مثلما يحدث حينما تحاكي شركات أخرى التكنولوجيا المستخدمة. ومن بين الآثار الإيجابية المهمة المحتملة الأخرى الضغوط التي يتعرض لها المنتجون المحليون للنهوض بالكفاءة وتحسينها. وطبقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، تميل القرائن العملية إلى تأييد الرأي القائل بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أهم وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا، وأنها تقود إلى زيادة الإنتاجية في الشركات المملوكة محليا.

كما أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرات هامة على العمالة. وتفند القرائن العملية الرأي القائل بان الشركات متعددة الجنسيات لا تخلّف أي أثر يستحق الذكر على تنمية المهارات المحلية، وعلى العكس من ذلك تميل هذه القرائن إلى تأييد وجهة النظر القائلة بأن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تسد ثغرات إدارية خطيرة، وأن تيسر حصول اليد العاملة المحلية على فرص العمالة، وأن تنقل المهارات إلى المدراء والمقاولين المحليين.

المواد الخام، والتركيز المتزايد للصناعة، عن عملية توسع تستند الى الشركات الفرعية الأجنبية. ففي المتوسط تسيطر الشركات المائة الأولى على ١٥ شركة تابعة لها في الخارج، غير أن هذا الرقم يزداد ليضحى ٤٢ بالنسبة للشركات الثلاث عشرة الأكثر تدويلا. وقد تباطأت وتيرة عملية التوسع هذه بالنسبة للشركات الفرعية التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بينما تسارعت هذه الوتيرة فيما يتعلق بالشركات

الاطار رقم ١٨

شركة يونيليفر (Unilever)

قد لا تكون هناك شركة أخرى تمثل قطاع الأغذية العالمي مثلما تمثله شركة يونيليفر. وكانت هذه الشركة قد أنشئت في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة لدمج شركتين «استعماريتين» ناجحتين، تعودان في ملكيتهما إلى التاجين الإنكليزي والهولندي. وتطورت هذه الشركة لتصبح أكبر شركة منفردة لإنتاج الأغذية المجهزة في العالم. وتجني هذه الشركة، التي تضم شركات فرعية يبلغ عددها ١٧٠٠ شركة في مختلف أنحاء العالم، أرباحا تتيح لها احتلال المركز الحادي والعشرين في سجل مجلة "Fortune" لكبرى الشركات الخمسمائة في العالم. وتنصب نسبة ٥٠ في المائة من أنشطة الشركة على الأغذية، التي تشمل مزيجا متوازنا من الأصناف المحلية والإقليمية والدولية يراعي الفوارق وكذلك أوجه التماثل في الطلب الاستهلاكي.

وتصف الشركة نفسها بأنها شركة «دولية» لا «عالمية» لأنها لا تحاول الدخول إلى كل الأسواق بالمنتجات ذاتها. وعوضا عن ذلك فانها تعتقد أن النشاط الغذائي الناجح يجب أن يرتكز على الأذواق المحلية. على أن من الصعب وصف يونيليفر، وهي التجمع الضخم متعدد الجنسيات، بأنها شركة محلية باستثناء مشاركتها النشطة في القطاع الغذائي لعدد غفير من البلدان، مع اهتمام خاص بالبلدان النامية. فقد شملت عمليات توسيع أنشطتها الأخيرة، مثلا، كلا من ماليزيا وتايلند وباكستان وبنغلادش وتنزانيا وموزامبيق. وثمة مشروعات راسخة وناجحة للشركة في المكسيك والبرازيل والهند والعديد من البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط.

ووفقا لبيانات الشركة الرسمية فإن «تحقيق النمو في الأسواق الناشئة هو أمر ذو أولوية رئيسية في أنشطة يونيليفر. فهذه الأسواق مهيأة لأن تتجاوز حصتها في الانتاج العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ حصة البلدان الصناعية المتقدمة. وقد أصبح لهذه الشركة وجود قوى في الأسواق الناشئة».

ويشير بيان الشركة إلى أن استراتيجيتها ترتكز على التنويع وكسب الأسواق، ثم يصف فلسفتها إزاء ابتكاراتها في المنتجات فيقول: «إن قاعدة المنتجات العريضة ليست مجرد تعبير عن الحجم، كما أنها توحي بالمرونة الاستراتيجية. فتستطيع يونيليفر أن تدخل سوقا ما عبر فئة المنتجات الأكثر أهمية فيها: وقد تكون هذه المنتجات صابون غسيل (البرازيل)، أو السمن النباتي (المجر)، أو الشاي (المملكة العربية السعودية)، أو المنظفات (تايلند). ثم تستطيع بعد ذلك أن تعزز نشاطها بإدخال فئات أخرى».

الأوروبيـــة. وفـي الـوقـت ذاتـه زادت الشركات الفرعية المتمركزة في البلدان النامية من حيث العدد والحجم، بينما حدث العكس في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا.

مناخ السياسات اللازم لتحقيق التنمية الصناعية الزراعية

أهمية سياسات الاقتصاد الكلي

يعتمد تنشيط التنمية الصناعية الزراعية، وضمان إسهامها على النحو الأمثل في التنمية الاقتصادية، إلى حد كبير، على السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية الملائمة وذلك على امتداد الاقتصاد بأكمله، لا على سياسات وأنشطة قطاعية محددة. وتبين الخبرات في مختلف أنحاء العالم أن الأسواق القائمة على المنافسة هي السبيل الأفضل حتى الآن لتنظيم الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بشكل يتسم بالكفاءة. ويوفر التنافس المحلي والخارجي الحوافز اللازمة لإطلاق نشاط رجال الأعمال والتقدم التكنولوجي. غير أن الأسواق لا يمكن أن تعمل في فراغ – إذ أنها تتطلب إطارا قانونيا وتنظيميا لا يمكن أن توفره إلا الحكومات. كما ان هناك العديد من المهام الأخرى التى تعانى فيها الأسواق من القصور أو تعجز تماما عن القيام بها. ولذلك فإن على الحكومات، مثلا، أن تستثمر في البنية الأساسية، وأن توفر الخدمات الرئيسية للفقراء. وليست المسألة خيارا بين الدولة أو الأسواق: فلكل منهما دور كبير ولا غنى عنه.

ويؤكد اتفاق الآراء الآخذ بالتشكل تدريجيا، دور الحكومة في خلق المناخ المواتى لاستثمارات القطاع الخاص، وذلك في المقام الأول من خلال توفير

أساس اقتصادي كلي راسخ، وعبر الإصلاحات السياسية الرامية إلى إزالة تشوهات الأسواق وقيودها الصارمة. ودون الاستفاضة في مناقشة عناصر هذه البيئة الاقتصادية المواتية، المعروفة جيدا والمطروحة بشكل واسع في وثائق أخرى[٧]، فإن الجانب الأعم هو الحاجة إلى إقامة إطار اقتصادي كلي مستقر عبر السياسات النقدية والمالية السليمة التي تكبح التضخم، وتحد من العجز في الميزانية ومن متطلبات الاقتراض لدى القطاع العام، وتحافظ على أسعار واقعية لصرف العملات. ومن بين العناصر المهمة الأخرى السياسات التجارية المفتوحة، ونظام مالي فعال، وأسواق مالية متحررة، إلى جانب حرية حركة رؤوس الأموال الدولية. كما تعتمد بيئة النشاطات المواتية على عدم وجود عوائق قانونية تنظيمية أمام الشركات، مثل مراقبة الأسعار والترخيص بالاستثمار وغير ذلك، وعلى وجود تشريعات حديثة للنشاطات، ونظام قضائي موثوق، وتشريعات عمالية متحررة، وقوانين للملكية الأراضي. وتشمل عناصر المناخ الاقتصادي العام المواتي أيضا النظم الفعالة الخالية من التشوه للضرائب والتقليل من دور القطاع العام في الأنشطة الإنتاجية وذلك، ضمن أمور أخرى، لتفادي تحويل الاعتمادات عن خدمات الدعم الهامة (مثل البنية الأساسية والتعليم) التي يتطلبها القطاع الخاص.

ومع التسليم بالأهمية الحاسمة للمناخ المناسب على نطاق الاقتصاد كله، فإن الفقرات التالية تسعى إلى أن تحدد بإيجاز بعض عناصر السياسات الرئيسية، التي تبدو مهمة بشكل خاص بالنسبة لتنمية الإمكانيات الصناعية – الزراعية للبلدان النامية. ولا يدعي هذا العرض أنه يطرح أفكارا جديدة، غير أنه يمكن القول أنه يعكس عموما الدروس المستقاة من الخبرات واتفاق الآراء الحالي.

تنشيط الزراعة المحلية

يكمن الطابع الخاص للصناعة الزراعية، مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، في الأصل الزراعي لجانب كبير من مدخلاتها. وفي معظم الحالات تعتبر الزراعة المحلية، بالنسبة للبلدان النامية، المورد الأساسي الفعلي أو المزمع للمواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية، وبالمثل فإن إمكانية تحقيق التنمية الصناعية – الزراعية في البلدان النامية ترتبط بشكل كبير بمدى التوافر الفعلي أو المحتمل لمثل هذه المدخلات الزراعية واتاحتها للصناعات التجهيزية. ولهذا السبب فإن تعزيز كفاءة الزراعة المحلية يشكل جانبا مهما من جوانب تنشيط التنمية الصناعية – الزراعية. وفي الوقت ذاته يمكن أن تؤثر أنشطة الصناعات

(٧) FAO. 1995. *world Agriculture:Towards 2010.* Chap. 7, p. 257-293. Edited by N. Alexandratos. Rome, FAO and Chichester, UK, Wiley. وانظر أيضا «البيئة الاجتماعية السياسية والاقتصادية للأمن الغذائي»، المجلد الأول من الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

الزراعية، بحد ذاتها، إيجابيا على كفاءة الزراعة الأولية عبر الترويج للابتكارات التكنولوجية وتشجيع التنافس ضمن القطاع[٨].

الاستثمارات والسياسات التكنولوجية

غالبا ما تسعى الحكومات إلى تنشيط قطاع الصناعات الزراعية من خلال الاستثمار مباشرة في شركات تملكها الدولة، غير أن هذه الحكومات تفتقر إلى الإلمام الكافي بالمتطلبات الفنية والسوقية اللازمة لإعداد دراسات جدوى وافية، واعتماد الخيارات التكنولوجية المناسبة. وما أكثر ما تحولت مشروعات الاستثمارات العامة المصممة على يد الاستشاريين الأجانب، والممولة من المعونات، إلى صروح جوفاء لأنه ليس للجهات الراعية لها أي مصلحة شخصية فيها، أو لأنها لم تقدم التزاما طويل الأجل بالاستمرارية الاقتصادية للمشروعات المعنية. وبصورة عامة فإن الموارد الفنية والإدارية اللازمة لضمان كفاءة الشركات المملوكة للدولة نادرة، كما أن العوائق المالية على أية حال تتطلب من الحكومات أن تتطلع بشكل متزايد إلى القطاع الخاص باعتباره المصدر الرئيسي للاستثمار في الصناعة الزراعية.

وتشمل سبل رفع المستويات التكنولوجية في الصناعة الزراعية القطرية، في حالة غياب التدخل الحكومي المباشر في القطاع، الاستفادة من قدرات البحوث والتطوير في الشركات متعددة الجنسيات، من خلال تشجيع الاستثمارات المباشرة، وتنشيط المشروعات المشتركة، وترتيبات الحصول على التراخيص والامتيازات، وتشجيع انتداب الموظفين. ويمكن تشجيع رجال صناعة الآلات والمعدات الصناعية الزراعية الأجانب على إقامة المصانع، أو الاشتراك فيها، في البلدان النامية لتطوير تكنولوجيات تلائم المواد الخام المتاحة، ونطاق الإنتاج، ومهارات العمال، ومتطلبات المستهلكين في الأسواق المحلية للبلدان النامية، بصورة أفضل من التكنولوجيات المستوردة. كما أن من الواجب ضمان حرية اشتراك الموردين الأجانب والمحليين للخدمات في قطاع الصناعة الزراعية، بما في ذلك المحاسبين، والاستشاريين الفنيين الإداريين، وموردي المواد الخام والمدخلات الوسيطة والمعدات وغيرها.

ويمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وبخاصة التنمية الصناعية – الزراعية. ولا تكمن منافع الاستثمارات المباشرة فحسب في اجتذاب رؤوس أموال ومهارات إضافية، بل وأيضا في التعجيل بوتيرة نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية واستيعابها، وكذلك في تيسير الوصول إلى الأسواق الدولية. ويأتي في طليعة

---

(٨) يمكن الاطلاع على مناقشة لمختلف الجوانب الفنية والمؤسسية والمالية المتعلقة بالكفاءة والتنمية الزراعية في المجلد ٣ من الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام ١٩٩٦.

العوامل الأساسية لاجتذاب مثل هذه الاستثمارات توافر بيئة أعمال مواتية عموما، على النحو الذي استعرضناه أعلاه. على أن التدابير الأكثر تحديدا لتشجيع الاستثمارات المباشرة تشمل رفع القيود المفروضة على دخول الشركات الأجنبية وعلى حصولها على العملات الأجنبية، وعلى تحويلات العائدات والأرباح، وعلى الملكية الأجنبية للأرض وللأصول المالية، وعلى عمالة الأجانب(٩).

حماية البيئة

يجب اتخاذ اجراءات ادارية للحد من المخلفات الصناعية الزراعية، بغية التقليل من تأثيرها على البيئة. ويأتي في طليعة السبل المباشرة لتحقيق ذلك تعزيز التشريعات التي تحظر التخلص من المخلفات في البيئة. ويمكن أن يترافق هذا مع تطبيق اجراءات تعوق نشاط الصناعة التي تتسبب في تلوث البيئة، وتقديم حوافز، مثل القروض الميسرة للاستثمار في تدابير المراقبة. ويمكن أن تشمل الاجراءات الأخرى، حسب الظروف المتاحة، تحديد نسبة التلوث المسموح بها؛ ومنح التراخيص، بما في ذلك تراخيص التجارة؛ وفرض الضرائب على المدخلات أو على استخدام الموارد (مثل المياه) عوضاً عن فرضها على مستوى المواد الملوِّثة؛ وتقديم الإعانات للاستثمار في التكنولوجيات الملائمة للبيئة؛ وفرض رسوم لتغطية تكاليف إزالة المواد الملوِّثة، وغير ذلك. وعلى أية حال، فإن من المهم أن تكون المعايير والقواعد واقعية وقابلة للتطبيق ومتماشية مع بيئة السياسات الشاملة.

وفي العديد من الحالات، يسفر حظر إطلاق المخلفات عن استخدام المواد الخام بطريقة أكثر ربحا(١٠). ومن أمثلة ذلك حالة شرش اللبن التي ناقشناها فيما سبق. وتشمل الأمثلة الأخرى استخلاص الدماء من المسالخ ومخلفات مطاحن الحبوب التي يمكن تحويلها إلى أعلاف، واستخدام مخلفات تجهيز الأسماك في المنتجات الغذائية والعلفية. وبالمستطاع بسهولة تحويل مخلفات صناعات تجهيز السكر والنشا إلى وقود كحولي عبر التخمير. ويمكن أن يوفر ذلك فائدة مزدوجة، تتمثل في استخدام مخلفات التجهيز، مع القيام في الوقت ذاته بتوفير مصدر للطاقة أقل تلويثاً من الوقود الأحفوري التقليدي. ومع أن الوسائل التكنولوجية اللازمة لتحسين الأداء البيئي للعديد من الأنشطة الصناعية متوافرة بالفعل، فإن وجودها بحد ذاته لا يكفل تطبيقها، ولاسيما من جانب الشركات الصغيرة. ومن بين السبل الفعالة للتأثير على هذه الشركات، توفير خدمات الإرشاد والمشورة للصناعات. وعلى سبيل

---

(٩) للإطلاع على مناقشة تفصيلية للحوافز المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة انظر: منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي، ١٩٩٦، جنيف.

(١٠) انظر: *Farming, processing and marketing systems for SARD*, FAO/Netherlands background document No. 4, Den Bosch Conference on Agriculture and the Environment, The Netherlands, 15-19 April 1991.

المثال، فإن وحدة مكافحة التلوث في المجلس الوطني للإنتاجية، التابع لوزارة العمل في الهند، تسعى لاستنباط حلول تحد من التلوث وتزيد من الأرباح في آن معاً.

وبصفة عامة، فإن دمج تدابير منع التلوث في الاستثمارات الجديدة أرخص من إضافتها فيما بعد، ومن هنا تنبع أهمية اتخاذ إجراءات لتقدير مدى تأثير الاستثمارات الجديدة واسعة النطاق على البيئة. وتستطيع البلدان النامية ذات الأسواق المفتوحة أن تحقق المكاسب من وراء استيراد التكنولوجيات النظيفة المستخدمة بالفعل في البلدان الصناعية.

حماية المستهلك

من المهم أن تسن البلدان تشريعات غذائية قطرية، أو أن تقوم بتحديث ما لديها منها، كي تضمن استمرار التنمية الصناعية – الزراعية. فبدون قوانين غذائية حديثة، من المتعذر تطبيق النهج الحديثة لمراقبة الأغذية، وهو ما يحول غالباً دون الاستخدام الكفوء للموارد الثمينة، ويعرقل السلطات الحكومية ويضعف من قدرتها على تنظيم صناعة الأغذية. وفي ظل قانون غذائي حديث حسن الإدارة، يحصل المستهلكون والمتاجرون على التأكيدات الضرورية، وهو ما يخلق مناخ الثقة اللازم لتقبل المنتجات الغذائية كسلع صالحة من حيث النوعية والسلامة للاستهلاك. وما من شك في أن التجارة، على كل المستويات، قد اضطلعت بدور مهم في النهوض بالأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. وستستفيد البلدان، التي توسع من آفاق تجارتها، من خلال طرح منتجات غذائية آمنة وذات جودة عالية في الأسواق الدولية، على حساب تلك البلدان التي تحجم عن ذلك.

وتعرض الخطوط التوجيهية، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، المبادئ الأساسية في هذا الميدان والمرتكزة على الممارسات والخبرات القطرية. وتدعو هذه الخطوط إلى أن تكون قوانين الأغذية بسيطة، على أن تدرج المواصفات التفصيلية المتعلقة بتجهيز الأغذية، والمقاييس الغذائية، والممارسات الصحية، والتعبئة، ووضع بطاقات البيانات، والمواد المضافة، في لوائح غذائية لا في القوانين ذاتها. فقد تدعو الحاجة إلى تعديلات فورية على اللوائح بسبب ظهور معارف علمية جديدة، أو حدوث تغييرات في تكنولوجيات تجهيز الأغذية، أو وقوع حالات طوارئ تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة لحماية الصحة العامة. وبالمستطاع إدخال مثل هذه التعديلات بشكل أسرع على يد الوكالات التنفيذية لا الهيئات التشريعية. وينبغي أن تكتب اللوائح بلغة واضحة دقيقة، وألا تصدر أي لائحة ما لم تكن هناك حاجة مقرة لها. وحينما تصدر اللوائح في مثل هذه الظروف، فانها تكون على الأرجح قابلة للتطبيق ومقبولة من جانب القطاع الخاضع لها. وتتمتع اللوائح، التي تعدها الحكومات بمشاركة الصناعات المعنية،

والمستهلكين، والأطراف المهتمة الأخرى، بأفضل فرصة للقبول لأن الجهات المعنية قد أسهمت في تطويرها وأقرت بالحاجة اليها.

وينبغي أن يتضمن نظام مراقبة الأغذية في البلدان المختلفة وحدات وظيفية حسنة التنظيم ومتعددة الاختصاصات والغايات تسهم بصورة جماعية في الجهود الرسمية الشاملة للمراقبة. ويمكن أن يتحقق ذلك عبر أجهزة حكومية متخصصة في ميادين الصحة العامة أو الزراعة أو التجارة، أو من خلال وكالة منفردة لمراقبة الأغذية ذات أقسام متعددة الاختصاصات. ومن الواجب أن يضطلع النظام القطري لمراقبة الأغذية بمهام المراقبة والتحقيق والتحليل والتطبيق (التنظيمي أو الطوعي)، وأن يوفر الخدمات الفنية والاستشارية والتثقيفية، وأن يقوم بتقديم الخدمات العامة للصناعة وأجهزة الإعلام والجمهور. وينبغي أن ترتكز القرارات، التي يتخذها مسؤولو مراقبة الأغذية، على المعلومات العلمية الحديثة، وأن تنفذ بأسلوب يتسم بالشفافية، وأن تمثل توازناً منصفاً بين المصالح المتنافسة أحياناً لحماية المستهلكين وتنمية الصناعة والتجارة.

وينبغي أن تنفذ أنشطة إنتاج الأغذية ومناولتها، على طول السلسلة بأكملها (من المزرعة إلى المائدة)، في ظل ظروف مناسبة تمتثل لمبادئ راسخة متسمة بالاتساق والشفافية ومدعومة علمياً. وينبغي أن تشكل مثل هذه المبادئ جزءاً أصيلاً من أي مجموعة قطرية من المعايير واللوائح الغذائية، الموضوعة في ظل سلطة قانون غذائي حديث لحماية الصحة العامة وتيسير تجارة الأغذية. ويتوافر العديد من هذه المبادئ بالفعل، قامت بوضعها هيئة الدستور الغذائي بأسلوب متناسق وباستخدام طرق تحليل الأخطار وتقدير المخاطر. وتضم هذه المبادئ أكثر من ٤٠ مدونة سلوك بشأن سلع مختلفة، إلى جانب «المبادئ العامة للنظافة العامة للأغذية»، و «الخطوط التوجيهية المعنية بتطبيق تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة»، و «ممارسات التصنيع السليمة».

كما أصدرت الهيئة ٢٣٧ معياراً للأغذية، تعتبر هامة بالنسبة للتجارة الدولية، كي تعتمدها الحكومات الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، كما قامت الهيئة أيضا بتقييم استخدام ١٨٥ مبيداً مختلفاً؛ وحددت مستويات المخلفات الآمنة لـ ٣ ٢٧٤ مبيداً؛ ووضعت خطوطاً توجيهية بشأن المستويات القصوى لـ ٢٥ من الملوثات البيئية والغذائية الصناعية؛ وحددت مستوى المتحصلات اليومية المقبولة لأكثر من ٧٨٠ مادة كيمياوية مضافة للأغذية؛ وقامت بتقييم استخدام ٥٤ عقاراً بيطرياً من العقاقير المستخدمة في تربية الحيوانات. وينبغي أن تستهدي الحكومات القطرية بهذه الخطوط والمعايير عند تنظيم صناعة الأغذية في بلدانها. ومن المفترض أن تقوم الحكومات القطرية، التي تطبق معايير هيئة الدستور الغذائي، في الوقت ذاته، بتلبية المتطلبات الدولية المدرجة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بشأن

تطبيق تدابير الإصحاح والصحة النباتية الهادفة إلى ضمان سلامة الأغذية في التجارة الدولية، وهو ما يعني توفير مزية تنافسية وضمانا للقبول من جانب التجار في مختلف أنحاء العالم. ويعتبر الامتثال لهذه المعايير أساساً لحماية الصحة العامة ولنجاح التجارة في الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء.

الجدول الملحق

الأقاليم والمناطق المستخدمة فى الأغراض الاحصائية

	البلدان المتقدمة	البلدان فى مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية			
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادى	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
افغانستان			X				X
البانيا	X	X					
الجزائر			X				X
ساموا الأمريكية			X		X		
اندورا	X						
انغولا			X	X			
انغويلا			X			X	
انتيغوا وبارمودا			X			X	
الأرجنتين			X			X	
ارمينيا	X	X					
أروبا			X			X	
استراليا	X						
النمسا	X						
أذربيجان	X	X					
باهاما			X			X	
البحرين			X				X
بنغلاديش			X		X		
بربادوس			X			X	
بيلاروس	X	X					
بلجيكا/لكسمبرغ	X						
بيليز			X			X	
بينان			X	X			
برمودا			X			X	
بهوتان			X		X		
بوليفيا			X			X	
البوسنة والهرسك	X	X					
بوتسوانا			X	X			
البرازيل			X			X	
جزر فرجن البريطانية			X		X		
بروني دار السلام			X		X		
بلغاريا	X	X					

	البلدان المتقدمة	البلدان في مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية			
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادي	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
بوركينا فاسو			X	X			
بوروندي			X	X			
كمبوديا			X		X		
الكاميرون			X	X			
كندا	X						
الرأس الأخضر			X	X			
جزر كايمان			X			X	
جمهورية أفريقيا الوسطى			X	X			
تشاد			X	X			
شيلي			X			X	
الصين			X		X		
جزر كوكوس			X		X		
كولومبيا			X			X	
جزر القمر			X	X			
الكونغو			X	X			
جزر كوك			X		X		
كوستاريكا			X			X	
كوت ديفوار			X	X			
كرواتيا	X	X					
كوبا			X			X	
قبرص			X				X
الجمهورية التشيكية	X	X					
جمهورية الكونغو الديمقراطية			X	X			
الدانمرك	X						
جيبوتي			X	X			
دومينيكا			X			X	
الجمهورية الدومينيكية			X			X	
شرق تيمور			X		X		
اكوادور			X			X	
مصر			X				X
السلفادور			X			X	
غينيا الاستوائية			X	X			
اريتريا			X	X			

	البلدان المتقدمة	البلدان في مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية			
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادي	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
استونيا	X	X					
اثيوبيا			X	X			
جزر فيروبه	X						
جزر فوكلاند (مالفيناس)			X			X	
فيجي			X		X		
فنلندا	X						
فرنسا	X						
غوايانا الفرنسية			X			X	
بولينيزيا الفرنسية			X		X		
غابون			X	X			
غامبيا			X	X			
قطاع غزه			X				X
جورجيا	X	X					
المانيا	X						
غانا			X	X			
جبل طارق	X						
اليونان	X						
غرينلاند			X				
غرينادا			X			X	
غوادلوب			X			X	
غوام			X		X		
غواتيمالا			X			X	
غينيا			X	X			
غينيا بيساو			X	X			
غيانا			X			X	
هايتي			X			X	
هندوراس			X			X	
المجر	X	X					
ايسلندا	X						
الهند			X		X		
اندونيسيا			X		X		
جمهورية ايران الاسلامية			X				
العراق			X				X

	البلدان المتقدمة	البلدان في مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية		
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادي	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
ايرلندا	X						
اسرائيل	X						
ايطاليا	X						
جامايكا			X			X	
اليابان	X						
الأردن			X				X
كازاخستان	X	X					
كينيا			X	X			
كيريباتي			X		X		
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية			X		X		
جمهورية كوريا			X		X		
الكويت			X				X
قيرغيزستان	X	X					
لاوس			X		X		
لاتفيا	X	X					
لبنان			X				X
ليسوتو			X	X			
ليبيريا			X	X			
الجماهيرية العربية الليبية			X				X
لختنشتاين	X						
ليتوانيا	X	X					
ماكاو			X		X		
مدغشقر			X	X			
ملاوي			X	X			
ماليزيا			X		X		
ملديف			X		X		
مالي			X	X			
مالطة	X						
جزر مارشال			X		X		
مارتينيك			X			X	
موريتانيا			X	X			
موريشيوس			X	X			

	البلدان المتقدمة	البلدان في مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية			
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادي	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
المكسيك			X			X	
ولايات ميكرونيزيا المتحدة			X		X		
موناكو	X						
منغوليا			X		X		
مونسراط			X			X	
المغرب			X				X
موزامبيق			X	X			
ميانمار			X		X		
ناميبيا			X	X			
ناورو			X		X		
نيبال			X		X		
هولندا	X						
جزر الأنتيل الهولندية			X			X	
كاليدونيا الجديدة			X		X		
نيوزيلندا	X						
نيكاراغوا			X			X	
النيجر			X	X			
نيجيريا			X	X			
نيوي			X		X		
جزر نورفولك			X		X		
جزر ماريانا الشمالية			X		X		
النرويج	X						
عمان			X				X
باكستان			X		X		
بالاو			X		X		
باناما			X			X	
بابوا غينيا الجديدة			X		X		
باراغواي			X			X	
بيرو			X			X	
الفلبين			X		X		
بولندا	X	X					
البرتغال	X						
بورتوريكو			X			X	

	البلدان المتقدمة	البلدان في مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية			
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادي	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
قطر			X				X
جمهورية مولدوفا	X	X					
ريونيون			X	X			
رومانيا	X	X					
الاتحاد الروسي	X	X					
رواندا			X	X			
سانت هيلينا			X	X			
سانت كيتس ونيفيس			X			X	
سانت لوسيا			X			X	
سان بيير وميكون			X				
سانت فنسنت وغرينادين			X			X	
ساموا			X		X		
سان مارينو	X						
ساوتومي وبرنسيبي			X	X			
المملكة العربية السعودية			X				X
السنغال			X	X			
سيشيل			X	X			
سيراليون			X	X			
سنغافورة			X		X		
سلوفاكيا	X	X					
سلوفينيا	X	X					
جزر سليمان			X		X		
الصومال			X	X			
جنوب افريقيا	X						
اسبانيا	X						
سري لانكا			X		X		
السودان			X	X			X
سورينام			X			X	
سوازيلندا			X	X			
السويد	X						
سويسرا	X						
الجمهورية العربية السورية			X				X
مقاطعة تايوان في الصين			X		X		

	البلدان المتقدمة	البلدان في مرحلة التحول	البلدان النامية	الأقاليم النامية			
				افريقيا جنوب الصحراء	آسيا والمحيط الهادي	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال افريقيا
طاجيكستان	X	X					
تنزانيا			X	X			
تايلند			X		X		
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	X	X					
توغو			X	X			
توكيلاو			X		X		
تونغا			X		X		
ترينيداد وتوباغو			X			X	
تونس			X				X
تركيا			X				X
تركمنستان	X	X					
جزر تركس وكايكوس			X			X	
توفالو			X		X		
اوغندا			X	X			
اوكرانيا	X	X					
دولة الامارات العربية المتحدة			X				X
المملكة المتحدة	X						
الولايات المتحدة	X						
جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة			X			X	
اوروغواي			X			X	
أوزبكستان	X	X					
فانواتو			X		X		
فنزويلا			X			X	
فيتنام			X		X		
جزر واليس وفوتونا			X		X		
الضفة الغربية			X				X
اليمن			X				X
يوغوسلافيا	X	X					
زامبيا			X	X			
زمبابوي			X	X			

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، الى جانب معالجة التطور العالمي فى الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التى تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠
الزراعة فى مستهل عقد التنمية

١٩٧١
تلوث المياه وأثره فى الاحياء المائية وصيد الأسماك

١٩٧٢
التعليم والتدريب من أجل التنمية
التعجيل بالبحوث الزراعية فى البلاد النامية

١٩٧٣
الاستخدام الزراعي فى البلاد النامية

١٩٧٤
السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية

١٩٧٥
عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد

١٩٧٦
الطاقة والزراعة

١٩٧٧
حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة

١٩٧٨
مشاكل الاقاليم النامية واستراتيجياتها

١٩٧٩
الغابات والتنمية الريفية

١٩٨٠
مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار

١٩٨١
استعراض الحالة فى أقل البلدان نموا وفى العالم
تخفيف حدة الفقر فى الريف

١٩٨٢
الانتاج الحيوانى: من منظور عالمى

١٩٨٣
دور المرأة فى تنمية الزراعة

١٩٨٤
تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة فى البلدان النامية

١٩٨٥
استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد

١٩٨٦
تمويل التنمية الزراعية

١٩٨٧ - ١٩٨٨
الأولويات المتغيرة فى حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية فى البلدان النامية

١٩٨٩
التنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية

١٩٩٠
التكيف الهيكلى والزراعة

١٩٩١
السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات

١٩٩٢
المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير

١٩٩٣
سياسات المياه والزراعة

١٩٩٤
التنمية الحرجية ومشكلة السياسات

١٩٩٥
التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟

١٩٩٦
الأمن الغذائى: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلى

دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مجموعة الدراسات المعنية بالسياسات، قسم تحليل السياسات
اصلاحات السياسات والقطاع الزراعى

65 Agricultural stabilization and structural adjustment policies in developing countries (A.H. Sarris, 1987)
66 Agricultural issues in structural adjustment programs (R.D. Norton, 1987)
84 Measures of protection: methodology, economic interpretation and policy relevance (P.L. Scandizzo, 1989)
90 The impact of stabilization and structural adjustment policies on the rural sector - case-studies of Côte d'Ivoire, Senegal, Liberia, Zambia and Morocco (P. Salin and E.-M. Claassen, 1991)
95 Guidelines for monitoring the impact of structural adjustment programmes on the agricultural sector (A.H. Sarris, 1990)
96 The effects of trade and exchange rate policies on production incentives in agriculture (C. Kirkpatrick and D. Diakosavvas, 1990)
98 Institutional changes in agricultural products and input markets and their impact on agricultural performance (A. Thomson, 1991)
99 Agricultural labour markets and structural adjustment in sub-Saharan Africa (L.D. Smith, 1991)
100 Structural adjustment and household welfare in rural areas - a micro-economic perspective (R. Gaiha, 1991)
103 The impact of structural adjustment on smallholders (J.-M. Boussard, 1992)
104 Structural adjustment policy sequencing in sub-Saharan Africa (L.D. Smith and N. Spooner, 1991)
105 The role of public and private agents in the food and agricultural sectors of developing countries (L.D. Smith and A. Thomson, 1991)
115 Design of poverty alleviation strategy in rural areas (R. Gaiha, 1993)
124 Structural adjustment and agriculture: African and Asian experiences (A. de Janvry and E. Sadoulet, 1994)
125 Transition and price stabilization policies in East European agriculture (E.-M. Claassen, 1994)
128 Agricultural taxation under structural adjustment (A.H. Sarris, 1994)
131 Trade patterns, cooperation and growth (P.L. Scandizzo, 1995)
134 Rural informal credit markets and the effectiveness of policy reform (A.H. Sarris, 1996)
135 International dynamics of national sugar policies (T.C. Earley and D.W. Westfall, 1996)
136 Growth theories, old and new, and the role of agriculture in economic development (N.S. Stern, 1996)

دراسات البيئة والتنمية المستدامة

107 Land reform and structural adjustment in sub-Saharan Africa: controversies and guidelines (J.-Ph. Platteau, 1992). French version: Réforme agraire et ajustement structurel en Afrique subsaharienne: controverses et orientations

110 Agricultural sustainability: definition and implications for agricultural and trade policy (T. Young, 1992)

121 Policies for sustainable development: four essays (A. Markandya, 1994)

132 The economics of international agreements for the protection of environmental and agricultural services (S. Barrett, 1996)

138 Economic development and environmental policy (S. Barrett, 1997)

139 Population pressure and management of natural resources. An economic analysis of traditional management of small-scale fishing (J.M. Baland and J.P. Platteau, 1996)

- Halting degradation of natural resources. Is there a role for rural communities? (J.-M. Baland and J.-Ph. Platteau, 1996). Published by Oxford University Press

دراسات قيد الاعداد

- The implications of regional trading arrangements for agricultural trade (T. Josling)
- Temporary trade shocks and structural adjustment in sub-Saharan Africa (J. Harrigan)
- Growth and trade: an investigative survey (P.L. Scandizzo and M. Spinedi)
- Elasticity of supply response by farmers in developing countries: the role of institutional constraints (A. de Janvry and E. Sadoulet)
- The role of group size and homogeneity in collective action, with special reference to common property resource arrangements (J.-Ph. Platteau and J.-M. Baland)

يمكن الحصول على نسخ من دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكتابة الى :

Sales and Marketing Group
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome
Italy

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٧
شروط وتعليمات استخدام القريص

تحتوى دراسة «حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٧» على قريص حاسبى مزود ببيانات سلسلة زمنية تتعلق بقرابة ١٥٠ بلداً، بالاضافة الى برنامج FAOSTAT TS يتيح الاضطلاع على هذه السلسلة الزمنية.

البرنامج FAOSTAT TS

يتيح هذا البرنامج الوصول بسرعة وسهولة الى قواعد البيانات الخاصة بسلاسل زمنية لبيانات مرتبة على أساس سنوى. والبرنامج ييسر الاستعمال حتى لمن لايملك خبرة فى استخدام الحاسب الآلى، ولايتطلب تشغيله الاستعانة ببرامج اضافية خاصة باللوحات الجدولية (Spread sheets)، أو الرسومات البيانية، أو قواعد البيانات. فبرنامج FAOSTAT TS يعمل كلية بنظام قائمة الاختيارات (Menu). ولذا فانه لايحتاج الى تعلم أى أساليب لاصدار الأوامر للحاسب. ويوسع مستخدم البرنامج أن يستعرض محتوياته، وأن يطبع مايعن له من رسومات وجداول، وأن يعد رسومات بيانية متعددة العلاقات، وأن يطوع الخطوط الاتجاهية وينقل البيانات لاستخدامها فى برامج أخرى. وبرنامج FAOSTAT TS ثلاثى اللغات (الانجليزية والفرنسية والاسبانية) ويستخدم فيه الشكل الشائع لقائمة الاختيارات.

والبرنامج يندرج فى نطاق الملكية العامة ويمكن توزيعه مجانا. غير أن ملفات البيانات المصاحبة للبرنامج تدخل ضمن حقوق المنظمة، وعلى مستخدم البرنامج أن يشير الى أن المنظمة هى مصدر البيانات. وقد توفر المنظمة قدرا محدودا للغاية من الدعم لمستخدمى هذا البرنامج والبيانات المصاحبة له، ولكن ليس بوسعها أن تساعد المستخدمين الذين يعدلون البرنامج أو ملفات البيانات. وتعلن المنظمة عدم مسؤوليتها عن جميع عمليات تطويع البرنامج أو البيانات بهدف استخدامها فى أغراض أخرى.

المتطلبات الفنية لتشغيل البرنامج

يتطلب برنامج FAOSTAT TS حاسبا من طراز IBM أو حاسبا شخصيا متوافقا معه ذا قرص صلب من طراز DOS 3.0 أو من طراز أقوى، و ٣٠٠ كيلوبايت من ذاكرة التوصل العشوائى (RAM)، وقدرة على التعامل مع الرسومات. ويوفر البرنامج امكانية استعمال الرسومات، وتناسب هذه الامكانية جميع موفقات الرسومات الشائعة (من طراز VGA، أو EGA، أو MCGA، أو CGA، أو Hercules، أحادى اللون).

ويمكن أن يطبع FAOSTAT TS الرسومات على المصفوفات النقطية من طراز Hewleltt- Packard و Epson،

وعلى طابعات الليزر المتوافقة. واذا اراد المستخدم أن يستعمل البرنامج مع طابعات أخرى عليه أن يقوم بتمكين خدمته الحاسبية الخاصة بطباعة الرسومات، قبل بدء تشغيل البرنامج. ومن هذه الخدمات GRAPHICS. COM من طراز DOS 2.0 أو الاصدارات اللاحقة.

ولما كان برنامج FAOSTAT TS يستخدم نماذج الرسومات DOS فينبغي- عند تشغيله بنظام «نوافذ ميكروسوفت» MS-Windows أو نظام OS / 2- تهيئته للعمل بدورة كاملة فى شاشة DOS.

تركيب البرنامج

قبل تشغيل برنامج FAOSTAT TS، عليك أن تركب البرنامج الحاسبى وملفات البيانات على قرصك الصلب. وينفذ التركيب آليا من خلال خدمة INSTALL. BAT التى يحتوى عليها القريص.

- للتركيب، من مسير: A الى المسير: C، على سبيل المثال، اتبع الخطوات التالية:
  - ضع القريص فى المسير A.
  - اطبع: A ثم اضغط على ENTER.
  - اطبع: STALL C، واضغط على ENTER.
  - اضغط على أى مفتاح.

وبذلك يتكون الدليل C:\SOFA97، وبعد التركيب، ستكون بالفعل فى هذا الدليل.

الدخول الى برنامج FAOSTAT TS

- لبدء برنامج FAOSTAT TS، اذا لم تكن بالفعل فى C:\SOFA97 (كالحالة بعد التركيب)، غيّر هذا الدليل:
  - اطبع CD\SOFA97 ثم اضغط على ENTER.
  - ثم من أمر البداية فى دليل SOFA97 اطبع SOFA97 ثم اضغط على ENTER.

ستظهر على الشاشة رسومات بعنوان البرنامج ثم القائمة الرئيسية.

- اذا لم يبدأ برنامج FAOSTAT TS أو لم تظهر الرسومات بصورة صحيحة، أو كان من الصعب قراءة القوائم، فقد لايكون حاسبك متوافقا مع الوظائف المفترضة المتاحة فى برنامج FAOSTAT TS. وقد يكون من المفيد فى هذه الحالة استخدام خيار آخر لخط الأوامر. ويمكن أن تحاول بدء تشغيل FAOSTAT TS بواسطة البارامتر E- كى تحجب استخدامه لذاكرة موسعة (اطبع SOFA97-E) كما يمكن أن تفرض استخدام رسم أو نص معين بطباعة اسمه كبارامتر (مثلا، EGA-، سيفرض استخدام نمط الرسومات EGA).

اختيار اللغة

- الانجليزية هى اللغة المفترضة الأصلية لبرامج FAOSTAT TS . وحتى تغير اللغة الى الفرنسية أو الأسبانية:
  - اذهب الى قائمة الملفات (FILE)،
  - اختر بند اللغة (LANGUAGE) باستخدام مفتاح السهم (⇩) ثم اضغط على ENTER،
  - اختر اللغة التى تريدها من اللغات

المعروضة على الشاشة ثم اضغط على ENTER.

ستظل اللغة التى اخترتها هى اللغة المفترضة لعمل البرنامج حتى تختار لغة أخرى.

استعراض قوائم الاختيارات

تتألف الخانة الأفقية للقائمة الرئيسية من الاختيارات التالية: الملفات (FILE) والبيانات (DATA)، والرسومات (GRAPH)، والجداول (TABLE)، والمساعدة (HELP). ولاحظ أن معظم خيارات القائمة ستظل محجوبة لايتسنى استخدامها الى أن تفتح ملف بيانات.

- استعرض القوائم باستخدام مفاتيح الأسهم (⇦⇨ ⇩ ⇧) التى تتيح لك التنقل فى اتجاهات مختلفة مع التظليل الضوئى لكل بند تنتقل اليه. عندما تختار بندا معينا اضغط على ENTER. وللرجوع عن اختيار اضغط على مفتاح الافلات (ESC).
- اذا كان لديك جوّال (ماوس Mouse)، يمكنك اختيار بنود القائمة بواسطة مؤشر الجوّال الذى يظهر على الشاشة. والمفتاح الأيسر للجوال هو الذى يختار البند أما مفتاحه الأيمن فهو للافلات ESC.

وبعد اختيار القائمة التى تريدها، تظهر بنودها مرتبة رأسيا مع التظليل الضوئى للبند الأول الذى سيشكل عندئذ اختيارا ممكنا.

- وتتوافر فى جميع أجزاء البرنامج عدة مفاتيح تنفذ أوامر سريعة:

المفتاح	العمل
F1	– مفتاح المساعدة (HELP) ويظهر نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق.
ESC	– مفتاح الافلات (Escape): للخروج من البند المختار حاليا من القائمة أو الخروج من الشكل أو الجدول المعروض حاليا على الشاشة.
Alt+N	– مفتاح الملاحظات (Notes): يظهر ملاحظات على النص مرتبطة بملف البيانات الحالى، اذا كان ملف النص متوافرا. ويمكن تنقيح النص. غير أن الملاحظات لن تظهر فى نفس وقت عرض أحد الرسومات.
ALT+X, ALT +Q	– مفتاح (Exit)، للخروج من FAOSTAT TS مباشرة دون الحاجة الى المرور بخطوات الخروج المعتادة.

المساعدة

- سترى فى أسفل الشاشة نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق. اذا ضغطت على مفتاح F1 ستحصل على مساعدة توضيحية بشأن البند المظلل ضوئيا فى ذلك الوقت.

• اختر بند المساعدة Help من القائمة الرئيسية للحصول على المعلومات المساعدة. وتوفر قائمة المساعدة معلومات عن البرنامج، والموضوعات المتعلقة بالمساعدة، وبيانات عن مصدر البرنامج، في البند "About".
• تتيح البنود داخل قائمة المساعدة نفس نوافذ المساعدة التي يمكن الحصول عليها بالضغط على مفتاح F1 في أي شاشة من شاشات القائمة:
- البند FAOSTAT TS يبين خواص البرنامج العامة واجراءات الحصول على المساعدة.
- وبند الموضوعات TOPICS يظهر الموضوعات التي يمكن تقديم المساعدة بشأنها.
- والبند "About" يتضمن معلومات عن مصدر البرنامج.

فتح ملف بيانات

• لكي تظهر قائمة بملفات البيانات المتاحة في برنامج FAOSTAT TS:
- اذهب الى قائمة الملفات FILE.
- اختر البند OPEN.

وستظهر جميع ملفات البرنامج FAOSTAT TS الموجودة في الدليل الحالي. في البداية ستوجد الملفات الخاصة بالتقرير SOFA97 فقط. ويمكن استخدام ملفات البيانات الأخرى لبرنامج FAOSTAT PC، الصيغة 3.0، مع برنامج FAOSTAT TS.

• استخدام مفاتيح الأسهم سيتيح لك التنقل بين الملفات مع التظليل الضوئي لكل ملف تنتقل اليه. اذهب الى الملف الذي تريد رؤيته واضغط على ENTER ليعُرض أمامك. وستظهر الملفات مشفوعة بتاريخ آخر صيغة لها. ويمكنك أيضا أن تصل الى اختيارك بطباعة الأحرف الأولى من اسم الملف. وعندئذ ستظهر في الركن الأيسر الأسفل من القائمة مجموعة الأحرف المتتالية التي يبحث البرنامج بواسطتها عن الملف المختار.
• ويمكنك تغيير مسيَّر القرص والدليل المفترضين، وذلك من قائمة الملف باختيار الدليل أو المسيَّر الذي تريده.

اذا فتح ملف بيانات جار، سيؤدي تحميل ملف جديد الى اعادة السلاسل الزمنية TS الى بدائلها المفترضة (الاتجاه الزمني، بغير خطوط اتجاهية، بغير وحدات أو مقياس نوعي للمستخدم). ولايمكن تحميل سوى ملف واحد في وقت واحد. وبمجرد أن تختار ملفا، يتم تنشيط جميع بنود القائمة.

اختيار سلسلة بيانات

• استخدم قائمة البيانات DATA لاختيار أو تعديل سلسلة بيانية أو لادراج اتجاه احصائي.
• اختر سلسلة بيانات باختيار اسم بلد وعنصر بيانات من القوائم التي يمكنك تحريكها لأعلى أو أسفل على الشاشة. ويظهر المدخل الأول قائمة بأسماء البلدان، ويظهر المدخل الثاني قائمة بأسماء بنود البيانات، والثالث قائمة بأسماء عناصر البيانات.

اذا طبعت الأحرف الأولى من اسم بلد في احدى القوائم، ستقفز خانة البنود

حتى تصل الى الاسم المنشود: فمثلا :
- اطبع NEW للوصول الى اسم New Zealand (اذا كانت موجودة)،
- اضغط على ENTER لاختيار الاسم المظلل ضوئيا.

عرض الرسومات وخيارات الرسومات

تتيح لك قائمة الرسومات GRAPH رؤية البيانات على هيئة رسم بيانى، ويمكنك اظهار الاتجاهات الزمنية، وأشكال الجداول أو الأعمدة. وتتيح لك بنود الخيارات المدرجة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH تغيير سلسلة البيانات الظاهرة على الشاشة أو أسلوب عرضها.

فمثلا، لاظهار رسم بيانى للبيانات المختارة:
- اذهب الى قائمة الرسومات GRAPH.
- اختر بند العرض Display.

كثير من خيارات تعديل الرسم أو حفظه أو طباعته لاتكون متاحة الا وقت عرض الرسم على الشاشة. ضع فى اعتبارك أن تستخدم مفتاح المساعدة FI كتذكير لخياراتك.

مفاتيح عمل الرسومات:

لديك عدة خيارات عند عرض رسم من الرسومات:
- اضغط على مفتاح ESC للخروج من الرسم والعودة الى القائمة الرئيسية.
- اضغط على FI للحصول على مساعدة بشأن مفاتيح العمل الخاصة بالرسومات. ويتضمن اطار المساعدة قائمة بالاختيارات المتاحة وقت عرض الرسم على الشاشة. ويجب عليك الخروج من هذا الاطار قبل القيام باختيار ما.
- لتغيير السلسلة المعروضة، اضغط على مفاتيح الأسهم (⇩ ⇧) أو على مفتاحى PAGE UP أو PAGE DOWN.
- يتيح لك المفتاح (+) أن تضيف عددا أقصاه ثلاث سلاسل أخرى الى السلسلة المعروضة. ولحذف أى منها، اضغط على المفتاح (-). وفيما يلى الطريقة التى تكون بها رسوم بيانية عن علاقات متعددة:
- إعرض سلسلة أولى،
- اضغط على مفتاح + لاضافة سلسلة لاحقة الى الرسم البيانى.
- اضغط على A لاظهار جدول لبيانات المحور الى جانب الاحصاءات. اضغط على T لاظهار جدول البيانات الاتجاهية المدرجة، والقيم المتبقية، والاحصائيات المدرجة (اذا اخترت خطا اتجاهيا، أنظر أدناه).
- يتيح لك المفتاح INS أن تدرج نصا فى الشكل مباشرة. ولدى ادراج النص، اضغط على FI للحصول على المساعدة بشأن خيارات النص المتاحة لك. ويمكنك أن تطبع نصا صغيرا أو كبيرا، أفقيا أو رأسيا.
- كى تطبع رسما، اضغط على P واختر من القائمة التى ستظهر على الشاشة الطابعة التى تريدها. والمادة المطبوعة ليست سوى تفريغ للمعروض على الشاشة، ولذا تكون نوعيتها محدودة.

• حتى تحفظ رسما لطباعته أو لرؤيته فى وقت لاحق اضغط على S. وستحفظ صورة الرسم فى الصيغة الشائعة للشكل PCX. ويمكنك أن تستخدم برنامج PRINTPCX أو أى برنامج حاسبى آخر لرؤية أو طباعة صور متعددة فى وقت لاحق. كما يتيح لك برنامج PRINTPCX أن تحول صور PCX الملونة الى صور أبيض وأسود مما يجعل من الملائم ادراجها فى وثيقة معدة بواسطة جهاز لمعالجة الكلمات.

ادراج الخطوط الاتجاهية

• كى تدرج وظيفة احصائية لسلسلة بيانات، اختر FIT من قائمة البيانات DATA. وستتيح لك الخيارات المدرجة فى اطار البند FIT أن تختار نوع الوظيفة، وحدود سنوات البيانات التى سيجرى ادراجها، وسنة الاسقاط النهائى لوضع تنبؤ احصائى.

• يمكن اعداد رسم بيانى لتنبؤ احصائى بادراج خط اتجاهى (باختيار البند LINE فى اطار FIT) مع الاسقاط (باختيار البند PROJECTION فى اطار FIT). استخدم مفتاح + لاضافة سلسلة بيانات جديدة الى الرسم الذى يمكن تكوينه ببضع ضغطات على المفاتيح.

أشكال الرسومات البيانية

• تتيح لك الخيارات المتوافرة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH أن تغير المدى السنوى أو أسلوب عرض الرسم (الخياران LIMITS و STYLE، على التوالى)، أو التحول من اتجاه زمنى الى جدول أو صورة عمود بيانات (VIEWPOINT). وخيار VIEW-POINT وسيلة سهلة لمقارنة البيانات الخاصة بسنة معينة.

نقطة الرؤية VIEWPOINT

• اذا أردت أن تتحول من عرض سلسلة زمنية لعرض شكل عام سواء لأسماء الجداول أو لأسماء الأعمدة فى سنة معينة، اختر البند VIEWPOINT من قائمة الرسومات GRAPH. وهذا سيتيح لك أن تقارن البيانات عبر الجداول أو الأعمدة فى سنة معينة. ولرسم الشكل اختر البند DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH. ويتعلق أول الأشكال بالسنة الأخيرة للبيانات التاريخية. ولتغيير السنة، استخدم مفاتيح الأسهم (⇧ ⇩). اضغط على F1 للحصول على المساعدة.

• وللحصول على صورة للجداول (صورة للبيانات عبر البلدان)، يمكنك أن تختار الجداول التى تريد عرضها أو أن تترك لبرنامج FAOSTAT TS أن يختار الأعضاء الواردين فى أول القائمة ويعرضهم بالترتيب. ويمكن أن يظهر فى كل صورة عدد يصل الى ٥٠ بندا.

واذا اخترت بند الأعضاء الواردين فى أول القائمة TOP MEMBERS بدلا من بند الأعضاء المختارين SELECTED MEMBERS، سيقوم برنامج FAOSTAT TS باظهار القيم الواردة فى الملف وبعرض رتب من القيم على هيئة جداول أو أعمدة.

رؤية الجداول

- تتيح لك قائمة الجداول TABLE أن ترى البيانات على هيئة جداول، وأن تحدد الجداول الفرعية التى يمكن حفظها ونقلها الى برامج حاسبية أخرى.

- اذهب الى قائمة الجداول TABLE.
- اختر بند تصفح البيانات BROWSE DATA لرؤية جداول البيانات المختلفة التى يحتوى عليها الملف الجارى.

- عند رؤية الجداول، سيظهر شريط للمساعدة فى أسفل الشاشة. اضغط على مفتاح PAGEUP أو مفتاح PAGEDOWN لتغيير الجدول المعروض أو اضغط على ALT+1 أو ALT+2 لاختيار البند الذى تريده من قائمة الجداول. استخدم مفاتيح الأسهم (⇧ ⇩ ⇦ ⇨) لتحريك الأعمدة والصفوف.

بيانات السلسلة

- واذا اخترت بند بيانات السلسلة SERIES DATA فى اطار قائمة الجداول TABLE ستظهر لك أحدث سلسلة بيانات مختارة، بما فى ذلك الملخصات الاحصائية. وهذه هى سلسلة البيانات المستخدمة فى اعداد الرسم البيانى. وحتى تغير السلسلة، عليك أن تقوم باختيار بند جديد من قائمة البيانات DATA.
- ويمكن أيضا عرض بيانات السلسلة بينما تعرض الشاشة أحد الرسومات، وذلك بالضغط على الحرف A. اذا تم رسم أكثر من سلسلة واحدة، فستظهر السلسلة الأخيرة فقط. ويمكن تعديل مدى السنوات المستخدمة فى السلسلة والاحصائيات من خلال البند LIMITS المتاح فى اطار قائمة الرسومات GRAPH.
- كى ترى قوائم احصائيات صور الجداول أو الأعمدة، اختر البند VIEWPOINT فى اطار قائمة الرسومات GRAPH. ويمكنك أن ترى بسرعة قائمة من الجداول الأعلى من حيث القيم (مثلا، البلدان الأعلى استهلاكا للسلع) باختيار جدول من البند VIEWPOINT واختيار البند TOP MEMBERS (الأعضاء الواردون فى أول القائمة). ثم اختر البند SERIES DATA من قائمة الجداول TABLE لرؤية القائمة، أو اختر بند العرض DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH لاظهار الرسم.

البيانات الاتجاهية

- اذا اختير البند FIT (من قائمة البيانات DATA) للحصول على اتجاه زمنى، فان القيم التى تؤلف الاتجاه يمكن عرضها عن طريق اختيار بند البيانات الاتجاهية TREND DATA. وقد أدرجت ملخصات احصائية للسلاسل الأصلية وللاتجاه وكذلك للقيم المتبقية (الاتجاه ناقصا القيم الأصلية). وتتحرك هذه القائمة الى أعلى وأسفل بمفاتيح الأسهم، ويمكن التنقل بين البيانات المعروضة فى رسم ذى محورين والبيانات الاتجاهية، بواسطة المفتاحين A و T.

تصدير (نقل) البيانات

- يتيح لك بند التصدير EXPORT الوارد فى اطار قائمة الملفات FILE أن تنقل بيانات FAOSTAT TS الى ملفات أخرى أو أن تكون جداول مجمعة تجميعا خاصا لرؤيتها أو طباعتها. وباختيار البند EXPORT ستقفز الى مجموعة أخرى من القوائم.
- لاختيار الجداول والأعمدة التى تريد رؤيتها أو حفظها اذهب الى قائمة البيانات DATA. اختر البنود التى تريدها بواسطة المفتاح (+). وكى تقوم بالغاء جميع خياراتك بسرعة يمكنك أن تختار RESET MARKS.
- لترتيب البيانات أو رؤيتها أو حفظها أو طبعها اذهب الى بنود الخيارات الواردة فى اطار EXPORT (فى قائمة الملفات FILE):

- بند الرؤية VIEW: يُظهر ملفا نصيا مؤقتا للبيانات المختارة. وهذه طريقة سهلة لرؤية مجموعة فرعية من الجداول والأعمدة فى ملف FAOSTAT TS ويمكن استخدامها أيضا لرؤية تأثيرات بند الاتجاه Orientation والاخراج الفنى Layout قبل استخدام بندى الحفظ والطبع.
- البند احفظ SAVE: يظهر قائمة من صيغ الملفات بما يتيح لك أن تحفظ خياراتك من البيانات فى جدول، وسيطلب منك تحديد اسم الملف. واذا أردت نقل بيانات FAOSTAT TS لاستخدامها مع برنامج آخر، استخدم هذا البند من بنود القائمة.
- البند اطبع PRINT: يطبع اختياراتك الحالية من الجداول والأعمدة، وكثير من الطابعات تطبع أكثر من خمسة أعمدة من بيانات FAOSTAT TS. اختر البند VIEW للتحقق من عرض الجدول قبل طباعته.
- بند الاخراج الفنى LAYOUT: يتيح لك عرض السنوات أفقيا عبر الصفوف أو رأسيا عبر الأعمدة. والبديل المفترض المتاح هو العرض الرأسى عبر الأعمدة.
- للرجوع الى القائمة الرئيسية لبرنامج FAOSTAT TS أو لمحو اختياراتك وتكوين مزيد من الجداول، عد الى الخيار «ارجع» RETURN.

عمل الملاحظات

- لقراءة أو تنقيح المعلومات النصية المتعلقة بملفات البيانات الحالية، اختر البند NOTES من قائمة الملفات FILE. كما يمكنك استدعاء بند الملاحظات بالضغط على مفتاحى ALT+N، وهو اختيار متاح فى أى قائمة من القوائم. ويتيح لك البند ملاحظات NOTES قراءة أو تنقيح نص مرتبط بملف البيانات.

الخروج ، وهيكل DOS

يتيح لك البند DOS SHELL المتاح فى اطار قائمة الملفات FILE أن تعود الى DOS مؤقتا لكن مع الاحتفاظ ببرنامج FAOSTAT TS فى الذاكرة. وهذه ليست طريقة الخروج العادية من البرنامج، ولكنها قد تفيدك اذا احتجت الى

تنفيذ أمر DOS وكنت تريد العودة الى نفس ملف البيانات. ويجرى اسقاط ملف البيانات نفسه من الذاكرة واعادة تحميله عند العودة، وبذلك تكون القيم المفترضة سارية (أنظر الملف FILE أعلاه).

الخروج من برنامج FAOSTAT TS

- للخروج من FAOSTAT TS:
  - اذهب الى قائمة الملفات FILE،
  - اختر البند اخرج EXIT.

وهناك طريقتان مختصرتان للخروج من البرنامج من أى شاشة تقريبا، وذلك باستخدام المفتاحين ALT+X أو المفتاحين ALT+Q.

وكلاء بيع مطبوعات المنظمة في البلاد العربية

تونس

Société tunisienne de diffusion
5, avenue de Carthage, Tunis

الصومال

Samater
P.O. Box 936
Mogadishu

جمهورية مصر العربية

The Middle East Observer
٤١ شارع شريف – القاهرة
E-mail: fouda@soficom.com.eg

المغرب

La Librairie Internationale
70 Rue T'ssoule
P. O. Box 302 (RP)
Rabat
Tel. (07) 75-86-61

البلاد الأخرى

في البلاد التي ليس بها وكلاء لبيع مطبوعات المنظمة يمكن طلب هذه المطبوعات من:

Sales and Marketing Group
Information Division, FAO
Viale delle Terme di Caracalla,
00100 Rome, Italy
Tel. (39-6) 57051
Fax (39-6) 57053360
Telex 625852/625853/610181 FAO I
E-mail: publications-sales@fao.org

توجد شروط وتعليمات استخدام
القريص المرفق على الصفحات من ٣٣٥ الى ٣٤٣

«*حالة الأغذية والزراعة*» تقرير سنوى تصدره منظمة الأغذية والزراعة عن أحدث التطورات التى تؤثر فى حالة الزراعة فى العالم. ويعرض التقرير، كما جرت العادة، مجموعة من الحقائق والأرقام عن أوضاع الزراعة فى العالم ويستعرض المناخ الاقتصادى المحيط بالقطاع. وبالاضافة الى ذلك، يتناول تقرير هذا العام ثلاثة موضوعات مختارة هى : الغابات فى السياق العالمى ، وزيادة انتاجية المرأة فى الزراعة، وسياسات التخفيف من حدة تغير المناخ العالمى.

ويتناول استعراض الحالة فى الأقاليم الاتجاهات والقضايا ذات الأهمية للزراعة فى مختلف أقاليم البلدان النامية، مع التركيز على موزامبيق وأنغولا فى اقليم أفريقيا، وبنغلاديش فى اقليم آسيا والمحيط الهادى، وبيرو فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، ومصر فى اقليم الشرق الأدنى. كما يحوى هذا الفصل استعراضا لتطورات عملية الاصلاح فى اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة فى أوروبا الوسطى والشرقية ويركز، بوجه خاص، على الاصلاحات والمشكلات التى يواجهها القطاع الزراعى فى الاتحاد الروسى.

ويتناول الفصل الخاص هذا العام دور الصناعات الزراعية فى التنمية الاقتصادية، والظروف المتغيرة المحيطة بتنمية هذه الصناعات، ومدى تأثير ذلك على البلدان النامية.

ويتضمن تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لهذا العام مجموعة كبيرة من السلاسل الزمنية باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية على قريص كمبيوترى . وتتضمن هذه السلاسل بيانات عن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فى عدد كبير من البلدان ومجموعات البلدان والأقاليم. وتتناول برامج FAOSTAT TS عرضا وتحليلا مبسطين لهذه البيانات.

ISBN 92-5-604005-0 ISSN 0256-1190

9 789256 040053

P-70 W5800Ar/1/11.97/330

SOFA 97